في الإشتراكية العلمية،
الدولة المدنية،
المجتمعات الإنتقالية

الكتاب: في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الإنتقالية
تأليف: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

الناشر:
المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)
دمشق، ص. ب ١١٤٨٨ / هاتف: ٦٣١٥٧٤٠

التوزيع:
- **شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان**
  ص. ب ١٤/٦٠٤٧ هاتف ٣٠٥٥٩٦
- **الدار الوطنية الجديدة ـ دمشق ـ سوريا**
  ص. ب ٥٩٥٣ ـ هاتف: ٤٤١٨٢٠٢ – ٢٢٤٨٥٦٠

التنضيد: حسن الهندي
تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح
الإخراج: زكريا شريف

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» - ١٥

في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الإنتقالية

قيس عبد الكريم فهد سـليمان

هذا الكتاب

■ بعنوانه الطويل، «**في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الإنتقالية**»، يجمع هذا الكتاب بين موضوعين، ينتمي كل منهما إلى مرحلة تاريخية متمايزة عن الأخرى: من جهة، الدولة المدنية، المستقلة بالتعريف؛ ومن جهة أخرى، دولة المجتمع الإنتقالي تحت راية الإشتراكية العلمية، التي خاضت منذ بداية القرن الـ ٢٠، عديد الشعوب تجربتها بنتائج متفارقة، إنطوت على الفشل (الإتحاد السوفييتي)، كما على النجاح (الصين الشعبية).

أما لماذا يعتبر الجمع بين هذين العنوانين ماثلاً، وغير مفتعل بالنسبة للحالة الفلسطينية، التي لم ترقَ بعد إلى مصاف الدول المستقلة، فالإجابة نجدها في واقع قيام سلطة الحكم الإداري الذاتي على السكان في الضفة والقطاع، بصلاحيات واسعة نسبياً على المجتمع، وإن تحت سلطة الإحتلال، وإكراهاته.

قيام السلطة الفلسطينية، أضاف على جدول أعمال الحركة الفلسطينية، مهام في النضال الديمقراطي بشقيه السياسي والإجتماعي، على سوية تقترب من محاكاة ما هو مطروح بالنسبة لحركات سياسية ناشطة في دولة مستقلة، ما نتج عنه، من مدخل المعاينة النقدية للطابع الديمقراطي للسلطة الفلسطينية، وممارساتها في الضفة والقطاع، ضرورة التدقيق بمدى استيفاء المشروع الوطني الفلسطيني لشروط بناء الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، ومبدأ المواطنة، والمساواة بين المواطنين، الخ.. باعتبار أن ما تؤسسه السلطة حالياً، سوف يجد امتداده، وترجماته، في المضمون الديمقراطي للدولة المستهدفة، دولة الإستقلال والسيادة الوطنية ■

■ ■ ■

إن صلة الرحم في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، بين النضال الوطني التحرري ببعده كأولوية وأساس، وبين النضال الديمقراطي السياسي والإجتماعي ببعده المتمم والحاسم، الذي يرسي أسس الدولة المستقلة، بما هي دولة مدنية وديمقراطية تعددية، يقود إلى طرح السؤال حول علاقة كل هذا بالإشتراكية العلمية؛ وعلى هذا نجيب:

■ *الدولة المدنية تنتسب إلى تراث الفكر الليبرالي، الذي شق طريقه مع صعود البورجوازية ونمط الإنتاج الرأسمالي. والإشتراكية العلمية تتشارك والليبرالية بقيمتي الحرية والمساواة، لكنها تتقدم عليها بتعيين مضمون إجتماعي متمايز لهاتين القيمتين، من موقع الإنحياز لمصلحة وحقوق الطبقة العاملة وسائر الكادحين. وبذلك تكشف الإشتراكية حدود الليبرالية (وانحيازها لصالح البورجوازية)، وحدود ديمقراطيتها، باعتبار أن لا مساواة سياسية حقيقية، بين من يملك وسائل الإنتاج والتبادل، وبين من لا يملك سوى قوة عمله.*

■ *إن الإشتراكية، إذ تحتفظ بمكاسب وإنجازات الديمقراطية السياسية، كما اجترحها الفكر الليبرالي، إنما تطورها باتجاه الديمقراطية الإجتماعية، التي تستوعب مصالح الغالبية الساحقة من أبناء الشعب. وبهذا المعنى، فإن الفكر الإشتراكي، الذي يتمثل الإنجازات التقدمية للفكر الليبرالي، إنما يعتمد الدولة المدنية من ضمن مرتكزات النظام السياسي الذي يسعى إليه.*

إن العمل السياسي، في الدول التي لم تَقُمْ بعد على أسس الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المواطنة والمساواة بين المواطنين، وبين الرجل والمرأة، هو جزء أساسي من النضال السياسي العام، من أجل الحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية ■

■ ■ ■

*القسم الأول من هذا الكتاب، «**موضوعات في الإشتراكية العلمية**»، يقوم على ثلاثة عناوين رئيسية: في النظرية والممارسة، في المنهج الإشتراكي العلمي والتجربة التاريخية، وفي المجتمعات الإنتقالية إلى الإشتراكية.*

*القسم الثاني، «**الدولة المدنية، قضية المرأة**»، يتوقف أمام هذين العنوانين ليقيم العلاقة السليمة التي ينبغي أن تسود بين صيغة الدولة، وبين مكانة المرأة فيها، بما هي دولة المواطنة، والمساواة بين المواطنين.*

*أما القسم الثالث، «**في الإشتراكية العلمية، القوى الإجتماعية في مرحلة التحرر الوطني**»، فيتناول عناصر رئيسية في الفهم المادي الجدلي للتاريخ، ومن ضمنه الاقتصاد السياسي، ليستخدمها كأدوات لتحليل موقع مختلف القوى الإجتماعية ودورها في مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني من منظور الجبهة الديمقراطية، كحزب يساري ديمقراطي، ومن موقعها في قلب التيار الديمقراطي الثوري، فلسطينياً وعربياً* ■

■ ■ ■

عديد القضايا التي يتطرق إليها هذا الكتاب، الذي يحمل الرقم ١٥ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، وبخاصة ما يتصل بتجربة «المجتمعات الإنتقالية»، والإشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي بأفق تغييره نحو الأفضل، سيتم التوسع فيها في الكتاب القادم، الكتاب الرقم ١٦ من نفس السلسلة: ***«التجربة السوفييتية لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية».***

ودائماً يراودنا الطموح، ويحدونا الأمل، في أن تشكل إصدارتنا، حافزاً لتنشيط الحوار بين المهمتين بقضايا التحرر الوطني والديمقراطي في المدى العربي ■

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

(ملف)

القسم الأول

موضوعات في الإشتراكية العلمية

في النظرية والممارسة، في المنهج والتجربة التاريخية، في المجتمعات الإنتقالية

- مقدمة
- الفصل الأول: معالم أزمة اليسار وتجلياتها
- الفصل الثاني: الإنتقال إلى الإشتراكية، الإمبريالية، الاستراتيجيات المشتقة
- الفصل الثالث: قضايا ومفاهيم من منظور الإشتراكية العلمية

آب (أغسطس) ١٩٩٣

مقدمة

■ التطورات العاصفة التي هزَّت أركان النظام الدولي على وقع أحداث كبرى، أطاحت بما كان يُسمَّى «المنظومة الإشتراكية»، بدءاً من سقوط جدار برلين (١٩٨٩/٩/١١)، وانتهاءً بتفكك الإتحاد السوفييتي، قبل إعلان تصفيته رسمياً (٨ و١٩٩١/١٢/٢١)، قادت إلى نظام القطب الواحد في العالم بقيادة واشنطن، بعد أن ساده نظام القطبين بشراكة موسكو، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في مرحلتي الحرب الباردة والإنفراج الدولي، ولما يقارب نصف قرن من الزمن (١٩٤٥ – ١٩٩١).

توازى مع هذه الأحداث، دخول الرأسمالية المعاصرة طور «العولمة»، ما أحدث تغييراً عميقاً في بنيتها، ووضعها أمام منعطف جديد في مسار تطورها التاريخي؛ كما ترافق مع تراجع حاد في أوضاع حركات التحرر الوطني، بفعل تسارع التدهور اليميني لقياداتها، وصولاً بعددٍ مهم من مكوناتها إلى رفع الراية البيضاء، للإرتماء – بهذا القدر أو ذاك – في أحضان التبعية للنظام الرأسمالي العالمي.

■ أمام مشهد كهذا، تغيَّرت فيه بعمق توازنات وعلاقات القوى بين الدول، إنعكست بدورها على وظيفة وأداء المنظمات الإقليمية والدولية، كان لا بد أن تكون موضع مراجعات واسعة من مختلف مكوّنات الحركة الثورية العالمية، كما ومؤسسات البحث، والنخب والعقول المفكرة في العالم ذات التوجه التقدمي واليساري.

أتت حصيلة هذه المراجعات متباينة بنتائجها: فمنها ما تحجَّر دوغمائياً؛ ومنها ما ارتد بلا مقدمات إلى مواقع الفكر البورجوازي الليبرالي؛ ومنها ما تذبذب بالوجهة الإصلاحية؛ ومنها ما حاول استخلاص الدروس نقدياً من التجارب الفارطة، بتأكيد التزامه الطبقي الكادح، مجدداً امتلاكه للمنهج المادي الجدلي لاجتراح إستراتيجية عمل، وبرنامج، تحت راية الإشتراكية العلمية.

■ في كل هذا، كان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مساهمتها، فمع وصول ميخائيل غورباتشوف عام ١٩٨٥ إلى موقع المسئولية الأولى في الإتحاد السوفييتي (الأمانة العامة للحزب + رئاسة الدولة)، وإطلاقه لبرنامجه الإصلاحي: البيريسترويكا

(إعادة البناء) والغلاسنوست (الشفافية)، بدأت الحوارات الداخلية، التي سرعان ما توسعت دائرتها مع تسارع الأحداث في الدول الإشتراكية، لكي تشمل قوى صديقة، إنعكست بمساهمات على صفحات المجلة المركزية للجبهة الديمقراطية وبتعاميم داخلية. وشهدت الحوارات الداخلية قفزة نوعية في أواسط العام ١٩٩٢ مع بدء التحضيرات للمؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة الديمقراطية، تمخضت عن وثيقة نظرية بعنوان: «**حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية، واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر**» (آب/ أغسطس، وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣).

■ تعالج هذه الوثيقة كما ورد في عنوانها، الأزمة في الحركة الثورية واتجاهات التغيير، كما تعالج تطور الوضع العربي في ثمانينيات ق ٢٠، وتبلور الإستخلاصات البرنامجية، والاستراتيجية النضالية المشتقة من هذه المعالجة. وتتكون الوثيقة من الأقسام التالية:

• **مقدمة:** حول معالم الأزمة وتجلياتها الفكرية.

• **أولاً**– النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية – عوامل الإنهيار والدروس المستخلصة.

• **ثانياً**– الرأسمالية المعاصرة – مرحلة الإمبريالية المتطورة.

• **ثالثاً**– الوضع العربي– قيادة البورجوازية الكومبرادورية لعملية التنمية تكرس التخلف وتعمق التبعية.

■ من هذه الوثيقة النظرية، إستخلص المؤتمر الوطني العام الثالث (١٩٩٤) «**موضوعات حول أزمة اليسار ومتغيّرات العصر**»، أعيد نشرها تحت عنوان: «**موضوعات حول التجربة الإشتراكية وأزمة الرأسمالية المعاصرة**» في كتاب «**قضايا نظرية... في الإشتراكية، أزمة الرأسمالية، والعلمانية**». *[الكتاب الرقم ٦ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، الصادر عن «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف)، طبعة أولى: ٢٠١٢].*

■ ■ ■

■ **القسم الأول** من هذا الكتاب: «**موضوعات في الإشتراكية العلمية..**» يضم مقدمة الوثيقة الآنف ذكرها («حول معالم الأزمة في الحركة الثورية العالمية، واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر»)، ويتوقف أمام ثلاثة عناوين رئيسية، في النظرية والممارسة، في المنهج

والتجربة التاريخية، وفي المجتمعات الإنتقالية؛ على يد ٣ فصول: ١- معالم أزمة اليسار وتجلياتها؛ ٢- الإنتقال إلى الإشتراكية، الإمبريالية، الاستراتيجيات المشتقة؛ ٣- قضايا ومفاهيم تأسيسية من منظور الإشتراكية العلمية.

■ إن إعادة نشر المقدمة المنهجية: «**موضوعات في الإشتراكية العلمية**»، بتركيزها على تجديد امتلاك المنهج المادي الجدلي الملتزم طبقياً، والمنغرس في الممارسة العلمية بعمق التجربة التاريخية، تشكل مساهمة، نتوخى فائدتها، بما قد تحدثه من تنشيط للعملية الحوارية حول القضايا التي ماتزال تثيرها بين القوى السياسية وسائر المهتمين في ساحتي العمل الوطني والقومي.

■ من جانب آخر، نتوخى الأمر ذاته من تناول «**التجربة السوفييتية لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية**»، التي ستصدر في الكتاب القادم، الرقم ١٦ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر». هذه التجربة بما تثيره من قضايا متعلقة بالنظرية، والممارسة، والمنهج، والتجربة التاريخية، لعملية الإنتقال العتيدة، التي مازالت تحتفظ بأهميتها الراهنة، لاعتبارات، من بين أهمها، تجربة بناء الإشتراكية في الصين بأدوات الإقتصاد الرأسمالي، بنتائجها وتأثيراتها المباشرة، وفي المدى المتوسط على عموم الحركة الثورية، والعالم بأسره، في حالتي الإخفاق والنجاح.

من هنا، ستبقى مسألة «الإنتقال إلى الإشتراكية» من أبرز النقاط الماثلة على جدول أعمال قوى التقدم واليسار في السنوات والعقود القادمة، لأنها أحد أهم مجالات النظرية الإشتراكية العلمية، التي مازالت أبوابها مفتوحة على حقل فرضيات العمل المطروحة للإختبار، تبعاً للظروف الخاصة بكل بلد، وكل مجتمع، إنطلاقاً من مستوى تطوره الإقتصادي، وتكوينه الثقافي، ومستوى تقدمه الإجتماعي ■

المحـرر

الفصل الأول

معالم أزمة اليسار وتجلياتها الفكرية

عناصر الأزمة، نقد الخطاب الليبرالي، بين الإنفتاح السياسي والإنفتاح الفكري، بين «الإصلاحية» و «الواقعية الثورية»

(١)

عناصر الأزمة

١-■ تمر الحركة الثورية العالمية، اليوم، وقوى اليسار بالتحديد، بأزمة عميقة تعصف بمكوّنات الحركة من قوى تنتمي إلى حركة الطبقة العاملة، أو قوى ديمقراطية ثورية معادية للإمبريالية. والأزمة الراهنة هي أكثر عمقاً وشمولاً من تلك التي عانت منها الحركة العمالية العالمية في أواخر القرن الـ ١٩ ومطلع القرن الـ ٢٠، والتي أفضت إلى انهيار الأممية الثانية وانشطار الحركة العمالية إلى تيارين عالميين. فإذا كانت أزمة مطلع القرن الـ ٢٠ قد ترافقت، وربما كانت حصيلة تغييرات عاصفة في بنية الرأسمالية العالمية، تمثلت بدخولها مرحلة الإمبريالية، فإن الأزمة الراهنة تنبثق من التحولات الناجمة عن تلازم عاملين: التغيير العميق في بنية الرأسمالية المعاصرة والذي يشكل منعطفاً جديداً في مسار تطورها التاريخي، من جهة؛ والإنهيار الكارثي الذي آلت إليه العديد من النظم التي قدمت نفسها بصفتها **«الإشتراكية المحققة»**، أو **«الإشتراكية القائمة بالفعل»**، من جهة أخرى.

■ وإذا أضفنا إلى ذلك، الأزمة التي تعاني منها، منذ ستينيات ق٢٠، حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، بفعل التدهور اليميني المضطرد لبورجوازياتها القائدة، وتعاظم سماتها الكومبرادورية واندماجها المتجدد من موقع التبعية في النظام الرأسمالي العالمي، لتبيَّن لنا، لماذا تولّد الأزمة هذه الدرجة العالية من البلبلة والإرتباك الفكري، وفقدان البوصلة السياسي، والتشرذم التنظيمي، والشلل النضالي الذي أصيبت به عديد القوى الثورية، ما أدى إلى تلاشي بعضها، أو تفتتها، أو إنتقالها من موقع طبقي، إلى آخر.

٢-■ لا شك، أن العامل الحاسم الذي أدى إلى تفاقم حدة الأزمة كان انهيار **«المنظومة الاشتراكية»**، وتفكك الاتحاد السوفييتي، وانتصار الردَّة الرأسمالية في معظم بلدان شرقي أوروبا، وبخاصة روسيا. ذلك أن هذا الزلزال الذي غيَّر وجه العالم، أدى إلى تحوُّل نوعي في ميزان القوى الدولي، نجم عن نهاية الحرب الباردة بانتصار التحالف الإمبريالي، وانهيار التوازن الدولي الذي عمَّر أكثر من نصف قرن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

هذا الخلل في توازن القوى عزز القدرات العدوانية للإمبريالية العالمية، وبخاصة الأميركية، وأطلق العنان لمحاولاتها الهادفة إلى فرض **«نظام دولي جديد»** يكرس هيمنتها، وأضعف على نحو ملموس من مواقع الحركة الثورية العالمية، وشكل تهديداً خطيراً للمنجزات التي أحرزها عمال العالم وشعوبه على مدى القرن الـ ٢٠. ولكن، فضلاً عن ذلك، فإن انهيار الاتحاد

السوفييتي، بعد سبعين عاماً من «البناء الاشتراكي»، طرح موضع التساؤل المقدمات النظرية التي ارتكز إليها المشروع الاشتراكي المعاصر، وعصف بالعديد من مسلماته، وألقى ظلالاً من الشك حول جدواه وواقعيته وآفاقه، وساهم بالتالي في تعميق البلبلة الفكرية والتدهور المعنوي في صفوف اليسار.

٣-■ ضاعف من مفعول هذه البلبلة إشتداد زخم الهجوم الأيديولوجي المكثف، الذي شنته ماكينات الدعاية الإمبريالية والرجعية، مستغلة الانهيار في ما كان يسمى بـ«المنظومة الإشتراكية»، لتعزيز هيمنتها المادية على الطبقة العاملة والشعوب المقهورة وتدعيمها بهيمنة فكرية. وتركزت محاور هذا الهجوم على الادعاء بأن الانهيار قد أثبت «تفوق الرأسمالية على الاشتراكية»، بل أكد أن الإشتراكية قد «فشلت» تاريخياً وكشفت عن طابعها «كحلم طوباوي»، وأثبتت عقمها، وعجزها عن حل مشاكل البشرية، وأن لا بديل عن الرأسمالية وأيديولوجيتها الليبرالية التي اعتبر انتصارها نهائياً وأزلياً. وذهب البعض إلى حد إعلانه «نهاية للتاريخ»، تعميماً لاقتصاد السوق والليبرالية الغربية، كشكل نهائي للسلطة على البشرية جمعاء؛ تلك هي النتيجة التي يصل إليها – علي سبيل المثال – فرانسيس فوكوياما، الذي يشغل منصب المدير المساعد لمصلحة التخطيط الأميركية، ويعمل باحثاً في مؤسسة «راند» الغنية عن التعريف، وذلك في دراسة نشرت في صيف ١٩٨٩.

[■ يفتري فوكوياما على ماركس حين ينسب إليه الفكرة القائلة بأن الشيوعية ستكون نهاية التاريخ. والحقيقة أن ماركس كان قد قال عكس ذلك تماماً: إن الشيوعية سوف تكون هي بداية التاريخ الحقيقي للبشرية، حين يسيطر الإنسان على مصيره ويتحرر من هيمنة القوى العمياء للإستغلال والاستلاب. إن التاريخ، وفق فوكوياما، هو صراع بين «أيديولوجيات»، وأن مساره يتقرر أولاً في مجال «الوعي»، فالأفكار التي تنتصر على صعيد الوعي تفرض نفسها على العالم الواقعي. إن «مجتمع الوفرة» الذي أنتجه الإقتصاد الليبرالي الحرّ، وآليات السوق، يشجع ويحمي إنتصار الليبرالية في المجال السياسي والأيديولوجي ■]

(٢)

نقد الخطاب الليبرالي

١-■ رغم السطحية التي يتسم بها هذا الهجوم الأيديولوجي الرجعي وتناقضات منطقه الداخلي، لا ينبغي أبداً الاستهانة بدرجة فعاليته وتأثيره. فالواقع أنه حقق نجاحات ملموسة في النيل من رصيد الاشتراكية، والإساءة إلى صورتها في أعين الجماهير، والتشكيك بجديتها كخيار تاريخي، وبجدواها كبديل ملموس للرأسمالية، خصوصاً وأنه استغل الثغرات التي

يعاني منها الفكر الاشتراكي السائد في ظل شيوع أيديولوجية «**الإشتراكية المحققة**»، (أو «**الإشتراكية القائمة بالفعل**»)، ورواج مفاهيمها الخاطئة. فالحقيقة، أن فكرة تفوق الرأسمالية على الاشتراكية، مثلاً، تجد ما يعززها في نظرية «**المباراة بين النظامين العالميين**»، وهي إحدى الركائز الأساسية لأيديولوجيا «**الاشتراكية المحققة**»، التي أنتجتها البيروقراطيات الحاكمة في بلدان «المنظومة الاشتراكية» سابقاً، وما يهمنا أن نشير إليه هنا، هو مسؤولية هذه النظرية عن إشاعة مناخ فكري يقوم على المقارنة الشكلية بين «منجزات» النظامين، وهي مقارنة لعبت دوراً كبيراً في تشويه وعي جماهير الطبقة العاملة والشغيلة عموماً، في بلدان المركز الإمبريالي، وفي بلدان الانتقال إلى الاشتراكية نفسها، وزوَّدت أبواق الدعاية الرأسمالية بأسلحة أيديولوجية فعّالة، خصوصاً بعد أن اتضحت حصيلة «المباراة».

٢-■ في مجابهة هذا الهجوم الأيديولوجي، لا يُجدي الاكتفاء بفضح الرياء الليبرالي، كما يتجسد في النفاق وازدواجية المعايير في التعامل مع مباديء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية، بل وحتى مباديء الاقتصاد الحرّ نفسها، حيث يجري رفعها إلى مرتبة المباديء المطلقة، حين تخدم مصالح التوسع الرأسمالي والهيمنة الإمبريالية، ويجري طَيَّها والتغاضي عنها، بل ونبذها وانتهاكها صراحة، حين تتعارض مع هذه المصالح. وإذا كان فضح هذا النفاق ضرورياً، وهو يلقى إستجابة خصوصاً لدى الجماهير المسحوقة في بلدان العالم الثالث، التي تتلمس بتجربتها الخاصة أهوال التوسع الرأسمالي، فإن هذا لا يكفي لاستعادة مصداقية الاشتراكية وجاذبيتها كخيار بديل.

ينبغي إذن، تكوين رؤية متماسكة تعطي إجابات ملموسة على القضايا الكبرى التي تطرح نفسها على جدول أعمال عالمنا اليوم، وتثير رياح التغيير الجامحة التي تعصف بكل ركن من أركانه. وينبغي أن تتضمن هذه الرؤية دحضاً علمياً، لا إيمانياً فحسب، لعناصر الهجوم الأيديولوجي الليبرالي، وأباطيله.

٣-■ سوف ننطلق، من حيث ينتهي منطق الهجوم الأيديولوجي الليبرالي: إن انتصار الحلف الإمبريالي في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي ليس نهاية التاريخ، إنه «**قفزة كبيرة إلى الوراء**» في مسار التاريخ. والحقيقة أنه، خلافاً للمفاهيم التطورية و«الحتموية» المبتذلة التي أشاعتها أيديولوجية «الإشتراكية القائمة بالفعل»، فإن إمكانية «القفزات الكبيرة إلى الوراء» تقع في صلب الديالكتيك الماركسي ومفهومه للتاريخ. «إنه لخطأ نظري فاحش، مناف للعلم وللجدلية، أن ننظر إلى مسار التاريخ، كما لو كان مساراً متسقاً وسائراً دوماً إلى الأمام من دون قفزات كبيرة إلى الخلف أحياناً». *(لينين: **كراس يونيوس**/ ص٣١٠ / من المجلد ٢٢ للمؤلفات الكاملة الصادرة عن دار التقدم/ موسكو/ باللغة الإنجليزية).*

■ لقد تطلب الأمر ثلاث ثورات (١٧٨٩، ١٨٣٠، ١٨٤٨)، وحربين أوروبيتين طاحنتين (حروب نابليون + حروب بسمارك لتوحيد ألمانيا)، وحرباً أهلية مدمرة (كومونة باريس، ١٨٧١)، حتى استطاعت البورجوازية الفرنسية، البالغة حداً متطوراً من النضوج، وعلى امتداد ما يقارب قرناً من الزمن (١٧٨٩-١٨٧١)، قبل أن تكرس نهائياً على الأرض شعار الجمهورية الديمقراطية (الجمهورية الثالثة)، الذي رفعته ثورتها الأولى أواخر القرن الـ ١٨. لقد عرفت هذه العملية خلال هذه الفترة، العديد من القفزات الكبرى إلى الوراء، وارتفعت خلالها أصوات كثيرة زعمت أن «الحكم المطلق» هو نهاية التاريخ.

■ كذلك الأمر، كان حال الإنتفاضات والثورات البورجوازية التي شهدتها إنجلترا في القرن الـ ١٧ على امتداد أربعة عقود (١٦٤٩-١٦٨٨)، من إعدام الملك تشارلز الأول (١٦٤٩) بنتيجة صراعه مع البرلمان (برلمان النبلاء، وملاك الأرض..)، مروراً بحرب أهلية مكلفة (حوالي نصف مليون قتيل، ما يوازي ١٠٪ من السكان)، وانتهاء بثورة أرست أساس نظام الملكية البرلمانية على يد **«إعلان الحقوق»**(١٦٨٨).

٤-■ لكن، وكما كان الحال في معظم القفزات الكبيرة إلى الوراء التي عرفها التاريخ، نلمس اليوم أن انتصار الحلف الإمبريالي برایاته الليبرالية في الحرب الباردة، لم يؤدِ بنا إلى عالم أكثر أمناً واستقراراً ورخاءً، بل لقد قاد بالعكس إلى انتشار الفوضى والإضطراب في كل مكان، وأدى إلى انفلات غرائز الهيمنة والنهب الإمبريالي من عقالها، وإطلاقها أشرس الحروب العدوانية منذ حرب الڤيتنام، إلى سلسلة من المجاعات التي تلتهم شعوباً بكاملها على نحو لم يشهد له العالم مثيلاً منذ أكثر من قرن، إلى انفجار الصراعات الإجتماعية وانتفاضات البؤس حتى في قلب «مجتمعات الوفرة»، التي يزعم الخطاب الأيديولوجي الليبرالي أنها حققت السلام الأهلي والتوازن الاجتماعي، وإلى انتشار الحروب الإقليمية والأهلية والمذابح القبلية والطائفية والعرقية والإثنية، التي تنفجر خلالها أكثر الغرائز الشوڤينية بدائية وتوحشاً؛ كما أدى أخيراً، إلى تصاعد الرعب النووي (سواء من خلال إنتشار الأسلحة النووية، أو حتى من خلال محطات توليد الكهرباء بالوقود الذري) نحو ذروات لم تشهدها الحرب الباردة في أوجها، وإلى تلوث البيئة، لا بل خرابها، بمستويات أصبحت تهدد حياة الإنسان على الكوكب.

٥-■ ولكن، يبقى السؤال الكبير قائماً: لماذا وقعت هذه الردَّة الكبرى في مسيرة التاريخ؟ كيف أصبحت ممكنة؟ إن إجابة متماسكة على هذا السؤال لا تصبح ممكنة، إلا إذا تحررت من النظرة الأيديولوجية إلى الصراع بين الرأسمالية والإشتراكية، النظرة التي لا ترى فيه إلّا صراعاً بين «أيديولوجيتين»، وبين «نظامين عالميين»، وهي النظرة التي أشاعتها أيديولوجية «الإشتراكية القائمة بالفعل»، وإلّا إذا – بالمقابل – عالجته على ما هو عليه في الواقع، باعتباره

صراعاً تاريخياً بين قوى إجتماعية، صراعاً بين الطبقات يتخذ طابعاً عالمياً متعمقاً باضطراد، بالضبط، بسبب من «العولمة» المتزايدة لنمط الإنتاج الرأسمالي، وصراعاً تاريخياً، بمعنى أنه يمتد على مدى حقبة كاملة من التاريخ، وبمعنى أن مساره يتحدد وفقاً للشروط التاريخية الملموسة لنمو وتطور القوى الإجتماعية المنخرطة فيه، وليس وفقاً لمساطر «أيديولوجية»، مفترضة سلفاً.

٦-■ وفق هذه النظرة، التي هي وحدها تستحق أن تعتبر مادية وجدلية حقاً، لا تجدي محاولة تفسير إنهيار الاتحاد السوفييتي والنظم الشبيهة بإعادتها إلى **«أخطاء أيديولوجية»**، أو **«أخطاء في التطبيق»**، فهذا المنهج المثالي لا يفسر في النهاية شيئاً، بل هو الذي يغذي منطق الهجوم الأيديولوجي الليبرالي. *(راجع ملحق ١: أطروحة «تفوق الرأسمالية على الإشتراكية»، وموضوعة «الأخطاء في التطبيق»).*

وبعيداً عن هذا المنهج المثالي، سوف نحاول أن نبلور تحليلاً ملموساً لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية، كما جرت بالفعل، وفي سياق شروطها التاريخية المحددة، وللتناقضات التي حكمتها، من حيث هي تناقضات في المصالح بين قوى إجتماعية (طبقات، أو شرائح من طبقات)؛ وسوف نبحث عن الوظيفة التي تؤديها «الإعلانات الأيديولوجية» في سياق الصراع الاجتماعي الدائر، وليس العكس، لعلنا نتوصل هكذا إلى قناعة علمية بأن النموذج الذي انهار، بالرغم من كل إنجازاته على طريق الانتقال إلى الإشتراكية، لم يكن«إشتراكية قائمة بالفعل»، إنما انطوى على جوانب خلل بنيوية مميتة ■

(٣)

تجديد إمتلاك المنهج الإشتراكي العلمي

١-■ إن الذي سقط هو نموذج محدد من نماذج **الانتقال إلى الإشتراكية**، إنطلق من مستوى معيَّن من مستويات التطور الرأسمالي، وفي سياق شروط تاريخية ملموسة فَرضت هذه الإنطلاقة بصفتها ضرورة موضوعية، وأن ذلك المستوى، وتلك الشروط، حكمت عملية الانتقال بتناقضات محددة لا مفر منها، وأن الآلية الداخلية لهذه التناقضات قادت إلى تفاقمها المضطرد بقدر ما تقدمت عملية الانتقال ذاتها، وصولاً إلى نقطة إنعطاف وضعها في مواجهة إستحقاقات طور جديد، طور أرقى، من أطوار مرحلة الانتقال التاريخية من الرأسمالية إلى الإشتراكية. وعند هذه النقطة الانعطافية بالذات، إنفجرت تلك التناقضات، بما تُعبر عنه من صراع بين مصالح قوى إجتماعية متعارضة، وفرضت قطع عملية الانتقال إلى الإشتراكية، للإرتداد إلى الرأسمالية. وسوف نحاول أن نوضح أيضاً، أن هذه الرِدَّة لم تكن حتمية، بل كانت

تتناقض مع الضرورات الموضوعية للتطور الإجتماعي والتاريخي.

■ غير أن الجدل المادي يعلمنا، أن الضرورات الموضوعية لا تفرض نفسها في المسار الواقعي لحركة التاريخ، إلا إذا اقترنت بوعي الطبقة الثورية لها. وفي الحالة التي نحن بصددها، فإن القمع الأيديولوجي الذي تعرضت له الطبقة العاملة حجب إمكانية وعيها لهذه الضرورة ومكّن من انتصار الرِدَّة. ولقد جرى هذا القمع (الذي لم يكن أيديولوجياً خالصاً، فحسب) على أيدي شريحة إجتماعية محددة هي البيروقراطية التي احتكرت السلطة في مجتمع ودولة الانتقال إلى الإشتراكية، وعبَّرت عن مصالحها بأيديولوجية «الإشتراكية القائمة بالفعل»، وفرضتها على المجتمع عبر إعلانها عقيدة رسمية للدولة.

٢-■ إن هذا التحليل، ليس بفضل منطقه الداخلي، بل بفعل كونه أكثر دقة وعلمية في التعبير عن الواقع، هو الذي يمكّن من دحض متماسك للأطروحة الليبرالية بشأن تفوق الرأسمالية على الإشتراكية، وهو الذي يعيد الاعتبار إلى الماركسية والمنهج الإشتراكي العلمي، ويمكّن جماهير الطبقة العاملة وحلفائها الكادحين من إعادة تملُّكها دليلاً للعمل من أجل التغيير الثوري. ذلك، أن عملية الانتقال إلى الإشتراكية، كما كانت عملية الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، هي عملية تاريخية جدلية، تمتد على مدى حقبة تاريخية بكاملها، وينطوي مسارها الواقعي على جملة من التعقيدات والتناقضات، والإلتواءات والتعرجات، وكذلك القفزات الكبيرة إلى الوراء، حتى وقبل أن يتمكن نمط الإنتاج الجديد، والمجتمع المنبثق عنه، من أن يفرضا سيادتهما النهائية.

والحقيقة، أن المسار التاريخي لعملية ولادة الرأسمالية من رحم المجتمع الإقطاعي إنطوى على تعرجات، لا تقل حدّة، وتضمن قفزات إلى الوراء أشد عنفاً، قبل أن تتمكن الرأسمالية من فرض نفسها كنمط إجتماعي سائد. ومع ذلك يبدو اليوم بديهياً كم هو خاطيء الإدعاء بتفوق الإقطاع على الرأسمالية. *(راجع ملحق ٢: تمايز «الرِدات السياسية» في «سياقين تاريخيين مختلفين»)*.

٣-■ ينقلنا هذا، إلى النقطة المفصلية في الهجوم الليبرالي، وهي الإدعاء بأزلية الرأسمالية. ويستند هذا الإدعاء إلى حجة سلبية قوامها أن لا بديل تاريخياً للرأسمالية كنظام إقتصادي – إجتماعي، كما يستند إلى حجة هجومية هي أن الرأسمالية قادرة على حل تناقضاتها وتأمين توازن نظامها، وأن مظاهر الخلل في هذا النظام هي ظواهر عارضة لا تجد جذورها في الأسس، التي يقوم عليها النظام نفسه. واضح أن هذا الإدعاء يفقد مصداقيته إزاء الوقائع والمعطيات التي تنجلي يوماً بعد يوم، لتكشف مدى عمق الأزمة التي يعيشها النظام الرأسمالي

العالمي.

والحقيقة، أن أبلغ رد على الادعاء الأيديولوجي الليبرالي هو الأزمة التي تتخبط فيها مدارس علم الاقتصاد البورجوازي، بعد انهيار الكينزية، وعجزها عن تفسير الظواهر الجديدة في الرأسمالية المعاصرة، ومنها مثلاً ظاهرة الركود التضخمي، البطالة المزمنة، تفاقم التفاوت في التطور بين القطاعات والبلدان رغم التداول المنهجي على أوسع نطاق للإنتاج والإقتصاد الرأسمالي، تفاقم فوضى الإنتاج رغم التمركز الهائل لرأس المال.. إن هذه الظواهر تؤكد صحة التحليل الماركسي لقوانين التطور الرأسمالي، وهي غير قابلة للتفسير، إلا على قاعدة هذا التحليل.

٤-■ في المقابل، تتخبط المدارس الإقتصادية، ومراكز صنع القرار البورجوازية، وتتصارع عبثاً في محاولة صوغ الحلول لمشكلات الاقتصاد. ويتزايد انفضاح عُقم الوسائل والسياسات المقترحة في معالجة مظاهر الأزمة. ولكن الخطاب الأيديولوجي الليبرالي يتجاهل هذه المعطيات والظواهر الجوهرية، ويركز على مظاهر أخرى، كالمنجزات في مجال الثورة العلمية التكنولوجية، والإرتفاع الظاهر في مستوى المعيشة، وخفوت حدّة التعبير السياسي عن التناقضات الطبقية في بلدان المركز الإمبريالي، وهي ظواهر سوف نتعرض لها بالتحليل في سياق التحليل العام للتغيرات في بنية الرأسمالية المعاصرة، لنكتشف أن بعضها ذو سمة مؤقتة، كما أن بعضها الآخر يؤشر، أو يؤدي إلى تعميق الأزمة وتقويض الأسس، التي ترتكز إليها علاقات الإنتاج الرأسمالية، وليس العكس.

وسوف يتبين لنا، بنتيجة هذا التحليل، أننا أمام رأسمالية تكاد تستكمل غزو العالم، وقد صهرته في سوق ضخمة واحدة تحت هيمنتها، وهي تقترب، بالتالي، من استنفاذ المجالات المتاحة للتوسع الذي لا حياة لها بدونه، رأسمالية لا تجدد حيويتها، وقدرتها على البقاء، إلا بفعل تفاقم الاستقطاب الاجتماعي، والتهميش المتزايد لأعداد غفيرة من البشر، وتعميق التفاوت في النمو بين مراكزها وأطرافها، إلى جانب التدمير المنهجي الدوري لقوى الإنتاج، والإخلال بتوازن الطبيعة، والهدر اللاعقلاني لإمكاناتها.

٥-■ يبدو إذن، منطقياً، أن نستخلص أن انتصار الليبرالية، والرأسمالية العالمية، ليس نهائياً، وأن تفجر التناقضات المتفاقمة في قلب الرأسمالية المنتصرة لا مفرّ منه. ويمكن لهذه الإنفجارات أن تؤدي إلى تحولات ثورية تستأنف المسيرة الصاعدة للتاريخ، ولكن يمكن لها أيضاً، أن تقود إلى مزيد من الردّات الكبيرة، ومزيد من الدمار الذي قد يتيح موجات أخرى من التجدد الذاتي للرأسمالية. **فالجدلية لا تعرف الحتمية**، ويتوقف الأمر في النهاية على ما

إذا كانت القوى الإجتماعية الصاعدة، الطبقات العاملة وحلفاؤها الكادحون والجماهير الغفيرة المقصاة، والمهمشة إجتماعياً، ستواجه الانفجارات القادمة بدرجة من الاستعداد الأيديولوجي والتعبوي – الكفاحي تمكنها من استئناف مسيرة التحرر، والتقدم، والانتقال إلى الإشتراكية.

تلك هي المهمة التي تواجه، اليوم، الفكر الإشتراكي العلمي والقوى الثورية واليسار في كل مكان. وهي مهمة تتطلب، في جوهرها، بلورة رؤية متماسكة لعالمنا المعاصر وللمتغيرات العاصفة فيه، واستخلاص النتائج البرنامجية، إعادة صوغ الإستراتيجيات والتكتيكات، التي تسلح القوى الإجتماعية الصاعدة بالوعي والتنظيم الضروريين لخوض معارك المستقبل بنجاح.

٦–■ إنها إذن، في الجوهر، **مهمة تجديد إمتلاك واستخدام المنهج الإشتراكي العلمي.** ولكنها مهمة صعبة ومعقدة، ويزيد من تعقيدها أنها تنطوي على ضرورات مزدوجة ومتعددة الجوانب في ضوء حالة البلبلة والتشويش الفكري، التي تضرب أطنابها في صفوف الحركة الإشتراكية العالمية، فتخلق وضعاً من الاختلاط، والتداخل في الألوان والأطياف والمفاهيم، بسبب الرِدَّة الفكرية الناجمة عن الانبهار بالخرافات الأيديولوجية والمقولات العلمية – الزائفة التي يروج لها الهجوم الليبرالي، من جهة؛ وبسبب من تفشي التلاوين الحديثة لنزعات المراجعة وإعادة النظر (النزعات التنقيحية)، التي تشيعها التيارات الإصلاحية المعاصرة، من جهة أخرى. هذا فضلاً عن التشويهات، المفاهيمية والمنهجية، الموروثة عن أيديولوجية «الإشتراكية القائمة بالفعل»، والتي كانت تقدم نفسها بصفتها «الماركسية – اللينينية في عصرنا»، من جهة ثالثة.

[■ نزعات «المراجعة وإعادة النظر في الماركسية» برزت في أواخر القرن الـ ١٩، وكررت نفسها بتلاوين عديدة منذ ذلك الحين. لقد درجت تسمية هذه النزعات، بالتعبير الشائع في الفكر الماركسي العربي، تحت اسم «التحريفية». والحقيقة أن هذه الترجمة ليست دقيقة، بل هي مضللة. فتلك النزعات لا تدعو إلى «تحريف» الماركسية، بل هي تدعو إلى إعادة النظر فيها تحت ستار «تنقيحها» مما شاخ فيها، وجعلها تواكب متغيرات العصر. لذلك، فإن الكلمة العربية الأكثر دقة في التعبير عن مضمون هذه النزعات، هي: ***التنقيحية****، وهي التعبير الذي سوف نستخدمه للدلالة على تلك النزعات.]*

■ إن بعض هذه التلاوين يأخذ طريق الرِدَّة المكشوفة، فيعلن البعض، نهاية الماركسية وسقوطها بانهيار الاتحاد السوفييتي، والبعض الآخر يتوخى قدراً أكبر من الحذر، فيغلف نفسه بدعوة إنتقائية إلى تجاوز «ماشاخ، وفقد طابعه العلمي» في الماركسية، وإلى إغنائها بتمثل

منجزات العلوم الإجتماعية الأخرى (أي البورجوازية). ولكنها جميعاً تتستر براية «التجديد»، و«استيعاب متغيرات العصر».

إن نقداً منهجياً صارماً لهذه التلاوين، نقداً يزيل التداخل في ألوان الطيف، ويرسم بوضوح التخوم الفاصلة بين الرِدَّة والمراجعة الانتقائية، من جهة، وبين الاستيعاب الحقيقي لمتغيرات العصر، من جهة أخرى، هو ضرورة تقع في صميم مهمة التجديد المطروحة، وهكذا فقط، تجددت الماركسية حقاً على أيدي لينين وروزا لوكسمبورغ، وغيرهم من كبار مُنظري وقادة الإتجاه الثوري في الحركة العمالية، إبَّان أزمة مطلع القرن الـ٢٠ ■

(٤)

الإختراق الليبرالي لبنية اليسار الفكرية، النسيج الأيديولوجي للإصلاحية الجديدة

١-■ الإختراق الأكثر خطورة الذي حققه الهجوم الأيديولوجي الليبرالي يتمثل في الدفرسوار الذي نجح في فتحه داخل البنية الفكرية للحركة الإشتراكية العالمية. ولا تقتصر تجليات هذا الاختراق على الحيرة والذهول إزاء المتغيرات العميقة التي تعصف بعالمنا المعاصر، والعجز عن تحليلها فحسب، بل هي تتجاوز ذلك إلى حدود التسليم، الذي يفتقر تماماً للروح النقدية، ببعض عناصر الخطاب الليبرالي المعاصر والأخذ بها على علاّتها، والانبهار بالصرعات «الأيديولوجية» الموصوفة التي يبتدعها هذا الخطاب، وتبنيها دون تمحيص، في غلاف يزعم «نهاية عصر الأيديولوجيات»، ويدعي نبذها. *(راجع ملحق ٣: مفهوم «الأيديولوجيا» في الماركسية)*. ويؤدي هذا إلى حالة من التراجع والتدهور الأيديولوجي تقود إلى تفشي معالم الرِدَّة الفكرية، المعلنة أحياناً، والمستترة، أو المموهة أحياناً أخرى.

■ يتخذ هذا التدهور، أحياناً، شكل الإرتداد إلى «الإشتراكية الطوباوية»، تمييزاً لها عن الإشتراكية العلمية التي صاغها ماركس وإنجلز. ويتخذ أحياناً أخرى، شكلاً يقوم على إحياء واستحضار منهج نزعات مراجعة وتنقيح الماركسية، وإعادة صوغ الإستراتيجيات المنبثقة من تلك النزعات بتلاوين تبدو مواكبة لروح العصر ومستوعبة لمستجداته. ويتداخل الشكلان في نسيج أيديولوجي واحد، سوف نشير إليه هنا، بعبارة «الإصلاحية المعاصرة»، وهو نسيج ينتظم مقولاته عنصر جوهري قوامه التخلي عن، أو إنكار، المضمون الطبقي للإشتراكية، بصفتها حركة الطبقة العاملة الهادفة إلى التحرر عبر إلغاء المجتمع الطبقي القائم على الإستغلال.

٢-■ تنطلق نزعة الإصلاحية المعاصرة (أو الحديثة) من الإعلان بأن صيغة «الإشتراكية المحققة»، قد خسرت السباق أمام النظام الرأسمالي، وأن انهيار هذه الصيغة يضع الماركسية المعاصرة في أزمة، ويطرح عليها التساؤل المفتاحي التالي: هل الخلل يكمن في النظرية، أم في التطبيق، أم في كليهما معاً؟

يرى منظرو هذه النزعة، أن **الخلل يكمن في الفهم الخاطيء للنظرية، وما أدى إليه من أخطاء في التطبيق.** ويتجلى هذا الفهم الخاطيء في تحويل الماركسية إلى عقيدة جامدة، وتخلّفها عن مواكبة معطيات العصر، مما يتعارض مع طبيعتها كنظرية علمية حيّة، متجددة دوماً. ويترتب على ذلك، أن المدخل لمعالجة الأزمة هو تحرير الماركسية من التزمت الأيديولوجي، لاستعادة حيويتها؛ كما أنه يتطلب الإقرار بأن المنهج المادي الجدلي هو جوهر الماركسية والعنصر الثابت الوحيد فيها، وأن كل ما عدا ذلك، ينبغي إخضاعه للمراجعة والنقد بهدف تخليص الماركسية من كل ما شاخ وفقد قيمته العلمية، وأثبتت الحياة بطلانه. ولكي تواكب الماركسية متغيرات العصر، فإن عليها أن تستوعب وتتمثل منجزات العلوم والنظريات الإجتماعية الأخرى، وتنفتح على سائر التيارات الفكرية من ليبرالية وقومية وأصولية، وتستوعب ما هو قيّم وإيجابي فيها. وأخيراً، فإن الماركسية، بحكم طابعها العلمي، لا يجب أن تكون حكراً على طبقة بعينها، بل هي ملك للبشرية جمعاء.

٣-■ **الإمتحان الأول**، الذي تدخله هذه الماركسية المجددة، المجردة من كل شيء سوى من منهجها المادي الجدلي، هو في محاولتها تفسير أسباب إنهيار ما تسميه «الإشتراكية المحققة». وهنا يقال لنا، إنه رغم أهمية العوامل الموضوعية (الحصار، التآمر الإمبريالي، سباق التسلح، الخ...)، فإن العامل الذاتي هو السبب الرئيسي في الإنهيار. ويتمثل هذا الخلل الذاتي في سلسلة لا حصر لها من الأخطاء الأيديولوجية والأخطاء في التطبيق. (ننسى هنا أن المادية الجدلية هي جوهر الماركسية، وأن مغزاها الرئيسي يكمن في أن الظواهر الاجتماعية التاريخية لا يمكن تفسيرها – أساساً – بفعل العوامل الأيديولوجية، بل العكس).

■ أبرز هذه الأخطاء يكمن في الانحراف عن تعاليم ماركس حول البناء الاشتراكي، والإنحراف عن تعاليم الإشتراكية العلمية حول الدولة والديمقراطية الإشتراكية. (ننسى هنا، أننا بدأنا بالقول إن الخلل يكمن في الجمود العقائدي، أي في التمسك الجامد بالتعاليم، وننتقل إلى تهمة تقف على النقيض، هي الإنحراف عن التعاليم). ويعقب ذلك رصف جملة من الإنحرافات والمفاهيم المغلوطة، التي تتناسل من بعضها البعض، بمعزل عن أي ارتباط بالتطور الإجتماعي الموضوعي للظاهرة المعنية: الفهم الخاطيء لقوانين البناء الإشتراكي، الفهم الخاطيء لطبيعة الملكية الإشتراكية، الفهم الخاطيء للعلاقة بين الديمقراطية

السياسية والديمقراطية الاجتماعية، الفهم الخاطيء للمسألة القومية ولدور العامل الروحي، الفهم الخاطيء لدور الحزب، الخ...

٤-■ **الإمتحان الثاني**، الذي تقف أمامه هذه الماركسية المجددة، هو محاولتها الإجابة على السؤال: ما الذي شاخ في الماركسية، وما الذي فقد قيمته العلمية وأثبتت الحياة بطلانه؟ هنا، يقال لنا، إن الرأسمالية المعاصرة لم تعد هي ذاتها التي تحدث عنها ماركس. فهي رأسمالية متجددة تمتلك قدرة كبيرة على التكيف، والتغلب على أزماتها، والسيطرة على تناقضاتها، وتخفيف حدة الصراعات الطبقية داخلها. وهذا يقودنا إلى أن الرأسمالية، خلافاً لما أعلنه ماركس ولينين، **لم تستنفذ بعد دورها التاريخي في تطوير قوى الإنتاج، وأنها ما تزال قادرة على الإسهام في التقدم الاجتماعي.**

■ ويذهب البعض من منظري هذه النزعة إلى أن هذا الحكم لا ينطبق وحسب على الرأسمالية في مراكزها المتطورة، بل أن «العولمة» المضطردة لنمط الإنتاج الرأسمالي تؤدي، حتى في بلدان العالم الثالث، إلى تطويرات في بعض مجالات الإقتصاد، وإلى ارتفاع معين في مستوى معيشة بعض الفئات الاجتماعية، والمشكلة هنا لا تكمن إلّا في ما ينطوي عليه هذا التطور من تشويه وعدم انسجام. ولكن يفاجئنا بعد هذا، أن نعلم أن الرأسمالية، رغم ذلك، لا تقدم حلاً لمشاكل البشرية. لماذا؟ لأن الإشتراكية تبقى هي التعبير عن حلم البشرية وطموحها الأزلي إلى العدالة الإجتماعية. فالرأسمالية، بعد أن تستكمل دورها التاريخي وإسهامها في التقدم الإجتماعي، آيلة حتماً إلى الاقتراب من الإشتراكية عبر صيرورة تطورها الداخلي، وهذا يعني تناسباً جديداً بين الثورة والتقدم الاجتماعي، أي بين الثورة والإصلاح(!). وهنا بيت القصيد.

٥-■ **الامتحان الثالث، والحاسم**، الذي تقف أمامه هذه الماركسية المجدِدة، هو في تحديدها لموقعها الاجتماعي في سياق هذه اللوحة لصيرورة البشرية المعاصرة وواقعها. فالماركسية التي جرى تأميمها لصالح البشرية جمعاء، ونزع إحتكار الطبقة العاملة لها، تكتشف برؤية علمية صافية منزّهة عن الهوى والانحياز الطبقي الضيق، أن التغيّرات النوعية في بنية الرأسمالية المعاصرة عكست نفسها على تكوين القوى المنتجة ودورها الإجتماعي؛ فالطبقة العاملة، بالعكس مما توقعه ماركس، هي التي تقترب من الفئات الوسطى وتندمج فيها. أما الفئات الوسطى فهي لم تندثر، خلافاً لما يقال إن ماركس تنبأ به، ولم تندمج بالبروليتاريا، بل إن شرائح جديدة منها تتكون وتزداد عدداً ووزناً. وبالتالي، فإن الطبقة العاملة لم تعد هي الطبقة الطليعية في النضال من أجل التغيير الاجتماعي، وأن فئات طليعية جديدة تبرز، ينبغي توخي الدقة في تعيينها.

٦-■ يبقى فقط أن نخمّن من هي هذه الفئات الطليعية الجديدة كي نتحرى، بدقة، المضمون الطبقي، الصارخ في طبقيته، لهذه الأيديولوجيا، الموغلة في الوهم الأيديولوجي، والتي تقدم نفسها تحت ستار من الضجيج الصاخب حول نبذ التصنيفات الطبقية المطلقة والتحرر من نزعات التزمت الأيديولوجية. نستطيع باطمئنان وراحة ضمير، أن نستخلص أنها **أيديولوجيا «الفئات الوسطى»**، التي تغتصب لنفسها حق تمثيل المصالح والقيم العليا للبشرية جمعاء، وتتوهم الإرتقاء إلى مستوى العلم الخالص الذي يسمو فوق الحزازات الطبقية الضيقة، ومن هذا الموقع، تعطي لكل ذي حق حقه وتوزع أفضالها، بالعدل والقسطاس، بين الطبقتين الأساسيتين المتناحرتين في مجتمع البشرية المعاصر، فتمنح الرأسمالية حق البقاء إلى حين تستكمل دورها التاريخي في تطوير قوى الإنتاج، والمساهمة في التقدم الاجتماعي، أما نصيب العمال فهو **«حلم»** بالعدالة يتصبرون به على مصاعب الحياة، حتى ذلك الحين.

٧-■ **إن العناصر الفكرية الملموسة لهذه النزعة**، وهي عناصر جدية جديرة بأن تمتحن، **تتمحور حول ثلاث أفكار رئيسية: أ)** الحاجة إلى التجديد والتغيير واستيعاب المتغيرات ومواكبة حقائق العصر؛ **ب)** الدعوة – باسم العلم والعلمية – إلى نبذ الرؤية الطبقية والتخلص من التوصيفات، والتصنيفات، والإطلاقيات الطبقية الجامدة؛ **ج)** الدعوة – أيضاً باسم العلم والعلمية – إلى التحرر من التزمت الأيديولوجي، ونبذ التحجر والجمود العقائدي، والتخلص من الوصفات الجاهزة والقوالب الجامدة، الخ... والحقيقة أن القارىء المتمعن في أدبيات هذه النزعة يتكبد معاناة قاسية في محاولة فرز هذا السيل من العبارات المكررة التي تعزف النغمة نفسها، حتى يعثر بين طياتها على فكرة ملموسة واحدة.

■ تشتد المعاناة أكثر إذا كان القارىء من الذين يعتبرون أن الحاجة إلى التجديد والتحرر من الأيديولوجيا هي من البديهيات، وأن المشكلة لا تكمن في التأكيد على هذه الحاجة، مرة بعد أخرى، بل تكمن بالضبط في تحديد ما هو التجديد المطلوب، وما هي الأوهام الأيديولوجية التي ينبغي التحرر منها. ولكن يبدو أن هذه الغمامة من الألفاظ تلعب دوراً محورياً في المنهجية الفكرية للنزعة الإصلاحية الحديثة، وأن وظيفتها هي التمويه على جوهر الأفكار الملموسة التي تطرحها، تمريرها بالتقسيط، وإخفاء حقيقة كونها تفتقر للتجديد، وتوغل في الطبقية، وتغرق في الأيديولوجيا. أشرنا سابقاً، إشارة سريعة، إلى السمة الطبقوية الصارخة، والأيديولوجيا المغرقة لهذه النزعة، وسوف نعود لتوضيحها مراراً في سياق التحليل لعناصرها ومقولاتها. ولكن قبل ذلك لا بُدَّ من إلقاء نظرة فاحصة على ادعاءاتها بالتجديد ■

(٥)

إدعاءات التجديد

١-■ من المؤكد أن الماركسية بحاجة إلى التجديد، وبخاصة من خلال تجديد إمتلاك منهجها. إن وجود الأزمة هو بحد ذاته علامة على الحاجة الموضوعية إلى التجديد، والإقرار بوجود الأزمة يعني بالضرورة الإعتراف بهذه الحاجة. ولقد سبق لنا التأكيد، أن تجديد الماركسية وعموم فكر الإشتراكية العلمية، هي المهمة الملحة التي تطرح نفسها اليوم على الصعيد الفكري. والتجديد المطلوب يعني أن الماركسية، ككل منهج علمي، بحاجة إلى تحليل الظواهر الجديدة والمتغيّرات التي طرأت على الظواهر القائمة، واستخلاص النتائج منها على الصعيد النظري، كما على صعيد الممارسة العملية. وكما هو الحال في كل العلوم، فإن تحليل الظواهر الجديدة قد يكشف عن الحاجة إلى إعادة النظر ببعض القوانين، أو الفرضيات، أو المفاهيم، التي يثبت بطلانها، أو يتأكد أنها باتت عاجزة عن الإحاطة بالظواهر الجديدة، عاجزة عن أن تشكل أدوات معرفية صالحة لإدراك هذه الظواهر.

■ إن هذا يتطلب **أولاً**، تحديداً دقيقاً لما هي بالضبط القوانين، أو الفرضيات، أو المفاهيم، التي باتت بحاجة إلى مراجعة، وما هي الحقائق الجديدة التي أبرزتها الظواهر، أو المتغيرات الناشئة، والتي تضع تلك المفاهيم موضع التساؤل. كما هو يتطلب **ثانياً**، البرهنة العلمية على أن هذه الحقائق تحكم بالبطلان، أو العجز، على هذا أو ذاك من الفرضيات والمفاهيم. وفي هذا الإطار، إذا أردنا أن نكون علميين حقاً، فإن مجرد الإلحاح على ضرورة التجديد، أو مجرد الشعور بالحاجة إلى التجديد، أو «إلى إعادة تقييم كل القيم»، لا يشكل بحد ذاته برهاناً كافياً على بطلان هذا أو ذاك من المفاهيم، ناهيك عن بطلان أو عجز منظومة من المفاهيم بكاملها.

٢-■ ينبغي إذن، التمييز بين الحاجة الموضوعية إلى التجديد وما تتطلبه من تحليل علمي رصين للمتغيرات واستخلاص دقيق لمغزاها ونتائجها، وبين حالة البلبلة وعدم الاستقرار الفكري الناجمة عن الانبهار، والذهول إزاء المتغيرات والعجز عن تحليلها. هذا الذهول والعجز يقود إلى استنتاج وحيد: نبذ وإسقاط كل المسلمات، «إعادة تقييم كل القيم»، وهو استنتاج بعيد عن المنهج العلمي، ينبثق من حالة من التهيج والاضطراب، لسان حالها يقول: كل شيء يتغير من حولنا، إذن علينا أن نتغير معه. ويصبح التغيير هكذا هو المهم، وليس بأي اتجاه يتم التغيير. وتشكل هذه الحالة تربة خصبة لنمو الانتهازية وانتعاشها. إنها تعبير عن حالة النزوع إلى عدم الحسم الفكري الملازمة للفئات الوسطى، والتي تعكس موقعها الوسيط، القلق، بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي.

*[■ إن شعار «إعادة تقييم كل القيم» هو بالضبط الشعار الذي كانت ترفعه الإتجاهات الإنتهازية في الحركة العمالية، وبدعوتها إلى مراجعة و «تنقيح» الماركسية، إبان أزمة مطلع القرن الـ ٢٠. (أنظر، لينين: «**بعض معالم التطور التاريخي للماركسية**»، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ١٧/ ص ٤٣/ طبعة دار التقدم/ موسكو)].*

■ لقد عَلَّمت التجربة، وكذلك الخبرة التاريخية للحركة الثورية العالمية، أنه تحديداً في ظروف أزمة الحركة، عندما تدخل الحاجة إلى التجديد في تناقض مع القديم الذي أصبح شائخاً أو عقيماً، تبرز هنا الإنتهازية لتطرح مخرجاً مظهره الخارجي تجديدي، ولكن جوهره هو «**التقدم نحو الماضي**»، وإعادة استحضار منظومات الأفكار وأساليب الممارسة التي راجت في المراحل الأولى من نشوء الحركة وتميزها كحركة طبقية مستقلة. إن الإنتهازية ليست شتيمة، ولا هي مجرد سلوك تآمري أو متلون لأفراد، وليست أيضاً مجرد إنحراف أيديولوجي؛ إنها ظاهرة إجتماعية وطبقية. *(راجع ملحق ٤: الإنتهازية كظاهرة إجتماعية تجد جذورها في قطاعات الفئات الوسطى، وتأثيراتها).*

٣-■ في ضوء ذلك، يمكننا أن نتفحص مدى الجِدَّة (الحداثة) في ادعاءات التجديد التي تطلقها النزعة الإصلاحية المعاصرة (الحديثة). وأول ما يصدم الأنظار هنا، هو الارتداد المعلن من الإشتراكية العلمية إلى الإشتراكية الطوباوية، إشتراكية القرن الـ ١٩، التي ترفض الرأسمالية من موقع الإحتجاج الأخلاقي على مساوئها، وترى في الإشتراكية تعبيراً عن «القيم العليا» للبشرية وطموحها الأزلي إلى المساواة والعدالة.

ليست هذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها عن إشتراكية ليست حكراً على طبقة بعينها، بل ملك البشرية جمعاء. فلقد كانت تلك هي الفكرة الجوهرية للكثير من نقاد ماركس، أو الداعين إلى مراجعته وتنقيحه، منذ القرن الـ ١٩. وإذا كانت هذه الفكرة قد تراجعت إزاء تطور ونضج الحركة الطبقية المستقلة للبروليتاريا، فإن الاتجاه الأيديولوجي الذي تنبثق منه، إستمر يعبر عن نفسه بأشكال وتلاوين مختلفة، وتبلور في منظومة أفكار متكاملة بظهور النزعة التنقيحية (التحريفية) في أواخر القرن الـ ١٩، ومطلع القرن الـ ٢٠.

٤-■ هذه النزعة، أيضاً، كانت ترى أن المتغيرات والمعطيات الجديدة في تطور الرأسمالية المعاصرة (رأسمالية مطلع ق ٢٠)، كانت تملي مراجعة وإعادة النظر في نظرية ماركس حول التطور الرأسمالي. ولقد قيل أيضاً، منذ ذلك الحين، إن الرأسمالية أصبحت أكثر قدرة على التغلب على أزماتها والسيطرة على تناقضاتها والتخفيف من حدة الصراعات الطبقية داخلها؛ وقيل أيضاً، إن الإحتكارات تُمكِّن من ضبط فوضى الإنتاج الرأسمالي، وإن الأزمات أصبحت

أضعف وأقل حدّة وتدميراً وأقل تكراراً. كذلك قيل، إن الارتفاع العام لمستوى المعيشة، في البلدان الرأسمالية المتطورة في مطلع ق ٢٠، يبرهن على خطأ نظرية ماركس حول الإفقار المضطرد والاستقطاب في الثروة؛ وأخيراً: إن الثورة التكنولوجية تطرح موضع التساؤل مدى صحة نظرية ماركس حول قانون القيمة(!).

■ الرواج الذي حَظَت به هذه النزعة التنقيحية، وما تولد عنها من أوهام وممارسات إصلاحية في صفوف الحركة العمالية، سرعان ما أطاحت به الأزمة العاصفة التي هزّت أركان العالم الرأسمالي منذ العقد الثاني من ق ٢٠، وبلغت ذروتها في نهايته (واستمرت بتداعياتها، حتى غداة الحرب العالمية الثانية). وبرهنت الأزمة، أن الإنبهار بالمعطيات الجديدة والمتغيرات التي طرأت على النظام الرأسمالي، والذي بنت عليه تلك النزعة منظومتها الفكرية، لم يكن يستند إلى أساس متين، بل لقد عبّر عن رؤية سطحية، وحيدة الجانب، غير علمية، للواقع. غير أن الأوهام الأيديولوجية التي روَّجتها تلك النزعة ألحقت، رغم ذلك، ضرراً بالغاً بالحركة العمالية. فقد وضعتها في حال من عدم الاستعداد الفكري والكفاحي في مواجهة الانفجارات الكارثية التي زعزعت العالم الرأسمالي، وضاعت بذلك فرص إنتصار، أو صمود الثورات العمالية التي اجتاحت بعض أبرز مراكزه، وتمكّنت الرأسمالية، بالتالي، من استعادة توازنها، وتطويق الاختراق الذي حققته ثورة أكتوبر.

٥-■ سوف نجد طبعاً من يثير بوجهنا الاعتراض التالي: إن الحكم الذي أصدره التاريخ على مقولات منقحي الماركسية في مطلع ق ٢٠، لا يشكل بحد ذاته برهاناً على خطأ وتهافت أطروحات المنقحين المعاصرين، رغم التشابه الظاهر بين المنظومتين. هذا بالتأكيد صحيح. ولكن قصدنا كان بالضبط إظهار التشابه بين المنظومتين، بين منهج التفكير والممارسة لكل من المنظومتين، لنستخلص أن الكثير مما يقدم باعتباره تجديداً، هو ليس في الحقيقة سوى استحضار لأفكار ومناهج عفا عليها الزمن. ولسوف نرى، أن الخطاب الذي تتقدم به النزعة الإصلاحية الحديثة، ليس فيه من التجديد ومواكبة العصر، سوى الاعتراف الذليل بخسارة السباق أمام النظام الرأسمالي. وإذا كان هذا هو الخطاب الذي سوف تواجه به الإشتراكية متغيرات العصر، فلا عجب إذن، أن يعتبر البعض إنتصار الليبرالية نهائياً وخاتمة للتاريخ.

٦-■ في ضوء هذا التقديم حول حقيقة إدعاءات التجديد، والعلمية، ونبذ الطبقية والأيديولوجيا، نستطيع أن نتفحص، بشكل أكثر ملموسية، العناصر المحددة التي يتكون منها النسيج الفكري للنزعة الإصلاحية الحديثة. ونبدأ بالقول، إن المدخل الذي تختاره هذه النزعة لمعالجة الأزمة هو مدخل خاطيء منهجياً. إن الانطلاق من السؤال: «**هل الأزمة في النظرية، أم في التطبيق**» ينطوي أصلاً على خلل منهجي يتنافى مع أسلوب التفكير

الماركسي الذي يعتبر أن النظرية ليست عقيدة جامدة، بل هي منهج حَيّ لتحليل وفهم الواقع الاجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره. ورغم أن منظري الإصلاحية الحديثة يكثرون من ترديد هذه المقولة، ولكنه ترديد لفظي وظيفته الوحيدة تبرير الدعوة إلى إعادة النظر بالماركسية، ولا يجد إنعكاساً له، في منهجيتهم المعتمدة فعلاً، في المعالجة النظرية.

■ إن فهم الماركسية باعتبارها منهجاً ودليلاً للعمل، يتنافى مع اعتبارها وصفة جاهزة مكتملة يجري تطبيقها على الواقع الاجتماعي من خارجه. والحقيقة أن التساؤل «هل الخلل في النظرية، أم في التطبيق» يفترض ضمناً أن النظرية الماركسية هي وصفة جاهزة، وأن ما كان يجري في الاتحاد السوفييتي وبلدان شرق أوروبا هو تطبيق لهذه الوصفة. وبالتالي، فإن فشل التطبيق يثير تساؤلاً حول صلاحية الوصفة. ويَنُمّ هذا الإفتراض عن خلل منهجي يتمثل في مغادرة المنهج المادي الجدلي، والانتقال إلى المنهج المثالي في فهم التاريخ، فالأخير هو الذي يفترض أن حقائق التاريخ تتبلور أولاً في مجال «الوعي»، على شكل أفكار، أو مباديء، أو نظريات، ثم يجري تطبيقها على الواقع الاجتماعي لإعادة تشكيله. والحال أن هذا المفهوم يقع على النقيض من المنهج الماركسي.

٧-■ فضلاً عن ذلك، فإن الإشتراكية العلمية (الماركسية)، بكونها نظرية تشكل دليلاً للعمل، دليلاً للممارسة، لا تحتمل، من الزاوية المنهجية، إمكانية الفصل بين النظرية، وبين التطبيق. فالخلل في التطبيق يعني أن النظرية لا تؤدي وظيفتها الرئيسية كمرشد للممارسة، وهذا يعني أنها تفقد قيمتها الفكرية، وفقاً لمعاييرها هي بالذات.

ألا يعني هذا إثارة التساؤل التالي: ما هي حاجتنا إذن إلى نظرية تدّعي أنها ترشد للعمل، وهي لا ترشده بشكل صحيح؟ ما هي قيمة نظرية كهذه؟ وبالمقابل: إذا كان التطبيق يشكل إنحرافاً عن النظرية، فلماذا إذن يُنسب إليها أصلاً؟ ألا يصبح الأجدر، والأكثر إنسجاماً منطقياً، الحكم على «نموذج التطبيق» من موقع كونه غريباً عن النظرية؟

■ ولا تجدي محاولة التهرب من مأزق هذه الأسئلة بالقول إن الخلل يكمن في الفهم الخاطيء للنظرية، وإن هذا الفهم المغلوط هو المسؤول عن الأخطاء في التطبيق. فالحقيقة أن هذا القول لا يخرجنا من المأزق، فهو ليس سوى مناورة هروبية تجري على مستوى المنطق الشكلي، وتعيد إثارة الأسئلة نفسها: لماذا نشأ هذا الفهم الخاطيء للنظرية؟ وكيف أمكن له أن يسود ويفرض نفسه في التطبيق؟ وإذا كانت النظرية، التي يكمن مغزاها في كونها مرشداً للتطبيق، لا توفر الضمانات لدرء إمكانية بروز الفهم الخاطيء لها وسيادته في التطبيق، فما هي قيمتها إذن؟

٨-■ وهكذا نعود إلى الدائرة المفرغة نفسها. إن منظري الردَّة، ومنظري الليبرالية المعاصرة، يمسكون بهذه الحلقة المفرغة، ويعتبرونها دلالة على تناقض متأصل، وأزمة بنيوية كامنة، في الماركسية نفسها، ويقدمونها بذلك تبريراً لادعائهم بسقوط الماركسية، ودعوتهم لنبذها. ولا شك أن المنطق المثالي للنزعة الإصلاحية الحديثة يعزز حجتهم. ولكننا سوف نرى، أن هذه الحلقة المفرغة ليست سوى دوامة مفتعلة، وهمية، تنشأ وتتطور على مستوى الفكر المجرد، على مستوى المنطق الشكلي، وتجد مصدرها في تهافت وخلل المنهج المثالي، لا في أزمة الماركسية، نفسها. وكل ما يثبته نشوء هذه الدوامة هو أن المدخل الذي يختاره منظرو الإصلاحية الحديثة لفهم ومعالجة أزمة الماركسية هو مدخل ينطوي على خلل منهجي، ينطوي على تبني منظور مثالي، غير علمي، وغير جدلي في رؤية الأزمة. وهو مدخل يثير من التساؤلات، أكثر مما يعطي من الإجابات ■

(٦)

نظرية الطبقة العاملة للتغيير الثوري

١-■ إذا كنا نتفق على أن المنهج المادي الجدلي هو جوهر الماركسية (ونحن نتفق على هذا، وإن كنا لا نوافق تماماً على اعتباره الشيء الوحيد الثابت فيها، كما سنوضح بعد قليل)، فإن علينا أن نترجم هذا الإتفاق باستخدام المنهج المادي الجدلي في رؤية وتحليل أزمة الماركسية نفسها، وفي استخلاص سبل معالجتها. فالمنهج المادي الجدلي هو الذي يحدد دور النظرية، موقعها ووظيفتها في آن، في المسار الواقعي لحركة الطبقة الثورية في سياق الشروط التاريخية المحددة لتطورها. إن أزمة الماركسية هي أزمة الحركة الثورية للطبقة العاملة، وأية محاولة لرؤيتها من مدخل كونها نتاج تطور فكري قائم بذاته، بمعزل عن المسار الواقعي للحركة، وبمعزل عن الشروط التاريخية لتطورها، هي محاولة تتنافى مع المنهج المادي الجدلي ولا تقود سوى إلى نتائج مضللة.

٢-■ إن الواقع المتغير هو الذي ينتج الوعي. والأسباب والعوامل التي تحكم مسار تغير الواقع لا ينبغي البحث عنها في التغيرات التي تقع - أساساً - في مجال الوعي، بل العكس: إن التطورات التي تقع في مجال الوعي (سواء كانت باتجاه «صحيح»، أو «خاطيء») ينبغي البحث عن أسبابها في مسار تغير الواقع لا خارجه. إن تجاهل هذا العنصر الجوهري في منهج الجدل المادي، هو الخلل المنهجي الذي يقع فيه أولئك الذين يبحثون عن سبب الأزمة في عوامل تنتمي حصراً إلى عالم الوعي (النظرية أم التطبيق، أم الفهم الخاطيء للنظرية، أم أخطاء التطبيق، الخ...). والحلقة المفرغة التي يقعون فيها تنشأ من كونهم يتجاهلون **العنصر**

الرئيسي الذي ينبغي البحث عن أسباب الأزمة فيه: الشروط التاريخية لنشوء وتطور الظاهرة، بصفتها ظاهرة إجتماعية مادية.

■ إن النظرية (سواء كانت صحيحة، أم خاطئة) تلعب دوراً مؤثراً بلا شك في مسار هذا التطور، ولكنها لا تقرره، لا تصنعه، لا تشكل فيه العامل الرئيسي المحدّد في التحليل الأخير. فالنظرية الصحيحة تكشف عن الضرورات الموضوعية لمسار التطور وقوانينه، وترشد بالتالي إلى المهام التي تُمكّن من دفعه قدماً. أما «النظرية الخاطئة»، أو «الفهم الخاطيء للنظرية»، فهي ليست سوى تعبير عن التناقضات الكامنة في مسار تطور الظاهرة، وعن وعي أيديولوجي زائف لهذه التناقضات، ينبثق من مصالح شريحة إجتماعية محددة، ويفرضها باعتبارها هي مصلحة المجتمع كله. ولكي تكون «النظرية الصحيحة» قادرة على أداء وظيفتها في كشف طريق التقدم، فإن عليها أن تكشف عن الجذر الإجتماعي لهذا الوعي الزائف، أن توضح عن مصالح أية قوى إجتماعية هو يعبّر، وأن تحلل كيف، ولماذا نشأت هذه القوى الإجتماعية في الشروط التاريخية الملموسة لمسار تطور الظاهرة، بما ينطوي عليه من تناقضات.

■ إن النكوص عن هذا التحليل، والإستعاضة عنه بحزازير لفظية عن «النظرية والتطبيق» لا يُنتج «نظرية صحيحة». إنه لا ينتج تجديداً للماركسية، بل هو، بالعكس، يمعن في تشويهها، ويزيد البلبلة والتشويش، ويقدم أسلحة أيديولوجية إضافية للهجوم الليبرالي، والأهم من ذلك: إنه يوفر إطاراً أيديولوجياً نموذجياً لبروز وتفشي النزعات الإنتهازية والتنقيحية.

٣-■ إن التناقض الذي يقع فيه هذا المنهج المثالي يبدو فادحاً: فمن جهة، يجري الإلحاح على أن الماركسية نظرية حيَّة وليست دوغما، ليست منظومة من الأفكار والوصفات الجاهزة، المكتملة، النهائية؛ ومن جهة أخرى، يتم التعامل معها (في التطبيق !!) بصفتها **مبدأ مجرداً**، وصفة جاهزة، يجري تطبيقها على الواقع من خارجه. ولكن هذا التناقض يجد حله، ويكمن مغزاه، في إعلان الماركسية «ملكاً للبشرية جمعاء» وتجريدها من طبقيتها، من مضمونها الإجتماعي كنظرية للطبقة العاملة. فالإلحاح على كونها «حيَّة» له وظيفة تبرير تجريدها من فحواها الطبقي، وتحولها إلى مبدأ مجرد، إلى «مسطرة للقياس»، هو نتيجة طبيعية لتجريدها من فحواها الطبقي.

نحن، بلا شك، من الذين يؤكدون أن الماركسية هي نظرية حيَّة، وليست منظومة من الوصفات الجاهزة، المكتملة، النهائية. ولكننا نحذر من أن هذا التأكيد، إذا اقترن بإنكار المضمون الطبقي للماركسية، فإنه ينقلب إلى ضده ويحوّلها إلى فلسفة مثالية مبتذلة، وجثة هامدة بتصرف مثقفي الفئات الوسطى. فالماركسية ليست مطلق «نظرية للتغيير الثوري»،

إنها **نظرية الطبقة العاملة للتغيير الثوري**. وأية محاولة لتحويلها إلى شيء آخر هي نفي لها.

٤-■ إن علمية وحيوية الماركسية ليست نتاج عبقرية ذهنية مجردة. إنها انعكاس للموقع الذي تحتله الطبقة العاملة في التاريخ. إن **علميتها وطبقيتها لا ينفصلان**؛ فالطبقة العاملة، من بين طبقات المجتمع الرأسمالي، هي التي لا ترتبط مصالحها باستمرار علاقات الملكية الخاصة التي تشكل الأساس التحتي للنظام. إن تحررها، بالعكس، يتطلب إلغاء هذه العلاقات، ولأن الرأسمالية هي ذروة أنظمة الاستغلال الطبقي، فإن موقع الطبقة العاملة هذا، هو الذي يُنتج رؤية علمية لواقع المجتمع الطبقي على حقيقته، بعيداً عن أية أوهام أيديولوجية. ولا رؤية علمية لحقيقة المجتمع الطبقي من خارج موقع الطبقة العاملة.

■ الماركسية، ولأنها علمية، فهي تدرك حدودها التاريخية، تدرك كونها ليست جاهزة ونهائية، بل هي تكتمل بالممارسة. ولكن أية ممارسة؟ ممارسة الطبقة الثورية في نضالها من أجل إلغاء المجتمع الطبقي القائم على الاستغلال. إنها صائرة إلى الاكتمال ليس إلّا بارتباطها بالطبقة، وعبر اغتنائها بدروس نضال الطبقة. فالماركسية هي انعكاس واع لموقع الطبقة العاملة، وواقعها، ورؤيتها للعالم، واتجاهات تغييره. **ولأن العالم يتغير، والطبقةّ تتغير بتغيره وبفعل نضالها من أجل تغييره، لذلك – وليس إلّا من خلال ذلك – فإن رؤيتها، نظريتها، تتجدد، تكتمل**. وبدون ذلك، فإن الحديث عن «عدم اكتمال» الماركسية يصبح غطاءً أيديولوجياً للدعوة التنقيحية إلى «مراجعتها وإعادة النظر فيها»، أي لتحويلها إلى أيديولوجيا تعبر، تعبيراً مموهاً، عن رؤية ومصالح طبقة أخرى.

٥-■ إن المنهج المادي الجدلي هو الذي يحدد دور النظرية، موقعها ووظيفتها، في المسار الواقعي لحركة الطبقة العاملة، في سياق الشروط التاريخية المحددة لنضالها من أجل التغيير، وسوف نحاول هنا أن نزيد في توضيح هذه الفكرة: إن الأفكار لا تصنع الظواهر المادية، بل هي تعبر عنها. *(راجع ملحق٥: الوعي، دوره، وعلاقته بالواقع الإجتماعي)*.

■ الماركسية لا تصنع الطبقة العاملة، بل هي لا «تصنع» سوى وعيها لذاتها. فالنظرية ليست هي العامل المحرك لنضال الطبقة من أجل التغيير، وليست هي التي تحدد الشروط التاريخية لهذا النضال. إن وظيفتها هي اكتشاف الحاجة الموضوعية إلى التغيير، وعيها وإدراك قوانينها وتحليل الشروط التاريخية الملموسة التي تتجلى هذه الحاجة في سياقها، واستخلاص سبل الممارسة التي تنسجم مع قوانينها وشروطها. والمعيار الذي يُمكن من خلاله الحكم على النظرية، أو على أي من عناصرها وأطروحاتها، هو مفهومها هي بالذات لدورها ووظيفتها. ولا يمكن الحكم على الماركسية من موقع كونها لا تعبّر عن رؤية ومصالح

طبقة أخرى، بل من موقع مدى صلاحيتها للتعبير عن رؤية ومصالح الطبقة العاملة، ولأداء وظيفتها كدليل عمل للطبقة العاملة، ومرشد لنضالها من أجل التغيير.

٦-■ ومن هذا الموقع، نجد ما يلي: إكتشفت الماركسية، بدقة فائقة، قوانين التطور الرأسمالي، وبرهنت أن هذه القوانين تقود إلى تفاقم التناقض بين النمو الهائل والمضطرد لقوى الإنتاج، التي تتخذ طابعاً إجتماعياً متزايداً باضطراد، وبين علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة. وأوضحت كيف أن هذا التناقض يعبر عن نفسه بتناقض بين العمل المأجور ورأس المال، وبصراع إجتماعي بين البورجوازية والطبقة العاملة. وبرهنت أن هذا التناقض يطرح الإشتراكية على جدول أعمال التاريخ، بصفتها ضرورة موضوعية للتطور الاجتماعي. ولكنها أكدت، خلافاً لنزعات التبسيط الحتموية الشائعة، أن هذه الضرورة لا تترجم نفسها في المسار الواقعي لحركة التاريخ، إلا إذا اقترنت بوعي الطبقة العاملة لها؛ فالطبقة العاملة، بوعيها لهذه الضرورة، تطيح بالرأسمالية، وتتولى سلطة الدولة، وتبدأ مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية.

■ لقد أبرز لينين، باكتشافه لقانون التطور المتفاوت الذي يحكم الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية، أن علاقات الإنتاج الرأسمالية أصبحت قيداً يكبح تطور قوى الإنتاج، ليس في مراكزها المتطورة فحسب، بل أيضاً في أطرافها الأقل تطوراً، حيث تتجلّى الآثار المدمرة لتناقضات الرأسمالية بصورة أكثر حدّة. واستنتج أن قيادة الطبقة العاملة للثورة الديمقراطية المتأخرة في هذه الأطراف، على أساس تحالف وطيد مع الفلاحين، أصبح أيضاً ضرورة موضوعية، بدونها يتعمق إنحدارها في هاوية التبعية والتخلف. وأبرز، بشكل خاص، أن وعي الطبقة العاملة، في الحالتين، لهذه الضرورة يجعلها بحاجة إلى حزب من طراز جديد، حزب طليعي. ومن هذا المنظور صاغت الماركسية لنفسها، قبل لينين وبعده، وظيفتها كدليل عمل للطبقة العاملة: وظيفة إعداد الطبقة فكرياً وتنظيمياً وتعبئة قواها للنهوض برسالتها التاريخية، بالدور الذي تلقيه على عاتقها الضرورة الموضوعية لدفع مسيرة التاريخ، وبلورة الإستخلاصات الاستراتيجية والتكتيكية، التي تنير السبيل أمامها للنهوض بهذا الدور، إنطلاقاً من تحليل الشروط التاريخية الملموسة لحركتها النضالية في كل بلد، وفي كل حقبة زمنية ■

(٧)

عملية الإنتقال التاريخية إلى الإشتراكية

١-■ إن الثورات المنتصرة الروسية والصينية واليوغوسلافية والڤيتنامية والكوبية، وكذلك الثورات والإنتفاضات العمالية التي اجتاحت بلدان غرب ووسط أوروبا في فترة العقدين ما

بين الحربين العالميتين (١٩١٨-١٩٣٩)، هي الشهادة التي أصدرها التاريخ بشأن الرؤية الماركسية حول الضرورة الموضوعية للإطاحة بالرأسمالية وبدء مسيرة الانتقال إلى الإشتراكية. وإذا كان اندلاع تلك الثورات ودروسها تكشف أيضاً، أنه بقدر ما كانت الطبقة العاملة أكثر استعداداً ووعياً لهذه الضرورة، وأكثر تمثلاً للإستخلاصات الاستراتيجية والتعبوية المنبثقة من إدراكها، كلما كان توافق فعلها الثوري مع هذه الضرورة التاريخية أكثر تجلياً وتأثيراً في صوغ مسار التطور اللاحق، وكلما كانت أكثر قدرة على صون منجزاتها ودفع مسيرة التاريخ إلى الأمام. ذلك هو الإختبار الأول الذي اجتازته الماركسية، من موقع الدور الذي تحدده لنفسها في مسار التاريخ، وقد اجتازته بنجاح تؤكده الانتصارات، كما تؤكده الإخفاقات والنكسات نفسها. *(راجع ملحق ٦: إنتصارات تقابلها نكسات وإخفاقات).*

■ بالمقابل، فإن الأيديولوجيات «التطورية» والتنقيحية، والإستراتيجيات الإصلاحية المنبثقة منها، بقدر ما تقدم نفسها بصفتها إستراتيجيات بديلة لتوجيه النضال التحرري للبروليتاريا وسائر الشغيلة، لا تجد في المسار الواقعي لحركة التاريخ حتى الآن دليلاً واحداً يزكيها، يبرهن على جدواها في تحقيق ما تدعيه، بل ثمة مئات الدلائل، على أنها تقود إلى عكس ما تدعيه، وأن وظيفتها الحقيقية، بصرف النظر عن الإعلانات الأيديولوجية، هي مساعدة البورجوازية على استعادة التوازن لنظامها، مساعدتها في التغلب على أزماتها والسيطرة على تناقضاتها، مقابل فتات من التنازلات والرشوات الصغيرة تقدمها للفئات الوسطى.

٢-■ مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، التي انطلقت وقطعت شوطاً في بلدان رأسمالية متخلفة (تأكيداً لقانون تفاوت التطور الرأسمالي)، وفي شروط تاريخية قاسية، أثبتت أنها أكثر تعقيداً وصعوبة من التصورات المبسطة التي كانت رائجة في صفوف الماركسيين حتى انتصار ثورة أكتوبر (١٩١٧). وإذا كان الأمر يتعلق بتحديد المسؤوليات، فإن علينا أن نعترف بحقيقة أن مؤسسي الإشتراكية العلمية يتحمَّلون أيضاً، المسؤولية عن هذه التصورات المبسطة التي هي الدليل على، وفيها بالذات ينبغي البحث عن، السمة النسبية والمحددة (المشروطة) تاريخياً للنظرية الماركسية. *(راجع ملحق ٧: السمة النسبية والمحددة تاريخياً للماركسية).*

٣-■ رغم اكتشاف وصوغ **قانون التطور المتفاوت** الذي يحكم تطور الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية، والاستخلاص الصائب لما يترتب عليه من نتائج تتعلق باستراتيجية النضال الثوري للطبقة العاملة من أجل الإطاحة بالرأسمالية، فإن لينين ومعاصريه من الماركسيين الثوريين لم يستخلصوا بوضوح ما ينبغي استنتاجه من هذا الاكتشاف على صعيد تطوير نظرية الانتقال إلى الإشتراكية، بل لقد تبنوا، بدرجة أو بأخرى، العناصر الرئيسية لنظرية ماركس وإنجلز بهذا الشأن، سواء ما يتعلق منها بقوانين التحويل الإشتراكي

للإقتصاد، أو بسمات السلطة السياسية في مرحلة الانتقال، وهي النظرية التي فضلاً عن سماتها التبسيطية الناجمة عن حدودها وشروط نشأتها التاريخية، كانت تنطلق من افتراض إنتصار الثورة الإشتراكية في عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة، وهو افتراض مشروع ومبرر من زاوية منطق المنهج الماركسي والوظيفة التي يحددها لنفسه كما أسلفنا. *(راجع ملحق ٨: موقعية موضوعة «التغيير» في الماركسية).*

٤-■ يجد هذا الخلل جذوره في تخلف بنية الطبقة العاملة حديثه النشوء من جهة، كما في آلية الصراع والسجال الأيديولوجي مع الإتجاهات الإنتهازية في الحركة العمالية آنذاك، من جهة أخرى. ولكن من الخطأ، الإنجراف في المبالغة بتقدير آثار هذا الخلل وانعكاساته على المسار اللاحق للنماذج المحققة من أنظمة ومجتمعات الإنتقال إلى الإشتراكية: وهي مبالغة تنبثق – مرة أخرى – من خطأ منهجي مثالي في فهم دور الوعي في حركة التاريخ. فالحقيقة أن الشروط التاريخية التي حكمت تطور هذه النماذج، بما فيها مستويات التطور الإقتصادي والحضاري التي انطلقت منها، وظروف الصراع بينها وبين الرأسمالية العالمية، هي التي أنتجت التناقضات في بنيتها ومسارها، وهي التي قادت إلى نشوء شريحة إجتماعية ذات إمتيازات، إنبثقت من بين صفوف الطبقة العاملة، ومكّنتها من احتكار السلطة الاقتصادية والسياسية (نيابة عن الطبقة العاملة) في دولة ومجتمع الإنتقال إلى الإشتراكية. ومثل كل قوة إجتماعية ذات امتيازات، بلورت هذه الشريحة أيديولوجيتها الخاصة التي تعكس موقعها الاجتماعي ورؤيتها المتميزة للعالم، وتعبر عن مصالحها، وتسعى لصون هذه المصالح، ولتبرير سلطتها وامتيازاتها. وعبثاً تجري محاولة تفسير أسباب نشوء هذه الشريحة بنسبها إلى خلل، أو قصور النظرية الماركسية، أو الموضوعات اللينينية حول مرحلة الإنتقال.

٥-■ كذلك، عبثاً تجري محاولة تفسير عناصر أيديولوجيتها بالبحث عن جذورها الفكرية في هذه، أو تلك من المقولات الماركسية أو اللينينية، أو – على النقيض– بإبراز إنحرافها عن هذه، أو تلك، من مقولات الإشتراكية العلمية. مرة أخرى، نقع هنا، في خطأ منهجي مثالي لا يقودنا سوى إلى البلبلة. فنحن نستطيع أن نثبت أن هذه الأيديولوجيا هي، في الوقت نفسه، وريثة للماركسية وانحراف عنها؛ أو أنها من جهة، جمود عقائدي وتزمت أيديولوجي، ومن جهة أخرى، تجديد يستوعب المتغيرات في الوضع العالمي.

■ **كيف ينشأ هذا التناقض؟** إنه يجد مصدره في خطأ منهجي مثالي، قوامه محاولة فهم وتحليل الأفكار بمعزل عن أساسها ومضمونها الإجتماعي المادي. من الطبيعي أن تقدم هذه الأيديولوجيا نفسها، كي تحافظ على شرعيتها في أعين جماهير الطبقة العاملة والشغيلة، في قوالب موروثة عن فكر الإشتراكية العلمية. ومن الطبيعي أننا نستطيع أن نثبت أن هذه القوالب

مُفرغة من مضمونها، ليس بسبب التزييف الفكري المحض فحسب، بل في الأساس بسبب مضمونها الإجتماعي، كونها تعبّر عن مصالح شريحة إجتماعية تتمايز، وتنفصل تدريجياً عن الطبقة العاملة.

٦-■ من الطبيعي أيضاً أن تبرز هذه الأيديولوجيا إختلافها الظاهر، أو «إنحرافها»، إذا شئتم، عن بعض العناصر الرئيسية للفكر الماركسي بكونه «تجديداً»، و«تطويراً» أملته المتغيرات (والحقيقة أن منظري تلك الأيديولوجيا لم يكونوا يشكون من قلة الإلحاح على أن الماركسية نظرية حيّة، وليست عقيدة جامدة(!!)، وأن نظرياتهم المبتكرة هي تجديد أملته المتغيرات في الوضع العالمي بعد انتصار ثورة أكتوبر، وتحول الإشتراكية إلى نظام دولي).

■ غير أن تحليل عناصر هذه الأيديولوجيا وفقاً لهكذا منهج هو أمر عقيم. فهو يحوّل الماركسية إلى «مسطرة» تقاس بها الأفكار المجردة: هنا اقتربت وهناك ابتعدت، هنا جمود وهناك انحراف، هنا فهم خاطيء وهناك خطأ في التطبيق، وهكذا... ما هي القيمة العلمية لهذا المنهج؟ لا شيء. ما هي النتائج الملموسة التي يقود إليها؟ لا شيء سوى البلبلة. وفضلاً عن ذلك، فإنه منهج محكوم، إذا مُدَّ على استقامته، بأن ينحط تدريجياً إلى مستوى البحث في فقه اللغة وتفسير المصطلحات، والسبب في ذلك أنه يهمل جوهر الموضوع: المضمون الإجتماعي لهذه الأيديولوجيا، الذي يتميز عن المضمون الإجتماعي للماركسية بصفتها نظرية الطبقة العاملة.

٧-■ إذا كان انطلاق عملية الإنتقال إلى الإشتراكية قد وفر الإمكانية الموضوعية لتجاوز ما يعتبره البعض «ثغرة» في بنية النظرية الماركسية، أي مفهومها التبسيطي لمرحلة الإنتقال وقوانينها، فإن نشوء وتطور هذه الشريحة البيروقراطية المتميزة وأيديولوجيتها (التي تفشت على نطاق واسع في الحركة العمالية، بفعل شروط ومنطق الصراع بين «النظامين العالميين»)، جعل استثمار هذه الإمكانية الموضوعية أكثر صعوبة وتعقيداً.

■ ومع ذلك، فإننا نرى أن هذا هو أحد أبرز الميادين الذي ينبغي أن تنصب فيه الجهود الفكرية لكل الماركسيين المعنيين حقاً بتجديد الماركسية، وتجديد امتلاك منهجها، واكتمال رؤيتها العلمية إلى العالم. فقد وفّر التاريخ، الخبرة الملموسة لحركة الطبقة العاملة ونضالها من أجل التحرر الإجتماعي، المعطيات الضرورية لتجاوز هذه «الثغرة» في الفكر الماركسي؛ أي للصياغة الأكثر ملموسية للنظرية الماركسية بشأن عملية الإنتقال التاريخية إلى الإشتراكية، ولقوانينها ومتطلباتها على الصعيدين الإقتصادي والسياسي. وتلك مهمة نضالية وفكرية جادة لا يُفيد التشويش عليها وإغراقها في دوامة الحزازير العقيمة حول مصدر الخطيئة الأصلية،

وهل يكمن في النظرية أم في التطبيق ■

(٨)

بين المفاهيم الجوهرية، وبين فرضيات العمل

١-■ في ضوء ما تقدم، نتفحص القول التالي: إن **المنهج المادي الجدلي هو الشيء الوحيد الثابت في الماركسية**. وفي الحقيقة، أن إطلاق هذا القول على عواهنه، بهذه الصيغة المطلقة، يستهدف، أو يترتب عليه، أن يشطب بجرة قلم واحدة كل حقائق ومنجزات الفكر الماركسي، ويتركها مفتوحة للمراجعة والتنقيح، وإعادة النظر. إنه التبرير الأيديولوجي للدعوة إلى «إعادة تقييم كل القيم» للإحتفاظ باسم الماركسية ونفي مضمونها، نفياً لا علاقة له بالجدلية.

يلجأ أصحاب هذا الرأي إلى الاستنجاد بمقولة إنجلز أنه بالنسبة للمنهج الجدلي، لا شيء ثابت، أو نهائي، أو مقدس. وهي بالتأكيد مقولة صحيحة، ودلالة على السمة العلمية للماركسية، وعلى رؤيتها لموقعها في مسار تطور الفكر الإنساني، كونها مرحلة إنتقالية بين الأيديولوجيا وبين السيادة الكاملة للعلم في وعي الإنسان لواقعه الاجتماعي. وهذا يعني من الزاوية النظرية المحضة، أن الماركسية نفسها تنتفي بزوال الواقع الإجتماعي الذي أنتجها.

■ غير أننا أوضحنا، أن هذا ليس ممكناً إلا بزوال المجتمع الطبقي القائم على الإستغلال، أي في المرحلة العليا والأخيرة من تطور المجتمع الإشتراكي **(الذي ينبغي تمييزه بدقة عن مجتمع الإنتقال إلى الإشتراكية)**. وحتى ذلك الحين، فإن أي محاولة لفبركة علم إجتماع يسمو فوق الطبقات، هي ليست سوى وهم أيديولوجي يموّه الجوهر الطبقي لمصالح وأيديولوجيا طبقة معينة. وحتى ذلك الحين، فإن المنهج المادي الجدلي، بتطبيقه لتحليل تطور الرأسمالية وتطور حركة الطبقة العاملة من أجل التحرر الإجتماعي، قد أنتج منظومة من الحقائق والمفاهيم التي لا يمكن فصلها عنه، ولا يمكن شطبها بجرة قلم. قد لا تكون جاهزة، ولا نهائية، ولا مكتملة. ولكنها بالتأكيد **ثابتة** (بمعنى أنها صحيحة وصالحة كأدوات معرفية لفهم الواقع) إلى أن يزول المجتمع الطبقي الذي أنتجها، أو إلى أن تدحضها الحقائق، أو تكشف قصورها. وهكذا، فإنها قد تكون بالضرورة، ككل معرفة علمية، خاضعة للفحص والتدقيق والتطوير والتجديد، وحتى المراجعة، في ضوء تغيير الواقع نفسه، وتكامل المعرفة واغتنائها بدروس التجربة. ولكن هذا شيء، وشطبها بجرة قلم بالإدعاء أن الجدل المادي هو العنصر الوحيد الثابت في الماركسية، هو شيء آخر مختلف تماماً.

٢-■ **ينبغي هنا التمييز بين القوانين الأساسية التي اكتشفتها الماركسية، والمفاهيم**

الجوهرية التي صاغتها لفهم وتحليل تطور الواقع الاجتماعي للبشرية واتجاهات وآفاق تغييره، وبين الإستخلاصات وفرضيات العمل التي توصلت إليها عند تحليل وضع إجتماعي معيّن في حقبة زمنية معينة. فمن الواضح أن هذه الإستخلاصات وفرضيات العمل مشروطة بظروفها، وبالتالي، فهي بالضرورة نسبية ومحددة بشروطها التاريخية. وزوال الوضع الملموس الذي انبثقت منه، يجعل قيمتها تقتصر على استخلاص الخبرة، وتملك أسلوب عمل المنهج؛ بل أكثر من ذلك، إن نقلها الآلي واستنساخها التلقائي لتطبيقها على ظرف ملموس مختلف وفترة تاريخية أخرى يتنافى تماماً مع المنهج الماركسي، ويقود إلى نتائج إنتهازية.

■ أما القوانين والمفاهيم الأساسية فيبدو لنا أن المقاربة العلمية الرصينة لا تحتمل شطبها بجرة قلم، أو وضعها في قفص الاتهام إلى أن يعاد إثباتها. بل إن المقاربة العلمية الرصينة تفترض صحتها إلى أن يتم دحضها، أو إلى أن يتم إكتشاف حقائق جديدة تتطلب تدقيقها أو مراجعتها. ولقد عبَّرنا قبل قليل عن قناعتنا بأن أحد هذه المفاهيم الأساسية، وهو النظرية الماركسية الكلاسيكية حول مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، بحاجة إلى تدقيق وتطوير، بل ومراجعة لبعض عناصرها، في ضوء الحقائق التي كشفت عنها التجربة الملموسة لعملية الإنتقال. *(راجع ملحق ٩: الماركسية.. قوانين ومفاهيم جوهرية).*

٣-■ بهذا المعنى، وحصراً ضمن هذا النطاق، ينبغي أن نفهم المقولة التي يلحّ عليها منظرو النزعة الإصلاحية الحديثة ويضفون عليها، دون وجه حق، سمة مطلقة، نعني **مقولة «نسبية الماركسية وتاريخيتها».** الماركسية نسبية فقط، بمعنى أنها تكتمل بالممارسة الثورية للطبقة العاملة، بمعنى أنها الفكر العلمي لمرحلة الإنتقال من الأيديولوجيا إلى السيادة الكاملة للعلم في وعي الإنسان لواقعه الإجتماعي، مرحلة الإنتقال من مجتمعات الإستغلال إلى المجتمع اللاطبقي. وهي ليست نسبية، بمعنى أن قيمة الحقائق التي كشفت عنها هي قيمة نسبية، ليس إلا. والماركسية تاريخية فحسب، بمعنى كونها تنتفي بزوال الواقع الإجتماعي الذي أنتجها، بزوال المجتمع الطبقي القائم على الإستغلال، وبمعنى كون الإستخلاصات وفرضيات العمل المنبثقة منها مشروطة بحدودها في المكان، وفي الزمان. **والنسبية هنا تقترن بالتاريخية، أي بإدراك الحدود التاريخية للمعرفة، ولا ينبغي خلطها بالفلسفات البورجوازية التي تدعي عجز الوعي عن إدراك الحقيقة الكاملة، أو تدعي أن الحقيقة هي نفسها نسبية.**

٤-■ إن هذا الخلط هو ارتداد نحو الأيديولوجيا، إنما يفتح الباب واسعاً لسيادة الإنتقائية ونزعات المراجعة والتنقيح المنفلتة من عقالها. وهو ينتهي إلى مصالحة الماركسية، بشكل إنتقائي، مع الأيديولوجيات والفلسفات البورجوازية. وبرأينا، كما أوضحنا أعلاه، فإن نسبية

المعرفة الماركسية تتجلى تحديداً في نطاق الإستخلاصات وفرضيات العمل، التي أنتجتها بتحليل وضع ملموس بعينه، وفي حقبة زمنية محددة، وليس بإضفاء الصفة النسبية على الحقائق التي اكتشفتها بشأن قوانين واتجاهات تطور المجتمع الإنساني، بما في ذلك المجتمع الرأسمالي.

[■ إن معظم الفلسفات البورجوازية الحديثة (كالوضعية، والظاهراتية، والتلاوين الحديثة من الديكارتية الكانتية) تنطلق من إنكار وجود الحقيقة الكاملة. إن هذه الفلسفات إرتداد للفكر الإنساني إلى ما قبل الهيجلية. وهي تفضح بذلك رجعيتها وكونها تعبيراً ليس عن عجز الوعي الإنساني، بل عن أزمة الفكر البورجوازي التي تعكس أزمة الطبقة نفسها وتناقض مصالحها مع الحقيقة. لا مجال لمصالحة هذه الفلسفات مع المنهج الماركسي الذي ينطلق من الإفتراض العلمي بأن ***الحقيقة ليست نسبية، ولكن بالإمكان أن تتغير عبر تناقضاتها، ولذلك، فإن المعرفة نسبية ليس بسبب عجز متأصل في الوعي الإنساني عن إدراك الحقيقة الكاملة، بل لأن الوعي يتكامل عبر الممارسة، ولأنه مشروط بحدوده التاريخية.***

■ إن ارتقاء المعرفة وسيادة العلم هي صيرورة جدلية تاريخية. وسيادة العلم في وعي الإنسان لواقعه الإجتماعي تبدأ من موقع ورؤية الطبقة النقيضة للمجتمع الطبقي، وتكتمل عبر ممارستها النضال من أجل إلغاء المجتمع الطبقي، وتبلغ ذروتها بنهاية المجتمع الطبقي. الماركسية تؤكد قدرة الوعي على المعرفة العلمية لحقائق الواقع الإجتماعي، ولكن من موقع الطبقة الثورية وممارستها النضالية من أجل التغيير، ومن خلال إدراك الحدود التاريخية للمعرفة.

إن علمية الماركسية لا تكمن فقط باعترافها بنسبية المعرفة، بل أيضاً بالربط الوثيق بين هذا الإعتراف، وبين إدراك أن المعرفة تكتمل عبر الممارسة، عبر النضال من أجل التغيير. *وذلك يختلف عن المفهوم المبتذل للنسبية الذي يعيدها إلى نسبية الحقيقة نفسها، أو إلى عجز متأصل في الوعي الإنساني عن إدراك الحقيقة.*

■ هذا المفهوم يقود إلى النتيجة القائلة، إن القيمة العلمية للحقائق التي اكتشفتها الماركسية حول مسار التطور الإجتماعي هي بذاتها قيمة نسبية. وهو لذلك يدعو إلى استكمالها بتمثل بعض عناصر الفلسفات والعلوم الإجتماعية البورجوازية. وليس من الصعب أن نرى كيف يقود هذا المفهوم إلى مصالحة إنتقائية، لا علاقة لها بالعلم، بين الماركسية والفكر البورجوازي. لنأخذ مثلاً: إن القيمة العلمية لقانون فائض القيمة، كونه يعكس الحقيقة الكامنة في جوهر نمط الاستغلال الرأسمالي، ليست قيمة نسبية، إن هذا القانون يحتفظ بقيمته العلمية الكاملة

طالما بقي نمط الإنتاج الرأسمالي قائماً. وبهذا المعنى، فإن صلاحيته مشروطة تاريخياً، مشروطة بوجود نمط الإنتاج الرأسمالي. ولكن الانطلاق من هذا القول، بأن قانون فائض القيمة صحيح فقط بشكل نسبي، ويجب استكماله بتمثل منجزات علم الإقتصاد البورجوازي، هو ليس سوى تحايل في/ وعلى علم المنطق، تحايل يقوم على التضليل.]

٥-■ في ضوء ذلك، يمكننا الحكم على الإدعاء بأن استيعاب متغيرات العصر يملي على الماركسية «**تَمَثُّلْ منجزات العلوم والنظريات الإجتماعية الأخرى**». وبديهي أن الحديث لا يجري هنا عن تمثل منجزات العلوم الطبيعية، فالماركسية أصلاً لا ترى نفسها منهجاً فلسفياً يقف فوق العلوم الطبيعية، أو يأخذ على عاتقه توجيهها. إنها تنفي الحاجة إلى فلسفة تقف فوق العلوم الأخرى. **الحديث إذن يدور عن تَمَثُّل الماركسية لمنجزات النظريات والعلوم الإجتماعية الأخرى**. وفي هذا النطاق – وعلى سبيل المثال – يبدو بديهياً أن الحقائق التجريبية التي تكشف عنها علوم الآثار، والأنثروبولوجيا، وسائر فروع المعرفة ذات الصلة بعلم التاريخ، بعد تجريدها من الضبابيات الفلسفية والأحكام الأيديولوجية المسبقة التي تحيط بها عادة، ينبغي أن تكون جزء من نسيج المعرفة الماركسي، من رؤية البروليتاريا العلمية إلى العالم، والتي هي سعي جدلي دائب نحو إدراك الحقيقة. والواقع أن جميع هذه الحقائق، المعروفة حتى الآن، تؤكد على صحة المفهوم الماركسي للتاريخ وتشهد على مدى عمقه.

[■ ينبغي الحذر من فهم المنهج المادي الجدلي، باعتباره فلسفة تقف فوق العلوم، تشكل «علم العلوم». لقد بلغت الفلسفة ذروتها باكتشاف قوانين الجدل، قوانين تطور الفكر الإنساني. ورأى ماركس وإنجلز، مستندين لتحليل منهجية العلوم الطبيعية، أن هذه القوانين هي انعكاس لحركة الواقع المادي. وبرأينا أن الماركسية، بصفتها علماً، تبدأ من حيث تنتهي الفلسفة، تبدأ من نقطة إنطلاق العلم وبدء تمايزه عن الفلسفة. وهذه النقطة هي ***نظرية المعرفة: علم التفكير وقوانينه.***

هكذا نقرأ لينين الذي ينقل عن ماركس: إن المادية الجدلية «ليست بحاجة إلى أية فلسفة تقف فوق سائر العلوم». إنها لا «تستبقي من الفلسفة السابقة سوى علم التفكير وقوانينه: المنطق الشكلي والديالكتيك». ويضيف لينين: «إن الديالكتيك، كما يفهمه ماركس، يشمل ما يسمى الآن بنظرية المعرفة...». [لينين: ***«كارل ماركس»****/ المؤلفات الكاملة الصادرة عن دار التقدم، موسكو، باللغة الإنجليزية/ المجلد ٢١/ ص ٥٤]. وهكذا نستطيع أن نقول، إن المنهج المادي الجدلي هو نفي للفلسفة، نفي جدلي يستوعب كل ما هو قيّم وإيجابي فيها، يستوعب خلاصتها، عُصارتها المتمثلة بنظرية المعرفة (المادية الجدلية).]*

٦-■ وفي المقابل، فإن النظريات والعلوم الإجتماعية الأخرى هي شيء مختلف تماماً. فهذه العلوم تنطلق من افتراض ديمومة النظام الإجتماعي القائم، وتسعى إلى ابتداع وسائل إدامة بقائه وحفظه على قيد الحياة. إنها «تعلم» البورجوازية وسائل إدارة نظامها والسيطرة عليه بكفاءة أكبر. **إنها دليل عمل وظيفي للبورجوازية** من أجل مقاومة وكبح مفعول الضرورة الموضوعية للتغيير الثوري. ولسنا نرى، والحال هذه، كيف يمكن مصالحتها مع دليل عمل الطبقة العاملة من أجل التغيير الثوري، أو مع نظرية علمية تنطلق من افتراض تاريخية النظام الإجتماعي القائم، وكونه محكوماً بالتراجع والإضمحلال.

إن هذه المصالحة ممكنة فقط من منظور الفئات الوسطى التي تفهم التغيير في حدود إصلاح النظام الرأسمالي، ومعالجة مساوئه وشروره، **الفئات الوسطى التي تشكل جسراً بين البورجوازية والبروليتاريا، وتحلم بتذويب الفوارق بين الطبقات دون الإطاحة بالمجتمع الطبقي. ولأن هذا ليس سوى وهم أيديولوجي لا يمكن أن يجد تجسيداً له في الواقع المادي، فإن البديل هو محاولة إنجازه على صعيد الفكر بالدعوة إلى مصالحة أيديولوجية بين البورجوازية والبروليتاريا.**

٧-■ والحال إن دعوة المصالحة الأيديولوجية هذه لا تقتصر على الحديث عن «تمثل العلوم الإجتماعية» البورجوازية، بل هي سرعان ما تتحول دعوة صريحة إلى «الانفتاح» على التيارات الفكرية الأخرى من ليبرالية، وقومية، وأصولية، الخ .. واستيعاب ما هو قيّم وإيجابي فيها. وهكذا نبدأ بتمثل منجزات العلم وننتهي بتمثل منجزات الأيديولوجيا، إنه تحول جدلي والحق يقال(!)، فالتحرر من التزمت الأيديولوجي ينقلب إلى نقيضه، إلى تشجيع خضوع البروليتاريا للأيديولوجيات البورجوازية. ولكنه تناقض ظاهري فقط. فليس ثمة في جوهر النزعة الإصلاحية الحديثة، مهما غَلّفت نفسها بألوان العِلْم، سوى الارتداد إلى الأيديولوجيا، بل إلى الوهم الأيديولوجي. **ينبغي التمييز هنا، بدقة، بين التحالف السياسي وبين المصالحة الفكرية.** إن التحالف مع القوميين ومع الليبراليين والوسطيين والإسلام السياسي، الخ.. في النضال ضد الإمبريالية هو بلا شك ضرورة ملحة في بلداننا. ولكن الطبقة العاملة تمارس التحالف من موقع صون إستقلالها الطبقي، وبخاصة الفكري، وإلا تحول التحالف إلى ذيلية ■

(٩)

بين الإنفتاح السياسي، وبين «الإنفتاح الفكري»

١-■ إن الدعوة إلى الإنفتاح السياسي على بعض التيارات البورجوازية المناهضة للإمبريالية هي دعوة مبررة ومشروعة. ولكن الدعوة إلى «الإنفتاح الفكري» على الأيديولوجيات

القومية والأصولية هي انتهازية مفضوحة وانتقائية مبتذلة. **فالماركسية هي في جوهرها أيضاً، نفي جدلي، ونقد منهجي للأيديولوجيا**، التي هي محاولة للفصل بين الأفكار وبين أساسها المادي، نقد يمزق عن الأفكار قناع الزيف الذي يموّه على حقيقة الواقع، ويفضح دون رحمة الأساس الذي تنبثق منه. كيف يمكن والحالة هذه أن نتصور إنفتاحاً بين الوعي العلمي للواقع، وبين التزييف الأيديولوجي للواقع، سوى على أسس إنتقائية تنتج بدورها مزيداً من الوهم الأيديولوجي؟ *(راجع ملحق ١٠: الإنفتاح الأيديولوجي.. إرتداد من دائرة العلم إلى دائرة الأيديولوجيا)*.

٢-■ بعد هذا التحليل النقدي للمنطلقات المنهجية، أو إذا شئتم الفلسفية، للنزعة الإصلاحية الحديثة، سوف نرى كيف نطبق هذه المنطلقات لفهم واستيعاب المتغيرات الكبرى في عالمنا المعاصر. لقد لمسنا من قبل مدى القصور والتخبط الذي يقع فيه منظرو هذه النزعة في محاولتهم فهم وتفسير الإنهيار الذي آل إليه ما يسمونه بالصيغة «المحققة» للإشتراكية. والحقيقة، أن هذا الإنهيار هو واحد من أهم متغيرات عصرنا وأكثرها خطورة وأبعدها مدى وتأثيراً، وأن بلورة تفسير ماركسي متماسك لأسبابه هو عنصر لا غنى عنه في عملية تجديد الماركسية وتجاوز أزمتها، ليس لأن هذا التفسير هو المدخل لاستعادة مصداقية الماركسية كنظرية علمية في أعين جماهير العمال والشغيلة فحسب، بل أيضاً، وبشكل خاص، لأن هذا التفسير هو المدخل العلمي الوحيد لاستخلاص دروس الخبرة الواقعية لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية، وتطوير النظرية الماركسية بهذا الشأن، لتؤدي على نحو أفضل، أكثر دقة، وظيفتها كدليل عمل لنضال الطبقة العاملة من أجل التغيير الثوري. وأية محاولة تدعي تجديد الماركسية دون أن تقدم تحليلاً علمياً لهذه العملية، واستخلاصاً جاداً لدروسها النظرية، هي محاولة لا ترقى إلى مستوى ادعاءاتها، إن لم نقل أكثر.

٣-■ إن عجز منظري الإصلاحية الحديثة عن فهم وتحليل هذا الإنهيار هو الفشل الكبير الأول الذي تكابده «ماركسيتهم المجددة» **في التطبيق(!)**. إنهم ينسبون الإنهيار إلى «فهم خاطيء للنظرية»، وإلى «أخطاء في التطبيق»، دون أن يقدموا تفسيراً مقنعاً للسؤال البديهي: كيف نشأت هذه الأخطاء والمفاهيم المغلوطة، وما هو أساسها الإجتماعي؟ وحتى في تحديدهم لطبيعة هذه الأخطاء، فإنهم يتخبطون يميناً ويساراً فينسبونها مرة إلى الجمود العقائدي، أي إلى التمسك الجامد بالتعاليم، ومرة أخرى إلى الإنحراف عن التعاليم؛ مرة إلى الفهم الخاطيء للنظرية، وأخرى إلى قصور النظرية نفسها. ولكن الأهم هو الدرس الذي يستخلصونه، النتيجة التي يخرجون بها من هذه المتاهة الأيديولوجية، وهي: إن سقوط «النموذج» يؤكد أن علينا أن نصوغ إشتراكيتنا الخاصة المنبثقة من خصائصنا الوطنية والقومية(!).

■ في هذا الإطار، يجري تحديد مواصفات هذه «الإشتراكية ذات الخصائص القومية»، ليس بالتحليل الملموس للخصائص الوطنية والقومية فعلاً، بل يتم استنباطها بأسلوب مزاجي عبر نقد إنتقائي لمظاهر الخلل، الحقيقية أو المفترضة، في النموذج المنهار. فإذا كان النموذج متهماً بإهمال دور العامل الروحي، فإن «اشتراكيتنا» يجب أن تبرز دور العامل الروحي، دون تحديد ملموس لهذا العامل. وإذا كان النموذج قد غلّب الديمقراطية الإجتماعية على الديمقراطية السياسية (الحقيقة أن «النموذج» يخلو من كليهما معاً)، فإن «اشتراكيتنا» يجب أن تقيم التوازن بينهما. وإذا كان النموذج قد تسرّع في تأميم الملكيات الخاصة الصغيرة، فإن «اشتراكيتنا» يجب أن تتبنى مبدأ «الإقتصاد المختلط»، الخ .. وهكذا يتم **صوغ نموذج جامد مقابل نموذج جامد**، ويبرر ذلك بصبّ اللعنات على الجمود. أما الشروط التاريخية الملموسة لتطور العملية الثورية وما تبرزه من **تناقضات موضوعية**، وما تمليه من **ضرورات موضوعية**، فهي آخر ما يرد على الخيال.

٤-■ ليس ثمة جديد في القول، إن الإشتراكية تنبثق من الخصائص الملموسة لكل مجتمع، لكل شعب وأمة. والحقيقة أنها لا يمكن أن تنبثق إلا على هذا النحو. ولينين هو الذي قال، إن جميع الشعوب والبلدان سوف تصل إلى الإشتراكية، ولكنها سوف تصل إليها بوسائل متعددة، وعبر طرق مختلفة. وإذا كان النموذج، الذي أرسى لينين قواعد بنائه، متهماً بتجاهل هذا المبدأ في التطبيق، فإن هذا يدل على أن مجرد إعادة التأكيد على المبدأ لا تجدي في شيء، وأن المسألة تكمن في البحث عن العوامل الموضوعية التي قادت إلى تجاهل المبدأ، أي – بلغة الإشتراكية العلمية – البحث في الشروط الملموسة التي أملت معالجة المسألة القومية بالشكل الذي عولجت فيه (سواء في الاتحاد السوفييتي، أو يوغوسلافيا، أو غيرها من بلدان شرقي أوروبا)، وفي الشروط الملموسة التي أدت إلى تحويل «الأممية البروليتارية» إلى ستار أيديولوجي يغلف ويموّه على المصالح الاستراتيجية لبيروقراطية حاكمة في دولة عظمى، في عالم تمزقه الحروب، الساخنة ثم الباردة، العالمية ثم الإقليمية.

■ بدون هذا البحث، فإن مجرد إعادة التأكيد على المبدأ لا تضيف إلى علمنا جديداً، ولا تسلح الطبقة العاملة، ولا تجدد نظريتها. ولكن «إعادة التأكيد» هذه، على «أهمية العوامل الوطنية والقومية» تلعب، رغم ذلك، دوراً وتؤدي **وظيفة محددة** في صوغ النسيج الأيديولوجي للنزعة الإصلاحية المعاصرة. والوظيفة التي تؤديها هي تبرير المصالحة الإنتقائية بين الماركسية، وبين الأيديولوجيا القومية التي تتسم بها «إشتراكية الفئات الوسطى». ونكتشف بهذا، أن ميل الإصلاحية الحديثة (المعاصرة) إلى التماهي مع «خصائص» عقلية الفئات الوسطى، وخرافاتها الأيديولوجية، هو ميل لا حدود له في الواقع ■

(١٠)

هل تنطبق قوانين التطور الرأسمالي، من منظور الماركسية، على الرأسمالية المعاصرة؟

١-■ المنهج المثالي، البعيد عن الجدل المادي، هو نفسه الذي يستخدم في رؤية المتغيرات النوعية التي طرأت على بنية الرأسمالية المعاصرة، واستخلاص النتائج النظرية والإستراتيجية منها. ويتأثر هذا المنهج، عند ارتياده هذا المجال، تأثراً عميقاً بالفلسفات الوضعية والظاهراتية الرائجة في الفكر البورجوازي المعاصر.

نواجه، في هذا المجال، منذ البداية بإعلان درامي: إن الرأسمالية المعاصرة لم تعد هي ذاتها الرأسمالية التي تحدث عنها ماركس في منتصف القرن الـ ١٩. ويراد بهذا الإعلان الدرامي لبديهية معروفة للجميع، أن يؤدي وظيفته بترويض عقولنا كي تتقبل النتيجة التالية دون الحاجة إلى البرهنة عليها علمياً: إن قوانين التطور الرأسمالي التي اكتشفها ماركس، والنتائج المستخلصة منها بشأن المصير التاريخي للرأسمالية، لم تعد تنطبق على الرأسمالية المعاصرة(!).

■ وماذا إذا كشف التحليل العلمي لهذه المتغيرات، أنها في الواقع تجري وفقاً للقوانين التي اكتشفها ماركس، وطورها لينين (وغيره من كبار منظري الإشتراكية العلمية)، وتؤكد صحتها، وأن ما يجري هو أن الرأسمالية، بتطورها وفقاً لآلية هذه القوانين، تدخل منعطفاً نوعياً جديداً في مسارها التاريخي هو بذاته يتطلب تحليلاً ملموساً واستخلاصاً للنتائج الاستراتيجية والتكتيكية المترتبة عليه؟ ما يحمله هذا المنعطف من جديد، هل يكمن في أن الرأسمالية قد اكتسبت قدرة مفاجئة على التكيف والتجدد الذاتي، والتغلب على أزماتها والسيطرة على تناقضاتها، والتمويه على حدة الصراعات الطبقية داخل مجتمعاتها المتطورة عبر تحسين مستوى المعيشة بشكل عام؟

٢-■ لن ندقق الآن بكل مقولة من هذه المقولات، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن هذا ليس جديداً، بل هكذا كان يبدو الأمر ظاهرياً كذلك في فترة الرواج والإنتعاش النسبي التي مرت بها الرأسمالية في العقد الأخير من القرن الـ ١٩، وحتى العقد الثاني من القرن الـ ٢٠، وهي الفترة التي شهدت تحوّل الرأسمالية إلى مرحلتها الإمبريالية.

ربما إذن، يكمن الجديد في القدرة على استيعاب منجزات الثورة العلمية – الثورة التكنولوجية الأولى في مطلع القرن الـ ٢٠، وقبلها على استيعاب منجزات الثورات الصناعية المتلاحقة على امتداد القرن الـ ١٩؟ هل حقاً يكمن الجديد في هذا؟

■ إن منظري النزعة الإصلاحية الحديثة يكتفون بملاحظة هذه المظاهر الخارجية، يفتعلون فيها جديداً، يقدمونها كما لو أنها تبرز للمرة الأولى في تاريخ تطور الرأسمالية، ويوظفونها في محاولة دحض ما يعتقدون أنه قد «شاخ» في الماركسية وأثبتت الحياة بطلانه: إن استيعاب منجزات الثورة العلمية – التكنولوجية يُقدَّم بوصفه دليلاً على خطأ الاستنتاج الماركسي المزعوم بأن الرأسمالية تُعيق وتحد من تطور العلم والتكنولوجيا، وخطأ الاستنتاج بأن علاقات الإنتاج الرأسمالية تكبح وتحد من تطور قوى الإنتاج(!). وبالمنطق نفسه كان يمكن أن يقال، في زمن لينين، إن استخدام الطاقة الكهربائية والبترولية واختراع المحرك الاحتراقي، يبرهن على أن علاقات الإنتاج الرأسمالية لا تحد من تطور قوى الإنتاج.

٣–■ الحقيقة أن ماركس لم يقل أبداً، إن الرأسمالية تحد من تطور التكنولوجيا، بل لقد برهن على العكس: إن التثوير المضطرد والمتلاحق للشروط التكنولوجية للإنتاج هو سمة ملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي، وإن قوانين المنافسة الرأسمالية تجعل من هذا التثوير دافعاً جامحاً يفرض نفسه بسباق محموم نحو ارتفاع نسبة **التكوين العضوي لرأس المال** [أي نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتحرك (ث ÷ م)]، وأن هذا هو الذي يدفع في النهاية إلى تعميق أزمة الرأسمالية واحتدام تناقضاتها. إن ظهور الإحتكارات بما ينطوي عليه من تراجع محدود لفعل قوانين المنافسة، يخفف، كما أوضح لينين، من المفعول الجامح لهذا الحافز، ولكن فقط بشكل نسبي، مؤقت، ظرفي، وجزئي (ولذلك التطور المتفاوت، بين القطاعات، ثم بين البلدان).

٤–■ يبدو واضحاً أن يجري هنا الخلط بين القدرة على تطوير واستيعاب التكنولوجيا، أو بالأحرى: **الحاجة** إلى التثوير المتواصل لأساليب الإنتاج وشروطه التكنولوجية، وبين القدرة على ضمان النمو والتطور المتواتر لقوى الإنتاج. والأمران **متداخلان** دون شك، ولكنهما أيضاً – في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي – **متناقضان**. فإذا كان تثوير الوسائل والشروط التقنية للإنتاج **يؤمن الشروط** لتطور مناظر لقوى الإنتاج، فإن هذا التطور الأخير يتوقف على مدى ملاءمة علاقات الإنتاج الاجتماعية السائدة. وإذا كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية تدفع باتجاه التثوير المضطرد للوسائل والأساليب التقنية للإنتاج، فإن علاقات الإنتاج هذه نفسها تكبح، تعرقل، تحتجز، وتحد من النمو المناظر للقوى المنتجة، وتملي عليه أن يشق طريقه فقط عبر التدمير الدوري للموارد المادية والبشرية، الذي تحدثه الأزمات والإنهيارات والكوارث والحروب وسباقات التسلح، وعبر الهدر المنهجي اللاعقلاني لهذه الموارد، الذي يتجلى في البطالة والتهميش الإجتماعي المضطرد والتعطيل المزمن لنسبة عالية من الطاقة الإنتاجية للمنشآت، وتسارع وتيرة **الإهتلاك المعنوي** للآلات وأدوات الإنتاج، واستنزاف البيئة وتخريبها، والإنفاق

التبذيري المتعاظم على الخدمات غير المنتجة ووسائل التسويق، والأغراض والصناعات العسكرية، الخ ...

[■ ينبغي التمييز بين قدرة الرأسمالية على البقاء على قيد الحياة، وبين احتفاظها بدورها التاريخي في تطوير قوى الإنتاج والتقدم الإجتماعي. إن المسألة الأخيرة تتعلق في الجوهر، بما إذا كانت علاقات الإنتاج الرأسمالية ما تزال تشكل إطاراً مناسباً لحفز نمو القوى المنتجة، أم أنها أصبحت قيداً يحد من تطورها. إن حقيقة كون التجدد الذاتي للرأسمالية أصبح يمُر عبر أشكال مختلفة، وكارثية أحياناً، من التدمير لقوى الإنتاج والهدر اللاعقلاني للموارد، هذه الحقيقة هي التأكيد على أن علاقات الإنتاج الرأسمالية قد أصبحت قيداً، وأن إلغاءها بات استحقاقاً تاريخياً، وضرورة موضوعية للتطور.

■ أما مسألة البقاء على قيد الحياة، فهي تتعلق بابتداع الوسائل، بما فيها العنف والرشوة والقمع الأيديولوجي، من أجل تأخير هذا الإستحقاق، وتأجيل مفعول هذه الضرورة الموضوعية. فهذه الوسائل تجدي، رغم كونها جرائم، ولكنها لا تجدي طويلاً بالمعنى التاريخي. إن الخلط بين المسألتين ينبثق من نظرة ميكانيكية، حتموية، لتطور التاريخ، نظرة تقول إنه طالما ما يزال نظام ما قادراً على البقاء، فإن دوره التاريخي لم يستنفذ بعد. والحقيقة، أن ثمة أنظمة جرجرت قروناً من الزمن بعد انتهاء دورها التاريخي.]

٥-■ من هذه الحقيقة نستطيع أن نتبين مدى علمية الحكم القائل بأن الرأسمالية لم تستنفذ بعد دورها التاريخي في تطوير قوى الإنتاج. فالوقائع تؤكد أن تطور القوى المنتجة يشق طريقه بالضد من علاقات الإنتاج الرأسمالية، بالتناقض والصراع معها. ويتجلى هذا على نحو ناصع في حقيقة أن تطور التكنولوجيا، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، يقود إلى البطالة والتهميش الإجتماعي المتزايد، أي إلى التدمير المضطرد للقوى البشرية المنتجة. إن الحكم المتسرع بأن الرأسمالية لم تستنفذ بعد دورها التاريخي يستند إلى ملاحظة سطحية لحقيقة تعاظم القوة الإقتصادية، وما يترتب عليها حكماً من تطور حضاري، للبلدان الإمبريالية التي تشكل المراكز المتطورة للنظام الرأسمالي العالمي. ويقدم هذا التعاظم، خصوصاً بعد مقارنته بطريقة شكلية مع التخلف النسبي لأنظمة الإنتقال إلى الإشتراكية، بصفته دليلاً على أن نمط الإنتاج الرأسمالي يناسب ويشجع النمو المضطرد لقوى الإنتاج.

٦-■ لكن علينا أن نلاحظ، أن هذا المنطق ينطوي على خلل منهجي من شقين:

– **الأول**، أنه يخلط بين مفهومين مختلفين، بين عوامل القوة الإقتصادية لبلد معين، أو مجموعة من البلدان، وبين الدور التاريخي الذي يلعبه نمط إنتاج معين، وهما مفهومان لا

يتطابقان بالضرورة (لنلاحظ مثلاً، أن القوة الإقتصادية والتطور الحضاري للإمبراطوريات القائمة على نظام الرق كانت تتعاظم تحديداً في الحقبات، التي كان فيها نمط الإنتاج العبودي يسير نحو التحلل والإحتضار).

– **والثاني**، أنه يغض النظر عن تشخيص عوامل تعاظم الجبروت الاقتصادي لبلدان المركز الإمبريالية، ويهمل حقيقة كون هذا التعاظم ناجماً عن تشديد إستغلال قوة العمل وتكثيف النهب الإمبريالي للبلدان التابعة. وإذا أردنا أن نحلل النظام الرأسمالي العالمي من منظور كونه وحدة جدلية، وهو منظور يصبح أكثر ضرورة في ضوء الشوط الواسع الذي قطعته عملية العولمة المتزايدة لنمط الإنتاج الرأسمالي، فإن من الصعب أن نتفادى رؤية حقيقة، أن ما يبدو وكأنه نمو هائل لقوى الإنتاج في أحد أقطاب هذا النظام، يجري في الحقيقة على حساب المزيد من الإفقار والتخلف والتداعي الإقتصادي في القطب الآخر.

■ إن تعاظم القوة الاقتصادية للمركز هي في الجوهر عملية **استقطاب للثروة** تجري على حساب الأطراف. وهي بالتالي، ليست دليلاً على استمرار الدور التاريخي التقدمي لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل هي في الواقع دليل على العكس. وعلينا هنا أن نتذكر ملاحظة لينين الجوهرية بأن الآثار والنتائج المدمرة لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي تتجلى في أطراف النظام وهوامشه (سواء داخل بلد معين أو على صعيد عالمي)، على نحو أكثر وضوحاً منها في مركزه. إن عزل عنصر واحد من عناصر الظاهرة (المركز)، وتأمله بمعزل عن إرتباطه بالعناصر الأخرى، هو خلل يتنافى مع المنهج الجدلي، ويقود إلى نتائج مضللة.

٧–■ يكرر هذا الخلل المنهجي نفسه عند تحليل ما يسمى بانعكاس المتغيرات في بنية الرأسمالية المعاصرة على تكوين القوى المنتجة ودورها الاجتماعي والتاريخي. وهنا يتجلى الخلط في المفاهيم والنظرة السكونية غير الجدلية للواقع، على نحو أكثر نصوعاً. يقال لنا، بهذا الصدد، إن شرائح جديدة من الفئات الوسطى تتكون وتزداد عدداً ووزناً في سياق المتغيرات النوعية التي طرأت على بنية الرأسمالية المعاصرة، وخصوصاً بفضل الثورة العلمية – التكنولوجية، وإن هذا يبرهن على بطلان نظرية ماركس حول اضمحلال الطبقة الوسطى.

ما يهمنا أن نشير إليه هنا، هو أن النظرية الماركسية لا تتنبأ باضمحلال الفئات الوسطى بمعنى اختفائها الكامل. بالعكس، فإن لينين، مستنداً إلى ماركس وإلى الحقائق عن تطور المجتمعات الرأسمالية في عصره، يبرهن على أن هذا «الاختفاء الكامل» مستحيل في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. إن تطور الرأسمالية يقود إلى بلترة أغلبية السكان (أي تحولهم إلى البروليتاريا)، ولكن توالد شرائح جديدة من الفئات الوسطى في ظل الرأسمالية هو أمر حتمي

لا مفرّ منه، كما أن اندثارها مجدداً، وانحدارها إلى مصاف البروليتاريا هو أمر لا مفرّ منه.

■ **وهكذا، فإن القانون الذي يحكم حركة الفئات الوسطى هو التمايز المضطرد، التوالد والاندثار المتواصلين، وعبر هذه العملية يتضاءل الوزن النسبي للفئات الوسطى في المجتمع تدريجياً، حتى لو برزت وتكونت شرائح جديدة منها، وحتى لو ازدادت عدداً بشكل مطلق.** وسنرى، أن هذا القانون يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة في الطور الجديد من مسار تطور الرأسمالية، وبدرجات تتباين باختلاف البلدان ومستوى تطورها، ولكن تباين الأشكال والدرجات لا ينفي جوهره. ومرة أخرى، فإن نظرة وحيدة الجانب ترى وجهاً واحداً من وجوه العملية (التوالد: تكوّن شرائح جديدة، وازدياد عددها)، وتهمل الجانب الآخر (الإندثار، وتضاؤل الوزن النسبي)، هي نظرة أيديولوجية تزيّف الواقع، وتشوهه، وتراه من خلال مصفاة الأحلام الوهمية للفئات الوسطى ومصالحها.

٨-■ بالأسلوب نفسه يجري «إثبات بطلان» نظرية ماركس، حول الدور الطليعي للطبقة العاملة، و«البرهنة» على كونها هي التي تقترب من، وتندمج في الفئات الوسطى، وليس العكس. في هذا السياق، نكتفي بإبراز الخلل في المفاهيم، وفي المنهج. وبهذا الصدد، نكتفي بالإشارة إلى أن مفهوم ماركس حول الدور الطليعي للبروليتاريا في النضال من أجل التغيير، لا ينبثق فقط من تقديره لحجم الطبقة وتنامي وزنها النسبي في المجتمع الرأسمالي (بل إن لينين يُصرّ، بهذا الشأن، على أن وقوع الثورة البروليتارية **ليس مشروطاً** بكون البروليتاريا قد تحوّلت إلى أغلبية في المجتمع). كما أن هذا المفهوم لا ينبثق بالأساس من نظرية الإفقار، أو من مستوى الدخل ومستوى المعيشة للطبقة العاملة، ولا من بنية الطبقة العاملة (نسبة عمال الصناعة، أو الزراعة، أو العاملين في قطاع الخدمات). إنه ينبثق من تحليل موقع الطبقة العاملة في نمط الإنتاج والمجتمع الرأسمالي.

■ إن هذا يعني أمرين: **أولهما**، أن دور الطبقة العاملة في عملية الإنتاج هو التجسيد للطابع الإجتماعي المتزايد للقوى المنتجة؛ **والثاني**، أن الطبقة العاملة، كونها مجرّدة من ملكية وسائل الإنتاج، هي – من بين طبقات المجتمع الرأسمالي – الوحيدة التي ترتبط مصالحها **موضوعياً** (أي بصرف النظر عن درجة وعيها لهذه الحقيقة) إرتباطاً وثيقاً بإلغاء نظام الإستغلال القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وبصرف النظر عما أحدثته من تحولات في حجمها، أو بنيتها، أو مستوى معيشتها، وهي كلها عوامل مؤثرة بالتأكيد في **درجة وعي** الطبقة العاملة لدورها الموضوعي **ودرجة ممارستها** لهذا الدور، لا نظن أن متغيرات الرأسمالية المعاصرة قد أدخلت تعديلاً على هذه السمة الرئيسية، التي منها ينبثق في الجوهر دورها الطليعي ■

(١١)

من نتائج تجريد الماركسية من مضمونها الطبقي

١-■ ركزنا حتى الآن على محاولة إبراز **الخلل المنهجي** الذي ينتظم الرؤية الأيديولوجية للنزعة الإصلاحية الحديثة، وتبيان علاقته بالأساس الإجتماعي الذي تنبثق منه. ولكن لا بُدَّ هنا من كلمة حول النتائج الإستراتيجية والتكتيكية التي يقود إليها، بصرف النظر عن النوايا، ودرجة الوضوح في منطق هذه الرؤية الأيديولوجية. وأول ما ينبغي إبرازه هنا، هو أن التشديد على تجريد الماركسية من مضمونها الطبقي يعني، في الممارسة العملية، إنكار حاجة الطبقة العاملة إلى حركتها الطبقية المستقلة، وبالطبع أيضاً إنكار حاجتها إلى حزب طليعي، ودعوتها إلى التخلي عن استقلالها الطبقي، السياسي والتنظيمي، والإلتحاق بالفئات الوسطى، أي دعوتها إلى الاقتراب من الفئات الوسطى والإندماج فيها.

■ وتزدهر في أوساط أنصار هذه النزعة نظرية «**حزب الشعب**»، الحزب الذي يعبر عن رؤية ومصالح طبقة بعينها، لكنه يدّعي التعبير عن مصالح جميع طبقات الشعب، بما فيها البورجوازية المتوسطة (البورجوازية الوطنية)، وهو حزب يزعم أيضاً نبذ الأيديولوجيا والإنتظام على أساس برنامج مطالب مباشرة بمعزل عن الهدف النهائي، الذي يتحول إلى مجرد حلم.

ولا تصعب رؤية التشابه بين هذه الفكرة وبين المذاهب الإصلاحية القديمة التي عَبَّرت عن نفسها بالشعار الذي يعلن أن المطالب المباشرة هي كل شيء، والهدف النهائي لا شيء (بيرنشتاين – Bernstein)، وهو تشابه لا يأتي بالصدفة ولا يقتصر على المظهر الخارجي. وإذا كانت هذه الدعوات تبرر نفسها أحياناً بالحاجة إلى توسيع جماهيرية الحزب، وإزالة الحواجز التي تفصل بينه وبين «الوعي السائد» في صفوف جماهير الشعب، فإن علينا أن نلاحظ هنا، ضرورة التمييز بين حاجة الطبقة العاملة وحزبها إلى اجتذاب الجماهير العريضة للفئات الوسطى، وخصوصاً شرائحها المفقرة، والتحالف معها في النضال من أجل التغيير، وبين تخلي الطبقة العاملة عن استقلالها وذوبانها، إندماجها، في الفئات الوسطى.

٢- ■ إن حاجة حزب (أو أحزاب) الطبقة العاملة إلى اجتذاب جماهير الفئات الوسطى هي حاجة مشروعة، لا بل ضرورية، إنما تتطلب بلورة البرامج وأشكال التنظيم المناسبة لتجسيد، وتعزيز **التحالف الديمقراطي الثوري** بين العمال والفلاحين والفئات الوسطى من صغار المنتجين وأصحاب المهن الحرة، كما وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم. وتلبية هذه الحاجة هي عنصر محوري من عناصر استراتيجية النضال من أجل تعزيز الدور القيادي للطبقة العاملة. ولكن إنكار حاجة الطبقة العاملة إلى حركتها السياسية المستقلة، وإلى حزبها

الطليعي، ودعوتها إلى التخلي عن استقلالها الطبقي والإندماج في الفئات الوسطى، هي في الواقع – رغم تبرؤها من الأيديولوجيا – دعوة إلى خضوع الطبقة العاملة للهيمنة الأيديولوجية للفئات الوسطى، وإلى إخضاع الطبقة العاملة لقيادة الفئات الوسطى، وهي بالتالي، لا تؤدي إلى تعزيز جماهيرية الحزب، بل إلى تصفيته بما هو حزب للطبقة العاملة.

■ إن التجربة تعلم، أن مَد هذا المشروع التصفوي على استقامته وحتى نهاياته المنطقية، يقود عملياً إلى الخضوع الذيلي للبورجوازية، ودعوة جماهير الشعب إلى التسليم بقيادتها. إن نتيجة هذا – عملياً – لا تؤدي إلى اجتذاب جماهير الفئات الوسطى إلى مواقع الطبقة العاملة (إلى مواقع وعي مصالحها المستقبلية على حد تعبير ماركس)، بل هي محاولة تشويه وعي الطبقة العاملة لذاتها، والإنتقال بها أيديولوجيا إلى مواقع الفئات الوسطى، وإخضاعهما معاً لقيادة البورجوازية. والحقيقة، أن فكرة التماهي مع «الوعي السائد» في صفوف الشعب، بحجة إزالة ما يسمى بالحواجز الأيديولوجية التي تفصل الحزب عن الشعب، هي بحد ذاتها دعوة صريحة إلى الخضوع للهيمنة الأيديولوجية للبورجوازية، إذا ما تذكرنا أن «الوعي السائد» في المجتمع، هو أيديولوجيا الطبقة السائدة ■

(١٢)

الفرق بين «الإصلاحية»، وبين «الواقعية الثورية»

١–■ إن الحديث عن دور الرأسمالية الذي لم يستنفذ بعد في تطوير قوى الإنتاج، وعن استمرار مساهمتها في التقدم الإجتماعي، هو في الجوهر دعوة إلى التسليم ببقاء النظام الرأسمالي، والتكيف مع أسسه. والبعض من منظري النزعة الإصلاحية الحديثة يقود هذه المقولة إلى نتيجتها المنطقية، فيعلن إستحالة الإشتراكية إلا بعد أن تستنفذ الرأسمالية دورها التاريخي، أما البعض الآخر، فيموّه على هذه النتيجة بالحديث عن تناسب جديد بين العملية الثورية وعملية التقدم الإجتماعي. والنتيجة العملية من ذلك، هي تبني استراتيجية إصلاحية، تكتفي بنقد «المظاهر السلبية» للنظام الرأسمالي، والبحث العقيم عن حلول لمعالجة أزماته ومساوئه دون تحدي الأسس التي يقوم عليها، والتركيز على «برنامج المطالب المباشرة»، باعتباره أساساً لبناء الحزب، وانتظامه يقع في هذا السياق.

■ ينبغي التمييز هنا بوضوح بين هذه الإستراتيجية، وبين سياسة واقعية ثورية تأخذ بعين الإعتبار تناسب القوى القائم، وتتخذ من النضال من أجل الإصلاحات (من أجل المطالب المباشرة)، مدخلاً لتعبئة قوى الطبقة العاملة وحلفائها على طريق التغيير الثوري. ينبغي التمييز بوضوح بين تقدير سليم لميزان القوى قد يترتب عليه، أن الشروط لم تنضج بعد

للتحول الثوري، رغم كونه يطرح نفسه كضرورة موضوعية للتقدم، وبين التسليم بأن الرأسمالية لم تستنفذ بعد دورها التاريخي، وما تزال تساهم في التقدم. إنه الفرق بين الإصلاحية، وبين الواقعية الثورية.

٢-■ إن جوهر الإصلاحية لا يكمن في اعترافها بضرورة النضال من أجل الإصلاحات، من أجل «المطالب المباشرة». إن جوهرها يكمن في نشر الوهم الأيديولوجي القائل، إن تراكم الإصلاحات سيقود تلقائياً إلى تحول تدريجي للرأسمالية باتجاه الإشتراكية، الوهم القائل، إن الرأسمالية كنظام عالمي ما تزال تقدمية، وإن الإشتراكية ليست مطروحة على جدول أعمال التاريخ. تماماً كما أن المشكلة في استراتيجية الإنتقال البرلماني إلى الإشتراكية، وهي التي شكلت – لفترة محدودة – محور البنية الفكرية للشيوعية الأوروبية، لا تكمن في الاعتراف بأهمية وضرورة النضال البرلماني، ولا في إمكانية الانتقال إلى الإشتراكية عبر الوسائل البرلمانية، وهي إمكانية لا يمكن استبعادها؛

■ إن المشكلة فيها تكمن في **التبشير بالوهم القائل بإمكانية الانتقال إلى الإشتراكية، دون الحاجة إلى تغيير نوعي في المضمون الطبقي لسلطة الدولة.** وبسبب من هذا الخلل، فإن الإتجاهات الإصلاحية، التي تُلح إلى درجة المبالغة في تقييم قدرة الرأسمالية على التغلب على أزماتها، تلعب – في الممارسة العملية – دور مساعدة الرأسمالية في التغلب على أزماتها، مساعدتها في التمويه على حدة التناقضات الطبقية داخل مجتمعاتها، وفي تضليل الطبقة العاملة، وتشويه وعيها، وإخضاعها الأيديولوجي لفكرة «أبدية» الرأسمالية.

٣-■ أشرنا سابقاً إلى تحليل لينين للجذر الاجتماعي الذي تنبثق منه الإتجاهات الإصلاحية والتنقيحية، ورأيه بشأن حتمية نشوئها. ومن حيث الجوهر، ينطبق هذا التحليل على النزعة الإصلاحية المعاصرة. فقد أبرز تفحصنا لعناصر منظومتها الفكرية، كم هو نموذجي وفاقع تعبيرها عن عقلية ومصالح الفئات الوسطى، والرؤية الأيديولوجية لمثقفيها. ومع ذلك، فإن ثمة سمات مميزة لهذه النزعة بتلاوينها الحديثة تجعلها تختلف نسبياً من حيث منبتها الإجتماعي، والشروط التاريخية لتكوّنها ونموّها:

■ **ففي بلدان المراكز الرأسمالية المتطورة،** يؤدي الإرتفاع في مستوى معيشة الطبقة العاملة، الذي أصبح ممكناً بفعل نضالها وقدراتها التنظيمية العالية (وبخاصة النقابية)، وما أملته على رأس المال الاحتكاري من تنازلات، خصوصاً في ظل التوازن الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، من جهة، وبفعل تراكم وتركز الثروة المفرط الذي أصبح ممكناً بسبب تكثيف النهب الإستعماري الجديد للبلدان التابعة وشعوبها، من جهة أخرى؛ يؤدي هذا الإرتفاع

إلى بروز شرائح متميزة ومرتفعة الدخل من بين صفوف الطبقة العاملة، يطلق عليها أحياناً تعبير «الأرستقراطية العمالية». وهذه الشرائح التي شهدت توسعاً نسبياً إثر الموجة المعاصرة من الثورة العلمية التكنولوجية، ما تزال تشكل جزء من طبقة الأجراء، ولكن الدور الذي تلعبه في إطار تقسيم العمل ومستوى دخلها ونمط حياتها، تجعلها أقرب إلى عقلية ونمط حياة الفئات الوسطى. وما تزال هذه الشرائح تشكل أقلية بين صفوف الطبقة العاملة، ولكنها لأسباب عديدة، تحتل موقعاً متميزاً، وأحياناً مهيمناً، في حركتها النقابية والسياسية. هذه الشرائح هي الوسط الإجتماعي الذي تنبت منه النخبة الإشتراكية – الديمقراطية، كما هي أيضاً التربة الإجتماعية المناسبة لتوالد ونمو الإتجاهات الإصلاحية الحديثة.

■ **أما في البلدان التابعة**؛ فإن تشديد النهب الإمبريالي، وتسارع التطور الرأسمالي المشوّه، الذي يجري في إطار التبعية للإستعمار الجديد، يُلحق الخراب بقطاعات واسعة من الفئات الوسطى في الريف والمدينة، ويدفع بجماهير غفيرة منها إلى مصاف البروليتاريا المهمشة إجتماعياً. وقد شهدت هذه العملية تسارعاً ملحوظاً في العقود الثلاثة الأخيرة، أدت إلى انخراط قطاعات هامة من الفئات الوسطى، وبخاصة مثقفيها، وانضوائها تحت لواء حركة الطبقة العاملة. وكان لتعاظم قوة المعسكر الإشتراكي ودعمه لحركات التحرر الوطني والتوازن الدولي، الذي نشأ في حقبة الحرب الباردة، دور هام في تشجيع هذا الإنضواء. وشكلت هذه القطاعات هنا أيضاً، الأساس الإجتماعي لنمو النزعات الذيلية والإصلاحية الحديثة داخل صفوف حركة الطبقة العاملة، واليسار الماركسي عموماً.

٤–■ في ظل هيمنة الأيديولوجيا الرسمية للبيروقراطية الحاكمة في الإتحاد السوفييتي، والتي قدمت نفسها مرجعية فكرية شاملة للماركسية – اللينينية على نطاق دولي، كان من السهل أن تتماهى النزعات الذيلية والإصلاحية مع «ماركسية النموذج» وأيديولوجيته الرسمية. فلقد كانت هذه الأيديولوجيا، بنظرياتها المبتكرة حول الوضع الدولي، تعكس **المصالح الاستراتيجية للبيروقراطية الحاكمة في الحفاظ على التوازن الدولي، ومحاولة تعزيز مواقعها في إطار هذا التوازن، ضمن حدود لا تسمح بنشوب مجابهات تثقل كاهلها**. ولذلك، فإن **الطبيعة المحافظة** لهذه النظريات كانت تنسجم في الجوهر، وتشكل أحياناً غطاءً نموذجياً للنزعات الذيلية والإصلاحية. وحيث كانت هذه النزعات تتميز عن النموذج، كما في حالة الشيوعية الأوروبية، فإنها كانت تفعل ذلك باتجاه مزيد من الإقتراب والتكيف مع المزاج السائد في أوساط فئاتها الوسطى المحلية، المنجرفة وراء بورجوازياتها في حمّى الصراع بين المعسكرين العالميين، ووفرت البيريسترويكا، بمضمونها المتناقض وأفكارها الغامضة، مناخاً فكرياً مناسباً لانفلات هذه النزعات وإفصاحها بوضوح عن مضمونها التصفوي، دون المغامرة بالقطيعة مع

النموذج، ومرجعيته الفكرية.

٥-■ قواعد اللعبة تغيرت على نحوٍ جذري مع احتدام الأزمة، وبدء الإنهيار والتفكك في بلدان شرق أوروبا، ثم في الاتحاد السوفييتي. وتزامنت هذه العملية مع موجة من الإنتعاش الإقتصادي النسبي شهدتها البلدان الرأسمالية المتطورة في أواخر ثمانينيات ق ٢٠. وتوفرت بذلك أجواء مؤاتية لانتعاش إتجاهات الردَّة الصريحة وتغذية الأوهام الإصلاحية. إن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن يعني زوال المرجعية الفكرية فحسب، بل كان يعني – في الأساس – إنهيار التوازن الدولي الذي كان يؤمن تناسباً للقوى، يُمكّن الفئات الإجتماعية التي تعبر عنها هذه النزعات، من الدفاع النسبي عن مصالحها – في مجابهة الإمبريالية ورأس المال الاحتكاري – عبر تحالفها مع حركة الطبقة العاملة وانضوائها تحت راياتها. وانهيار هذا التوازن الدولي، ترتبت عليه **حالة من الفرار الجماعي للبورجوازية الصغيرة الديمقراطية من معسكر الطبقة العاملة.** وإلى جانب الردَّة الصريحة المعلنة، فإن حالة الفرار هذه تتمظهر عبر تفاقم وتفشي الخرافات الأيديولوجية للنزعة الإصلاحية الحديثة.

٦-■ إن هذا التفاقم هو انعكاس للفزع والخذلان الذي يعصف بشرائح البورجوازية الصغيرة والوسطى، ولسعيها إلى التكيف مع الواقع الدولي الجديد، بدل مواجهته: فزعها من انهيار التوازن الدولي الذي كان يملي على الإمبريالية ورأس المال الإحتكاري، تقديم تنازلات ولو محدودة لصالحها، تكفل لها الإفلات المؤقت من الآثار الطاحنة للتوسع والتمركز الرأسمالي، وسعيها – في غياب هذا التوازن – إلى التكيّف مع واقع الهيمنة الإمبريالية، وهجوم رأس المال الإحتكاري المنفلت من عقاله، التكيّف معه ومداراته عبر ماركسية مدجنة لا تؤذي أحداً، ماركسية تُسلّم للنظام الرأسمالي بحق البقاء حتى يستنفذ دوره التاريخي، وتكتفي بالتظلم من مساوئه دون أن تتحدى أسسه، وتصبّر نفسها باشتراكية، هي ليست سوى حلم لا يخيف، و«طموح» لا يضر، ولا ينفع.

٧-■ إن ظاهرة الفرار الجماعي الموضوعية هذه، وتجلياته الفكرية، هي أحد أبرز عناصر الأزمة في الحركة العمالية العالمية اليوم، وهي التي تفسر حالة التفسخ والتشرذم في صفوفها، والبلبلة الفكرية التي تعاني منها. إن مجابهة هذه الحالة تتطلب أولاً، وعيها، وتضافر جهود جميع الماركسيين من أجل تخليص الحركة من آثارها الضارة، من أجل إعادة بناء الحركة وبلورة استراتيجياتها النضالية الجديدة المتناسبة مع الواقع الدولي الجديد.

■ إن هذا يعني على الصعيد الفكري، بلورة رؤية ماركسية متجددة ومتماسكة لمتغيرات العصر، تميّز نفسها بوضوح عن الخرافات الأيديولوجية للفئات الوسطى وللشرائح البيروقراطية

الحاكمة في النماذج المنهارة. فالأزمة لا تتجلى فحسب في تخلف الفكر الماركسي عن فهم وتحليل متغيرات العصر، إنها تتجلى أيضاً في التشويه والإبتذال الذي تعرض له الفكر الماركسي. المهمة المستحقة إذن، هي في الجوهر عملية تجديد للماركسية، وتجديد امتلاك منهجها؛ ولكنها تنطوي بالضرورة على إحياء لأصالتها، وبعث لحيويتها على إعادة الإعتبار لمنهجها النقدي الثوري وطريقتها العلمية الرصينة، واستلهامهما في نقد «الماركسية الشائعة» اليوم، وتنقيتها مما علق بها من شوائب، وألصق بها من تشويهات، ليس على أيدي منظري أيديولوجيا «الإشتراكية القائمة بالفعل» فحسب، بل أيضاً، على أيدي منظري النزعات الإصلاحية الحديثة. ذلك، أن مهمة تجديد امتلاك منهج الإشتراكية العلمية، تعني صوغ ماركسية القرن الـ ٢١، وليس الإرتداد إلى طوباوية القرن الـ ١٩، أو إلى إصلاحية القرن الـ ٢٠ ■

الفصل الثاني

الإنتقال إلى الإشتراكية، الإمبريالية، الاستراتيجيات المشتقة

- ماركسية القرن الـ١٩، ونظرية الإنتقال إلى الإشتراكية
- النظرية اللينينية حول الإمبريالية، والاستراتيجيات المستخلصة منها

ماركسية القرن الـ ١٩،
ونظرية الإنتقال إلى الإشتراكية

(١)
التمييز بين مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية،
وبين «قيام المجتمع الإشتراكي»

١- ■ ينبغي التمييز بوضوح بين مرحلة **«الإنتقال إلى الإشتراكية»**، وبين **«قيام المجتمع الإشتراكي»**. إن هذا التمييز هو عنصر رئيسي من عناصر الإشتراكية العلمية. ولقد بدأ يعبر عن نفسه، بدرجات متباينة ومتطورة من الوضوح، منذ أن تشكلت الإشتراكية العلمية كتيار فكري مستقل، وميَّزت نفسها عن المذاهب الإشتراكية الطوباوية. ويمكن تلخيص نظرية ماركس وإنجلز بهذا الشأن، وباختزال، على النحو التالي:

إن فترة إنتقالية تقع (تفصل)، بين الإطاحة بالرأسمالية، وبين ولادة المجتمع الإشتراكي، هي فترة التحويل الثوري للمجتمع الرأسمالي (المجتمع الموروث عن الرأسمالية) إلى مجتمع إشتراكي. إن مرحلة الإنتقال، هي فترة المخاض العسيرة التي تمر بها عملية ولادة المجتمع الإشتراكي من رحم المجتمع الرأسمالي القديم. وهي تبدأ عندما تنجح الطبقة العاملة في «كسب معركة الديمقراطية»، وتتحول إلى طبقة سائدة، وتشرع في اتخاذ إجراءات متوالية ومتدرجة من أجل **«نزع ملكية غاصبي الملكية»**، أي من أجل إلغاء الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتعزيز الملكية للأرض، وأدوات الإنتاج والتي تتخذ في البداية بالضرورة شكل ملكية الدولة، ولكن أية دولة؟ دولة الطبقة العاملة التي تنظم نفسها كطبقة حاكمة. *(راجع ملحق١١: الفارق بين شكل النظام السياسي، وبين المضمون الطبقي لسلطة الدولة).*

٢- ■ إن تراث ماركسية القرن الـ ١٩ يركز اهتمامه، في معالجته للفترة الإنتقالية، على أبرز السمات المميزة للدولة التي ستقوم خلال مرحلة الإنتقال، وعلى الاجراءات والمطالب السياسية المباشرة التي تكفل قيامها. ويجري التشديد هنا على المضمون الطبقي (البروليتاري) لهذه الدولة، التي توصف بأنها أوسع ديمقراطية للأغلبية الساحقة (التي تتشكل من الشغيلة ضحايا الاستغلال، والمحرومين من ملكية وسائل الإنتاج)، والتي تستخدم السلطة السياسية

للتغلب على مقاومة الأقلية المالكة لوسائل الإنتاج.

هذا التركيز على الجانب السياسي من مرحلة الإنتقال، كان طبيعياً ومفهوماً؛ **أولاً**، بسبب من أولوية النضال من أجل مزيد من الديمقراطية السياسية، وكسر القيود التي فرضتها رأسمالية القرن الـ ١٩، في مختلف بلدانها، على حقوق الطبقة العاملة وحرياتها؛ **وثانياً**، في سياق السجال الذي أدارته الماركسية، وهي بعد ماتزال بصدد إرساء الأسس العلمية لاشتراكية الطبقة العاملة مع الاتجاهات الفوضوية من جهة، ومع المذاهب الانتهازية لأنصار «إشتراكية الدولة»، من جهة أخرى.

إن الأولوية التي احتلها هذا السجال، بمحوره الدائر حول نظرية الدولة، لم تكن تنبثق فحسب، من أهمية هذه المسألة كقضية نظرية تشكل دعامة رئيسية من دعائم الرؤية العلمية للطبقة العاملة إلى العالم، ولا من كونها مجرد مسألة علمية تتعلق بمواصفات دولة المستقبل، بل أيضاً، من كونها القاعدة النظرية لبلورة موقف سليم من العديد من القضايا العملية المباشرة التي كانت تعكس نفسها على الممارسة السياسية الملموسة للأحزاب والحركات العمالية حينذاك. *(راجع ملحق ١٢: حول نظرية الدولة).*

٣-■ بقدر ما ينطوي عليه تراث ماركس وإنجلز، من دقة ووضوح في معالجته للمعالم السياسية لمرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، بقدر ما تقتصر معالجته للقضايا والمهمات الإقتصادية – الإجتماعية لهذه المرحلة على الملامح العامة: النزع التدريجي لملكية رأس المال من أيدي البورجوازية، تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة عبر الدولة، إطلاق العنان للتطور المتسارع لقوى الإنتاج. وتتسم هذه المعالجة عند تناولها، أحياناً، للمعضلات المحددة التي تنطوي عليها هذه العملية، تتسم بدرجة من الغموض والعمومية، تصل إلى حد التبسيط، وتبدو أحياناً وكأنها تخلط – على هذا الصعيد – بين مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية وبين مرحلة المجتمع الإشتراكي نفسها. ويعود هذا – جزئياً –، وعلى الرغم من إشارة ماركس العابرة إلى كونها عملية مخاض عسيرة وطويلة، إلى الافتراض السائد حينذاك، أن عملية الإنتقال إلى الإشتراكية سوف تستغرق فترة زمنية وجيزة نسبياً، بالمعنى التاريخي.

٤-■ إن السمة العمومية، والحذر الشديد، اللذين يعالج بهما ماركس وإنجلز المعضلات الإقتصادية لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية، تعود بشكل رئيسي، إلى مفهومهما للطبيعة العلمية للمنهج الذي يصوغانه، وامتناعهما المتعمد عن تقديم مخططات جاهزة صالحة لكل زمان ومكان، بخاصة في الشأن الإقتصادي، الذي كانا يدركان جيداً، أن الاجراءات المحددة التي ستقدم عليها سلطة الطبقة العاملة لمعالجة هذا الشأن، تتوقف تماماً على الشروط الملموسة

والمستوى المُعطى لنمو القوى المنتجة، وتتطور بتطورها.

إن ماركس، وكذلك إنجلز، لا يَملّان من التكرار، مرة بعد أخرى، أنهما ليسا معنيين برسم مخططات طوباوية جاهزة لتنظيم مجتمع المستقبل. ويكاد يكتسب هذا الإصرار سمة المبالغة في سياق السجال مع المذاهب الإشتراكية الطوباوية، والذي كان له أثر محوري في تطوير وبلورة نظريتهما.

٥- ■ لقد تركز هذا السجال على نقد ودحض تلك المذاهب، التي كانت تشتق إشتراكيتها من المباديء المجردة، والقيم العليا للعدالة والمساواة، وتنهمك في صوغ المخططات الجاهزة لتنظيم مجتمع المستقبل على قاعدة هذه المباديء، بدل معالجة القضايا الملموسة لنضال الطبقة العاملة من أجل التغيير. ويشدد ماركس، بالمقابل، أن الإشتراكية تنبثق من تناقضات الرأسمالية نفسها، وأنها تصبح **ممكنة**، تاريخياً، بفضل تطور الرأسمالية، وتصبح **ضرورة موضوعية**، عندما تبدأ علاقات الإنتاج الرأسمالية تدخل في تناقض مع تطور القوى المنتجة وتكبحه، وتعرقله.

■ إن الإشتراكية هي حصيلة الفعل الواعي لقوة إجتماعية بعينها، تولّدها الرأسمالية نقيضاً لها، وهي الطبقة العاملة. هذه هي الحقائق العلمية التي كان يمكن الإنطلاق منها، حينذاك، في معالجة إتجاه التطور لمجتمع المستقبل. وفيما عدا ذلك، كما يقول لينين، « ليس ثمة ذرة من المحاولة من جانب ماركس للإغراق في تخمينات عقيمة حول ما لا يمكن معرفته»، أي ما لا تسمح الحدود التاريخية للمعرفة بالتكهن به. فحتى النظرية الماركسية حول الدولة في مرحلة الإنتقال، إكتسبت ملموسيتها، من تحليل الخبرة التاريخية لثورات ١٨٤٨ التي اجتاحت أوروبا، ولكومونة باريس - ١٨٧١ ■

(٢)

منهج لمعالجة معضلات الإنتقال إلى الإشتراكية، وليس معالجة ملموسة لهذه المعضلات

١-■ إن ما تقدمه ماركسية القرن الـ ١٩ إذن، هو ليس معالجة ملموسة للمعضلات الإقتصادية التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الاشتراكية، بل هو بشكل رئيسي **منهج للمعالجة**، أسلوب، طريقة يُهتدى بها لمعالجة هذه المعضلات. وهو منهج شديد الحساسية في تركيزه على نقطة جوهرية: إن الإجراءات الإقتصادية التي تتخذها سلطة البروليتاريا الظافرة في مرحلة الإنتقال يجب أن تنبثق من الشروط الملموسة، والمستوى المُعطى لتطور القوى

المنتجة، وأن تتطور بتطورها، وأن تكون هادفة، ومناسبة لضرورات ومتطلبات إطلاق العنان للتطور المضطرد لقوى الإنتاج بوتائر متسارعة. إنه منهج مُحكم في إدراكه لحدود ما هو ممكن لأية سلطة سياسية، مهما كانت تقدمية وثورية؛ ولأية إجراءات قانونية – سياسية، مهما كانت جذرية، أن تنجزه في ظل مستوى مُعَّين مُعطى من التطور الإقتصادي – الإجتماعي.

■ من هنا، الإصرار على الاكتفاء بتحديد الملامح العامة للمهمات المطروحة على هذا الصعيد، والتأكيد على ضرورة التدرج في الخطوات المتخذة بهذا الشأن، بما في ذلك في إنجاز مهمة « نزع ملكية غاصبي الملكية». إن معالجة إنجلز، مثلاً، لمشكلة السكن، أو لمسألة كيفية التعاطي مع ملكية الفلاحين الصغيرة للأرض، ورغم ما يبدو عليها ظاهرياً من نزعة تبسيطية، تقدم – من الزاوية المنهجية – نموذجاً للأسلوب الماركسي في كيفية معالجة هذه المعضلات. *(راجع ملحق ١٣: مشكلة السكن + الملكية الفلاحية الصغيرة).*

٢–■ إلتزم الفكر الماركسي للقرن الـ ١٩، إلتزاماً صارماً حدود هذا المنهج. والحقيقة، أن المحاولة الوحيدة، على حد علمنا، لتقديم معالجة أكثر ملموسية للمعضلات الإقتصادية لمرحلة الإنتقال، قبل انتصار ثورة أكتوبر، كانت محاولة كاوتسكي (Kautsky) في كراسه **«اليوم الذي يعقب الثورة»**، وهي محاولة ماركسية قيِّمة، رغم ما تنطوي عليه من ثغرات، ولكنها أيضاً مشروطة بحدودها التاريخية، وتنطلق من الإفتراض نفسه، الذي انطلق منه ماركس وإنجلز.

[■ يلاحظ روبين بلاكبورن أن كاوتسكي، في الكراس المذكور، يسجل المعضلات الجمّة التي ستواجهها السلطة العمالية في عملية التحويل الإشتراكي للإقتصاد، ويُبرز الصعوبات التنظيمية التي سوف تنشأ «إذا ما تولّت الدولة، في ألمانيا، إدارة الإنتاج في حوالي مليوني منشأة إنتاجية، وإذا ما أصبحت كذلك الوسيط لتداول منتجاتها، التي ستعود إليها جزئياً على شكل وسائل إنتاجية، وجزئياً على شكل مواد إستهلاكية، ينبغي توزيعها على ستين مليون مستهلك، كل منهم له حاجاته الخاصة والمتغيرة».

وإذا كان كاوتسكي لا يستبعد إمكانية إيجاد الوسائل للنهوض بهذا العمل الخارق، بيد أنه يرفض أية خطة «للتحكم بالضرورات الإنسانية من أعلى، بحيث تخصص لكل فرد حصته كما في الثكنات»، ويعتبر أن هذا الحل سيرتد بالحضارة إلى «مرحلة أدنى»، ويرى من المستحيل، غداة الثورة، الاستغناء عن النقود، والأجور، وأسعار السوق. إن التحكم الإشتراكي بالإقتصاد سوف يتم، بشكل رئيسي، من خلال المنشآت الكبيرة، التي يبلغ عددها حوالي ١٨ ألفاً، وسوف يصبح أكثر سهولة، لأن أنماط الاستهلاك، ووتائر الإنتاج تتسم بدرجة معينة

من الديمومة والانتظام الإحصائي. ويخلص كاوتسكي إلى التأكيد على أن لا حاجة لمحاولة القيام بكل شيء دفعة واحدة. (روبن بلاكبورن: الإشتراكية بعد الانهيار/ نيو لفت رڤيو(New Left Review)/ كانون الثاني (يناير)- شباط (فبراير) ١٩٩١/ ص ١٧) ■]

(٣)

تغيير المضمون الطبقي للدولة، هو الرئيسي في مرحلة الإنتقال

١-■ إن الدراسة المدققة للأدبيات الماركسية لتلك الفترة، في تناولها لمعضلات مرحلة الإنتقال، تكاد توصل إلى استنتاج، أن ما يُميِّز هذه المرحلة، هو بشكل رئيسي التغير في المضمون الطبقي للدولة، وأن التكوين الإقتصادي – الإجتماعي سيبقى يحتفظ بعناصر لا يستهان بها من الموروث الرأسمالي، إلى أن تكتمل ولادة المجتمع الإشتراكي.

إن النزعة التبسيطية الظاهرة في تناول هذه الأدبيات للشأن الإقتصادي للمرحلة الإنتقالية، وما يبدو أحياناً، وكأنه خلط أو تداخل على هذا الصعيد بينها، وبين مرحلة المجتمع الإشتراكي، يعودان إلى افتراض إمكانية إنجاز إنتقال سريع نسبياً إلى الإشتراكية، بفضل انتصار متزامن للثورة في عدد من البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً. لذلك، لم يتم تناول هذه المرحلة، في تحليل قوانين التطور الإقتصادي خلالها، من منطلق كونها يمكن أن تستغرق حقبة تاريخية متميزة بكاملها.

٢-■ إن هذا الافتراض كان مشروطاً بحدوده التاريخية، ومنبثقاً منها. وقد لعبت تجربة الثورات التي اجتاحت معظم بلدان غرب ووسط أوروبا في آن واحد عام ١٨٤٨، وهي ثورات ذات طابع بورجوازي ديمقراطي، ولكنها تميزت ببروز الطبقة العاملة فيها للمرة الأولى كقوة إجتماعية مستقلة، لعبت هذه التجربة دورها في تشكيل هذا الافتراض. ولكن منبعه الرئيسي كان تصور الماركسية لدورها، ووظيفتها في الحركة الثورية للطبقة العاملة.

إن هذا الإفتراض ينبغي أن يحاكم ليس فحسب، من زاوية كون مسار التاريخ الواقعي قد أثبت صحته أو خطأه بالمعنى التجريبي، بل من زاوية كونه **فرضية عمل** تنبثق من الوظيفة التي يحددها المنهج الماركسي لنفسه، كدليل عمل للطبقة العاملة في نضالها من أجل التغيير، وهو نضال لا يمكن تصوره إلا في سياق شروط تاريخية ملموسة ومعطاة، وبالتالي، فإن برنامجه لا بد أن ينطوي على افتراض هذه الشروط المعطاة، بصفتها نقطة الإنطلاق نحو التغيير. *(راجع ملحق١٤: ماذا يعني أن الثورة باتت على جدول أعمال التاريخ؟).*

٣-■ لكن، رغم ما يبدو لأول وهلة وكأنه خلط بين مرحلتين، فإن الدراسة المدققة لتراث

ماركسية القرن الـ ١٩، تشير بوضوح إلى نقطة التمايز التي تقيمها الماركسية – نظرياً – بين مرحلة (فترة) الإنتقال إلى الإشتراكية، بصرف النظر عن مداها الزمني، وبين المرحلة التي تبدأ باكتمال ولادة **المجتمع الإشتراكي**.

إن نقطة التمايز هذه، العلامة التي تعلن إجتياز هذا المنعطف التاريخي، تتحدد باكتمال عملية تحويل جميع وسائل الإنتاج إلى مُلكية عامة مشتركة للمجتمع بأسره، وبسيطرة المجتمع **الجماعية** الكاملة على استخدام هذه الوسائل والتصرف بها، وبالتالي على تخصيص الفائض المتولد عن العمل الإجتماعي؛ فالمجتمع الإشتراكي يوصف بكونه يقوم على قاعدة المساواة بين جميع أفراد المجتمع، فيما يخص علاقتهم بوسائل الإنتاج. ولكن ماركس يحذر من أن هذا لا يعني، بعد، المساواة الكاملة بينهم في ميدان توزيع الحصة المخصصة للإستهلاك، من مجموع ناتج العمل الإجتماعي ■

(٤)

المساواة في العلاقة إزاء وسائل الإنتاج، وليس في نصيب الفرد من مجموع الثروة الإجتماعية

١–■ **إن المجتمع الإشتراكي ينفي الفوارق بين الطبقات في العلاقة إزاء وسائل الإنتاج** (ما يؤدي إلى زوال وإنهاء استغلال الإنسان للإنسان)، **ولكنه لا ينفي الفوارق بين الأفراد فيما يخص النصيب الذي يناله كل منهم من مجموع الثروة الإجتماعية**. إن المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع في درجة تمتع كل منهم بثمار العمل الإجتماعي، هذه المساواة تتحقق فقط في ظل الشيوعية التي هي المرحلة العليا، والأخيرة، من مراحل تطور المجتمع الإشتراكي.

*[■ أُنظر: «**نقد برنامج غوتا**»، حيث ينتقد ماركس بشدة الشعار المخادع الذي يعد بأن الإشتراكية سوف تحقق المساواة الكاملة، وتُمكن العامل من التمتع بكامل ثمار عمله. ويوضح ماركس، أولاً، أن المجتمع – حتى بعد استكمال سيطرته الجماعية على وسائل الإنتاج، وسيطرته بالتالي على عملية تخصيص الفائض – سوف يبقى بحاجة إلى اقتطاع حصة معينة من ناتج العمل الإجتماعي، وتخصيصها لأغراض الاحتياط للطوارىء، ولأغراض توسيع الإنتاج، وللتعويض عن اهتلاك أدوات الإنتاج. وحتى من الحصة المخصصة للإستهلاك، فإن نسبة معينة يجب أن تقتطع للإنفاق على خدمات التعليم والصحة وإعالة العجزة والمتقاعدين،الخ...*

■ *ويوضح ماركس، ثانياً، أن سيطرة المجتمع على عملية تخصيص الفائض، لا تكفل*

للمجتمع قدراً متساوياً من الحصة المخصصة للإستهلاك الفردي من مجموع الثروة الإجتماعية. وهي لا تلغي استمرار مفعول «القانون البورجوازي» في ميدان التوزيع، القانون الذي يعطي للجميع ***حقاً متساوياً****، ولكنه لا يكفل للجميع* ***قدرة متساوية*** *على التمتع بهذا الحق.*

■ *ويوضح ماركس ما يعنيه بهذه الفكرة بقوله: إن المجتمع الإشتراكي يعطي لكل فرد، من الحصة المخصصة للإستهلاك الفردي (من مجموع ناتج العمل الإجتماعي)، نصيباً يتناسب مع درجة مساهمة هذا الفرد في العمل الإجتماعي، أي نصيباً يتناسب مع حصته من مجموع العمل الإجتماعي المبذول لإنتاج ثروة المجتمع:* ***من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله. وبما أن الأفراد ليسوا متساوين في قدراتهم،*** *فإن المساواة بينهم في العلاقة مع وسائل الإنتاج، لا تكفل المساواة بينهم في توزيع الثروة المخصصة للإستهلاك. فبعضهم يحصل على درجة أكبر من هذه الثروة، والآخر على حصة أقل. وبما أن* ***الأفراد ليسوا أيضاً متساوين في حاجاتهم،*** *فإن بعضهم يحصل على نصيب يفيض عن حاجته الملحة بنسبة أكبر من البعض الآخر.*

■ *ولكن المساواة في العلاقة إزاء وسائل الإنتاج – أي ملكية المجتمع العامة والمشتركة لوسائل الإنتاج وسيطرته الجماعية الكاملة على عملية تخصيص الفائض – تصوغ علاقات الإنتاج الإجتماعية في إطار يتناسب مع، ويكفل الاستجابة لمتطلبات تحقيق وتائر عالية ومتسارعة من التطور والنمو للقوى المنتجة. وهذا النمو يكفل الإقتراب تدريجياً من تلك الدرجة من* ***الوفرة في الثروة الإجتماعية،*** *الضرورية من أجل زوال الفوارق (إلغاء التعارض) بين الريف والمدينة، وزوال الفوارق (إلغاء التعارض) بين العمل الذهني والعمل العضلي، وبالتالي زوال الفوارق بين أفراد المجتمع وتحقيق المساواة الكاملة بينهم في درجة التمتع بثمار العمل الإجتماعي:* ***من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته.*** *هذا هو المبدأ الذي يحكم ويميّز المجتمع الشيوعي، الذي هو المرحلة العليا، والأخيرة، من مراحل تطور المجتمع الإشتراكي.]*

٢-■ إن التمعن في نظرية ماركس وإنجلز حول التحول الإشتراكي، فضلاً عن كونه يشكل مدخلاً لتفحص نقاط ضعفها – الناجمة عن حدودها التاريخية – ولتدقيقها، وإغنائها في ضوء حصيلة التجربة، يساعد في تدقيق وتوضيح المفاهيم التي ينبغي استخدامها كأدوات معرفية لتحليل التجربة، وفي جلاء الكثير من الخلط والتشويش الذي أشاعته الطبعات الدارجة من الماركسية – اللينينية، والتي قدمت النموذج السوفييتي مرة بصفته **«إشتراكية متطورة»**، ومرة بصفته **«إشتراكية قائمة بالفعل»**، أو **«إشتراكية محققة»**.

إن التمييز النظري الصارم في المفاهيم الذي يقيمه منهج ماركس بين مرحلة الإنتقال

إلى الإشتراكية، بصرف النظر عن تصوره المفترض لمدتها الزمنية، وبين مرحلة المجتمع الإشتراكي بطوريها الأدنى والأعلى، وتحليله العلمي للقانون الأساسي الذي يحكم ويميّز المجتمع الإشتراكي، في طوره الأول والأدنى، يمليان إعادة النظر في هذه الصيغ الشائعة والمضللة في توصيف الإشتراكية (متطورة، قائمة بالفعل، محققة)، والتي لم يكن لها من وظيفة سوى تبرير وتزيين هيمنة البيروقراطية كشريحة إجتماعية.

[■ نعني بالتمييز الصارم في المفاهيم بين المرحلتين، أيضاً، مايلي: إن مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، التي لم تكتمل فيها بعد عملية تحويل جميع وسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية للمجتمع بأسره، وتحقيق سيطرة المجتمع الكاملة على استخدامها، وعلى تخصيص ناتج العمل الإجتماعي، هذه المرحلة تتضمن بالضرورة عناصر موروثة عن المجتمع الرأسمالي، واستمراراً بهذا القدر أو ذاك لفعل قوانينه، بما في ذلك التناقضات والصراعات الطبقية والإجتماعية المتولدة عن هذه القوانين، بدرجة ومستوى يزيدان عن مجرد سيادة «القانون البورجوازي» في التوزيع الذي يؤدي إلى اللامساواة بين أفراد المجتمع، فيما يخصّ نصيب كل منهم في الحصَّة المخصصة للإستهلاك. إنها تتضمن أيضاً، بدرجة أو بأخرى، ***إستمرار اللامساواة بين طبقات المجتمع وشرائحه في موقعها إزاء وسائل الإنتاج، وفي علاقاتها بوسائل الإنتاج، سواء فيما يخص علاقات التملك*** *(الملكية التعاونية، أو الملكية الفردية الصغيرة في الزراعة والخدمات مثلاً)،* ***أو حتى فيما يخصّ سلطة التصرف بوسائل الإنتاج، والسيطرة عليها، والتحكم باستخدامها*** *(بصرف النظر عن كونها ملكية للدولة)، وما يترتب على ذلك من قدرة على التحكم والتصرف بفائض العمل الإجتماعي ■]*

(٥)

الثورة الإجتماعية تعلن بدء المرحلة الإنتقالية

١-■ سوف يُبيّن تحليل واقع المجتمع السوفييتي أنه لم يكن، في الحقيقة، قد اجتاز مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، بل كان يقف موضوعياً أمام استحقاقات الدخول في طور جديد، طور متقدم، من المرحلة الإنتقالية، وأن أزمته تفاقمت وانفجرت بالضبط عند هذا المنعطف بسبب من التناقض بين مصالح القوة الإجتماعية المهيمنة عليه، والمحتكرة للسلطة فيه، نعني البيروقراطية، وبين الإستحقاقات التي بات يمليها، ويتطلبها ولوج هذا الطور الجديد، واجتياز المنعطف المفضي إليه.

■ إن هذا الفهم، الذي نعتقد أنه أكثر انسجاماً مع منهج ماركس، يوفر برهاناً إضافياً لدحض الموضوعة المخادعة حول تفوق الرأسمالية على الإشتراكية، ويساعد في حل اللغز

الذي يحار فيه كثيرون في محاولة تفسير كيف يمكن لنظام إجتماعي أدنى، أن يتفوق على نظام إجتماعي أرقى وأكثر تطوراً؟ فاللغز كله يصبح خارج الموضوع، ويتبين أنه مفتعل عمداً لوظائف أيديولوجية محددة، إذا ما اتضح أن «النظام الإجتماعي الأرقى» – أي النظام الإشتراكي – لم تكن ولادته قد اكتملت بعد في الواقع.

٢–■ التمييز الماركسي في المفاهيم بين المرحلتين، مدعماً بوقائع التجربة، يساعد أيضاً في الحكم على بعض النزعات «التطورية» التي راجت مؤخراً، والتي تنطلق من الموضوعة القائلة بأن الإشتراكية لا يمكن أن تقوم، إلا على قاعدة درجة من التطور المادي والحضاري، يفوق ما حققته أكثر المجتمعات الرأسمالية تطوراً. تنطلق هذه الموضوعة (الصحيحة عموماً) ليُستخلص منها، أن الثورة الإجتماعية بقيادة الطبقة العاملة لم تعد مدرجة على جدول أعمال التاريخ، وهو قول يترتب عليه، منطقياً، أن ثورة أكتوبر كانت خطأ تاريخياً.

٣–■ هذه الموضوعة تخلط بين مفهومين، وتتجاهل أن الثورة الإجتماعية بقيادة الطبقة العاملة هي منعطف يتميز عن «قيام المجتمع الإشتراكي»، وأن عواملها الموضوعية هي شأن مختلف عن العوامل التي تسمح بقيام مجتمع إشتراكي. إن الثورة الإجتماعية بقيادة الطبقة العاملة تعلن بدء مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، وقد أكدت وقائع التاريخ، حتى الآن، أنه بدونها لا يمكن مباشرة عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، لا يمكن أن تبدأ عملية ولادة المجتمع الإشتراكي، التي أثبت التاريخ فعلاً، أنها عملية مخاض عسيرة وطويلة، طويلة إلى حد أنها تمتد على مدى حقبة تاريخية بكاملها؛ وأنه فقط في سياق هذه العملية، لا خارجها، يمكن توفير تلك الدرجة من التطور في قوى الإنتاج، ومن التقدم الإجتماعي والحضاري، التي تفوق أقصى ما حققته الرأسمالية، والتي تسمح بالتالي باكتمال ولادة المجتمع الإشتراكي. وبدون مرحلة الإنتقال، التي تفتتحها الثورة الإجتماعية بقيادة الطبقة العاملة، لا سبيل إلى إقامة الإشتراكية.

بعد هذا، يبقى من الضروري أن نتبيَّن، لماذا أصبحت الثورة الإجتماعية التي تضطلع فيها الطبقة العاملة بالدور القيادي، وبغض النظر عن طبيعة مهماتها الإجتماعية المباشرة، تطرح نفسها كضرورة موضوعية للتقدم في مجتمعات رأسمالية متأخرة، أو حتى متخلفة، في درجة تطورها، وهذا يقودنا إلى لينين ■

النظرية اللينينية حول الإمبريالية، والاستراتيجيات المستخلصة منها

(١)

قانون «التطور المتفاوت»

١-■ المساهمة الرئيسية التي قدمها لينين في تطوير النظرية الماركسية حول تطور الرأسمالية، كانت تتمثل في اكتشافه لـ «**قانون التطور المتفاوت**»، الذي يحكم الرأسمالية في مرحلتها الإحتكارية (الإمبريالية) :

– إن قانون التراكم، وتمركز رأس المال، يقود رأسمالية المنافسة الحرة إلى التحول إلى نقيضها، إلى رأسمالية إحتكارية، إلى نشوء رأس المال المالي وتصديره المتزايد إلى الخارج، وإلى تفاقم الصراع والتنافس بين البلدان الإمبريالية وبين الإحتكارات من أجل اقتسام، وإعادة تقسيم العالم.

– إن ظهور الإحتكارات لا يُخلِّص نمط الإنتاج الرأسمالي من عوامل الفوضى الكامنة فيه، بل إن تفاقم المنافسة بينها يؤدي إلى تفاوت حاد في التطور بين قطاعات الاقتصاد داخل البلد الرأسمالي المتطور، وبين البلدان التابعة. إذ، بينما تتمركز الثروة في عدد قليل من البلدان الرأسمالية المتقدمة بفضل الأرباح الخارقة التي تجبيها الإحتكارات، تغرق البلدان المتأخرة أكثر فأكثر في هوة التبعية والتخلف.

– ويترتب على ذلك، أن تناقضات الرأسمالية تزداد حدة، وأن رأس المال قد أصبح قيداً يحتجز تطور البشرية كلها. وهذا يجعل الثورة الإشتراكية مطروحة على جدول الأعمال، ويجعل منها المخرج للبشرية من المأزق الذي تضعها فيه الإمبريالية. ويترتب على هذا التحليل، الإستخلاص القائل بإمكانية إنتصار الثورة الإشتراكية في بلد رأسمالي متخلف.

*[■ أُنظر، على سبيل المثال، «**مسودة برنامج الحزب الشيوعي الروسي (البلشفي)**» التي صاغها لينين، ونشرت للمرة الأولى في البراڤدا بتاريخ ١٩١٩/٢/٢٥ (لينين/ الأعمال الكاملة/ طبعة دار التقدم ١٩٦٥ بالإنجليزية/ المجلد ٢٩/ ص ١٢٢-١٢٣). والجدير بالذكر، أن الموضوعة القائلة بأن الثورة الإشتراكية البروليتارية هي المخرج الوحيد للبشرية*

من مأزق الإمبريالية، لم تكن حكراً على لينين ورفاقه البلاشفة، بل لقد تبناها معظم منظري الإتجاه الثوري الأممي في الحركة العمالية العالمية إبان الحرب الأولى، منهم على سبيل المثال روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg)، التي اتخذت مع ذلك، مواقف متباينة مع لينين بشأن بعض النتائج المستخلصة من هذه الموضوعة، وهي (بالإضافة إلى الخلاف حول مفهوم الحزب الطليعي) مواقف كانت تذهب بتلك الموضوعة إلى أبعاد واستنتاجات متطرفة، دوغمائية بنظرنا، تتجاوز المدى الذي ذهب إليه لينين؛ إستنتاجات تصل إلى حدّ إنكار الدور التقدمي لحركات التحرر الوطني التي تقودها البورجوازية، وإلى حدّ الإعلان بأن شعار «حق الأمم في تقرير مصيرها»، بات وهماً طوباوياً في عصر الإمبريالية.

*■ كذلك، يمكن أن ندرج من بين الاستخلاصات المتطرفة والدوغمائية المشتقة من تلك الموضوعة، نظرية تروتسكي (Trotzki) حول «**الثورة الدائمة**» التي ترفض من حيث المبدأ فكرة مرحلية الثورة، وتبدي استخفافاً أكبر بقوانين مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، وتجاهلاً يكاد يكون تاماً لمتطلباتها ومعضلاتها، وتهرب منها باتجاه طرح مهمة نشر الثورة العالمية، وخصوصاً في الغرب، وتعجيل قيام مجتمع إشتراكي على نطاق عالمي باعتبارها المهمة الاستراتيجية الملحة للبروليتاريا الظافرة. ولاحقاً، صار هذا الشعار هو المهمة المقترحة لمجموع حركة الطبقة العاملة العالمية، والمبدأ المجرد الذي منه تشتق الحلول لكافة المعضلات الملموسة المطروحة على جدول أعمالها في مختلف بلدان العالم.]*

٢-■ إذا كان انتصار ثورة أكتوبر، واندلاع الثورات العمالية التي اجتاحت معظم بلدان أوروبا غداة الحرب العالمية الأولى، قد جاء ليزكي هذا الاستخلاص، فإن التطورات اللاحقة كشفت عن الحاجة إلى تدقيقه. والحقيقة أن لينين نفسه عمل على تدقيقه في كتاباته اللاحقة في مطلع عشرينيات ق ٢٠، وخصوصاً في معالجاته لقضايا الثورة في بلدان الشرق. فإذا كان الجوهري والصحيح في هذا الاستخلاص، هو أن قيادة الطبقة العاملة للثورة قد أصبحت تطرح نفسها كضرورة موضوعية للتقدم في مجتمعات الرأسمالية المتخلفة، فإن هذه الضرورة لا يمكن تحقيقها، إلا على قاعدة تحالف متين بين العمال والفلاحين (وشرائح أخرى من البورجوازية الصغيرة التي تعاني من الاستغلال على يد رأس المال الإحتكاري).

ويترتب على ذلك، أن الثورة المنتصرة بقيادة الطبقة العاملة، إذ تطيح بسلطة رأس المال وتفتتح مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، لا تواجه في البداية مهمات إجتماعية ذات طبيعة إشتراكية محضة، بل يترتب عليها أولاً، أن تضطلع بمهمات التطوير الإقتصادي- الحضاري للمجتمع، والتي تأخرت البورجوازية في البلدان المتخلفة عن إنجازها، أي بالمهام الإجتماعية التي اضطلعت بها الثورة البورجوازية - الديمقراطية في بلدان الغرب المتقدمة (التصنيع،

تحرير الفلاحين، إلخ...) ■

(٢)

موضوعة إنتصار الثورة الإجتماعية في بلد رأسمالي متخلف

١-■ إن إمكانية إنتقال الطبقة العاملة إلى موقع الطبقة الحاكمة في مجتمع رأسمالي متخلف، والمشتقة من قانون التطور المتفاوت، تملي إذن تطويراً جوهرياً في نظرية ماركس حول الإنتقال إلى الإشتراكية، والتي تنطلق من افتراض إنتصار الثورة العمالية في بلد، أو عدد من البلدان المتطورة: سياسياً، ينبغي هنا، في حالة الرأسمالية المتخلفة، إيلاء إهتمام استثنائي لمسألة التحالفات الطبقية، وبخاصة التحالف مع الفلاحين، وانعكاساتها على نمط السلطة السياسية لمرحلة الإنتقال؛ إقتصادياً، تملي الحاجة إلى الخروج من دائرة التخلف، ضرورة إقتطاع نسبة أكبر من فائض العمل الإجتماعي، وتخصيصها لأغراض تطوير البنية الأساسية لقوى الإنتاج، وإحراز درجة من التراكم (في رأس المال المتجسد كأدوات للعمل)، التي أنجزتها الرأسمالية في مراكزها المتطورة.

■ وإذا كان الخروج من دائرة الإندماج من موقع التبعية في السوق الرأسمالية العالمية التي تهيمن عليها الإحتكارات، من جهة، وسيطرة الدولة العمالية على رأس المال المتراكم فعلاً (على وسائل الإنتاج الرئيسية)، من جهة أخرى، يتيحان الإطار الملائم للنهوض السريع بوتيرة تطور القوى المنتجة، فإن ذلك يتطلب أيضاً وعي البروليتاريا الظافرة لطبيعة المهام المزدوجة والمتداخلة التي تواجهها سلطتها، **مهام الثورة الديمقراطية المتأخرة**، من جهة، (إقتصادياً وإجتماعياً بشكل خاص، ولكن أيضاً سياسياً)، **ومهام الإنتقال إلى الإشتراكية**، من جهة أخرى.

وإذا أضيفت الضرورات المترتبة على مجابهة الحصار والعدوان الإمبريالي، يتضح إذن كم تصبح عملية الإنتقال إلى الإشتراكية هنا أكثر تعقيداً، كم تنطوي على صعوبات وتعرجات أكبر، وتحتاج إلى مديات زمنية أطول، من تلك التي تفترضها نظرية ماركس بهذا الشأن.

٢-■ ولكن لينين الذي صاغ قانون التطور المتفاوت، واشتق منه اشتقاقاً صحيحاً في جوهره، بشأن إمكانية انتصار الثورة بقيادة الطبقة العاملة في بلد رأسمالي متخلف، لم يستكمل إشتقاق ما ينبغي استخلاصه من ذلك على صعيد تطوير المفهوم الماركسي لمرحلة الإنتقال. إنه يبدو، في كراسه «**الدولة والثورة**» الذي كُتب عشية ثورة أكتوبر مثلاً، وكأنه يستعيد

عناصر التحليل الماركسي لمراحل التحول الإشتراكي دون أن يعير إهتماماً خاصاً، وكافياً، لظروف الرأسمالية المتخلفة. وكذلك هو الأمر في «**مسودة برنامج الحزب الشيوعي الروسي (البلشفي)**»، التي صيغت في مطلع ١٩١٩، وفي العديد من كتاباته لتلك الفترة ■

(٣)

الحدود التاريخية للنظرية اللينينية

١-■ إن المسائل المعقدة التي تنطوي عليها، وتثيرها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية في هذه الحالة، لم يبدأ التعامل معها، بما تتطلبه من دقة وحذر، إلا بعد أن فرضتها الضرورة الموضوعية القاهرة في مطلع عشرينيات ق ٢٠. ومرة أخرى، فإن هذه الثغرة تبين الحدود التاريخية للنظرية اللينينية، وتعكس – إلى حد ما – حداثة بنية الطبقة العاملة الروسية، وغلبة العناصر الريفية، وشبه البروليتارية المفقرة على تكوينها، وتخلف محيطها الفلاحي الذي شكل، منذ زمن وجيز، واستمر يشكل منبتها الإجتماعي.

هنا أيضاً، يتبيّن أن نزعة التبسيط للمعضلات الأكثر تعقيداً التي تواجهها عملية الإنتقال تنبثق من آلية السجال المحتدم مع الإتجاهات الانتهازية في الحركة العمالية العالمية، التي اصطفت وراء بورجوزاياتها الإمبريالية في الحرب الكونية الأولى، وساعدتها في استعادة توازن نظامها بعد الحرب. وبصرف النظر عن هذه الثغرة، فإن علينا أن نرى، من جهة أخرى، أن النظرية اللينينية المنسجمة حول الإمبريالية، وحول إمكانية انتصار الثورة العمالية في بلد رأسمالي متخلف، لعبت دوراً محورياً في بلورة التماسك الحازم والجاهزية العالية التي جابه بها حزب البلاشفة، والفصائل المتقدمة للبروليتاريا الروسية، الأزمة العنيفة والتصدع الجدي، اللذين عانى منهما النظام الرأسمالي العالمي غداة الحرب، وفي نجاحه باستثمارها لدفع قضية الإشتراكية إلى الأمام، وهو نجاح غيَّر وجه العالم في القرن العشرين.

٢-■ إن الثغرة التي تنطوي عليها النظرية اللينينية، والتي تتحدد في نطاق نمط معالجتها لمعضلات الإنتقال إلى الإشتراكية في بلد رأسمالي متخلف، ينبغي أن لا تقلل من جوانبها الإيجابية، التي يتضح كم لعبت دوراً تقدمياً في دفع مسيرة التاريخ عندما نقارنها بالمصير المأسوي، الذي انتهت إليه الثورات الأخرى في أوروبا، غداة الحرب، بسبب حالة عدم الاستعداد والتردد التي سادت حركة الطبقة العاملة وأحزابها.

وفي المقابل، لا ينبغي أيضاً الإفراط في المبالغة في تقدير مسؤولية هذه الثغرة عن المشكلات التي واجهتها ثورة أكتوبر في سنواتها الأولى. فالحقيقة، أن الإجراءات التي أقدمت عليها السلطة السوفييتية إبَّان ما عرف بحقبة «**شيوعية الحرب**»، كانت تجد مبرراً في

الضرورات القاهرة المتولدة عن الحرب الأهلية، والحصار، والتدخل الإمبريالي، أكثر مما هي تعود إلى أي تصور نظري مسبق. بل أن بعض هذه الإجراءات التي اتخذت بمبادرة من لينين، كانت تتعارض مع مفاهيم لينين نفسه حول الديمقراطية العمالية (السوڤييتية)، مما يشير إلى أنها كانت تدابير إضطرارية أملتها الظروف الموضوعية القاهرة، وينبغي البحث عن أسبابها في تحليل الظروف التي أحاطتها، وليس بإعادتها إلى أي خلل في النظرية.

٣-■ علينا أن نرى، أيضاً، أن نقاد اللينينية من منظري الانتهازية واليمين الإشتراكي الديمقراطي، داخل روسيا وخارجها، لم يكن ينصب نقدهم على معالجة هذه «الثغرة»، بل كان يتركز على محاولة دحض ما هو صحيح وعلمي في النظرية اللينينية حول الإمبريالية، وما يشتق منها من استخلاصات استراتيجية: أي على الموضوعة القائلة بإمكانية وضرورة قيادة الطبقة العاملة للثورة في بلد رأسمالي متخلف في مرحلة الإمبريالية، بما يترتب على ذلك من إمكانية موضوعية لتولي الطبقة العاملة قيادة سلطة الدولة، وبدء مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية.

■ إن تهمة «الإرادوية» التي يوجهها هؤلاء النقاد اليمينيون إلى لينين ورفاقه، لا تتناول رؤية البلاشفة للمعضلات التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، بل إن هذه التهمة تلصق، أساساً، بنظرية لينين حول إمكانية بدء مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية في بلد رأسمالي متخلف، وتوظف في محاولات دحضها وتفنيدها -من حيث المبدأ- إستناداً إلى كاريكاتير «تطوري» دوغمائي لنظرية ماركس حول التحول الإشتراكي. إن الصعوبات والمعضلات التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية من وضع الرأسمالية المتخلفة، كانت بالنسبة لهؤلاء النقاد مبرراً، ليس للدعوة إلى معالجتها برصانة علمية وتطوير نظرية ماركس بشأنها، بل كانت مبرراً للدعوة إلى التخلي عن مواصلة طريق الإنتقال إلى الإشتراكية، الدعوة إلى قرار إرادوي ذاتي بتأجيل المسيرة التي فرضتها حركة التاريخ، وإلى الإرتداد عن طريق الثورة التي برهن التاريخ نفسه، كم كانت تعبر فعلاً عن ضرورة موضوعية للتقدم، وكم كانت شروطها الموضوعية ناضجة.

٤-■ وهكذا، فإن الخيار الذي كان يستخلصه هؤلاء النقاد اليمينيون هو خيار التقنين الذاتي لتطور الثورة، والضبط القسري لحركتها وإبقائها ضمن الحدود البورجوازية الديمقراطية. إنه خيار إعادة تسليم السلطة إلى البورجوازية حتى تستكمل دورها التاريخي المزعوم في تطوير قوى الإنتاج. ولنا أن نتصور ما الذي كانت ستنتهي إليه روسيا، بل وعالم القرن العشرين بأكمله، لو أن الطبقة العاملة الروسية أخذت بهذه النصيحة. ذلك أن التاريخ لا يضع البشر أمام خيارات مفتوحة ينتقون منها حسب أهوائهم. إنه يضعهم أمام ضرورات موضوعية محددة.

والإرادوية لا تتجلى فحسب، بمحاولة إستباق حركة التاريخ، بل أيضاً، بمحاولة ضبطها وتقنينها ضمن حدود تصورات نظرية مفترضة سلفاً.

٥-■ لقد أوضح لينين ورفاقه، بحق، أن الارتداد عن طريق الثورة البروليتارية، طريق الإنتقال إلى الإشتراكية، لم يكن سيقود روسيا إلى ديمقراطية بورجوازية تفتح أمام المجتمع سُبُل الإرتقاء المادي والحضاري، بل كان سيؤدي إلى سقوطها أكثر فأكثر فريسة التبعية والتخلف، وإلى تقييدها بأغلال الدكتاتورية البورجوازية العميلة لرأس المال الإحتكاري الدولي، وربما إلى تفككها.

إن الانهيار والتفكك الذي أصاب الإتحاد السوفييتي بعد انتصار الردَّة الرأسمالية فيه، لا يقلل من شأن قيمة الإنجازات العظيمة التي حققتها الشعوب السوفييتية، إبَّان مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، في جميع مجالات التطور المادي والحضاري.

ولا ننسى أن الإنجاز التاريخي العظيم الذي حققته ثورة أكتوبر، ومسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية التي جاءت الثورة لتعلن إفتتاحها، لم يقتصر مغزاه على أبعاده الروسية فقط، بل لقد كانت له أيضاً أبعاد عالمية. ومن يستطيع أن يتجاهل المساهمة السوفييتية الحاسمة في دحر النازية، والدعم الهائل الذي قدمه السوفييت لحركات التحرر الوطني، بل من يستطيع حتى أن يتجاهل أن مجرد وجود الإتحاد السوفييتي قد ساهم في إرغام البورجوازيات الاحتكارية الحاكمة في بلدان المركز الرأسمالية المتطورة على تقديم تنازلات هامة، على الصعيدين السياسي والإقتصادي، لصالح الحركات العمالية في بلدانها.

هذه الحقائق، هي التي تشكل حكم التاريخ الإجمالي على نظرية لينين بشأن إمكانية – وليس حتمية – إنتصار الثورة التي تقودها الطبقة العاملة في بلد رأسمالي متخلف ■

الفصل الثالث

قضايا ومفاهيم من منظور الإشتراكية العلمية [١٤ ملحق]

(١)

أطروحة «تفوق الرأسمالية على الإشتراكية»

وموضوعة «الأخطاء في التطبيق»

[■ إن الأطروحة الليبرالية بشأن «تفوق الرأسمالية على الإشتراكية»، تقوم في الجوهر على المعادلة المبسطة التالية: إن ***الرأسمالية المعاصرة*** *تتمثل في الولايات المتحدة وحليفاتها (أوروبا الغربية واليابان)، وهي تجسيد للأيديولوجيا الليبرالية؛* ***والإشتراكية*** *تتمثل في الاتحاد السوفييتي وحلفائه (أوروبا الشرقية بشكل خاص) وهي تجسيد للأيديولوجيا الماركسية – اللينينية. فإذا تفوقت الولايات المتحدة وحليفاتها، إقتصادياً وحضارياً، على الاتحاد السوفييتي وحلفائه، فإن هذا يعني تفوق الرأسمالية على الإشتراكية. وإذا تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من دحر الإتحاد السوفييتي في الحرب الباردة، فإن هذا يعني إنتصار الليبرالية على الماركسية – اللينينية، وانتصار الرأسمالية على الإشتراكية، كما يعني أن الرأسمالية هي النظام الاجتماعي الأرقى، الذي يشكل ذروة التطور الإنساني، وخاتمة المطاف فيه:]*

١–■ ليس من الصعب أن نرى كيف تتغذى هذه الأطروحة من فكرة **«المباراة بين النظامين العالميين»**. والحقيقة، أن نقداً علمياً متماسكاً لهذه الأطروحة الليبرالية ينبغي أن ينطلق من دحض معادلتها الأساسية وفضح طبيعتها «الأيديولوجية»، أي إثبات كونها «تجريداً» يشوّه الواقع ويوظَّف في خدمة مصالح طبقية محددة. فلا الرأسمالية تقتصر على الولايات المتحدة وحليفاتها الأكثر تقدماً (ماذا عن رأسمالية البلدان المتخلفة والتابعة في العالم الثالث؟)، ولا الإتحاد السوفييتي هو تجسيد للإشتراكية كنظام إجتماعي.

فضلاً عن ذلك، فإن المقارنة هنا بين الولايات المتحدة (وحليفاتها) وبين الإتحاد السوفييتي (وبلدان شرق أوروبا) هي مقارنة شكلية، لا تأخذ بالإعتبار الفارق الشاسع في مستويات التطور الإقتصادي والحضاري، التي انطلق منها البلدان (وحلفاؤهما) في هذه «المباراة»، وتتجاهل أيضاً، أن النهب الإستعماري الجديد لبلدان العالم الثالث، هو مصدر رئيسي وازن للقوة الإقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها «الولايات المتحدة وحليفاتها»، في أوروبا الغربية واليابان.

٢– ■ إن اللجوء إلى موضوعة **«الأخطاء في التطبيق»**، يعني محاولة الرد على الأطروحة الليبرالية، إنطلاقاً من التسليم بصحة معادلتها الأساسية. وهي محاولة محكوم عليها بالفشل سلفاً، فهي:

– **أولاً**، تفتح الباب للحجة القائلة، إنه إذا كانت تلك «الأخطاء في التطبيق» بالحجم الذي يؤدي بنظام إجتماعي كامل إلى الانهيار، أليس من الضروري إذن البحث عن جذور هذه الأخطاء في النظرية نفسها؟ إن أيديولوجيا تسمح بالوقوع في هذا القدر من الأخطاء، هي إذن أيديولوجيا لا تصمد أمام اختبار الحياة. وهذا هو بالفعل ما يقوله منظرو الليبرالية الحديثة؛

– **ثانياً**، تعطي المنطق الليبرالي سلاحاً لتبرير مساويء الرأسمالية وأزماتها، بكونها مجرد أخطاء في التطبيق، لا تمس صحة وسلامة الأساس، الذي يقوم عليه المجتمع الرأسمالي والأيديولوجيا الليبرالية. والحقيقة، أن هذه هي الفكرة التي تلجأ إليها المدارس الليبرالية الحديثة في تفسيرها لمظاهر الخلل في المجتمع الرأسمالي، سواء على الصعيد الإقتصادي، أو في مجال الإجتماع والسياسة. وهي هنا، في موقع أقوى وأكثر تفوقاً من منظرينا «الإشتراكيين»، فهي تستطيع، على الأقل، أن تزعم أن «الأخطاء» التي ينطوي عليها نظامها وأيديولوجيتها، ليست بالجسامة التي تؤدي بهما إلى السقوط والإنهيار، وأن هذا يثبت تفوقهما.

■ هكذا يعود السجال إلى النقطة التي ابتدأ منها، ويبقى يدور في حلقة مفرغة. ولا سبيل إلى كسر هذه الحلقة المفرغة، إلا بدحض الفرضيات التي ينطلق منها السجال، أي بالخروج به من دائرة «الأيديولوجيا» إلى دائرة التحليل الملموس للواقع الملموس، من دائرة التفسير المثالي للتاريخ، إلى دائرة المفهوم المادي للتاريخ، المفهوم الذي يبحث عن عوامل التغيير، ليس في الأفكار، بل في الصراع الدائر في الواقع وضمن شروط تاريخية محددة بين قوى إجتماعية، تلعب الأفكار (الوعي) دور التعبير عن مصالحها في الصراع، دور المنظم والمعبيء لقواها في الصراع، لا دور المحرك الأساس للصراع نفسه ■

(٢)

تمايز «الردَّات السياسية» في «سياقين تاريخيين مختلفين»

[■ ثمة من يقول، أن «الردَّات» التي عرفها التاريخ في سياق عملية الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، كانت تتناول البناء الفوقي للمجتمع (وبشكل خاص مضمون سلطة الدولة، أو شكلها)، ولكنها لم تكن توقف الزحف المضطرد لنمط الإنتاج الجديد الذي كان يواصل، حتى في ظل الردَّة، تثويره للبنية التحتية للمجتمع، وأن هذا لا ينطبق على الردَّة الرأسمالية المنتصرة في الإتحاد السوفييتي، وبلدان شرق أوروبا:]

١–■ إن الشق الأول من هذه الملاحظة ينطوي على قدر من الحقيقة بلا شك، ولكنه قدر نسبي ومشروط، لا يبرر الإستنتاج باستحالة الإشتراكية، أو بتفوق وخلود الرأسمالية، بل هو يقود إلى استنتاجات أخرى مخالفة تماماً. أما الشق الثاني من الملاحظة، فهو أمر لم تبرهن

عليه، ولا تزكيه الوقائع المتوفرة حتى الآن، على الأقل:

– **الشق الأول** من الملاحظة صحيح نسبياً، ولكنه أيضاً يخفي في طياته مفارقة منهجية، يمكن أن تقود إلى نتائج خادعة. نقول إنه صحيح نسبياً، لأنه يقوم على استخلاص المحصلة النهائية للتطور التاريخي، خلال الحقبة المعنية، مجرداً إياها من كافة الإلتواءات والتعرجات التي عرفها مسارها الواقعي. بهذا المعنى، نستطيع أن نسلم بأن «الردَّات» التي وقعت على مستوى البناء الفوقي (السلطة السياسية تحديداً)، لم تتمكن، في النهاية وفي التحليل الأخير، من وقف تطور وانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي المنبثق من رحم المجتمع الإقطاعي القديم.

– ولكن هذا صحيح في النهاية فحسب، وفي التحليل الأخير. إذ إن التفحص الأكثر عمقاً للمسار الواقعي للعملية، يكشف أن هذه الردات كان لها دوماً دورها في كبح نمو نمط الإنتاج (والمجتمع) الجديد، في احتجاز، أو عرقلة، أو إبطاء تطوره. إن كل تغيير رجعي في المضمون الطبقي لسلطة الدولة ترافق مع خطوات، جرت محاولة فرضها بالقوة وباستخدام سلطة الدولة، بهدف استعادة إمتيازات الطبقات المالكة القديمة، وإحياء، أو ترميم، أو إبقاء نظام التملك القديم الذي يحمي هذه الامتيازات (وقع هذا في بريطانيا بعد سقوط جمهورية كروموبل ووفاته عام ١٦٥٨، وإعادة آل ستيوارت (Stewart) إلى العرش عام ١٦٦٠ من خلال تشارلز الثاني؛ وفي فرنسا بعد هزيمة نابليون عام ١٨١٥، وإعادة تنصيب آل بوربون (Bourbon) من خلال لويس الثامن عشر).

ولكن في كل مرة كانت هذه الخطوات تصطدم بمقاومة القوى الإجتماعية الصاعدة، فتقود مجدداً إلى ثورة تُغيّر المضمون الطبقي لسلطة الدولة، وتطلق العنان لنمو المجتمع الجديد.

[■ في هذا الإطار، وتأكيداً على ما سبق، نستعين بالمثالين التاليين:

*– **الثورة الإنجليزية** في ١٦٨٨، المعروفة أيضاً بـ«الثورة المجيدة» / the Glorious Revolution / التي أطاحت بالملك يعقوب الثاني، وفرضت نظام الملكية البرلمانية على خلفه الملك وليم الثالث وقرينته الملكة ماريا ستيوارت الثانية، باعتماد وثيقة «إعلان الحقوق»/ Declaration of Rights /، فأسست بذلك أولى أهم الديمقراطيات في الغرب.*

*– **الثورة الفرنسية** في ١٨٣٠، التي أطاحت بالملك شارل العاشر، وأتت بالملك لوي – فيليب الذي أسقطته ثورة ١٨٤٨، والتي – بدورها – تمخضت عن **الجمهورية الثانية**، التي استمرت حتى ١٨٥٢، تاريخ إنقلاب نابليون الثالث عليها، الذي خسر عرش الإمبراطورية الثانية (باعتبار الأولى كانت في عهد نابليون الأول)، إثر هزيمته العسكرية في حرب ١٨٧٠ أمام مملكة بروسيا (وعلى رأسها المستشار بيسمارك) وحلفائها، فحلَّت **الجمهورية الثالثة***

*مكان الإمبراطورية في ١٨٧١، التي خلفتها **الجمهورية الرابعة** في ١٩٤٦ لفترة لم تتجاوز الإثني عشر عاماً، إلى أن أسس ديغول عام ١٩٥٨ **الجمهورية الخامسة** المستمرة حتى يومنا.]*

■ هذه الحقيقة تكفي لتبرير مغزى المقارنة التي أجريناها (بين عملية الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، وبين الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية)، وهي مقارنة محدودة بزاوية واحدة، وهي أن كلاً من العمليتين كانت تنطوي على تعرجات وردَّات وقفزات كبيرة إلى الوراء، ولكن هذه الردَّات لا تبرر الادعاء بأزلية المجتمع القديم، أو بتفوقه على الجديد الناشيء.

٢-■ إن الملاحظة التي أشرنا إليها أعلاه، تُجري مقارنة من نوع مختلف تماماً بين العمليتين. وهي مقارنة تخفي في طياتها، كما أسلفنا، مفارقة منهجية. ويكمن الخلل المنهجي في هذه المقارنة كونها تهمل، تتجاهل، الفارق النوعي الذي يميّز عملية الإنتقال إلى الإشتراكية عن غيرها من الثورات الإجتماعية التي عرفها التاريخ. ذلك أنه منذ انحلال المشاعية البدائية، كانت الثورات الإجتماعية التاريخية الكبرى تطيح نظاماً قائماً على نمط معين من الإستغلال (المُلكية الخاصة)، لتُحِلَّ محله نظاماً قائماً على نمط آخر من الإستغلال (المُلكية الخاصة).

ولذلك، كانت هذه الثورات لا تستثني تحوّل أقسام من الطبقات المالكة القديمة، وتكيّفها مع نمط الإنتاج الجديد. العديد من ملاكي العبيد تحولوا إلى ملاك إقطاعيين. وفي الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، لعب دوراً حاسماً طموح قسم من النبلاء إلى التحرر من قيود علاقات التملك الاقطاعية (بما ترتبه من حقوق حيازة للفلاحين في الأرض، رغم تبعيتهم للإقطاعي)، وذلك بهدف الإستحواذ على الأرض، وتحويلها إلى ملكية شخصية خالصة لهم، بدل أن تكون ملكية مقيَّدة ومشروطة. بل لقد كان استيلاء هؤلاء على الأرض وطرد الفلاحين منها بوسائل النهب والعنف، محوراً رئيسياً من محاور ما يسمى بعملية **«التراكم البدئي أو الأولي لرأس المال»**، التي وفرت الشروط الضرورية لنمو وسيادة نمط الإنتاج الرأسمالي. وبسبب ذلك كان يمكن لنمط الإنتاج الجديد أن يواصل نموه، حتى في ظل الردَّة السياسية، ولكن فقط جزئياً وبوتائر بطيئة، وبوسائل السرقة والتجاوز، أو التحايل على القانون.

٣-■ غير أن عملية الإنتقال إلى الإشتراكية تختلف نوعياً. فالتطور الهائل في قوى الإنتاج أصبح يتيح التحرر من كل أنماط الإستغلال. ولكن هذا يتطلب إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية عامة للمجتمع كله. وليس ثمة من سبيل لإحداث هذه النقلة النوعية في نمط الملكية، سوى عبر شكل إنتقالي من خلال الدولة. ولذلك، فإن استمرار التحوّل إلى نمط الإنتاج، والمجتمع الجديد، يتطلب هنا، بالضرورة، تغييراً جذرياً في المضمون

الطبقي لسلطة الدولة. **إن هذا التغيير (في مضمون السلطة السياسية) يصبح هنا شرطاً لازماً لنمو نمط الإنتاج والمجتمع الجديد، وليس عامل تعجيل وتحفيز لهذا النمو فحسب (أو عامل كبح وعرقلة في حال الردَّة السياسية).**

٤-■ ما الذي نستنتجه من هذا؟ هل نستنتج أنه ليس ثمة **إطلاقاً** مجال للمقارنة بين دور ووظائف ونتائج الردَّات السياسية في سياق كل من العمليتين. إن هذا، من الزاوية المنهجية، يشبه القول، إنه لا مجال للمقارنة بين التفاح والبندورة سوى أن لون كليهما أحمر. ولكن تبقى هنا المقارنة قائمة بالتحديد في أن لون كليهما أحمر: أي أنها تبقى مقارنة مشروطة بسمة واحدة متشابهة؛ وبالتالي، فإن علينا أن نتعامل معها بحذر، وضمن حدودها المفترضة، وأن لا نجعلها تُغيّب عن أذهاننا الفارق النوعي بين العمليتين. ويبقى الأهم والجوهري فيما ينبغي أن نستنتجه، هو ما يلي:

أ) إن الفارق النوعي بين العمليتين يجعل من مسألة التغيير الجذري في المضمون الطبقي لسلطة الدولة، **شرطاً لازماً** لتواصل عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، بينما هو **عامل تسريع واستحثاث** في حالة الإنتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية (وهذا يشير إلى الخطأ الفاحش الذي تقع فيه النزعات الإصلاحية)؛

ب) إن عملية الإنتقال إلى الإشتراكية هي عملية أكثر تعقيداً وصعوبة، وإن الالتواءات والتعرجات والردات الكبيرة إلى الوراء في مسارها هي أكثر إحتمالاً، ولهذا بالضبط، فإن وقوعها لا يعني نهاية التاريخ؛

ج) إن الردات في هذه الحالة تنطوي على نتائج أشد وطأة وأبعد مدى، وتُلحق بالمجتمع ضرراً أكبر. ولهذا أيضاً، فإن الضرورة التاريخية للإنتقال إلى الإشتراكية، المنبثقة بالذات من تعمق أزمة الرأسمالية نفسها، لا تبقى قائمة رغم الردَّة فحسب، بل هي تصبح أكثر إلحاحاً بسبب من الردَّة.

■ وهذا يقودنا إلى **الشق الثاني** من الملاحظة: إن التغيير الذي أحدثته الردَّة الرأسمالية في الإتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، لم يقتصر على التغيير في الطبيعة الطبقية للسلطة، بل لقد امتد أيضاً (تحت ستار «الإصلاح الإقتصادي») إلى ميدان علاقات الإنتاج. وقد اتخذ هذا «الإصلاح» خطوات هامة باتجاه إعادة الرأسمالية، أبرزها إلغاء التخطيط المركزي، وتحرير الأسعار، والمحاولات المحمومة الجارية لتصفية الملكية العامة للأرض، ووسائل الإنتاج و«تخصيصها» (أي تحويلها إلى ملكية خاصة) ■

(٣)

مفهوم «الأيديولوجيا» في الماركسية

*[■ تميّز النظرية الماركسية بين الـ «**أيديولوجيا**»، وبين «**الفكر النظري العلمي**». ويبدو ضرورياً، في ضوء الحديث الدائر عن نهاية عصر الأيديولوجيات، أن نحاول هنا، توضيح هذا التمييز:]*

١-■ إن كل نظرية هي، في النهاية، **إنعكاس للواقع في مجال الوعي**. وكل تفكير نظري هو محاولة لوعي الواقع من خلال «**تجريده**» (أي الإنتقال به من الملموس إلى المجرد، واستخدام وسيلة للفكر من أجل وعي الملموس). ولكن ليست كل نظرية، هي أيديولوجيا، فالأيديولوجيا، بالمعنى الماركسي، هي **إنعكاس مشوَّه للواقع** لا يقدمه بصورته الحقيقية، بل بصورة تُحرِّفها رؤية، ومصالح طبقة (أو شريحة) إجتماعية بعينها.

■ **الأيديولوجيا هي «وعي زائف» للواقع**، لأنها تنبثق من الشروط الإجتماعية المحددة تاريخياً لوجود طبقة ما، وتفترض ثبات هذه الشروط، ولأنها تنطلق من مصالح طبقة ما، ورؤيتها الخاصة للعالم، وتجردها، ترفعها إلى مرتبة المبدأ المجرد، ثم تنفصل بها عن أساسها المادي، أي تموّه على كونها تعبيراً عن مصلحة طبقة محددة، وتقدمها بصفتها تعبيراً عن مصلحة المجتمع الطبقي كله، أو البشرية كلها، تموّه على كونها رؤية طبقة (هي جزء من الواقع الإجتماعي)، وتقدمها بصفتها الصورة الحقيقية للواقع الإجتماعي كله.

٢-■ طالما أن المجتمع منقسم إلى طبقات، فإن تجريد رؤية ومصالح طبقة معينة، وتقديمها بصفتها الصورة الحقيقية للواقع، بصفتها مصلحة المجتمع كله، لا يمكن أن يكون علمياً، أي لا يمكن أن يحيط بالواقع بكل جوانبه وتناقضاته، بل لا بد أن ينطوي على تشويه له، لا بُدَّ أن ينتج وعياً زائفاً. ولذلك، **فإن: «الأيديولوجيات» يمكن أن تكون رجعية أو محافظة، ويمكن أن تكون ثورية أو تقدمية، ولكنها لا يمكن أن تكون علمية».**

إلا أن علينا أن نلاحظ، أن **هذا يبقى صحيحاً طالما أن المجتمع منقسم إلى طبقات**، أي طالما يقوم النظام الإجتماعي على استغلال طبقة لطبقة أخرى. ذلك أن البشر (الجماعات وليس بالضرورة الأفراد) يتشكل وعيهم إنطلاقاً من موقعهم الإجتماعي، ومصالحهم.

■ الطبقات التي ترتبط مصالحها بنظام الإستغلال (أي بانقسام المجتمع إلى طبقات) لا يمكن أن تبلور وعياً علمياً للواقع الإجتماعي. وحتى عندما تكون تقدمية، فإن وعيها يبقى بالضرورة «أيديولوجيا». **ويكون الوعي الأيديولوجي رجعياً، عندما يعبر عن رؤية طبقة أو شريحة ترتبط مصالحها بالعودة إلى نمط سابق (مندثر) من أنماط الإستغلال؛ ويكون**

محافظاً، عندما يُعبّر عن رؤية طبقة أو شريحة إجتماعية ترتبط مصالحها بالحفاظ على نمط معيّن سائد من أنماط الإستغلال؛ ويكون على العكس ثورياً وتقدمياً، عندما يعبر عن رؤية طبقة أو شريحة ترتبط مصالحها بولادة نمط جديد من أنماط المجتمع الطبقي القائم على الإستغلال.

■ الحقيقة، أن كل تغيير إجتماعي رئيسي في مسار التاريخ الإنساني، إقترن دوماً بقفزة كبرى إلى الأمام على مستوى المعرفة البشرية، في مجالات الفلسفة والعلوم الطبيعية والإجتماعية، أي أنه اقترن بتقدم جوهري في مستوى وعي البشر للعالم الذي يعيشون فيه. ولكن هذا الوعي يبقى، في جوانب رئيسية منه على الأقل، وعياً أيديولوجيا، طالما بقي يعكس رؤية ومصالح طبقات، يرتبط وجودها، ومصالحها، ببقاء المجتمع الطبقي القائم على استغلال طبقة لطبقة.

٣-■ إن تجاوز مرحلة **«الوعي الأيديولوجي»** في تطور الفكر البشري يصبح ممكناً، تتوفر شروطه، عندما يؤدي نمو قوى الإنتاج، وارتقاء المجتمع الطبقي، إلى ولادة طبقة تستطيع أن تحرر نفسها من الإستغلال، أي تستطيع أن تتحول إلى طبقة سائدة، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك، إلا بإلغاء نظام الإستغلال كله: **طبقة ترتبط مصالحها جذرياً بزوال المجتمع الطبقي**، بانتهاء انقسام المجتمع إلى طبقات. ولقد ولدت هذه الطبقة بالفعل عندما ارتقت الرأسمالية بتطور قوى الإنتاج إلى مستوى أصبح معه إلغاء نظام الإستغلال ممكناً، من جهة، وأصبح ضرورياً لتقدم البشرية، من جهة أخرى.

وبذلك ظهرت إلى الوجود تلك الطبقة التي ترتبط مصالحها إرتباطاً وثيقاً بضرورة إحداث هذه النقلة الكبرى في تاريخ البشرية، بضرورة إلغاء نظام الإستغلال، إلغاء المجتمع الطبقي، إنهاء إنقسام المجتمع إلى طبقات، الطبقة التي تملك مقومات التحول إلى طبقة سائدة، ولكنها عبر هذا الفعل نفسه توفر الشروط لإلغاء نفسها كطبقة، وإلغاء المجتمع الطبقي كله.

■ وهكذا، فإن الشروط التاريخية لنهاية «عصر الأيديولوجيات» توفرت، منذ أن برزت إلى الوجود الطبقة العاملة. وبدأت نهاية عصر الأيديولوجيات، منذ أن بلورت الطبقة العاملة رؤيتها الطبقية الخاصة، رؤيتها العلمية إلى العالم، أي منذ أن أعلن ظهور الماركسية إفتتاح حقبة جديدة من مراحل تطور الفكر الإنساني.

هذه الرؤية محكومة بأن تكون علمية، لا أيديولوجية، لأنها، كي تعبر بدقة عن مصالح البروليتاريا، محكومة بأن ترى بوضوح **حقيقة** انقسام المجتمع إلى طبقات، من جهة، وأن تدرك **إمكانية وضرورة** تجاوز هذا الإنقسام في الوقت نفسه، من جهة أخرى. وهي محكومة

بأن تكون «طبقية» لأنها، أيضاً، كي تعبر بدقة عن مصالح البروليتاريا، محكومة بأن تدرك الموقع الخاص، المتميز، المستقل، للطبقة العاملة في إطار هذا الإنقسام الإجتماعي إلى طبقات، إذ فقط عبر هذا الإدراك تستطيع البروليتاريا أن تحرر نفسها وتتحول إلى طبقة سائدة.

٤-■ إذن، **هذه الرؤية علمية لأنها طبقية**، من جهة، ولأنها تعبر عن رؤية طبقة من طراز جديد، طبقة ترتبط مصالحها بإنهاء المجتمع الطبقي وإلغاء الإستغلال، من جهة أخرى. وهي بالتالي تفقد علميتها، وتنزلق مجدداً إلى مرتبة «الأيديولوجيا »، عندما تفقد أو تتخلى عن طبقيتها.

يبدو أن ثمة، في هذه الأطروحة، شيئاً من التناقض. نعم، ولكنه تناقض فقط على مستوى المنطق الشكلي، يحل نفسه عندما ينتقل إلى مستوى الجدل المادي. إنه يعكس تناقضاً في المسار الواقعي لحركة التاريخ، ويجد حله عبر المسار الواقعي لحركة التاريخ. فالتاريخ هو الذي أنتج **طبقة ضد الطبقات:** طبقة لا يمكن أن تحقق مصالحها الطبقية الخاصة، إلا عبر السير نحو إلغاء المجتمع الطبقي، بما في ذلك إلغاء نفسها كطبقة. وهي لا تستطيع السير نحو إلغاء المجتمع الطبقي، لا تستطيع أن تتحرر وتتحول إلى طبقة سائدة، إلا بتأكيد ذاتها كطبقة، أي إلا إذا أدركت، بوعي، إستقلالها عن سائر طبقات المجتمع، وإلا إذا أدركت بوعي موقعها في المجتمع الطبقي. **التاريخ إذن، هو الذي أنتج طبقة نقيضة للمجتمع الطبقي، ولا تكون قادرة على إلغاء نقيضها، إلّا إذا أدركت ذاتها كطبقة.**

٥-■ الطبقة العاملة لا يمكن أن تتحرر إلا بتحرير المجتمع كله من الإستغلال. ولكن هذا «التحرير للمجتمع كله»، الذي هو ضرورة تاريخية، لا يعبر عن مصالح المجتمع كله، بل هو ينسجم مع مصلحة طبقة، ويتناقض مع مصلحة طبقة أخرى. وما لم تدرك الطبقة الثورية هذه الحقيقة، فإن تحررها لا يمكن أن يتحقق.

وهكذا، فإن الطبقة العاملة، لكي تتحول إلى طبقة سائدة على طريق إلغاء المجتمع الطبقي، ليست بحاجة إلى «أيديولوجيا». إنها، خلافاً لسابقاتها من الطبقات الثورية في التاريخ، ليست بحاجة إلى رؤية ترفع مصالحها الخاصة إلى مرتبة «المبدأ المجرد»، ثم تمّوه على جوهرها الطبقي، وتعيد تقديمها بصفتها مصالح المجتمع كله. إنها بالعكس، بحاجة إلى نبذ كل أشكال الأيديولوجيات، بحاجة إلى بلورة رؤية علمية تشحذ وعيها لاستقلالها كطبقة، وللتناقض (أو التمايز) في المصالح بينها وبين سائر الطبقات، **وهذه الرؤية علمية، لأنها تجاهر بطبقيتها في واقع طبقي:** لأنها تكشف واقع المجتمع الطبقي على حقيقته، بعكس

«الأيديولوجيا» التي تنتجها الطبقات المرتبطة باستمرار نظام الإستغلال، والتي لا تستطيع أن تُعبِّر عن مصالحها إلا بتمويه الواقع الطبقي، أي بإنتاج وعي مشوّه، وعي مزيَّف للواقع.

٦-■ **هكذا نستطيع أن نفهم لماذا تصرّ الماركسية الأصيلة على نفي كونها «أيديولوجيا»، على كونها «علمية»، وتصرّ في الوقت نفسه على كونها «طبقية»**، فالماركسية الأصيلة هي التي أعلنت «نهاية عصر الأيديولوجيات»، هي التي دعت إلى، ومارست بحزم، نقد ونبذ كل الأيديولوجيات. ذلك ليس لأنها تتنصل من كونها «حكراً على طبقة بعينها»، كما يريد منظرو «إشتراكية الفئات الوسطى» المعاصرون، بل بالضبط لأنها تعلن كونها «نظرية طبقة بعينها»، كونها تعبر عن رؤية البروليتاريا إلى العالم، وهي رؤية محكومة بأن تكون علمية، أي أن ترى وتكشف واقع المجتمع الطبقي على حقيقته، بكل جوانبه وتناقضاته، لأن تحررها رهن بذلك.

٧-■ إن عصر الأيديولوجيا يرتبط بانقسام المجتمع إلى طبقات، وطالما بقي الإنقسام الطبقي قائماً، فإن التحرر الكامل من الأيديولوجيا، أي السيادة الكاملة للعلم في وعي الإنسان لواقعه الاجتماعي، لا يمكن أن يكتمل.

وهذا يعني، **أولاً**، أن الصراع الأيديولوجي، الصراع بين أيديولوجيات البورجوازية، وبين رؤية البروليتاريا العلمية إلى العالم، يتواصل حتى إنهاء المجتمع الطبقي.

وهو يعني، **ثانياً**، أن رؤية البروليتاريا العلمية لا تكتمل، إلَّا عبر السير نحو إلغاء المجتمع الطبقي، بما في ذلك إلغاء نفسها كطبقة.

■ إن النظرية العلمية للطبقة العاملة ليست معطى جاهزاً، مكتملاً. إنها تتبلور وتكتمل عبر الممارسة الثورية الهادفة إلى إلغاء الإستغلال، وإنهاء المجتمع الطبقي. وهكذا، فإن الإدراك العلمي لحقيقة الواقع الإجتماعي لا يمكن أن ينفصل عن الممارسة، عن النضال من أجل التغيير، من أجل إلغاء الإستغلال. إن السمة العلمية للماركسية تكمن في إدراكها الدقيق لهذه الحقيقة.

٨-■ يحسب منظرو **«إشتراكية الفئات الوسطى»** المعاصرون، أنهم يجعلون الماركسية أكثر علمية بتجريدها من «طبقيتها»، بإعلانها ملكاً للبشرية جمعاء، لا حكراً على طبقة بعينها. والحقيقة أنهم بذلك، يغادرون مواقع الماركسية والعلمية في آن. وهم يقعون ضحية الخرافة الأيديولوجية القائلة بحياد العلم (علم الإجتماع)، بكونه يكتسب صفته العلمية بوقوفه خارج الصراع الطبقي وفوق الطبقات، بتجرده من مصالح الطبقات. ولقد رأينا أين يكمن الوهم الأيديولوجي في هذه المقولة. **صحيح أن العلم يكتمل بسموه فوق الطبقات، ولكن هذا لا**

يتم على أرض الواقع إلا بزوال الطبقات. وبالتالي، فإن سيادة العلم في وعي الإنسان لواقعه الإجتماعي لا تكتمل إلا بزوال المجتمع الطبقي. وطالما بقي الإنقسام الطبقي قائماً، فإن بلورة رؤية علمية للواقع الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق، إلا من موقع الطبقة التي ترتبط مصالحها بزوال المجتمع الطبقي، ولا يمكن أن تكتمل إلا عبر الممارسة الثورية لهذه الطبقة في نضالها من أجل إلغاء المجتمع الطبقي القائم على الإستغلال.

■ في هذا النطاق التاريخي، نقول: **لا علمية بمعزل عن الطبقية**، بمعزل عن تحديد موقع في الصراع الإجتماعي الدائر بين الطبقات، **ولا علمية بمعزل عن الممارسة**، بمعزل عن الإنخراط في نضال الطبقة الثورية من أجل مجتمع لا طبقي. في هذا النطاق التاريخي، فإن الادعاء بإمكانية بلورة نظرية علمية ترتفع فوق الطبقات، هو بحد ذاته وهم أيديولوجي يعكس الموقع الاجتماعي لشريحة إجتماعية معينة (يسميها منظروها «الفئات الوسطى»)، وهم أيديولوجي يُعبّر عن رؤيتها ومصالحها وموقعها الوسطي إزاء الطبقتين الأساسيتين (البورجوازية، والطبقة العاملة) في المجتمع. إن هذا الادعاء، الذي يزعم التحرر من الأيديولوجيا، هو بذاته أيديولوجيا، عنصر من عناصر الرؤية الأيديولوجية للفئات الوسطى، في تمايزها عن الرؤية العلمية للطبقة العاملة.

(٤)

الإنتهازية كظاهرة إجتماعية، تجد جذورها في قطاعات الفئات الوسطى، وتأثيراتها

١- ■ إن الإنتهازية، التي تعبر عن نفسها أيديولوجيا بالنزعة «التنقيحية» والإصلاحية، هي ظاهرة إجتماعية تجد جذورها في حقيقة «أن الطبقة العاملة، في كل مجتمع رأسمالي، تبقى محاطة دوماً بقطاعات واسعة من البورجوازية الصغيرة، من الملاك الصغار، فالرأسمالية نشأت، وهي تتوالد باستمرار، من ثنايا الإنتاج الصغير.

إن عدداً من «الفئات الوسطى» الجديدة يظهر حتماً إلى الوجود، مرة بعد أخرى، في ظل الرأسمالية ... وبنفس الدرجة من الحتمية يجري طرح هذه الفئات الجديدة من المنتجين الصغار، مرة أخرى، إلى صفوف البروليتاريا. ومن الطبيعي تماماً، أن تجد عقلية البورجوازية الصغيرة (رؤيتها للعالم) طريقها للتعامل والظهور، مرة بعد أخرى، في صفوف الحركة العمالية. *(لينين: «**الماركسية والنزعة التنقيحية**»، الأعمال الكاملة باللغة الإنجليزية/ دار التقدم/ موسكو/ المجلد ١٥، ص ٣٩).*

٢-■ إن الفئات الوسطى التي يقود التوسع الرأسمالي (أو احتدام الأزمة الرأسمالية) إلى تدمير وسحق مصالحها، ويؤدي بها إلى الخراب، تنخرط في حركة الطبقة العاملة وتتبنى الرؤية العلمية للبروليتاريا، ليس لأن هذه الرؤية تعبر عن واقعها الإجتماعي الفعلي والمصالح المنبثقة منه، بل لأنها تعبر عن «صيرورتها»، عن «مصالحها المستقبلية»، إذا جاز التعبير: «إن الطبقة المتوسطة الدنيا، أرباب المشاغل والورش، وأصحاب الدكاكين، والحرفيين، وملاكي الأرض الصغار، يناضلون ضد البورجوازية بهدف إنقاذ وجودهم، كشرائح من الطبقة الوسطى، من الدمار والزوال. إن موقفهم هو في الجوهر محافظ، لأنه يحاول إيقاف عجلة التاريخ، أو إدارتها إلى الوراء. وعندما يصبحون ثوريين، فإن ذلك فقط بسبب تحولهم الوشيك إلى صفوف البروليتاريا. وبهذا، فهم يدافعون ليس عن مصالحهم الراهنة، بل عن مصالحهم المستقبلية. إنهم يغادرون رؤيتهم الطبقية الخاصة وينتقلون إلى تبني رؤية البروليتاريا». *(ماركس: «البيان الشيوعي»)*.

٣-■ إن ظروف الانتعاش الرأسمالي المؤقت التي تتيح مجالاً لانبعاث شرائح من الطبقة الوسطى، أو ظروف تراجع الحركة العمالية وأزمتها، تعيد بعض عناصر هذه الفئات إلى موقعها الإجتماعي الوسيط، وتنعش الأوهام الأيديولوجية التي تتولد عنه. وفي هذا يكمن سبب تأرجحها.

إذن تنتعش الظاهرة الانتهازية، وتعابيرها التنقيحية والإصلاحية، بشكل خاص في ظروف الإنتعاش الرأسمالي، أو في ظروف تراجع الحركة العمالية، أو أزمتها؛ ذلك أن عناصر الفئات الوسطى (وبخاصة مثقفيها) التي انخرطت في الحركة إبان صعودها، تبدأ – في ظروف أزمة الحركة أو تراجعها – بالإنفصال عن المجرى العام للحركة، أو بمحاولة إخضاعها، كلها أو أقسام منها، لهيمنة أيديولوجيا الفئات الوسطى، التي هي في جوهرها تبدو في الظاهر واقعية ومجدية، إذا كان النظام الرأسمالي يمرّ بمرحلة إنتعاش. وحينئذٍ تكتسب الانتهازية نفوذها، ليس من تأثيرها على عناصر الفئات الوسطى المنخرطة في الحركة فحسب، بل أيضاً من تأثيرها على شرائح عمالية عليا ذات إمتيازات، وكذلك من نجاحها أحياناً في التضليل الأيديولوجي لقطاعات من العمال والشغيلة (وهي تنجح في ذلك إذا لم يبلور الإتجاه الثوري في الحركة استراتيجية فعّالة لمواجهتها).

٤-■ غير أن هذه المحاولات الإصلاحية سرعان ما يتضح عقمها، وتنفضح طبيعتها الطوباوية القائمة على الوهم الأيديولوجي، عندما يعود النظام الرأسمالي للدخول في طور إحتدام أزمته. ولكن، غنيّ عن التوضيح، أن تراجع الأوهام الإصلاحية، في ظروف إحتدام الأزمة الرأسمالية، لا يترتب عليه تلقائياً إنتعاش الاتجاه الثوري في الحركة، بل قد يؤدي إلى

تفتت الحركة وتفسخها وخيبة أمل الجماهير الواسعة فيها. ويتوقف الأمر، إلى حد كبير، على مدى نجاح الإتجاه الثوري للحركة في بلورة استراتيجية فعّالة للعمل، بما في ذلكً استراتيجية فعّالة لإدارة الصراع الأيديولوجي، وخصوصاً في حالة تراجع الحركة وأزمتها.

■ أول مستلزمات هذه الإستراتيجية، هو **إدراك الأزمة**: الإعتراف بوجودها ووعي عناصرها، وأسبابها، وبلورة الحلول الملموسة – الحلول التجديدية – للقضايا والحاجات الموضوعية الجديدة التي تُبرزها، والتي تمثل متطلبات موضوعية لتطور الحركة ونموها. ولكن من أبرز هذه المستلزمات، أيضاً، ضرورة رسم الخط الفاصل بوضوح بين التجديد الحقيقي، الذي ينسجم مع متطلبات نمو الحركة، وبين الأوهام الأيديولوجية الإصلاحية التي تتخذ مظهر التجديد وترفع راياته ■

(٥)

الوعي، دوره، وعلاقته بالواقع الإجتماعي

*[■ إن الحقيقة الأساسية التي ينطلق منها المفهوم المادي الجدلي للتاريخ، هي أن **الوجود الإجتماعي للبشر هو الذي يحدد وعيهم الإجتماعي**. إن الوعي هو انعكاس للواقع الإجتماعي، ولكنه ليس انعكاساً ساكناً ومنفصلاً عن موضوعه، بل هو انعكاس جدلي، أي إنه صائر إلى التطور عبر تناقضاته، مرتبط بموضوعه، وفاعل ومؤثر في موضوعه عبر توجيهه لنشاط الإنسان الفاعل في الواقع الإجتماعي:]*

١–■ إن البشر هم الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم وبنشاطهم الواعي، ولكنهم لا يصنعونه وفقاً لرغباتهم وأهوائهم، بل وفقاً لقوانين موضوعية تحدد إرادتهم وتوجه نشاطهم. والقوانين الموضوعية للتطور التاريخي، خلافاً لقوانين الطبيعة، لا تمارس مفعولها بمعزل عن وعي البشر، بل من خلال تحديدها لوعي البشر وممارستهم.

إن مفعول قوانين المجتمع والتاريخ لا يتخذ صفة جبرية (عمياء) كقوانين الطبيعة، إلا بقدر ما يتخلف وعي البشر عن إدراكها. إن هذه القوانين تطرح نفسها بصورة ضرورات موضوعية لتطور المجتمع والتاريخ. ولا تفرض هذه الضرورات نفسها على وعي البشر بصورة عمياء، ولا تبدو كأنها من فعل قوانين طبيعية، إلا عندما يكون الوعي عاجزاً عن إدراك هذه القوانين؛ إذ حيث أن **الوعي هو إنعكاس جدلي للواقع الاجتماعي**، فإنه لا يعكسه دوماً بصورة صافية، بصورة علمية، بل أحياناً بصورة مشوهة وزائفة، بصورة «أيديولوجية». ويعود هذا التشويه إلى سببين: أساسي وثانوي.

٢-■ **السبب الأساسي** هو انقسام المجتمع، في حقبة معيَّنة من حقبات التطور إلى طبقات؛ فالبشر، في سياق إنتاجهم للخيرات التي تُشبع حاجاتهم المادية والروحية، يدخلون في علاقات إجتماعية محددة بين بعضهم البعض، وبينهم وبين الوسائل التي يستخدمونها في عملية الإنتاج. وهذه العلاقات لا تتوقف على إرادتهم، بل على مستوى تطور قُدرتهم على الإنتاج، مستوى تطور قواهم المنتجة. ومنذ أن تطورت قوى الإنتاج إلى المستوى الذي سمح للإنسان بأن ينتج فائضاً يزيد عن حاجته الضرورية للبقاء، بدأ انقسام المجتمع إلى مجموعات من البشر تتباين مواقعها في العلاقة بالوسائل التي تُستخدم في الإنتاج، وفي العلاقة المتبادلة بين بعضها البعض في سياق عملية الإنتاج، وتتباين، بالتالي، في أسلوب حياتها ونصيبها من الفائض الإجتماعي.

هنا، بدأ انقسام المجتمع إلى قوى إجتماعية متصارعة، إلى طبقات – أو شرائح من طبقات – تتصارع، وتستغل بعضها بعضاً، من أجل التحكم بفائض الإنتاج الإجتماعي. والقوى الإجتماعية المتصارعة يتشكل وعيها الجماعي إنطلاقاً من موقعها في إطار علاقات الإنتاج، وبالتالي من مصالحها. وهي إذن، لا ترى الواقع الإجتماعي، بالضرورة كما هو في حقيقته، بل هي تراه من خلال مصفاة مصالحها ونمط حياتها وموقعها في عملية الإنتاج، موقعها في إطار علاقات الإنتاج الإجتماعية السائدة. فالطبقات والقوى الإجتماعية التي يرتبط وجودها ومصالحها بنمط معين من الإستغلال، تنتج بالضرورة وعياً مشوهاً ومزيفاً للواقع الإجتماعي، والطبقة التي ترتبط مصالحها بإلغاء نظام الإستغلال كله، هي التي تستطيع أن تنتج وعياً علمياً للواقع الإجتماعي.

٣-■ **أما السبب الثانوي** لتشوه وعي الإنسان لواقعه الإجتماعي، فهو أن الوعي، بعلاقته الجدلية مع الواقع، يكتسب – بعد نشوئه إنعكاساً لواقع معين – إستقلالاً نسبياً عن حركة الواقع الذي انبثق منه. إن تغير الواقع لا يؤدي تلقائياً إلى تغيير الوعي. فالوعي، مثل كل ظاهرة إجتماعية، يتطور ويرتقي عبر تناقضاته، ووفق قوانينه الجدلية الخاصة. وحركة تطور الوعي ليست مستقلة تماماً عن حركة تغير الواقع الإجتماعي، بل هي جزء منها وانعكاس لها. ولكنها ليست إنعكاساً ساكناً ومنفصلاً عن موضوعه، بل هي انعكاس جدلي مرتبط بموضوعه، متأثر وفاعل فيه بنفس الوقت. وبهذا المعنى، فإنه يكتسب إستقلالاً نسبياً عن موضوعه. إن ظواهر الوعي (البنى الفوقية للمجتمع: معايير الأخلاق والسلوك الإجتماعي، والمعتقدات الدينية والفلسفية وأشكال الوعي، والتنظيم السياسي والقانوني والحضاري، الخ..) تبقى قائمة حتى بعد زوال أو تغير الأساس الاجتماعي الذي انبثقت منه؛ فهي تكتسب مضامين جديدة، ثم تبدأ تذوي وتضمحل تدريجياً، ولكنها في سياق هذه العملية، تترك أثرها في صوغ الأشكال

والقوالب التي تتجلى من خلالها الظواهر الإجتماعية الجديدة.

٤-■ إن الضرورة الموضوعية تفرض نفسها على وعي الناس، تشكل وعيهم لواقعهم الإجتماعي، بصورة عمياء، بصورة تبدو وكأنها من فعل قوانين طبيعية، فقط عندما يعجز الناس عن إدراكها. **«الضرورة عمياء فقط بقدر ما نعجز عن فهمها»** *(إنجلز)*. ويعجز الناس عن وعي الضرورة بحكم واقعهم الطبقي. ولكن الضرورة تفقد صفتها كضرورة عمياء، بقدر ما يتطور وعي الناس لواقعهم الإجتماعي. **إن الوعي لا يملك إعادة تشكيل الضرورة الموضوعية، ولكنه يملك القدرة على إدراكها، ويملك التأثير في مسار التاريخ عبر إدراكها.** إذن، يمتلك الناس حريتهم ويسيطرون على مصيرهم الإجتماعي، عندما يرتقي وعيهم إلى مستوى إدراك القوانين الموضوعية للتطور، وتوجيه فعلهم وممارستهم وفقها. **«الحرية هي إدراك الضرورة»** *(إنجلز)*.

■ إن هذه السيطرة، هذه الحرية التي أسميناها السيادة الكاملة للعلم في وعي الإنسان لواقعه الإجتماعي، لا تصبح ممكنة إلا بزوال المجتمع الطبقي القائم على الإستغلال، وإنها تبدأ بالتبلور بتوفر الشروط التاريخية لإلغاء نظام الإستغلال وبظهور الطبقة التي ترتبط مصالحها بإلغاء المجتمع الطبقي القائم على الإستغلال. بهذا، تبدأ عملية الإنتقال من الأيديولوجيا إلى السيادة الكاملة للعلم في وعي الإنسان لواقعه الاجتماعي. إن رؤية هذه الطبقة للعالم هي رؤية علمية متحررة من الأيديولوجيا في وعيها للواقع الاجتماعي، ولكن علميتها لا تكتمل، إلا عبر السير نحو إلغاء المجتمع الطبقي، إلا عبر الممارسة الثورية الهادفة إلى التغيير. إن هذه الطبقة هي الطبقة العاملة.

٥-■ في ضوء هذا المفهوم حللت الإشتراكية العلمية تطور المجتمع الرأسمالي، واستخلصت القوانين التي تحكم مساره، وإن التطور الهائل لقوى الإنتاج الذي يجري في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية، سرعان ما يدخل في تناقض وصدام مع هذه العلاقات نفسها. وبذلك، يدخل العالم حقبة من التحول التاريخي. وتتميز هذه الحقبة عن سابقاتها في تاريخ البشرية، تتميز في حقيقة أن نمط الإنتاج الرأسمالي يملي طابعاً إجتماعياً متزايداً لقوى الإنتاج، طابعاً يتناقض مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. من جهة، أصبحت قوى الإنتاج على مستوى من التطور يسمح، موضوعياً، بإلغاء علاقات الملكية الخاصة. ومن جهة أخرى، أصبح هذا التغيير ضرورة موضوعية لتطور قوى الإنتاج، ولتطور المجتمع البشري. وبذلك، توفرت للمرة الأولى في التاريخ، الشروط الموضوعية لإلغاء نظام الإستغلال، وإنهاء إنقسام المجتمع إلى طبقات. أصبح هذا التحول **ممكناً موضوعياً**، وأصبح أيضاً **ضرورة موضوعية** لتطور المجتمع.

٦-■ إن التناقض الأساسي في نمط الإنتاج الرأسمالي (التناقض بين الطابع الإجتماعي المتزايد للقوى المنتجة، وبين علاقات الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج) يترجم نفسه تناقضاً بين العمل المأجور ورأس المال، ويتجلى صراعاً إجتماعياً بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي: البورجوازية والطبقة العاملة. وبتحول الرأسمالية – في مرحلتها الإمبريالية المتطورة – إلى نمط إنتاج سائد عالمياً، يتخذ هذا التناقض والصراع بعداً عالمياً أيضاً. إن هذا التناقض هو المحور الذي يتكثف فيه الصراع الإجتماعي، والذي تتمحور حوله سائر التناقضات والصراعات الأخرى. وبسبب من ذلك، فهو لا يتخذ دائماً شكلاً طبقوياً صافياً، بل هو يتجلى، يتمظهر، أحياناً على شكل صراعات طائفية، ومذهبية، وقومية...، إلى جانب أشكاله الإجتماعية الصريحة، التي تتزايد وضوحاً وبروزاً كلما كان المجتمع الرأسمالي أكثر تطوراً.

٧-■ إن تطور هذا الصراع يجعل من الثورة الإشتراكية (أو بعبارة أدق، طالما نحن نتكلم عن العالم بأسره: يجعل من الثورة التي تضطلع فيها الطبقة العاملة بدور قيادي حاسم) ضرورة تاريخية، ضرورة يتطلبها موضوعياً تطور المجتمع وانتقاله إلى طور أرقى. عبر هذه الثورة تتحول الطبقة العاملة إلى طبقة ذات دور حاسم في المجتمع، بتوليها موقعاً قيادياً في سلطة الدولة، وتبدأ بذلك مسيرة الإنتقال التاريخية إلى الإشتراكية.

إن نجاح الثورة، بالدور القيادي المذكور للطبقة العاملة، لا يعني تلقائياً قيام مجتمع إشتراكي. إنه يعني فقط بدء العملية التاريخية لولادة المجتمع الإشتراكي. فالطبقة العاملة، من خلال موقعها القيادي في السلطة السياسية، تتخذ إجراءات متوالية (متدرجة بالضرورة، وبما ينسجم مع درجة ومسار تطور القوى المنتجة في المجتمع، والبلد المعني) لتغيير علاقات الإنتاج الرأسمالية: لنزع الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج، بقدر ما تشكل هذه الملكية قيداً يحدّ من تطور قوى الإنتاج، ولتعزيز الملكية العامة لوسائل الإنتاج، أيضاً بقدر ما تشكل هذه إطاراً مناسباً لتسريع نمو قوى الإنتاج، وإجراءات لتنظيم القوى المنتجة على نحو يسمح بإطلاق تطورها المتسارع، وصولاً إلى مستوى من وفرة الإنتاج تلغي بالتدريج ضرورة الصراع الإجتماعي على الفائض، وتسمح بقيام المجتمع الإشتراكي الذي تنتفي فيه أشكال إستغلال الإنسان للإنسان، ويزول تدريجياً إنقسام المجتمع إلى طبقات.

٨-■ إن الصراع بين العمل المأجور ورأس المال يجعل من هذا التحول ضرورة تاريخية، ضرورة موضوعية يتطلبها تطور التاريخ، تطور المجتمع البشري وارتقاؤه. بيد أنه لا يجعل منه حتمياً بالمعنى الجبري. فهذا التناقض، إذا لم يجد حلاً له، قد يؤدي إلى قفزات كبيرة إلى الوراء في مسار التاريخ. إن الضرورة الموضوعية، للثورة وللتحوّل الإشتراكي تترجم نفسها في

المسار الواقعي لحركة التاريخ، تصبح حتمية فقط، من خلال اقترانها بوعي الطبقة العاملة لها.

■ **هذا يعني وعي الطبقة العاملة لذاتها كطبقة**، وعيها لدورها في مسار حركة التاريخ، ووعيها للسبل (الاستراتيجيات، والتكتيكات، ووسائل التعبئة والتنظيم) التي تكفل توجيه هذا المسار، بما ينسجم مع الضرورة الموضوعية ويستجيب لها. وفي هذا السياق، ترى الإشتراكية العلمية (الماركسية) دورها، موقعها ووظيفتها، كنظرية علمية، ودليل للعمل من أجل التغيير. إنها انعكاس لواقع الطبقة العاملة وموقعها في التاريخ، من جهة، ولحاجة الطبقة العاملة إلى وعي ذاتها وموقعها ودورها، من جهة أخرى. إنها انعكاس في مجال الوعي لعملية تحول الطبقة العاملة من «طبقة بذاتها»، إلى «طبقة لذاتها». وهي – ككل العمليات التاريخية – تجري، تتطور، ترتقي، وتكتمل عبر الصراع والتناقض.

٩–■ هنا، يتحدد **موقع** الإشتراكية العلمية (الماركسية)، بكونها نظرية تعكس رؤية الطبقة العاملة لنفسها، وللعالم، نظرية تعبر عن وعي البروليتاريا لذاتها، وللعالم المحيط بها، ومسار تغيره، ولموقعها في هذا العالم في مسار تغيره. وهو «وعي» ما كان له أن ينشأ لولا نشوء الطبقة العاملة نفسها كظاهرة إجتماعية مادية، ولا يمكن بالتالي فصله عن هذه الظاهرة؛ فالماركسية هنا، هي تعبير «في مجال الوعي» عن حقائق مادية: عن موقع الطبقة في عملية الإنتاج وعلاقاته، موقعها في المجتمع، نمط وشروط حياتها الاجتماعية، وعن مصالحها التي منها تنبثق إرادتها للنضال من أجل التغيير، وليس من أية أيديولوجية، أو فكرة مسبقة.

■ لقد أوضحنا سابقاً، كيف أن هذا الوعي محكوم بأن يكون علمياً وطبقياً في آن معاً. هنا أيضاً تتحدد **وظيفة الإشتراكية العلمية**، التي لا انفصام لها عن موقعها: بكونها دليل عمل للطبقة العاملة في نضالها من أجل التغيير. إنها تكشف للطبقة عن تمكنها من وعي الضرورة الموضوعية للتغيير، تعبيء قواها وقوى حلفائها في الصراع من أجل التغيير، تجابه وتدحض التأثيرات الأيديولوجية الغريبة التي تمارسها الطبقات الأخرى داخل صفوف الطبقة العاملة، والتي تعطل وتشل قدراتها الكفاحية، وأخيراً ترشدها إلى السُبل والاستراتيجيات الأجدى، والأكثر فعالية في النضال من أجل التغيير، بما ينسجم مع إدراكها لقوانين التغيير الموضوعية.

١٠–■ في ضوء هذا المفهوم لدور الوعي وعلاقته بالواقع الاجتماعي المادي، يتضح كم هو مناف للعلم وللجدلية، ذلك المنهج الذي يحاول تفسير المنحى الواقعي لمسار عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، بالبحث عن أسبابه ودوافعه بشكل رئيسي في ظواهر تنتمي إلى عالم الوعي: في النظرية، أو في الأخطاء والإنحرافات عنها، وذلك لسببين:

– **أولاً**، يتجاهل هذا المنهج المثالي أن ذلك الجزء من النظرية (الماركسية الأصيلة) الذي يعالج قوانين عملية الانتقال إلى الإشتراكية، هو أكثر أجزائها فقراً وعمومية وتجريداً. ولا مناص من أن يكون كذلك بسبب من حدوده التاريخية، الحدود التاريخية لأي فكر علمي. وتوفّر التجربة التاريخية الآن، الإمكانية لتصويب هذا الجزء من النظرية الماركسية، ولتدقيقه وإغنائه، لجعله أكثر ملموسية وأكثر اكتمالاً من الزاوية العلمية.

– **ثانياً**، يؤدي هذا المنهج المثالي إلى نتائج لا عقلانية ومتناقضة منطقياً. إن نشوء البيروقراطية، التي هي ظاهرة إجتماعية مادية، يجري مثلاً تفسيره، في آن واحد، بكونه نتيجة إنحراف عن نظرية ماركس حول الدولة في مرحلة الإنتقال (الإضمحلال التدريجي)، وبكونه نتيجة لتطبيق هذه النظرية (سلطة البروليتاريا)، في الوقت نفسه.

وبالطريقة إياها؛ فإن نظام الحزب الواحد، إذا ما نُظر إليه بمعزل عن مضمونه الإجتماعي كتعبير عن احتكار البيروقراطية للسلطة (نيابة عن الطبقة العاملة، ثم بديلاً عنها)، يمكن تفسيره بكونه نتيجة إنحراف، أو تطبيق خاطيء لنظرية لينين حول الحزب الطليعي، وكذلك بكونه نتيجة منطقية لهذه النظرية نفسها في آن معاً. أية قيمة علمية لمثل هكذا منهج؟ إنه مأزق لا مخرج منه سوى بالعودة إلى منهج الجدل المادي: بإدراك حقيقة أن الظواهر التي تنتمي إلى عالم الوعي لا يمكن تفسيرها، إلا بتحليل أساسها الإجتماعي والشروط التاريخية لنشوئها، وليس العكس، وهنا، فإن «الأخطاء والإنحرافات» هي بذاتها خيارات سياسية وأيديولوجية، تعكس رؤية وموقع ومصالح قوى إجتماعية معينة في ظرف تاريخي محدد، ولا يمكن فهمها إلا على هذا النحو ■

(٦)

إنتصارات، تقابلها نكسات وإخفاقات

١–■ خلال العقود الأربعة التي شهدت احتداماً مكثفاً للأزمة الرأسمالية، وتفجراً عنيفاً لتناقضاتها (من ١٩١٠ إلى ١٩٥٠)، وإلى جانب الثورة الروسية، إندلعت في أعقاب الحرب الأولى سلسلة من الإنتفاضات الجماهيرية أدت إلى قيام جمهوريات عمالية في بيلاروسيا وأرمينيا وأوكرانيا وجورجيا (التي انضمت فيما بعد إلى الإتحاد السوفييتي)، ثم في فنلندا وهنغاريا وسلوفاكيا وبافاريا. ولكن التدخل الأجنبي أغرق هذه الجمهوريات الفتية الأربع في بحار من الدم. وساعد تدني مستوى الوعي والتنظيم للطبقة العاملة، في غياب أحزاب طليعية متمرسة، و«الأخطاء»، والتذبذبات في مسلك القيادات الإنتهازية لحركتها أحياناً، ساعد في تدني مستوى قدرتها على صدّ الإحتلال. وفي جميع أرجاء الإمبراطورية النمساوية انتشرت

الإنتفاضات العمالية، والوطنية التحررية، وأدت إلى انهيار عرش آل هابسبورغ (Habsburg). وفي النمسا نفسها أعلنت الجمهورية وأقيمت مجالس العمال والجنود، وتولت السلطة في العديد من المدن، ولكن القيادات الإصلاحية للإشتراكية – الديمقراطية أحبطت تطور الثورة، وبذلت كل جهودها لضبطها ضمن حدود إقامة الجمهورية الديمقراطية البورجوازية.

٢-■ في ألمانيا (١٩١٨ – ١٩١٩)، إندلعت الثورة، وأُقيمت مجالس العمال والجنود في كل مكان، وتولت السلطة في برلين، وأُعلنت الجمهورية الإشتراكية. ولكن الأغلبية الإصلاحية في الحكومة الثورية إرتدت، بالتحالف مع الرجعية وقادة الجيش، لتحلّ المجالس العمالية وتشقّ صفوف الثورة، وتغرقها في بحر من الدماء.

ودفعت الطبقة العاملة الألمانية غالياً ثمن غياب دور حزبها الطليعي، ودفع الإتجاه الثوري في الحركة العمالية ثمن تردده، بالجريمة، التي أودت بحياة قادته (روزا لوكسمبورج، وكارل ليبكنيشت)، اللذين تم إعدامهما في وضع النهار، دون محاكمة، على أيدي أوساط متنفذة من اليمين الإصلاحي للإشتراكية – الديمقراطية. ولم تلبث الجمهورية الديمقراطية (جمهورية ڤايمر – Weimar– من ١٩١٩ إلى١٩٣٣) التي أقامها هؤلاء (الإصلاحيون)، والتي عجزت عن حل أزمة الرأسمالية وتسوية تناقضاتها، لم تلبث أن قادت (١٩٣٣) إلى قيام الرايخ الثالث: الديكتاتورية الهتلرية لرأس المال الإحتكاري.

٣-■ شهدت هذه الفترة، أيضاً، وحتى مطلع عشرينيات ق٢٠، موجة من النضالات الجماهيرية والإضرابات العمالية التي انخرط فيها عشرات الملايين، واجتاحت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان.

وتطورت الحركة الثورية للعمال في إيطاليا إلى حد دفع البورجوازية للجوء إلى الدكتاتورية الفاشية بقيادة موسوليني. وفي إسبانيا، في ثلاثينيات ق٢٠، أدت الثورة إلى إعلان الجمهورية الديمقراطية وآلت السلطة عملياً إلى أحزاب الطبقة العاملة. ولكن هذه الأحزاب، بما فيها الحزب الشيوعي، تحت تأثير وهم إمكانية كسب ولاء جناح من البورجوازية لصالح الجمهورية، إنتهت إلى فشل مأسوي في حماية الجمهورية من هجوم البورجوازية الإحتكارية، التي اصطفت بكاملها وراء فرانكو، وأغرقت العمال وشغيلة الريف في مذبحة وحشية، بفضل التدخل العسكري المباشر للمحور الألماني – الإيطالي.

٤-■ في فرنسا أواخر ثلاثينيات ق٢٠، أدى ارتداد القادة الإصلاحيين إلى سقوط حكومة الجبهة الشعبية، التي حملها العمال على أكتافهم إلى سدة الحكم. وغداة الحرب العالمية الثانية، إلى جانب انتصار الثورة اليوغسلافية والصينية، وقيام الجمهورية الديمقراطية بقيادة

الطبقة العاملة في شمال ڤيتنام، والنهوض الثوري الكاسح في فرنسا وإيطاليا، الذي تبدد بفعل الوجود الكثيف للجيوش الأميركية والبريطانية، وإلى جانب انتصارات الجيش الأحمر في شرق أوروبا، سقطت الثورة العمالية الظافرة في اليونان ضحية التدخل الإمبريالي الذي استظل باتفاقية يالطا (بين الولايات المتحدة، والإتحاد السوڤييتي، وبريطانيا). وكذلك كان مصير الجمهورية الديمقراطية التي أقيمت بقيادة الطبقة العاملة في شمال إيران.

٥-■ في زمن لم تسقط فيه «الأيديولوجيات» فحسب، بل أيضاً غسلت فيه أدمغة الناس إلى حد أن أسقطت منها الذاكرة والحقيقة، لا ضير في شيء من استذكار حقائق التاريخ القريب، كي نرى كيف – وبمساعدة من – تَمكَّنت الرأسمالية المعاصرة من السيطرة على أزماتها و«تخفيف» حدة تناقضاتها. وجدير بنا أن نلاحظ، أن معظم هذه الثورات، والفاشلة منها على الأقل، لم تكن نتيجة فعل إرادي منظم من أحد، بل لقد جاءت أحياناً مفاجئة حتى للأحزاب العمالية التي تولّت قيادتها، أو ركبت موجتها وشدتّها إلى الوراء. وهي إذن، تعبير موضوعي، بل وعفوي أحياناً، عن تفجر تناقضات النظام الرأسمالي، عن حاجة المجتمع الموضوعية إلى تجاوز الرأسمالية ■

(٧)

السمة النسبية والمحددة تاريخياً للماركسية

[■ إذا كانت علوم الإجتماع قادرة على إدراك حقائق الماضي والحاضر، فمن الطبيعي تماماً أنها ليست قادرة ***إلا*** *على استشفاف الاتجاه العام، المعالم الرئيسية، لمسيرة التاريخ نحو المستقبل. وإذا لم تدرك حدودها التاريخية هذه، فإنها ترتد من دائرة العلم إلى دائرة التنجيم. لذلك تُصرّ الماركسية على السمة النسبية والتاريخية للمعرفة، وعلى كونها لا تقدم وصفات جاهزة، ونهائية مكتملة، بل هي تكتمل عبر الممارسة الثورية للطبقة العاملة، عبر السير نحو إلغاء المجتمع الطبقي:]*

١-■ لقد كانت هذه واحدة من الموضوعات الرئيسية للماركسية في سجالها مع الإشتراكية الطوباوية، التي كانت تنهمك في صوغ المخططات الخيالية لمجتمع المستقبل، وتبرير هذه المخططات باشتقاقها من منطوق «القيم المجردة»، و«المثل العليا» الأزلية للإنسانية، بدل الإنهماك في تحليل علمي للماضي والحاضر، ومنه اكتشاف القوانين الموضوعية والسُبُل العملية لدفع مسار التاريخ نحو المستقبل. ولعل حُمَّى هذا السجال ساهمت في إنتاج التبسيط المبالغ فيه، الذي يعالج به ماركس وإنجلز أحياناً عملية الإنتقال إلى الإشتراكية بعد النجاح في إطاحة سلطة الرأسمالية. فالمسألة الرئيسية، بالنسبة لهما، كانت إرساء الأسس العلمية لبناء

حركة الطبقة العاملة، وإنارة سبيلها نحو الإطاحة بالرأسمالية، وتحديد المهمات المباشرة التي تطرح نفسها فور إنجاز هذه العملية، وليس رسم المخططات لتنظيم المجتمع الإشتراكي، الذي كانا يعتبرانه، بحق، إغراقاً في الخيال الطوباوي. ولذلك، فإن نظريتهما حول مرحلة الإنتقال كانت تقتصر على تحديد، لا يخلو من التجريد بحكم حدوده التاريخية، للقوانين العامة التي تحكم المرحلة الإنتقالية على الصعيدين الإقتصادي والسياسي.

٢-■ فوق ذلك، فقد بُنيت هذه النظرية على افتراض انتصار الثورة العمالية في عدد من أبرز البلدان الرأسمالية وأكثرها تطوراً، وفي زمن متقارب، الأمر الذي يتيح لعملية الإنتقال أن تنطلق من مستوى متقدم من التطور الإقتصادي والحضاري، وفي شروط دولية مؤاتية. وسوف نرى أن هذا الإفتراض لم يكن مبرراً من الزاوية الموضوعية، أي لم ينل تزكية المسار الواقعي لحركة التاريخ، ولكنه كان مبرراً ومشروعاً من زاوية الوظيفة التي تحددها الماركسية لنفسها في تعبئة قوى الطبقة الثورية، وتنظيمها لخوض الصراع.

٣-■ هذه العمومية والتجريد اللذان تتسم بهما نظرية ماركس وإنجلز، حول عملية الانتقال إلى الإشتراكية، يراها البعض من نقاد الماركسية ثغرة في بنيانها الفكري، وخللاً ينتقص من سمته العلمية، ودلالة على عدم تماسكه. ولكن، إذا وضعنا جانباً فرضية العمل التي انطلقت منها هذه النظرية، فإن تفحصاً أكثر تمعنا في المسألة يكشف لنا، أن هذا الخلل – هذه المساحة الناقصة في البناء الفكري– هو في الحقيقة شاهد على سمته العلمية، وليس العكس. فهو نتيجة منطقية للمفهوم الماركسي بشأن الحدود التاريخية لعلوم الإجتماع. وعلى قاعدة هذا المفهوم، فإن **الماركسية لا تدَّعي أبداً أنها مذهب متكامل، بل تُدرك أنها لا تتكامل إلَّا عبر الممارسة**، وهي ترفض منهجياً تحويلها إلى وصفة جاهزة ونهائية لتنظيم مجتمع المستقبل، بل ترى وظيفتها الرئيسية في تحليل الواقع، واكتشاف قوانين تطوره، وصوغ إتجاهات العمل من أجل تغييره، واستخلاص خبرة الممارسة لتغتني بها النظرية، وتتكامل، وتتطور ■

(٨)

موقعية موضوعة «التغيير» في الماركسية

*[■ من بين موضوعاته النقدية لمادية فويرباخ (Feuerbach) الفلسفية، لعل أبرزها، في فهم منهج ماركس، تلك الموضوعة القائلة: **لقد كان همّ الفلاسفة حتى الآن هو تفسير (تبرير) العالم، ولكن المسألة هي تغييره.** لا يمكن إدراك منطق الماركسية ومنهجها إلا من مدخل هذه الموضوعة، ومن خلال إبقائها دوماً حيَّة في الذهن. ذلك أن العلم، في منهج ماركس، لا يمكن فصله عن الممارسة (Praxis) الهادفة إلى «تغيير العالم». إن هذه النظرة الثورية*

تَحْكُم وتَنْظُمْ مجمل تحليل ماركس لنمط الإنتاج، والمجتمع الرأسمالي:]

١-■ لم يكن ماركس يهمل قدرة الرأسمالية على استنباط الوسائل للسيطرة على تناقضاتها وإيجاد المخارج من أزماتها، بل بالعكس حلل بدقة في المجلد الثالث من رأس المال، العديد من هذه الوسائل والمخارج، سواء تلك القائمة في عصره، أو تلك التي قدَّر بإمكانيتها في المستقبل، ومن بينها التوسع الرأسمالي في المستعمرات (أو البلدان التابعة)، وتشكيل السوق العالمية، الخ.. ولو كان ماركس فيلسوفاً تأملياً يرى مهمته في «تفسير العالم»، أو إقتصادياً همه تبرير النظام الرأسمالي، واستنباط الوسائل لإدارته بكفاءة، لكان استخلاصه أن على الطبقة العاملة أن تنتظر حتى تستكمل الرأسمالية استنفاذ الوسائل والمخارج الممكنة من أزماتها، قبل أن تنتقل إلى الفعل الثوري.

٢-■ لم يكن ماركس فيلسوفاً متأملاً، ولا إقتصادياً في خدمة النظام الرأسمالي. لقد كان في الجوهر ثورياً. ولأنه لا يحلل النظام القائم من زاوية تبريره، ولا حصراً من زاوية «تفسيره»، بل من زاوية النضال من أجل تغييره، فإنه لم يستخلص أن علينا أن ننتظر حتى تستنفذ الرأسمالية مخارجها وإمكاناتها للتوسع، بل لقد إنصبَّ اهتمامه على بلورة البرنامج النضالي للبروليتاريا، وبلورة استراتيجيتها الثورية، في البلدان التي تطورت فيها الرأسمالية إلى حدّ النضج، من أجل الإطاحة بسلطتها.

٣-■ يستطيع الإصلاحيون الجدد أن يدينوا ماركس على هذا الحماس غير العلمي، وأن ينعتوه بالنزعة الإرادوية أو الطبقوية أو ما شاؤوا من التهم. ولكن الحقيقة أن ماركس كان ماركسياً، أي منظراً ثورياً للبروليتاريا، وليس داعية لتبرير الرأسمالية. ومن هذا الموقع كان يرى واجبه، أي وظيفة نظريته، إنما تكمن في اكتشاف السُبُل الموضوعية للثورة البروليتارية، إنطلاقاً من التحليل الملموس للواقع الملموس للمجتمعات الرأسمالية في عصره. من هنا تنشأ الفكرة الشائعة، بأن ماركس كان «يتوقع» نشوب الثورة أولاً في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأن توقعه هذا كان خاطئاً.

■ إن ماركس – في الحقيقة – يرى الثورة الإشتراكية إستجابة لحاجة المجتمع الموضوعية إلى تجاوز الرأسمالية، يراها تنبثق من صلب تناقضات الرأسمالية التي كانت، في عصره، تتجلى – على نحو أكثر حدّة – في مجتمعاتها الأكثر تطوراً ونضجاً. وكان من الطبيعي أن تكون استخلاصاته، بشأن برنامج الطبقة العاملة للنضال من أجل التغيير، منسجمة مع، ومنبثقة، من الواقع الملموس للنظام الرأسمالي في عصره. ولذلك، فإن ما يبدو وكأنه «توقع خاطيء»، أو «إفتراض لم ينل تزكية التاريخ»، هو في الحقيقة ليس سوى **فرضية عمل**

منسجمة تماماً مع منهجه الثوري. وفرضيات العمل، في كل منهج علمي، هي أمر مشروع، بل لا غنى عنه، ولا ينبغي الحكم عليها من زاوية صحتها المطلقة، أو خطأها المطلق، بل من زاوية **مدى صلاحية فرضية العمل، كأداة للمعرفة والممارسة، في حدود الشروط الملموسة التي يجري تطبيق الفرضية في نطاقها.**

٤-■ وهكذا، فإن الخلاصات الإستراتيجية (النضالية) التي انتهى إليها ماركس من تحليل الواقع الملموس لرأسمالية عصره، بما فيها نظريته حول مرحلة الإنتقال وفرضيات العمل التي تنطلق منها، لا ينبغي الحكم عليها من زاوية صحتها أو خطأها بشكل مطلق، بل من زاوية **إدراك حدودها التاريخية**، والطبيعة النسبية التي تمليها عليها حدودها التاريخية، من زاوية **مدى صلاحيتها كأدوات معرفة وممارسة في الوضع القائم آنذاك**، منظوراً إليه من خلال متطلبات نضال الطبقة العاملة، من أجل تغييره ■

(٩)

الماركسية.. قوانين ومفاهيم جوهرية

١-■ نضع في خانة القوانين والمفاهيم الجوهرية للنظرية الماركسية التي طبقت المنهج المادي الجدلي على التاريخ، فأضحى علماً؛ أي على الواقع الإجتماعي بمختلف مراحل تطوره؛ نضع في هذه الخانة العناصر التالية:

أ) قوانين التطور الرأسمالي كما اكتشفها ماركس، وكما طورها لينين بتحليله للرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية، وكما هي قابلة للتطوير في ضوء تحليل علمي للطور الجديد – الإمبريالي المتقدم – من مراحل التطور الرأسمالي.

ب) الدور الطليعي للطبقة العاملة في إطار نظرية الصراع الطبقي.

ج) نظرية الثورة الإشتراكية، والدور القيادي للطبقة العاملة في مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، أيضاً كما طورها لينين، وكما هي قابلة للتطوير في ضوء تحليل علمي لخبرة الممارسة ولواقع الرأسمالية المعاصرة.

د) قانون التطور المتفاوت الذي يحكم الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية، حيث أضحت علاقات الإنتاج الرأسمالية قيداً يكبح تطور قوى الإنتاج، ليس في مراكزها المتطورة فحسب، بل أيضاً في أطرافها الأقل تطوراً.

هـ) نظرية الحزب الطليعي ومبدأه التنظيمي (المركزية الديمقراطية)، وعلاقته بالطبقة وحلفائها.

و) المباديء العامة الأساسية لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية وأسس المجتمع الإشتراكي، شرط إغنائها وتصويبها في ضوء حصيلة ودروس الممارسة.

٢-■ نحن لا ننفي أن هذه المفاهيم الأساسية تبقى مفتوحة للتدقيق النقدي والتصويب في ضوء الحقائق التي تكشفها الممارسة، فمنذ أواخر القرن الـ ١٩، إعترف بعض أبرز علماء الإقتصاد البورجوازيين، وأكثرهم رصانة واستقامة، أن التحليل النقدي لمذهب ماركس لا يتمثل بدحضه، بل بتطويره وفق منطقه (أي منهجه). إن القول بأن التحليل الذي قدمته الماركسية لمرحلة معينة، وواقع معين، لا يمكن أن يبقى هو التحليل ذاته لمرحلة أخرى وواقع جديد، هو قول صحيح تماماً. وهو ينطبق بدقة على ما أسميناه بالإستخلاصات وفرضيات العمل المشروطة بزمانها ومكانها. ولكن هذا القول الصحيح، لا يُستنتج منه أن الثابت الوحيد في الماركسية هو منهجها الجدلي. فهذه النقلة المفاجئة في الإستنتاج تنطوي على التلاعب بكلمات «المرحلة»، و«الواقع»، واستخدامها بمعانٍ مختلفة، وهي تفتح الباب على مصراعيه للتنقيح الإنتقائي.

■ لنأخذ على سبيل المثال قانون القيمة. إن هذا القانون، كما صاغه ماركس، ينطبق مفعوله – كما أوضح ماركس – على جميع أشكال **ومراحل** الإنتاج البضاعي، وينتفي مفعوله بزوال الإنتاج البضاعي. إنه قانون مشتق من تحليل الإنتاج البضاعي، كمرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج. ولكن مفعول هذا القانون ينطبق على **مراحل ما قبل الرأسمالية**، بقدر ما ينشأ فيها إنتاج وتبادل بضاعي، وينطبق على **مرحلة الرأسمالية**، ويبقى يحتفظ بدرجة معيّنة من مفعوله طيلة **مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية**.

هل يصحّ إذن أن نقول أن مفهوم ماركس للقيمة ليس ثابتاً، لأنه ينبثق من «تحليل مرحلة» معينة؟ بالتأكيد لا يصح ذلك. فالصحيح أنه ثابت، بمعنى صالح كأداة للمعرفة، طالما – وبقدر ما – يستمر الإنتاج البضاعي. وكذلك الأمر، عند فحص قانون فائض القيمة الذي يبقى ثابتاً طالما استمرت **«مرحلة» نمط الإنتاج الرأسمالي**.

٣-■ وهكذا نستطيع أن نكتشف في الماركسية الكثير من «الأشياء» التي تبقى ثابتة (مرة أخرى: بمعنى كونها صالحة كأدوات معرفية)، إلى أن يقوم المجتمع اللاطبقي، أي إلى أن ينتهي إنقسام المجتمع إلى طبقات بصفته مرحلة من مراحل تطور التاريخ الإنساني. إن تطوير هذه القوانين والمفاهيم الأساسية لا ينفي عنها صفة «الثبات»، لا ينفي صلاحيتها كأدوات معرفة. فعلى سبيل المثال، لم يكن بإمكان لينين أن يطور مفهوم الإمبريالية وقانون التطور المتفاوت لو أنه لم يستخدم، كأدوات معرفية صالحة، القوانين والمفاهيم الأساسية التي

صاغها ماركس حول التطور الرأسمالي. وكونه استخدمها يعني أنه افترض ثباتها وصحتها، (بل وبرهن أن دخول الرأسمالية مرحلتها الإمبريالية هو تأكيد لصحتها لا نفي لها)، ولم يضعها جانباً ببساطة بحجة أنها تنبثق من تحليل مرحلة سابقة، أو بحجة أن الثابت الوحيد في الماركسية هو منهجها الجدلي ■

(١٠)

الإنفتاح الأيديولوجي..
إرتداد من دائرة العلم إلى دائرة الأيديولوجيا

١-■ إن الدعوة إلى «الانفتاح الأيديولوجي» تنطلق من تشويه مبتذل للفكرة القائلة بأن المنهج المادي الجدلي هو «استيعاب لكل ما هو قيِّم وإيجابي» في الفلسفة. ومصدر الإبتذال يكمن في إهمال ما هو جوهري في الفكرة، وهو أن «الاستيعاب» ينطوي هنا على عملية نفي جدلي للفلسفة، أي على نقد منهجي لها، لا يستبقي منها سوى استخلاصها لقوانين التفكير الإنساني، **قوانين الوعي وعلاقته بالواقع المادي**، أي لا يستبقي منها سوى المنهج الذي ينبغي أن يَتَّبِعه الوعي من أجل إدراك الحقيقة.

■ لقد أنجزت الماركسية هذا النفي – هذا الاستيعاب لكل ما هو قيِّم وإيجابي في الفلسفة – ببلورتها لمنهج الجدل المادي. إن الالتفاف على هذا الإنجاز بتكرار الدعوة إلى «إعادة استيعاب ما هو قيِّم وإيجابي» في التيارات الفكرية البورجوازية السائدة، هو ارتداد من دائرة العلم إلى دائرة الأيديولوجيا . وهو نمط من التملق الفكري لأشكال الوعي الأيديولوجي السائدة، ودعوة للمصالحة معها بدلاً من النقد المنهجي لها. وهو تملق يفتح الباب لشتى وأسوأ أشكال الإنتقائية والميوعة الفكرية. ذلك أنه يُبقي الباب مشرعاً على مصراعيه أمام السؤال: ما هو القيِّم والإيجابي الذي ينبغي استيعابه؟ وكيف يتم تحديد هذا القيِّم والإيجابي عبر استخدام منهج الجدل المادي؟ ولكن هنا بالضبط تكمن المسألة.

٢-■ إن التيارات الفكرية الأخرى تتكون من منهج فلسفي، يُستخدم لتبرير منظومة من الأطروحات التي تعكس واقع ومصالح طبقة أو شريحة إجتماعية معينة. لا شك أن هذه الأطروحات تنطوي على قسط من الحقيقة، ولكنها حقيقة مجزأة وحيدة الجانب وموظفة لتبرير رؤية ومصالح طبقة أخرى. كيف يمكن لفكر الطبقة العاملة أن يستوعب هذه الأطروحات؟ كيف يستوعب الحقيقة فيها؟ علماً أن هذه الحقيقة، وفقاً لمنهج الجدل المادي، وحتى «تُستوعب»، يجب أن تكون معروفة من خلال تحليل الواقع، وليس من خلال «استيعاب» الأفكار التي تزيف الواقع.

يبقى إذن المنهج الفلسفي لهذه التيارات الفكرية. وهل ثمة من يستطيع بجدية أن يدعو منهج الجدل المادي إلى استيعاب عناصر من المنهج الفلسفي لهذه التيارات، بعد أن أسس نفسه على نفي جدلي لذروتها، لقممها العملاقة، كهيجل (Hegel) على سبيل المثال.

٣-■ ينطبق الحكم نفسه على الدعوة إلى «استلهام التراث واستيعاب ما هو قيّم وإيجابي فيه». فهذه الدعوة، هي أيضاً ليست سوى دعوة إلى البلبلة والميوعة الفكرية. لا شكَ أن تراثنا العربي والإسلامي ينطوي على ثروة غنية من المعرفة، التي ما تزال مدفونة وسط غَمامات من الضباب والوهم الأيديولوجي والأحكام المسبقة.

لا شك أن دراسة علمية جادة لهذا التراث هي مسألة تطرح نفسها بإلحاح على جدول أعمال الفكر الماركسي العربي. ولكن الدعوة المتملقة إلى «استلهام التراث»، لا تُسهم في الحثّ على هذه الدراسة، بل تقطع الطريق عليها. فالمسألة تكمن بالتحديد في الإجابة على السؤال: ما هو الإيجابي والتقدمي في التراث، والذي ينبغي استلهامه؟

■ هذا السؤال لا يمكن الإجابة عليه سوى بتحليل علمي للمسار الواقعي لحركة التاريخ العربي والإسلامي، يجري في سياقه تحديد الدور الذي لعبته الأفكار المهمة التي ينطوي عليها التراث في مسيرة هذا التاريخ. وتتوقف علمية هذا التحليل في النهاية على المنهج الذي يُستخدم فيه. فمن زاوية المنهج الإشتراكي الطوباوي قد تبدو **الدعوة القرمطية**، مثلاً، بصفتها دعوة إشتراكية تعبر عن «حلم البشرية الأزلي في المساواة». ولكن تحليلاً تاريخياً يستند إلى منهج الجدل المادي، قد يترتب عليه اكتشاف حقيقة أن هذه الدعوة، هي دعوة إلى المساواة بين الأحرار على حساب الاستغلال الجماعي لعمل العبيد.

وهكذا نعود إلى نقطة البدء. فما هي قيمة الدعوة إلى اعتماد التراث كمرجعية فكرية، إذا تم التسليم، بأن تحديد «ما هو إيجابي وتقدمي» في التراث هو بذاته بحاجة إلى مرجعية فكرية لا يوفرها التراث؟ ليس هذا النمط من التملق والمداورة الفكرية سوى إهانة للتراث وللعلم معاً. فالعلم يتطلب الصراحة والوضوح الفكري، ولا صلة له بالشطارة والمداورة وتعمد الغموض؛ بل إن احترام التراث يتطلب أيضاً الصراحة والشفافية، لا التملق والفهلوة ■

(١١)

الفارق بين شكل النظام السياسي،
وبين المضمون الطبقي لسلطة الدولة

١-■ يوضح **«البيان الشيوعي»** أن الخطوة الأولى للعملية الثورية (المؤدية إلى ولادة المجتمع الإشتراكي)، تبدأ «بأن ترتقي البروليتاريا إلى موقع الطبقة الحاكمة، بأن تربح معركة الديمقراطية. إن البروليتاريا (الظافرة) تستخدم سيادتها (هيمنتها) السياسية من أجل انتزاع كامل رأس المال، **بخطوات متدرجة**، من أيدي البورجوازية، من أجل مركزة جميع أدوات الإنتاج بأيدي الدولة، أي بأيدي البروليتاريا التي نظمت نفسها كطبقة حاكمة، ومن أجل الارتقاء بتطور القوى المنتجة بأسرع وتيرة ممكنة». وفي **«نقد برنامج غوتا»** (Gotha) يوضح ماركس أن عملية ولادة المجتمع الإشتراكي من رحم المجتمع الرأسمالي تمر بفترة «مخاض عسير» طويلة، إذ أنه «بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع فترة التحويل الثوري للأول إلى الأخير. وتتطابق مع هذه أيضاً فترة انتقال سياسية، حيث الدولة لا يمكن أن تكون سوى الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا».

٢-■ ينبغي قراءة هذين الاقتباسين في ضوء الملاحظتين التاليتين:

– **الأولى**، هي أن ماركس، في «نقد برنامج غوتا» يتحدث عن «المجتمع الشيوعي» بصفته يتكون من مرحلتين: المرحلة الأولى وهي المرحلة التي اصطلح على تسميتها فيما بعد بمرحلة «المجتمع الإشتراكي»، والمرحلة العليا والأخيرة؛ وهي التي تسمى الآن المرحلة الشيوعية. وبالتالي، فإن «فترة الإنتقال» التي يتحدث عنها هنا، والتي يحدد البيان الشيوعي مهماتها الرئيسية بدقة، هي **مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية**، أي المرحلة التي تفصل بين الإطاحة بالرأسمالية وبين اكتمال ولادة **المجتمع الإشتراكي**، وليست هي مرحلة المجتمع الإشتراكي نفسها،كما يحسب بعض الذين يقرؤون ماركس قراءة سريعة. إن قراءة مدققة لكراس «نقد برنامج غوتا» تؤكد هذا الاستنتاج.

– **والملاحظة الثانية**، هي أن مفهوم **«الدكتاتورية الثورية»** هنا، لا علاقة له بالتعارض الشائع بين الديمقراطية والدكتاتورية. فهو لا يتحدث عن **شكل النظام السياسي السائد**، بل عن **المضمون الطبقي لسلطة الدولة**. وهو ينبثق من التحليل الماركسي لظاهرة الدولة (السلطة السياسية) بصفتها جهازاً خاصاً (جهازاً محترفاً و«منفصلاً» عن المجتمع، بالمعنى النسبي بالطبع)، وظيفته **فرض القانون السائد بالقوة**. وبما أن القانون السائد، في أي مجتمع طبقي، هو القانون الذي يعبر عن، ويحمي، مصالح الطبقة السائدة، فإن كل شكل من أشكال الدولة

بصرف النظر عن النظام السياسي، هو في الجوهر دكتاتورية طبقة، أو تحالف طبقات ضد طبقة، أو ضد تحالف طبقات.

٣-■ هكذا، فإن الدولة الديمقراطية البورجوازية – بفعل وظيفتها في حماية وفرض سيادة القانون الذي يحمي الملكية الخاصة، سواء فعلت ذلك باللجوء إلى القوة السافرة، أو بأية وسيلة أخرى – هي في الواقع دكتاتورية الأقلية من مالكي وسائل الإنتاج على الأغلبية من المجردين (المحرومين) من مُلكية وسائل الإنتاج. وينجم عن ذلك، أن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا لا يحدد، بالنسبة لماركس، شكل ممارسة السلطة السياسية (أو شكل النظام السياسي السائد)، بل هو يتعلق حصراً بمضمونها الطبقي. إنه مجرد تعبير آخر، بصياغة مختلفة، عن موضوعة «فوز البروليتاريا بمعركة الديمقراطية، وانتقالها إلى موقع الطبقة الحاكمة»، حيث تستخدم سلطة الدولة لفرض سيادة قانونها الذي يسمح بنزع «ملكية غاصبي الملكية»، والذي يحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

■ إن ماركس، في تحليله لتجربة كومونة باريس، يعتبر أن هذه الدولة الجديدة، رغم وصفها الصريح بأنها دكتاتورية طبقة ضد طبقة أخرى، يمكن – بل ويجب – أن تمارس سلطتها عبر أشكال من الديمقراطية السياسية، هي أوسع وأغنى وأكثر عمقاً وشمولاً من أكثر أشكال الديمقراطية البورجوازية تطوراً؛ بل يذهب إنجلز، في نقده لـ **«برنامج إيرفورت»** (Erfurt)، إلى حدّ القول، إن الجمهورية الديمقراطية، بعد إنهاء الهيمنة الإقتصادية للبورجوازية، تصبح هي الشكل المحدد الملموس الذي تمارس من خلاله الطبقة العاملة سلطتها.

ولذلك، يقول إنجلز عن هذه الدولة الجديدة، إنها بمجرد أن تستكمل مهمتها في إعادة وسائل الإنتاج إلى أيدي المجتمع، تفقد صفتها كدولة بالمعنى الحرفي للكلمة، أي كجهاز خاص لفرض القانون بالقوة، وتبدأ بالإضمحلال التدريجي: «إن الإجراء الأول الذي تؤكد من خلاله الدولة حقاً صفتها كممثل للمجتمع ككل، أعني الاستيلاء على وسائل الإنتاج باسم المجتمع، هو في الوقت نفسه الفعل المستقل الأخير الذي تقوم به كدولة». [إنجلز في كتاب: **«ضد دوهرنغ»** (Anti – Duehring)]. ولكن هذه العملية تبدأ، طبعاً، فقط بعد استكمال ولادة المجتمع الإشتراكي ■

(١٢)

حول نظرية الدولة

١-■ في كراسه **«الدولة والثورة»**، يقدم لينين تلخيصاً عن نظرية ماركس وإنجلز حول الدولة من خلال السجال مع المذاهب الفوضوية، بما هي شكل من أشكال الإشتراكية

الطوباوية، الذي كان يتركز على نقد ودحض موضوعتها المركزية التي تنسب كل شرور الرأسمالية إلى الدولة، وترفع شعار «إلغاء الدولة» كمهمة مباشرة، وهي موضوعة يترتب عليها في الممارسة شتى أشكال السياسات المغامرة.

برهن ماركس وإنجلز، بدقة علمية، على أن ظاهرة الدولة ليست سبباً، بل نتيجة لمستوى معين من مستويات تطور المجتمع بقواه المنتجة، وأن الحاجة الموضوعية إليها لا تنتفي إلّا عندما تحقق القوى المنتجة درجة من النمو تسمح، ليس بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فحسب، بل أيضاً بضمان المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع في التمتع بثمار العمل الإجتماعي.

إن الدولة لا تُلغى، بل هي تضمحل، تزول تدريجياً. وزوالها نهائياً يرتبط بالمرحلة العليا، والأخيرة، من تطور المجتمع الإشتراكي، المرحلة الشيوعية. وأوضح ماركس، أن الطبقة العاملة تبقى بحاجة إلى الدولة ليس خلال فترة الإنتقال فحسب، بل أيضاً خلال مرحلة المجتمع الإشتراكي؛ ولكنه شكل إنتقالي من أشكال الدولة، شكل يفقد وظائفه تدريجياً، ويبدأ بالإضمحلال، ببلوغ المجتمع الإشتراكي ذروته الشيوعية.

٢-■ حول هذه النقطة: الطبيعة الإنتقالية للدولة الجديدة، خاض ماركس وإنجلز سجالهما مع أنصار مذاهب «إشتراكية الدولة» التي كانت تتحدث عن «الدولة بشكل عام»، وعن إشتراكية يجري تحقيقها عبر «تدخل الدولة بشكل عام»، متجاهلة المسألة الجوهرية المتعلقة بالمضمون الطبقي لسلطة الدولة.

هذه المذاهب (أو النزعة) كان يترتب عليها، شتى أشكال الممارسات الإنتهازية والإصلاحية في السعي إلى صفقات مع البورجوازيات الحاكمة. وأوضح ماركس أن «الدولة المعاصرة» أو «الدولة بشكل عام» هي وهم لا وجود له. وأبرز ماركس أهمية وضرورة النضال من أجل أوسع درجة ممكنة من الحريات الديمقراطية، حتى ضمن نطاق الدولة البورجوازية، ولكن دون نشر الأوهام حول طبيعتها الطبقية، كونها – بفعل علاقات الملكية السائدة – دكتاتورية الأقلية المالكة لوسائل الإنتاج ضد الأغلبية المحرومة منها. وأوضح، أنه **لا يمكن الإنتقال إلى الإشتراكية إلّا عبر تغيير جوهري في المضمون الطبقي للدولة.**

٣-■ إن الطبقة العاملة، عندما تربح معركة الديمقراطية وتتحول إلى طبقة سائدة، لا يمكن أن ترث جهاز الدولة القديم وتسخره ببساطة لمصلحتها، بل عليها أن تتخلص من آلة القمع والمراتبية البيروقراطية القديمة، وأن تبني دولتها الجديدة الخاصة التي هي ما تزال بعد، في المرحلة الإنتقالية، بحاجة إلى جهاز خاص لفرض القانون، قانون «نزع ملكية رأس المال من

أيدي البورجوازية، والتغلب على مقاومتها وتعزيز وحماية الملكية العامة لوسائل الإنتاج»، ولكنه جهاز من نوع مختلف. ذلك أن فرض إرادة الأقلية المستغلة على الأغلبية المستغَلة بحاجة، كما يوضح لينين لاحقاً، إلى آلة قمعية معقدة ومنفصلة عن المجتمع، أما فرض إرادة الأغلبية على الأقلية فهو لا يقتضي سوى آلة بسيطة ووثيقة الصلة بالمجتمع، آلة تنبثق من المجتمع، وتخضع لرقابته الديمقراطية الواسعة، وتتجدد (أي يتغير أفرادها والقائمون عليها) وفقاً لإرادته.

٤-■ ويحدد ماركس، إستناداً إلى تحليله لتجربة كومونة باريس، مواصفات هذه «**الآلة البسيطة**»، أي مواصفات دولة الطبقة العاملة التي فازت بمعركة الديمقراطية، ونظمت نفسها كطبقة حاكمة، مواصفات دولة فترة الإنتقال التي يسميها بالدكتاتورية الثورية للبروليتاريا، يحددها بكونها تستند إلى أوسع ديمقراطية سياسية لجماهير الشغيلة تكفل مشاركتهم المباشرة في إدارة شؤون الدولة، بما في ذلك حق إنتخاب واسترجا ع المندوبين والموظفين في أي لحظة، وتحديد رواتب الموظفين عند مستوى متوسط أجر العامل الماهر، الخ...

إن تأكيد ماركس وإنجلز على السمة الديمقراطية العميقة لدولة مرحلة الإنتقال تبلغ بإنجلز حد القول، إنها هي الجمهورية الديمقراطية بعد تجريدها من الهيمنة الإقتصادية للبورجوازية. «إن الجمهورية الديمقراطية هي الشكل الذي تتولى به الطبقة العاملة سلطة الدولة. ولقد أوضحت تجربة الكومونة، أن هذه (الجمهورية الديمقراطية) هي بالفعل الشكل المعين (الملموس) لديكتاتورية البروليتاريا بعد التخلص من هيمنة البورجوازية». *(أنظر إنجلز: «**نقد مسودة البرنامج الإشتراكي الديمقراطي لعام ١٨٩١**»).*

إن الحاجة إلى «**جهاز خاص لفرض القانون**» تنتفي، موضوعياً، عند انتهاء المرحلة الإنتقالية، عندما تكتمل ولادة المجتمع الإشتراكي من رحم الرأسمالية، عندها فقط **تنتفي الحاجة إلى الدولة بصفتها أداة لفرض سيطرة طبقة، على طبقة أخرى**. ولكنها لا تختفي، بعد، من الوجود. إنها تفقد وظيفتها الرئيسية كأداة للسيطرة الطبقية، ولكنها تبقى تحتفظ بوظائف أخرى. وهي تبدأ تفقد هذه الوظائف تدريجياً، تبدأ في الاضمحلال والزوال، بقدر ما يقترب المجتمع من الوفرة الحقيقية في مرحلته الشيوعية، حيث يُمكن للمجتمع أن يقدم لكل فرد بقدر حاجته■

(١٣)

مشكلة السكن + الملكية الفلاحية الصغيرة

١-■ في بحثه حول «**مشكلة السكن**» يتساءل إنجلز: «كيف يمكن لثورة إجتماعية أن تحل هذه المشكلة؟ إن هذا يتوقف ليس فقط على الظروف المحيطة بكل حالة محددة، بل يرتبط كذلك بمسائل ذات آفاق أبعد بكثير، من بين أكثرها أساسية مسألة إلغاء التعارض بين المدينة والريف. وبما أنه ليس من مهمتنا أن نرسم مخططات طوباوية لتنظيم مجتمع المستقبل، فإن من العبث أن ندخل في بحث المسألة هنا. ولكن ثمة شيء واحد مؤكد، وهو أنه تتوفر الآن بالفعل كمية كافية من المنازل في المدن الكبرى لتقديم علاج فوري لكل نقص في المساكن، شرط أن يتم استخدامها بصورة حكيمة. (وهذا يمكن أن يتحقق) باستيلاء الدولة على المنازل الخالية، وإسكان العمال الذين يفتقرون إلى المأوى فيها. وإذا ما ظفرت البروليتاريا بالسلطة السياسية، فإن إجراء كهذا يحدوه الحرص على المصلحة العامة، سيكون من السهل اتخاذه تماماً كسائر عمليات المصادرة والاستملاك لأغراض المنفعة العامة التي تقوم بها الدول (البورجوازية) في أيامنا».

ويضيف إنجلز: «إن الشغيلة (الذين أصبحوا) المالك الجماعي للمساكن والمصانع وأدوات العمل، من الصعب أن يسمحوا باستخدامها، من قبل الأفراد والجماعات، بدون تعويض عن الكلفة، على الأقل في الفترة الإنتقالية. وكما أن إلغاء الملكية (الخاصة) للأرض لا يعني إلغاء الريع العقاري، بل فقط تحويله إلى المجتمع، ولو بصورة معدلة، فإن الاستيلاء الفعلي من قبل الشغيلة على أدوات العمل لا يستبعد إطلاقاً بقاء علاقات الريع والإيجار». *(ماركس وإنجلز/ الأعمال المختارة/ طبعة دار التقدم ١٩٦٢ بالإنجليزية/ المجلد الأول/ ص ٥٧٠، ٦٢٩).*

٢-■ أما بشأن الملكية الفلاحية للأرض فيقول إنجلز: «عندما نتولى سلطة الدولة لن نجد ضرورة حتى لمجرد التفكير بالنزع القسري للملكية الفلاحية الصغيرة ... إن مهمتنا، فيما يتعلق بالفلاح الصغير، تتمثل بالدرجة الأولى في تحويل إستثماراته الفردية وملكيته الفردية إلى استثمارات وملكيات تعاونية، ليس بصورة قسرية، بل بفعل قوة المثال، وعرض المساعدة الإجتماعية لهذا الغرض. وستكون بحوزتنا حينذاك بالطبع، وسائل عديدة كي نجعل الفلاح الصغير يرى الأفضليات والفوائد المتوقعة، والتي ينبغي أن تكون واضحة له حتى في الوقت الحاضر». *(إنجلز: «**المسألة الفلاحية في فرنسا وألمانيا**»/ الأعمال المختارة/ طبعة دار التقدم ١٩٦٢ بالإنجليزية/ المجلد الثاني/ ص ٤٣٣).* إن النزعة التبسيطية الظاهرة في هذه المعالجة تنبثق من فرضية إنجاز إنتقال سريع إلى الإشتراكية، عبر فترة وجيزة نسبياً، بفضل إنتصار متزامن للثورة في عدد من أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً ■

(١٤)

ماذا يعني أن الثورة باتت على جدول أعمال التاريخ؟

١-■ ماذا نعني بهذا العنوان على وجه الدقة؟

برهنت الماركسية أن الإشتراكية تنبثق من تناقضات الرأسمالية نفسها، وأنها حصيلة الفعل الواعي للطبقة العاملة التي هي قوة إجتماعية يولّدها تطور المجتمع الرأسمالي، ويجعل منها نقيضاً له. وحددت الماركسية لنفسها وظيفة محددة: أن تكون دليل عمل للطبقة العاملة في نضالها من أجل التغيير الثوري الذي سيحوّل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع إشتراكي.

■ ماذا يعني دليل عمل؟ كيف يمكن للماركسية أن تقوم بوظيفتها كدليل عمل؟

إنه يعني رسم برنامج عمل للطبقة العاملة يتضمن توجهاتها للثورة الإجتماعية المستحقة. ولا يمكن لهذا البرنامج أن يصاغ، بشكل علمي، إلا من خلال تحليل الشروط التاريخية الملموسة المعطاة في الفترة الزمنية التي تتم فيها صياغته. بمعنى آخر، لا يمكن لهذا البرنامج أن يُصاغ، إلا إذا انطلق من فرضية عمل مؤداها، أن الثورة سوف تنطلق من الشروط التاريخية الملموسة المعطاة والقائمة، إنما على قاعدة التمييز بين مسألتين: بين إدراك حقيقة أن الثورة الإجتماعية قد أصبحت مدرجة على جدول أعمال التاريخ، أصبحت ضرورة موضوعية للتطور، وبين الإعتقاد أن شروط اندلاع الثورة وانتصارها قد أصبحت ناضجة ومتوفرة في كل زمان ومكان. وهذا الإستدراك ضروري لقطع الطريق أمام احتمال التلاعب بقضية الثورة.

٢-■ إن التناقض بين علاقات الإنتاج الرأسمالية، وبين درجة ومتطلبات تطور القوى المنتجة، هذا التناقض يعني أن الرأسمالية قد استنفذت دورها التاريخي التقدمي، وأن الثورة الإجتماعية التي تقودها الطبقة العاملة قد أصبحت مدرجة على جدول أعمال التاريخ، أصبحت ضرورة موضوعية للتطور. وهذا يعني، أن المجتمع قد دخل حقبة تاريخية من التحول الثوري، حقبة من الصراع المتفاقم بين النقيضين. ولكنه لا يعني بالضرورة أن شروط إندلاع الثورة قد أصبحت جاهزة في كل أوان. فالصراع قد يتخذ أشكالاً عدة، ويمر عبر منعطفات متنوعة، وينطوي أحياناً على فترات قد تكون مديدة من التطور السلمي، وأحياناً على فترات من الإنفجارات الثورية، والإنتفاضات، والحروب الأهلية، الخ...

٣-■ تتوقف هذه المنعطفات على التغيرات التي لا مفرّ منها في نسبة القوى بين الطبقات المتصارعة، وهي تغيُّرات لا تشكل إنعكاساً **تلقائياً** لدرجة احتدام التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، بل تؤثر فيها أيضاً العديد من العوامل الأخرى، التي من بينها درجة الوعي

والتنظيم للطبقات المتصارعة، وخصوصاً للطبقة الثورية وحلفائها. وهذا يعني، أن أساليب النضال وأشكاله ومطالبه المباشرة، هي مسألة متغيرة ينبغي أن تشتقها حركة الطبقة العاملة من تقدير واقعي سليم لنسبة القوى الطبقية القائمة، مع إدراك كونها تتغير، وأنها قابلة للتغيير.

ولذلك، يحذر ماركس من نزعات المغامرة واللعب المتهور بقضية الثورة، ومن الإعتقاد أن شروطها أصبحت متوفرة في كل زمان ومكان. وكان هذا بارزاً في سجاله ضد النزعات البلانكية (الإنقلابية) والباكونينية (الفوضوية/ الأناركية)، وفي تحذيره للعمال الفرنسيين من الاندفاع نحو الثورة التي لا تتوفر شروط انتصارها، وذلك قبيل اندلاعها فعلاً وقيام الكومونة. ولكن ذلك لم يكن يدفعه إلى القول بأن الرأسمالية لم تستنفذ بعد دورها التاريخي في تطوير قوى الإنتاج، بل بالعكس: لقد أكد أن الثورة قد أصبحت على جدول أعمال التاريخ، وإذا كانت شروط اندلاعها وانتصارها لم تنضج بعد في وقت معين، أو بلد معيَّن، فإن هذه الشروط لا بُدَّ ستتوفر في ظرف قادم، وأن على الطبقة العاملة أن تعدّ نفسها، فكرياً وتنظيمياً، لهذا الظرف.

٤-■ ما هو المطلوب لإعداد الطبقة العاملة، فكرياً وتنظيمياً؟

مطلوب **أولاً**، برنامج عمل يُعبيء قواها، ويوضح لها المهمات المستحقة للإعداد للثورة، والمهمات المطلوبة لدفع مسيرة الثورة عند اندلاعها. وهذا البرنامج لا يمكن له سوى أن يفترض إنطلاق الثورة من الشروط التاريخية الملموسة المعطاة، وأن يحدد مهماتها إنطلاقاً من هذه الشروط. ولذلك، فإن افتراض ماركس بشأن وقوع الثورة في عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة هو ليس نبوءة يحكم عليها من زاوية كونها تحققت أم لا، بل هو **فرضية عمل** لا غنى عنها، تنبثق من صميم المنهج العلمي.

والحقيقة أن فرضيات العمل، هي حلقة من حلقات المنطق العلمي، لا يمكن الإستغناء عنها في أي علم، بما في ذلك العلوم الطبيعية، فما بالكم بالعلوم الإجتماعية. ذلك، أن منهج العلم، أي علم، هو مقاربة الحقيقة عبر الممارسة وعبر تحليل دروس التجربة والممارسة. وبعد التحليل النظري للظاهرة؛ فإن فرضيات العمل المشتقة من هذا التحليل، هي المدخل للممارسة والتجربة، التي تقوم بدورها بتصويب أو تطوير النظرية، وهكذا... هذا ضروري في علوم الطبيعة، وهو أكثر ضرورة في علوم المجتمع. فالفرق بين العلم الطبيعي والعلم الإجتماعي، أن الأخير، لا يستطيع أن يعزل الظواهر ويمتحنها في مختبر.

٥-■ إن الخلل في الفرضيات الذي تكشفه تجربة الممارسة هنا، قد يقود إلى تطوير النظرية وتدقيقها، ولكن ليس بالضرورة إلى دحضها. دعونا نتذكر أنه في فترة الإنبهار بالقوة المتعاظمة للإتحاد السوفييتي في سبعينيات ق ٢٠، كانت النبرة السائدة في بعض الأوساط،

أن ماركس أخطأ في افتراض إنتصار الثورة الإشتراكية في البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً، وأن لينين قد صحح هذا الخطأ. أما الآن فتسود في الأوساط نفسها النبرة القائلة أن انهيار الإتحاد السوفييتي يثبت أن لينين قد أخطأ، وأن ماركس كان مصيباً في افتراضه أن الإشتراكية لا يمكن بناؤها، إلا في البلدان الأكثر تطوراً. والحقيقة أن لا هذا صحيح، ولا ذاك. فالخلل يكمن في الخلط الذي تقع فيه هذه الأوساط بين مفهومين: بين انتصار الثورة الإشتراكية بالتغيير الذي تحدثه على مستوى السلطة السياسية واستتباعاً الدولة، وبين قيام مجتمع إشتراكي. والخلل يكمن في عجز هذه الأوساط نفسها عن فهم الدور الذي تلعبه النظرية في المسار الواقعي لحركة التاريخ، يكمن في منهجها المثالي الذي يحكم على النظرية، بمعزل عن المسار الواقعي لحركة الطبقة الثورية، وما يطرحه من مهمات ■

القسم الثاني

الدولة المدنية، «قضية المرأة»، المساواة في المواطنة

- مقدمة
- الفصل الأول: في الدولة المدنية
- الفصل الثاني: ملف المساواة

مقدمة

■ بعد قيام سلطة الحكم الإداري الذاتي على السكان في الضفة والقطاع في ١٩٩٤/٧/١، بالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها على المجتمع، وإن تحت سقف الإحتلال (من الإقتصاد إلى التعليم، مروراً بالصحة والأشغال العامة، والبنية التحتية، والشئون الإجتماعية، الخ..)، وإلى جانب مهام النضال الوطني المناهض للإحتلال، التي تبقى في مقدمة الأولويات، طرحت نفسها بقوة على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية، مهام النضال الديمقراطي بشقيه السياسي والإجتماعي، حددها البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بستة عناوين عامة، تنطوي على ٢٩ مهمة رئيسية.

■ تمتد هذه المهام الرئيسية من صون الحريات العامة، إلى ضمان استقلال القضاء؛ ومن إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وضمان امتثالها للقانون وسلطة القضاء، إلى وقف التنسيق الأمني بينها، وبين الإحتلال؛ ومن المساواة التامة في المواطنة، بما فيها، وفي المقدمة منها: مساواة المرأة بالرجل، إلى ضمان حقوق الشباب الأساسية؛ ومن اعتماد سياسة لحفز النمو الإقتصادي، إلى توفير متطلبات الصمود الإقتصادي للمجتمع الفلسطيني في مواجهة الحصار والإحتلال؛ ومن إصلاح النظام الضريبي، وتصويب أولويات الموازنة، إلى محاربة الفساد والمفسدين، الخ..

■ إمتلاك السلطة الفلسطينية (تحت قبة الإحتلال) لهيكلية تحاكي هيكلية الدولة، لجهة الفصل ما بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، إستدعت وجود **«قانون أساسي»** للسلطة (يحاكي الدستور في الدولة المستقلة)، ما بات يطرح على الأجندة الوطنية (خاصة على أجندة مكوناتها الديمقراطية)، مهمة رئيسية، تتمثل بمواجهة أي نزوع لتغول السلطة التنفيذية على غيرها من السلطات، معتمدة على القضاء المصادر، وعلى أدواتها وأجهزتها الإدارية، وخاصة الأمنية منها.

■ النزوع لتغول السلطة التنفيذية على ما غيرها، بات ينطوي على مخاطر تحوُّل النظام السياسي الفلسطيني من الصيغة البرلمانية – الرئاسية المختلطة، التي ينص عليها القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، بطابعها الديمقراطي التعددي؛ لا بل من الصيغة الأقرب إلى البرلمانية التي ينص عليها النظام الأساسي لـ م.ت.ف (المجلس الوطني ينتخب اللجنة

التنفيذية، التي بدورها، تنتخب رئيسها)، إلى نظام فردي تسلطي، كما هو الحال في هذه الأيام.

ومن الواضح، أنه لا يمكن مواجهة هذا المنحى الإنحداري للنظام السياسي الفلسطيني، إلا باستعادة الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية التعددية للدولة المدنية، القائمة على ركيزتي الحرية والمساواة، ورد الإعتبار للديمقراطية التمثيلية التي تجد في الشعب وحده مصدراً للسلطة، ومنشئاً للتشريع.

■ إن فتح ملف الدولة المدنية الديمقراطية، التي تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين، وبين الرجل والمرأة، وانعكاس ذلك تصويباً للواقع الماثل أمامنا للسلطة الفلسطينية، ليس قضية مفتعلة أو مبكرة، أو مقحمة بلا مسوغ على الأجندة الوطنية؛ فإلى جانب قيمتها وأهميتها في المدى المباشر، باعتبارها الشرط اللازم لتوحيد الشعب وتعبئة طاقاته في مواجهة المحتل الغاصب، فهي – أيضاً، وبنفس المقدار – الشرط اللازم لقطع الطريق أمام أية تطورات لاحقة، تمس بالمضمون الديمقراطي لدولة الإستقلال؛ فكم من حركات تحرر وطني ظافرة، تمخضت عن أنظمة تسلطية، مناقضة بعدم ديمقراطيتها وسلطويتها، وبفسادها، وارتدادها عن القيم والأهداف التي حملتها قبل فوزها بالإستقلال.

■ الدولة المدنية تقوم على المساواة في المواطنة، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، ينطوي، أو قد ينطوي على احتمال ثلم المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين تحت أي مسوغ كان. ومن هذه الزاوية، فإن المساواة،وليس ما يقاربها، أو يجاورها، أو يؤدي معناها، بل هي، ولا شيء سواها، هي القاعدة التي يُحتكم إليها في تقييم نوعية الدولة، بمقياس المضمون الحقيقي لديمقراطيتها، و «مدنيتها».

وغني عن القول، إن تطبيق هذه القاعدة، هو الذي يقود إلى حل «مسألة المرأة» في مجتمعنا الفلسطيني، التي تعاني ما تعانيه، جراء عدم المساواة، أو التمييز اللاحق بها، إن كان على مستوى النص القانوني، أو الأمر الواقع الإجتماعي، أو الدور، أو الموقع الذي يعود لها في البنية المؤسسية، سياسية كانت، أم أهلية، أم غيرها. إن الجمع في عنوان هذا القسم من الكتاب بين «الدولة المدنية» وما تعنيه، وبين «مسألة المرأة»، بالمشكلات التي تضغط عليها في المجتمع، والإشكالات التي تواجهها في المنظومة القانونية القائمة رسمياً، تأتي إضافة «المساواة في المواطنة»، لكي تقيم العلاقة السليمة التي ينبغي أن تسود، بين صيغة الدولة، وبين مكانة المرأة، والمواطنة عموماً ■

المحرر

الفصل الأول

في الدولة المدنية

- موضوعات في الدولة المدنية / الدولة الوطنية
- في حال الدولة المدنية
- الدولة الوطنية الحديثة

موضوعات في الدولة المدنية/ الدولة الوطنية

(١)

الدولة المدنية والدولة الدينية

■ **الدولة المدنية**، الدولة الوطنية، الدولة – الأمة... مفاهيم، مصطلحات، صيغ في التدبير السياسي للمجتمعات الإنسانية، تلتقي فيما بينها وتلبّي عملياً نفس المعنى، فهي تعبّر عن واقع كيانات سياسية تستند إلى مجموعة من الأسس، مفتاحها مفهوم المواطن (والمواطنة)، والشعب مصدر السلطة، واستقلال الحيّز العام عن الحيّز الخاص، واستقلال مؤسسات الدولة عن المؤسسات الدينية (ما يسمى بفصل الدين عن الدولة، ولكن ليس فصل الدين عن المجتمع)، واستقلال السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) عن بعضها البعض.

■ **الدولة الدينية**، بالمقابل، تعتبر أنها الوحيدة القادرة على إقامة وحدة عضوية بين النظام الروحي والنظام الدنيوي، باعتبارها ترتكز في أدائها لوظائفها إلى أساس مُنزَّل. وهذا الأساس هو الوحيد القادر على توحيد القوانين الطبيعية التي خلقها الله مع القوانين الوضعية التي تستند إليها، ولا تخرج عنها إلا بحدود تأويلها. ولذلك، فإن مصدر التشريع هو الشريعة، باعتبارها مُنزَّلة، وباعتبار أن الحاكمية هي لله وحده.

■ هذا التعريف لكل من الدولة المدنية والدولة الدينية هو مقاربة أولية، نعتبرها كافية في توضيح مفهوم الدولة بصيغتيها المدنية والدينية. لكن هذه المقاربة – بطبيعة الحال – لا تراعي تنوّع الإجتهادات والتطبيقات في هذا الحقل، بنتيجة تضافر عوامل عدة: الشرط الموضوعي السائد، التكوين الإجتماعي، المسار التاريخي، البيئة الثقافية...، ما يجعل الواقع العملي أكثر تنوعاً وتعقيداً، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار أن تحديد صيغة الدولة هو – في التحليل الأخير – نتاج لعملية صراع وتجاذب في المجتمع قد تبقى مفتوحة على جولات لاحقة، أو تتوج بحصيلة ما، توافقية أو أقل توافقية، مستقرة نسبياً أو قلقة، بحسب ما تتمخض عنه نسبة القوى السياسية، المجتمعية، المنخرطة في هذا الصراع.

■ إن الحدود الفاصلة ما بين الدولة المدنية وبين الدولة الدينية واضحة تماماً، وجوهرها يدور حول منبع التشريع، ومصدر السيادة، والمساواة في المواطنة. وفي القلب من كل هذا

يقف الشعب كمرجعية عليا، والمواطن – موضوعياً – كقيمة قائمة بذاتها. غير أن هذه الحدود الواضحة لا يجب أن تتحول إلى خطوط جامدة، فالإنفتاح على الآخر، والتفاعل معه يوسع مساحات التلاقي ويعززها، لكنه لا يلغي المساحات الخاصة، وإن قلَّصها.

■ يحتدم النقاش في المنطقة العربية حول صيغة الدولة التي سينتظم من خلالها الإجتماع السياسي. وفي حلبة الصراع تتواجه في أكثر من بلد (بما فيه المناطق الفلسطينية المحتلة)، تتواجه دساتير معتمدة ومشاريع دساتير، أو تعديلات جوهرية على دساتير قائمة، أو مشاريع قوانين خاصة بالأحوال الشخصية، وغيرها من قضايا المجتمع. وقد يتهيأ للبعض أن رؤية الإسلام السياسي بشكل عام تشق طريقها نسبياً في بلداننا، باعتبارها حققت نتائج وتَعِدُ نفسها بالمزيد. ولهذا الرأي ما يسنده بكل تأكيد في حقائق المشهد الجارية فصوله أمام أيَ مراقب متابع.

■ ومع ذلك، فباعتقادنا أنه من المبكر التنبؤ بمآل هذا الحِراك، حيث لا يجب التقليل من شأن الهزائم أو التراجعات التي مني بها الإسلام السياسي في بعض البلدان (مصر، تونس، سوريا،..)، فمشكلة قوى الإسلام السياسي (ولا نتكلم هنا عن الإتجاهات التكفيرية المندحرة، التي منها الدين براء) أنها تبرع في المعارضة وتفشل في الحكم، لافتقادها إلى البرنامج الملبي للواقع واحتياجاته، من جهة، وخلطها بين الدعوي والسياسي، من جهة أخرى، وتفردها بممارسة السلطة إحتكارياً، من جهة ثالثة، في الوقت الذي يتطلب فيه الوضع العربي، وفي كل بلد على حدة، أقصى درجات التعاون بين قوى واتجاهات متعددة المشارب والرؤى، على قاعدة برنامج مشترك يستظل بالديمقراطية المنفتحة على التعددية، برنامج محوره إستكمال مهام التحرر الوطني، والحرية، والحياة الكريمة، والعدالة الإجتماعية ■

(٢)

الدولة المدنية والليبرالية

■ الدولة المدنية تعبِّر عن واقع كيانات سياسية إجترحها الفكر الليبرالي البورجوازي مع صعود البورجوازية في الغرب عموماً، كطبقة سياسية حاكمة، ترافق تدرجها مع انتصار نمط الإنتاج الرأسمالي كنمط مسيطر، أزاح نمط الإنتاج الإقطاعي الآفل، وحلَّ مكانه.

يقوم الفكر الليبرالي – مبدئياً – على قيمتي الحرية والمساواة، والأخيرة تتحرك على مستوى الحقوق السياسية، ولا تشمل الحقل الإقتصادي، حيث تسود «قدسية الملكية الخاصة في المجتمع»، وبالذات في محراب وسائل الإنتاج، والتمويل، والتداول، الخ..، نقيض الطابع الإجتماعي/ الجماعي الغالب لإنتاج الخيرات المادية في المجتمع.

■ المساواة، في نهج الليبرالية البورجوازية، لا تمتد إلى الحقل الإقتصادي، فالديمقراطية الليبرالية، اقتصرت في بدايتها على «المالكين» دون سائر شرائح المجتمع (الفئات الوسطى والكادحة)، ولم تمتد إلى عموم الشعب، إلا بعد عقود من الصراع الإجتماعي. إن الديمقراطية الليبرالية، فيما استقرت عليه، تتويجاً لمرحلتها التأسيسية، هي ديمقراطية سياسية بالأساس، وليست ديمقراطية إجتماعية؛ ولا يغيّر في هذا جوهرياً إعتماد مدارس معيّنة من الليبرالية، ذات المنزع الإجتماعي، صيغ معيّنة من العمل الخدماتي، الخيري، والتعاضدي المجتمعي.

■ لقد فُرِضَ البعد الإجتماعي على الليبرالية كمنظومة معتمدة (وإن بحدود ترسمها نسبة القوى في المجتمع المعني) في البنية الإقتصادية – الإجتماعية، من خارج الليبرالية، ولم يكن خيارها الأول، حيث تطلب الأمر خوض الطبقة العاملة وسائر الكادحين نضالات سياسية ومطلبية موصولة ومكلفة، قبل أن ترسو الأمور على مفاهيم وصيغ العدالة الإجتماعية، التي اكتست أشكالها الأكثر تقدماً في ما يُسمى بلدان/ أنظمة الرفاه الإجتماعي.

■ أما المساواة الإقتصادية (وبالتالي الإجتماعية)، فهي من سمات المجتمع الإشتراكي القائم على الملكية القانونية المجتمعية لوسائل الإنتاج، بمرجعية السلطة السياسية المجتمعية، الرقابية والتقريرية. إن ارتياد آفاق المجتمع الإشتراكي يقتضي إنجاز مجموعة من التحولات الجذرية (الطبقية، الإقتصادية، السياسية، القانونية، ...)، لسنا بواردها في هذا السياق ■

(٣)

تداعيات العولمة على الدولة الوطنية

■ العولمة والليبرالية القصوى (الألتراليبرالية) التي تلازمها، أتت وتأتي على حساب السيادة الوطنية، إحدى المرتكزات الأهم التي تقوم عليها الدولة الوطنية، بما هي سيادة الدولة على أراضيها، حدودها، مواطنيها، أمنها، واقتصادها.

لقد أدت العولمة، وتؤدي إلى تقليص مدى ومفعول الإجراءات الحمائية (القانونية، الإجرائية) التي تتخذها في العادة الدولة الوطنية، لصون كيانها، استقلالها، سيادتها، قرارها، وترتيباتها وفقاً لأولوياتها الوطنية... وهذه ظاهرة كونية تنعكس كأزمة، بدرجات متفاوتة من الشدة على الدول، شرقاً وغرباً؛ كما أنها تتباين بأشكال تجليها، وتتمايز – كأزمة – في تعبيراتها، تبعاً لمستوى تطور هذه الدول، حصانتها، عراقة مؤسساتها وكياناتها، قوة اقتصادها، فضلاً عن خصوصيات الشرط الثقافي والتاريخي (التي قد تكون في حالات معيّنة شديدة التأثير)، في كل من هذه البلدان على حدة..

■ تبرز هذه الأزمة في عدد من الدول الأوروبية على المستوى الإقتصادي (ديون اليونان، عدم قدرة عدد من الدول الوفاء بمقاييس ماستريخت الصارمة حول المالية العامة، لا سيما ما يتصل بعجز الموازنة، الخ..)، وتجد امتدادها في عدم استقرار الحكم، وأحياناً تغيير صيغته (إنفراط عقد الأحزاب الرئيسية في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية الفرنسية عام ٢٠١٧)، وفي مغادرة الإتحاد الأوروبي (المملكة المتحدة – البريكسيت)، وفي كيفية التعاطي مع موجات الهجرة (من جوار أوروبا شرقاً وجنوباً، إليها)، وفي ملف الخلاف المفتوح على السياسات والصلاحيات بين المؤسسات الوطنية/ القومية (المنتخبة تعبيراً عن سلطة الشعب)، وبين المؤسسات الأوروبية الجامعة (المنتخب منها، والمعيّن، ومن بين أبرزها البنك الأوروبي المركزي)، علماً أن الأخيرة – أي المعيَّنة – أكثر إستجابة لمتطلبات العولمة (أي على تغليب مصالح رأس المال الإحتكاري العابر للحدود) من الأولى – المنتخبة – الأكثر تلمساً، وتحسساً لمشكلات مجتمعاتها.

■ كما تتبدى هذه الأزمة في أوروبا على المستوى الداخلي أيضاً، أي ضمن حدود دول بعينها، من خلال تعزيز المنحى الإنفصالي – الكامن، أو المعبر عنها بدرجات متفاوتة من الوضوح الحركي – لمناطق، وأحياناً لقوميات بعينها، كما هو حال كاتالونيا في إسبانيا، ولومبارديا في إيطاليا، وسكوتلندا في المملكة المتحدة، والفلمنك في الفلاندرز في بلجيكا.. هذا دون أن ننسى – وإن في سياق مختلف – الحروب الداخلية، بطابعها القومي، والمذهبي، التي مزَّقت يوغسلافيا إرباً، على امتداد تسعينيات ق ٢٠، وما زالت تداعياتها تجرجر نفسها، حتى يومنا، بمثال الصراع بين صربيا وكوسوڤو.

■ ضمن هذا المشهد، تزدهر مطالب الإتجاهات السياسية القومية اليمينية، القائمة على إبراز المطالبة باستعادة ما يسمى بـ «الحمائية». وفي هذا السياق تأتي المطالبة بالخروج من الإتحاد الأوروبي، أو اعادة صياغة المشروع الأوروبي لجهة تقييد صلاحياته، أو حتى حصره في إطار، وبحدود منطقة التبادل الحر، الخ.. والأمر نفسه نلاحظه في الولايات المتحدة (بعد أن كانت «أمِ» العولمة، خاصة أثناء رئاسة كلينتون من ١٩٩٢–٢٠٠٠)، حيث شكلت «الحمائية» محوراً رئيسياً من برنامج دونالد ترامب خلال معركة الرئاسة (خريف ٢٠١٦).

إن قرارات إدارة ترامب وإجراءاتها، بعد وصوله إلى البيت الأبيض، شملت مراجعة الإتفاقيات الإقتصادية مع محيطه المباشر (كندا + المكسيك)، وعبر الأطلسي (مع أوروبا)، إضافة إلى التضييق على استيراد السلع من أوروبا والصين، أي الدول ذات الحصة المرتفعة في السوق الداخلية للولايات المتحدة، والدفع باتجاه المطالبة بإعادة توطين المصانع التي نزحت إلى خارج البلاد، بحثاً عن اليد العاملة الأقل كلفة. والظاهر للعيان إحتدام «الحرب

التجارية» مع الصين (وأوروبا) بعناوين مختلفة، وآخرها ما يتعلق بحماية الحرية الفكرية والسطو على الإختراعات ■

(٤)

قيمة وطنية تجمع، أم قيمة هوياتية تفكك؟

■ المنطقة العربية – أسوة بغيرها – تتداح عليها أيضاً تداعيات العولمة، بما هي أزمة متعددة المستويات. لكنها، أي الأزمة، تأخذ أشكالاً أكثر حدة وتفجراً بسبب من قابلية دولنا البنيوية، وضعف مناعتها المكتسبة. ففي عدد وافر من الدول العربية نلاحظ أن الأزمة لا تقتصر على مشكلات الحكم (الحوكمة)، أو الإقتصاد والتنمية عموماً، أو التوترات (وأحياناً الإنفجارات الطبقية الإجتماعية الناجمة عن الفقر والبطالة، وتفاوت مستويات الدخل، الخ..)، بل تتخذ – إضافة إلى كل ما سبق – شكل إندحار فكرة «الدولة الوطنية»، وصعود برنامج الكيان – الهوية على أساس إثني، جهوي، طائفي، الخ..

■ من خلال المقارنة بين الوضعين الأوروبي والعربي، بالإمكان الخلوص إلى مايلي: على خلفية الأزمة العامة وفي امتدادها، يتحصَّن بالدولة الوطنية، الإعتراض على الإتحاد الأوروبي، ككيان سياسي للوحدة قيد التأسيس؛ هذا في الوقت الذي تسعى فيه الإتجاهات الهوياتية الإنفصالية للتأكيد على استمرار الإنتماء إلى الإتحاد الأوروبي، كبديل لانتمائها الحالي إلى الدولة الوطنية، التي تسعى للفكاك منها.

أما في الحالة العربية، فالإتجاهات الكيانية الهوياتية تسعى بوعي، أو أن مشروعها يقود – موضوعياً – إلى وضع الدولة الوطنية في مهب الريح، إضعافاً لها، أو حتى تفكيكاً لكيانها، وذلك بأفق الإنعزال عن محيطها في الدولة الوطنية، أي عن مكوناتها الأخرى؛ وبالمقابل الإنفتاح على الخارج (القريب، كما البعيد) وصولاً إلى الإرتباط به، أو التبعية له، ذلك الخارج الطامع ببلادنا، بما فيها من خيرات، والمعادي لطموحات شعوبها المشروعة في التحرر الوطني، والتنمية، والتقدم الإجتماعي، والديمقراطي.

[■ إن المقارنة بين الحالتين الأوروبية والعربية – بطبيعتها – تكون نسبية وتقريبية، وظيفتها المساهمة في توضيح وتعزيز الفكرة، أو الحجة، وليس إقامة البرهان القاطع على صحتها. وفي السياق المحدد الذي يعنينا، فإن هذه المقارنة تبرز المنحى التفكيكي التابع لدينامية الأزمة في منطقتنا العربية، في الوقت الذي تتحرك فيه الأزمة في أوروبا تحت سقف الخيارات الإيجابية التي تصون المصلحة الوطنية (أكاد أقول القومية)، نظراً لتمسكها بالكيان السياسي الجامع، أكان في إطار الدولة الوطنية، أم في سياق مشروع الإتحاد القاري، بصرف

النظر عن مدى إنفتاح الأخير على ملاقاة إستحقاقات المستقبل، على افتراض أنه توجد إمكانية إتفاق مسبق على هذه الإستحقاقات، يحملها عنوان / سؤال: هل ينطوي المشروع الأوروبي – بمعطياته الحالية – على إمكانية / إحتمال تحقيق الوحدة السياسية؟]

■ إن ضياع القيمة الوطنية الجامعة، وصعود القيمة الهوياتية المُفَككة للكيان الوطني، في الوقت الذي يعبّر فيه عن عدم قدرة الدولة الحديثة، الدولة الوطنيةَ، بصيغتها الحالية على احتواء التناقضات الداخلية، وفتح أفق ديمقراطي ووطني لحلها، إنما يؤشر إلى بلوغ هذه التناقضات حداً بات يستلزم جعل المطروح على أجندة العمل الوطني مايلي: إجراء إصلاحات واسعة على بُنى الدولة الوطنية القائمة، وصولاً إلى إعادة تأسيسها إذا تطلب الأمر، كما هو الحال في العراق، ليبيا، السودان، اليمن، الصومال..

إن الدولة المدنية، الدولة الوطنية الديمقراطية، القائمة على المساواة في المواطنة، التي تضمن حقوق جميع المكونات، هي الجواب على التحدي المطروح على شعوب، أو عدد وافر من شعوب منطقتنا، ذلك التحدي الذي أطاح باستقلالها، أو صدَّع مرتكزاته بأقل تقدير، ما يطرح – بدوره – ضرورة المسارعة في استعادة، وإحياء، وتجديد برنامج التحرر الوطني، الذي ساد الميل لفترة طويلة، لا بل الإعتقاد، أنه بات خلف الظهر ■

مطلع ٢٠١٩

في حال الدولة المدنية

*[■ ينص البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على النضال من أجل «.. **دولة مدنية ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين، وبين المرأة والرجل**» (الفصل الثاني: المقدمة + الفقرة ٢ من المقطع بعنوان «١- الضفة الغربية وقطاع غزة»)؛*

*كما يؤكد البرنامج السياسي على «**الدفاع عن مكتسبات وحقوق المرأة... من أجل الحرية والمساواة التامة مع الرجل في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية... ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع الإلتزامات التي تنص عليها إتفاقية سيداو في ضوء الإنضمام الرسمي لدولة فلسطين إلى هذه الإتفاقية**» (الفصل الثاني: المقطع بعنوان «١- الضفة والقطاع»، الفقرة ٤ من ثانياً، في البرنامج السياسي).*

■ مما تقدم نستخلص الربط الوثيق بين الدولة المدنية، من جهة، وبين المساواة في المواطنة بين الجميع، من جهة أخرى، مع تسليط الضوء بشكل خاص على المساواة بين المرأة والرجل، التي بدونها تهتز صيغة الدولة المدنية وتعرج، آخذين بالإعتبار أن صيغة مدنية الدولة، تمر بالضرورة عبر حسم أمرين ملزمين ومتلازمين، هما: الشعب هو مصدر السلطة، ومنبع التشريع في آن معاً.

■ فيما يلي الأسس المبدئية التي تقوم عليها الدولة المدنية في سياق تطورها التاريخي، في إطار الصراع الدائر في المنطقة العربية وفي امتداده فلسطينياً، حول طبيعة، صيغة، ومضمون الدولة، التي ينبغي النضال من أجلها، والسعي لتوفير شروط قيامها: دولة ديمقراطية تظللها المساواة في المواطنة، وليس دولة سلطوية يسودها التمييز والإقصاء في المواطنة؛ وبالتالي دولة مدنية، وليس دولة دينية؛ الخ..:]

(١)

الدولة المدنية

١- ■ الدولة المدنية، نتاج لتطور تاريخي شهدته المجتمعات البشرية، وهي ضرورة موضوعية من أجل ملاقاة متطلبات الدولة العصرية، الدولة الحديثة التي من وحدة وتماسك

مجتمعها تستمد وحدتها وتماسكها، وهي الدولة القائمة على المباديء/ الأسس التالية:

■ **المساواة**، بالدستور والقانون، في المواطنة لجميع أبناء الشعب بكافة مكوناته بغض النظر عن الإنتماء الديني، المذهبي، الجندري، الجهوي، الإثني، اللغوي، الإعاقي، الخ..

■ **الحرية**، حرية الرأي والضمير في قضايا ومجالات الفكر والسياسة والإيمان والمعتقدات – ضمن ما يسمى بالحيّز الخاص –، إنما بحدود إحترام الآخر، أي عدم التجاوز على حرية الرأي عند الآخر– أكان فرداً أم جماعة – أو التطاول على معتقداته، أو حتى المساس بها.

■ **حياد الحيّز العام**، القائم على الفصل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية ضمن اختصاص كل منهما (ما يسمى بفصل الدين عن الدولة)، وعلى قاعدة إستقلالهما، وهو استقلال لا يلغي، بل يستوعب مساحة تداخل بينهما بقضايا معيّنة، وفي مجالات محددة في المجتمع المدني، والمساهمة في تنظيم الحياة الإجتماعية، في الأحوال الشخصية، واندراج المقاييس، والقيم الدينية، في قضايا الحق العام، والقانون العام، الخ..

■ **الشعب هو مصدر السلطة، وبالتالي فهو منشيء التشريع** من خلال المؤسسات التي تعبّر عن إرادته، أي إرادة مجموع المواطنين في الدولة، الذين يرتبطون فيما بينهم بعقد إجتماعي توافقي رضائي؛ وهو التشريع القائم على الجمع بين الثابت والمتغيّر، تبعاً لتطور الشروط الموضوعية – المجتمعية والثقافية التي تمليه، ضمن ما يقدّر الشعب (كشخصية معنوية إعتبارية وقانونية في آن) – من خلال ممثليه المنتخبين ديمقراطياً – أنه يقع في دائرة الصالح العام الذي يلبّي تطلعاته...

٢– ■ الدولة المدنية، إذن، نتاج لعملية تاريخية، مضمونها إجتماعي، أو صراعي سياسي – إجتماعي، واكبت صعود البورجوازية في المجتمعات الغربية ذات التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية الأكثر تطوراً، وانتصرت – أي الدولة المدنية – مع تقدم نمط الإنتاج الرأسمالي ليحل مكان نمط الإنتاج الإقطاعي، أي مكان التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية الآفلة.

بداية ،عبرّت الدولة المدنية عن مصالح البورجوازية الليبرالية، وعكست الفكر الليبرالي القائم على ركيزتي **الحرية والمساواة** بمضمون إجتماعي ضيّق يحكمه معيار المكانة الإجتماعية (الثروة، الدخل، الموقع في التراتبية القائمة)، ويُعبّر عن مصالح الطبقة التي رفعت شعارهما، ما استدعى نضالاً مديداً إستغرق أكثر من قرن من الزمن، لجعل قيمتي الحرية والمساواة تشملان قطاعات إجتماعية تتسع باضطراد.

٣– ■ ضمن هذا التطور التاريخي، نشير إلى ٣ **محطات تاريخية** فائقة الأهمية:

■ ١٦٨٨: تاريخ صدور «**إعلان الحقوق**»، الذي من خلاله منح برلمان إنجلترا نفسه صلاحيات واسعة حيال رأس الدولة (الملك)، فأرسى الأسس الأولى **للديمقراطية البرلمانية** في الغرب، وإن في إطار نظام سياسي ملكي – أرستقراطي، ما أدى إلى وضع إنجلترا ضمن وجهة الإنتقال إلى نظام **الملكية الدستورية**، الذي يملك فيه رأس الدولة، دون أن يحكم.

■ ١٧٧٦: تاريخ «**إعلان الإستقلال**»، الذي قاد إلى انعتاق الولايات المتحدة من نير الإستعمار البريطاني، حيث تم التأكيد على أن **البشر ولدوا متساوين** وبحقوق غير قابلة للتصرف، أو المصادرة: **حق الحياة والحرية والسعي إلى السعادة**. ومن أجل تأمين هذه الحقوق تقوم حكومات تستمد سلطتها الشرعية والقانونية من موافقة المواطنين، ما يترتب عليه، في حال إخلال الحكومة بهذه المسؤوليات، تخويل الشعب بتغييرها أو إلغائها، وإقامة حكومة جديدة على هذه المباديء.

■ ١٧٨٩: إنتصار الثورة في فرنسا على نظام الحكم الملكي تحت ثلاثية: **حرية، مساواة، أخوة**؛ والأخيرة، بمعنى التضامن الأخوي، تُعبِر عن المضمون الإجتماعي التعاضدي لشعار المساواة. وقد تم التعبير عن هذه القيم والمباديء وترسيمها، من خلال «**إعلان حقوق الإنسان والمواطن**» (آب/ أغسطس ١٧٨٩).

٤- ■ هذه المحطات التاريخية الثلاث شهدت ولادة الدولة المدنية في ثلاث دول مفتاحية: **الأولى** (إنجلترا) بافتتاح عملية إصلاح واسعة للنظام القائم؛ **والثانية** (الولايات المتحدة) بإقامة الإستقلال بعد التخلص من الإستعمار البريطاني؛ **والثالثة** (فرنسا) بالإطاحة الكاملة بنظام الملكية المطلقة.

هذه المحطات على تمايز مساراتها تاريخياً، إلتقت فيما بينها عند تقاطع إطلاق عملية ذات بعد كوني إستغرقت أكثر من قرن من الزمن، تمثلت بنموذج **الدولة المدنية الديمقراطية التعددية القائمة على الحرية والمساواة**، وإن بمضمون إجتماعي يعكس محصلة التوازن الطبقي الذي نشأ جراء، وفي سياق العملية التغييرية/ الثورية الواسعة، إنتقلت خلالها الليبرالية السياسية («المقابل السياسي» للرأسمالية في الإقتصاد)، التي احتلت فيها موقع الصدارة البورجوازية الصاعدة، (المتحدرة من منابت شتى)، إلى الديمقراطية السياسية للشعب، كما نعرفها اليوم ■

(٢)

الدولة المدنية والمساواة في المواطنة

١-■ غير أن انتصار الدولة المدنية في البلدان المذكورة لم يَقُدْ تلقائياً إلى انتصار المواطن بنفس المستوى، من خلال تعميم تطبيق مبدأ **المساواة في المواطنة**. لقد إستلزم الأمر عقوداً من الزمن من أجل التطبيق العملي – على سبيل المثال – لحق الإقتراع العام الذي يساوي بين المواطنين، من خلال إلغاء حق الإنتخاب المقتصر على المُلاّك، أو على دافعي الحد الأدنى من الضرائب، أو الإنتخابات على درجتين (لجمعيات إبتدائية تضطلع فيما بعد بدور إنتخاب ممثلي الشعب؛ ما يعني الفصل بين الإنتخابات **كحق**، والإنتخابات **كوظيفة**، ما يلغي – عملياً – **الحق**، لصالح **الوظيفة**)... ومن أجل منح المرأة حق الإنتخاب والترشيح أسوة بالرجل، ولخفض سن اكتساب حق الإنتخاب والترشيح، لتشمل هذه العملية قطاعات أوسع من الشباب.

٢-■ كذلك، إستلزم الأمر فترة طويلة تخللتها حروب أهلية مكلفة دماً ومالاً واجتماعاً من أجل إلغاء العبودية في الولايات المتحدة (حرب الإنقسام ١٨٦٠-١٨٦٤، بكلفة ٤/٣ مليون قتيل) وعديد المستعمرات، قبل أن ينتقل إلغاءً للعبودية، إلى دول أخرى (وآخرها موريتانيا في ستينيات ق ٢٠)، ومن ثم لاكتساب وممارسة كامل الحقوق المدنية على يد «حركة الحقوق المدنية» (الولايات المتحدة في ستينيات ق ٢٠، التي ما زالت تداعياتها قائمة حتى الآن)، أو لإلغاء مظاهر التمييز العنصري (الأبارتهايد، كما كان الحال في جنوب إفريقيا)..

كما أن **المساواة القانونية والسياسية**، إستغرقت طويلاً، قبل أن تستقر على وجهة التقدم نحو **انتصار فكرة المواطن** على أساس المساواة في المواطنة، إستلزم التقدم نحو **المساواة الإجتماعية** خوض نضالات لا تقل عن الأولى ضراوة ودموية، قبل أن تُدفع خطوات إلى الأمام بمضمون **العدالة الإجتماعية** (لا سيمّا في بلدان أنظمة «الرفاه الإجتماعي»)، باعتبار أن ما هو أبعد – أي **المساواة الإجتماعية**، القائمة على ملكية المجتمع العامة لوسائل الإنتاج، وإن على قاعدة «لكل حسب عمله» – هدف وطموح ينتسبان إلى مرحلة تاريخية لمّا تستكمل شروط إنعقادها بعد، وهي مرحلة الإشتراكية المتقدمة في صيرورة الإرتقاء التاريخي للمجتمعات البشرية.

٣-■ مع اتساع نمط الإنتاج الرأسمالي، تعاظمه، وانتقاله إلى مرحلته العليا، مرحلة الإمبريالية، جرى تعميم نموذج الدولة المدنية الديمقراطية التعددية على أكثر من بلد، في مجرى عملية تاريخية، حوَّلت هذا النموذج إلى ظاهرة كونية تشمل عدد كبير من الدول

في العالم.

إن **التطور المتفاوت** المتأصل كقانون في نمط الإنتاج الرأسمالي السائد، في مرحلته الإمبريالية، لا يضع مكوّنات البنى الفوقية (ومنها، إن لم يكن أهمها الدولة) على نسق واحد. إن أي عملية تاريخية – مبدئياً وعملياً – معرضة للتقدم كما للإنتكاس، لكن المنحى العام على المستوى الكوني، صاعد لجهة التقدم – وإن بتفاوت – على مستوى اعتماد نموذج الدولة المدنية القائمة على الديمقراطية، والحرية، والمساواة السياسية، والعدالة الإجتماعية.

٤-■ إن هذا المنحى التطوري الصاعد – وإن كان بوتيرة دون الطموح والمرتجى – لا يلغي واقع الصراع القائم في بعض بلدان الدولة المدنية. لكن طبيعة هذا الصراع تختلف عما تشهده بلدان أخرى تقع خارج نصاب الدولة الديمقراطية التعددية، فهي – في الدول الغربية عموماً – لا تدور حول الهوية، أو طبيعة الدولة، أو مصير الكيان، بل على قضايا التطور العام ورفع تحديات المستقبل، إلى جانب معالجة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية، الخ.. وإن نشبت صراعات تطال الهوية والكيان، كما هو حال كاتالونيا في إسبانيا، أو إسكُتلندا في المملكة المتحدة، أو بين الفلمنك والقالون في بلجيكا، فإنها تدار بطرق ديمقراطية تنزع إلى تحقيق التوافق الوطني، وعندما يتعذر ذلك يتم الإحتكام الديمقراطي فيها إلى آلية الأكثرية والأقلية (بمثال إنبثاق دولتي تشيكيا وسلوڤاكيا سلمياً عن تشيكوسلوڤاكيا الدولة الواحدة، بدون «ضربة كف»)، وليس إلى خيار الحرب الأهلية، التي لا تنتج سوى خاسرين (نحن لا نستثني الدول المدنية في الغرب تماماً من مصائب الحرب الأهلية، وفي أوروبا بالتحديد، كيلا يعتقد البعض أن الحروب الأهلية تنحصر، وحسب، في دول العالم الثالث، بمثال ما حصل داخل معظم جمهوريات يوغسلاڤيا، وفيما بينها، على امتداد العقد الأخير من ق ٢٠) ■

(٣)

الاسلام السياسي والدولة المدنية

١-■ لا تواكب الدول العربية عموماً، هذا التطور العام باتجاه الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، بل سجلت – بالتحديد – في السنوات الأخيرة، بعد اندلاع الإنتفاضات الشعبية التي اجتاحت عدد من الدول العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠، شهدت – باستثناء ما شكلته نسبياً التجربة التونسية – تراجعاً حاداً تأرجح بين انهيار بنى الدولة القائمة، وتفككها، وتعاظم نفوذ ودور قوى الإسلام السياسي على مدارسها وأنواعها، أو تعاظم أهمية المرجعية الدينية في النص الدستوري (مصر).

إن طبيعة الدولة: مدنية أم دينية، مطروحة بقوة على جدول أعمال المجتمعات العربية

وقواها السياسية، فقوى الشد العكسي تدفع باتجاه الدولة الدينية، واتجاهات أخرى تتبنى مقولة الدولة المدنية المطعمة دينياً. وثمة قوى وازنة تناضل من أجل الدفاع عن، وأحياناً تطوير صيغة الدولة المدنية، حيث هي قائمة، أو إرساء أسسها، حيث مازال الصراع يدور حولها.

٢- ■ من موقع وبنيّة الإلتفاف على مفهوم «**الدولة المدنية**»، لجأت بعض الإتجاهات المؤثرة في بيئة الإسلام السياسي (كما حركة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب النهضة في تونس في فترة صعودهما الجماهيري، وتمددهما الإنتخابي) إلى انتحال القبول، لا بل إدعاء السعي لإقامة الدولة المدنية، إما – بشكل رئيسي – لأغراض الإستقطاب السياسي والجماهيري بتقديم نفسها كطرف وسطي معتدل لا يستتبع وصوله إلى السلطة إنشاء بنية تشريعية متطرفة ذات طابع شمولي، وفي الوقت نفسه، تجنباً للإشتباك الدعوي والسياسي المبكر مع قوى أخرى – صاعدة بدورها – ضمن تيار الإسلام السياسي (كالإتجاهات السلفية، أو السلفية الجهادية..) الداعية صراحة إلى إقامة الدولة الدينية، حول مضمون هذه الدولة.

■ في هذا الإدعاء بقبول الدولة المدنية كلما وجدت في ذلك تلبية لمصلحة آنية، كانت قوى الإسلام السياسي الوسطي (كما تُعرِّف نفسها)، تتجنب تعريف الدولة المدنية بسماتها، أي بما يُفترض أن تكون، أو تُطبع عليه، إذ كانت تكتفي بموضعتها في مكان ما بين حدّين مستثنيين: فهي ليست دولة يمسك بمقاليدها رجال الدين، أي الكهنوت، لأن الإسلام لا يملك هذه البنية أصلاً، كما هو حال المسيحية؛ وهي ليست دولة عسكرية بقبضة الجيش، أو المؤسسة الأمنية عموماً، وبالتالي فهي دولة مدنية، طالما أنها ليست كهنوتية بيد رجال الدين، ولا عسكرية بيد القوات المسلحة(!).

٣-■ إن هذا التعريف للدولة المدنية بما لا يجب أن تكون عليه، لا يخفي بالطبع موقف الإسلام السياسي الواضح فيما يتصل بسعيه لإقامة الدولة الدينية التي تجسد «**حاكمية الله**» على الأرض.. فهو لا يعترف بمقولة «**الشعب هو مصدر التشريع**»، باعتبار أن النص الديني هو مصدر التشريع، لأنه – أي النص الديني – هو الوحيد القادر على توحيد القوانين التي خلقها الله مع القوانين الصادرة عن البشر، فالأخيرة، لا بد أن تكون صادرة عن الأولى، أو تستند إليها، وفي أحسن الحالات تقوم بتأويلها.

■ الإسلام السياسي لا يعترف **بحياد الحيّز العام** القائم على الفصل بين الدين والدولة، فالإسلام دين ودولة بحسب حسن البنا. أما **المساواة في المواطنة**، فهي بدعوى التمييز في «**درجة المواطنة**»، لا تقوم إلا على أساس الإنتماء إلى الدين الواحد، وصولاً إلى المذهب الواحد، وعلى أساس جندري (جنس – إجتماعي) في كل الأحوال. أما **الحرية** فحدودها

(وقيودها) هي العقيدة، كما تفهمها المراجع الدينية، على خلفية إجتهادات وتأويلات يصعب – للوهلة الأولى – التمييز فيما بينها، أو الفصل بين ما هو ديني أو – بالمقابل – سياسي مُعبِّر عن مصالح فئات إجتماعية بعينها ■

(٤)

الجبهة الديمقراطية ومساواة المرأة بالرجل

١- ■ في أدبياتها تدعو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى أن تكون دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، دولة مدنية ديمقراطية. هذا ما أتى على ذكره بوضوح البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية، ونظامها الداخلي في أكثر من موقع، وبالتحديد في سياق إبراز نضال الجبهة الديمقراطية من أجل: «..**الإستقلال الوطني، وبناء نظام سياسي ديمقراطي، يحترم التعددية السياسية والحزبية والحريات العامة والمساواة وحقوق المواطنين، وصولاً إلى دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين، وبين المرأة والرجل**». ***(البرنامج السياسي***، *مقدمة الفصل الثاني)*.

٢- ■ في تبني هدف النضال من أجل «**دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة**»، يلاحظ أعلاه، إضافة «..**المساواة بين المواطنين، وبين المرأة والرجل**»، التي قد تبدو – للبعض ربما – أن لا لزوم لها، باعتبار أن ما سبقها يؤدي الغرض، ويفي بالمعنى. أما الإجابة على هذا، فهي بكل بساطة مايلي: إن البلدان العربية التي تقدم نفسها كدول ذات أنظمة مدنية، أكدت بالتجربة والممارسة، أن النص على مبدأ المواطنة في دساتيرها لم يجنبها مفاسد ومخاطر ظاهرة التمييز السلبي وعدم المساواة بين المواطنين، التي أجحفت بوضع ومكانة وحقوق المرأة، كما عديد المكونات الإثنية، والثقافية، والدينية، في هذه البلدان.

وبالتالي، فإن المقصود بهذه الإضافة، التي قد يعتبرها البعض إستطراداً نافلاً، هو تحصين النص من زاوية التأكيد المزدوج على أن مبدأ المواطنة يعني بوضوح، بالنص كما بالممارسة العملية، المساواة بين المواطنين، كما أنه يعني أيضاً، وبالتخصيص، المساواة بين المرأة والرجل، الذي سنأتي عليه بمزيد من التحديد في الفقرة التالية..

٣- ■ إن رفع الظلم، والإجحاف، والتمييز، وعدم المساواة اللاحق بالمرأة في مجتمعاتنا العربية – مع ملاحظة التمايز في أوضاع المرأة بين بلد وآخر – لا يكون – كما يشيع البعض – برد «**حقوق المرأة الشرعية**» عندما تُسلب منها، وهي غالباً ما تسلب منها؛ كما لا يكون – وحده – بإقامة أحكام العدل وميزان الإنصاف والنزاهة.. التي تمنح المرأة حقوقها... فكل هذه الأحكام – بالنتيجة – وبمعزل عن النعوت الجميلة التي تُضفى عليها، إنما تعبّر

عن بنية قانونية بمرجعيات نصوصية واضحة، تعيدنا في العادة إلى مضمون «الحقوق الشرعية» وما يندرج في إطارها. وبالمقابل، فإن المفهوم/ المصطلح المنيع، الذي يُغلق الباب أمام شتّى الممارسات والتفسيرات التي تنال من حقوق المرأة، هو: «المساواة»، والمساواة في كافة المجالات.

٤- ■ قد يعتقد البعض، ومن موقع المناصرة والتأييد لتطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، كأساس ومرجعية للبنية القانونية الناظمة للعلاقات البينية وشؤون المجتمع، أن هذا المبدأ سيصطدم في مكان ما بالنص الشرعي. وعلى تسليمنا بهذه الفرضية، فإننا نعلم يقيناً، أن المرجعيات المختصة – عندما تتوفر الإرادة السياسية – قادرة على إيجاد المخارج واجتراح الحلول التي تنتج بنية قانونية ملبية لمتطلبات واحتياجات المجتمعات العصرية، الحديثة.. إنطلاقاً من **مواءمة النص الشرعي مع غايته ومقاصده**؛ التي لا يمكن أن تكون، ولا يجب أن تكون إلا في خدمة تطور المجتمع القائم على ركيزتي الحرية والمساواة، على مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين.

■ ودليلنا على هذا سوابق عدة تمتد من حقل المال والإقتصاد، حيث القبول عملياً بالفائدة (المقابل العصري للربا) التي تشكل أهم أعمدة النظام المالي/ المصرفي في عالمنا المعاصر؛ إلى قانون العقوبات، حيث إلغاء تطبيق الحدود كالرجم وقطع اليد، بالنسبة لبعض الجرائم الموصوفة؛ مروراً بإسقاط التمييز المُذِل حيال بعض مكونات مجتمعاتنا، حيث إلغاء دفع الجزية، باعتبار أن قانون الخدمة الوطنية يسري تطبيقه على جميع المواطنين؛ وإنتهاءً بتجاوز حد الرِدة، كونه يعود إلى ظرف تاريخي محدد غير قابل للتكرار، كان يملي الدفاع عن الدولة الإسلامية الفتية المنطلقة بكل زخمها في مطلع عهد الخلفاء الراشدين، وهذا ما يؤكده – على أية حال – النص على «**حرية المعتقد والضمير**» في الفصل ٦ من الدستور التونسي الجديد (٢٠١٤/٨/٢٦)، الذي يؤدي في ما يؤدي إليه، إلى تجاوز «حد الرِدة»، وإبطال مفاعيله ■

(٥)

الدولة المدنية تكون، لمن يناضل في سبيلها

١- ■ إن إلصاق صفة التعميم على موقف الإسلام السياسي الرافض عملياً للدولة المدنية، وإن ناور أحياناً بادعاء قبولها، لا يلغي حقيقة وجود إستثناءات، كما هو حال حزب النهضة في تونس، عندما صوّب موقفه الأولي السلبي من الدولة المدنية بمضمونها الحقيقي، بموافقته على الدستور الجديد، الذي بعد أن أكد في توطئته على «.. **المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنات**»، ينص بوضوح قطعي على أن «**تونس دولة مدنية،**

تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون» في الفصل الثاني من الدستور، وهو فصل ركني ثابت – بحسب ما ورد فيه – لا يجوز إدخال أي تعديل عليه.

■ المسلم به، أنه لولا احتدام الصراع المجتمعي والسياسي في الحالة التونسية على قضايا جوهرية، لم يكن أقلها سخونة موضوع الدولة المدنية، ونسبة القوى التي تشكلت فعلياً في مجرى هذا الصراع لجهة الدفع بهذا الخيار، لما حُسمت الأمور بنتيجة إعتماد صيغة الدستور الجديد. وعلى خلفية هذا الصراع، كما وإلمام كافٍ بوضع المجتمع التونسي باصطفافاته وتوازناته، تمتعت قيادة حزب النهضة بدرجة كافية من النضج والمسئولية الوطنية، للتعاطي الواقعي مع الخيارات التي اعتمدتها غالبية الشعب التونسي في إقرار الدستور بصيغته المحدثة.

٢- ■ ولعل الإستخلاص المباشر والمفيد من وقائع الحالة التونسية يؤكد، مرة أخرى، بأقله، على أمرين:

■ **الأول –** إن الحوار الدائر حول خيار الدولة المدنية، كي يثمر، يجب أن يُدار على أوسع نطاق في المجتمع بمختلف دوائره وفي صفوف الحركة الجماهيرية، ولا يجب أن يقتصر على، أو ينحصر في الطوابق العليا بالدائرة المغلقة للجان الإختصاص الحيادية شكلاً، والمتحيّزة لصالح المواقف المساومة على الدولة المدنية، المناقصة عليها، والجاهزة لتقديم تنازلات تخدم بأشكال مختلفة الطرح الآخر: الدولة الدينية، أو الدولة ذات السمات الدينية، أو الدولة المطعمة دينياً.

■ **الثاني**– إن قوى معيّنة من قلب تيار الاسلام السياسي، قوى تتحلى بدرجة معقولة من التفكير الواقعي المستنير، وكما بيّنت التجربة، هي قوى جاهزة – في التحليل الأخير – للتعاطي مع الواقع المجتمعي بقابلياته واستعداداته، لكن أيضاً بتوازناته، من خلال الإقدام على خطوات ملموسة تتقدم على طريق الإقتراب من مفهوم الدولة المدنية، خطوات تنطوي على القبول بتطوير البنية القانونية للمنظومة الدينية بالإتجاه الإصلاحي الحداثي، العصري، أي التقدمي في نهاية المطاف.

٣- ■ إن التوقف أمام الدولة المدنية لاستئناف الحوار حولها في الحالة الفلسطينية، يكتسي أهميته أيضاً من زاوية الدراسة المعمقة لنتائج أعمال «لجنة صياغة دستور دولة فلسطين»، التي أنجزت أعمالها بعرض «**فلسفة ومرتكزات عمل اللجنة**»، و«**مسودة الدستور**»، للنقاش في الدائرة الضيقة المختصة في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، قبل أن تعود للإلتئام مرة أخرى للبحث في الملاحظات والتدقيقات التي سترفع إليها.

■ في هذا السياق يسترعي الإنتباه أسلوب صياغة ما يتصل بـ «المساواة» في «فلسفة

ومرتكزات عمل لجنة صياغة الدستور» التي تجنبت إستخدام صيغة «المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، والمساواة بين الرجل والمرأة» في الفقرتين « ر»، و « ز» ذات الصلة بالموضوع، لصالح إعتماد صيغة **«عدم التمييز»** التي لا تضاهي من حيث الوضوح القطعي، ولا تصل إلى مستوى صيغة «المساواة» المحصّنة بإزّاء أي تأويل، أو إجتهاد آخر، ينتقص من مضمون المساواة، أو يضعفه.

[■ تنص الفقرة « ر» على مايلي: « ر – الإنطلاق من مفهوم المواطنة في العلاقة بين الفلسطينيين والدولة، بحيث تم استبعاد وتجنب الأمور التي قد تقلل من قيمة هذه المواطنة، أو تؤدي إلى خلق نوع من التمييز والتفرقة ما بين الفلسطينيين، وذلك إلى جانب التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني، وحق اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على كافة حقوقهم الفردية والجماعية، وفي مقدمتها حقهم بالعودة إلى الديار الأصلية وفق قرارات الشرعية الدولية، وأساسها القرار ١٩٤».

كذلك تنص الفقرة « ز» على مايلي: « ز – إعتماد فكرة وفلسفة الشراكة التامة بين الرجل والمرأة لقناعتنا بأنهما شركاء على قدم المساواة في النضال، وشركاء في البناء، وشركاء في صنع القرار، وكذلك عدم التمييز بناء على النوع الإجتماعي» ■]

مطلع ٢٠١٦

الدولة الوطنية الحديثة

(١)

من «الدولة الوطنية» إلى «دولة الخلافة»

١- ■ بالنسبة لعدد من الدول العربية يتفق الجميع تقريباً على التسليم باهتزاز، أو تقوّض بنيان «الدولة الوطنية» عامة، كما عرفناها في النصف الثاني من ق ٢٠، التي لم يبقَ من ملامحها المعهودة سوى هياكل مؤسسات وأجهزة مفرّغة – بهذا القدر أو ذاك – من ماهية الدولة المنشودة. هذا ناهيكم طبعاً عن مسار التفتت والتشظي الذي تشهده العديد من الدول، والذي بدأ مع الصومال منذ أوائل تسعينيات ق ٢٠، وبات يُخشى أن تؤول إليه دول عربية أخرى.

■ الخلاف إذن، ليس حول حدوث ذلك، إنما قد يُختلف بشأن أسبابه ومآلاته؟ هل يعود إلى التناقضات البنيوية التي رافقت عملية تكوين هذه الدولة، باعتبار أنها جاءت، كإرث ونتاج إستعماري (قد يكون ما أفرزه إتفاق سايكس – بيكو تعبيره الأبرز، لكنه ليس الوحيد، بمثال: ليبيا، السودان، الصومال،.. التي تأسست في سياق تاريخي آخر)، وليس كحصيلة لعملية تراكم وتطور داخلية، كما هو شأن الدولة الوطنية التي تسارع إنبثاقها في أوروبا عقب حرب الثلاثين عاماً / ١٦١٨ – ١٦٤٨ (النموذج الويستفالي).

■ ثم ما هو المآل الذي ينتظر هذه الدول، بعد تفجّرها وتحلّلها إلى مكوناتها وعناصرها الأولية من إنتماءات ونوازع مذهبية وقبلية وإثنية ومناطقية وأيديولوجية؟ وسط غياب أي مشروع أو رؤية استراتيجية جامعة وفاعلة على الأرض، تحمل إمكانية إعادة توحيد هذه العناصر المفكّكة في صيغة ومنظومة سياسية جديدة. إن تنظيمات «داعش» و«القاعدة» وتفريخاتهما المختلفة، الحالمة ببناء دولة «الخلافة الإسلامية»، تبدو في وجه من وجوهها، ليس سبباً فحسب للإنهيار الحاصل للدولة الوطنية، بل أيضاً كانعكاس لهذا الإنهيار، وإن يكن متوحشاً وشديد البدائية.

٢- ■ والحال هذه، فإن العرب لم يهتدوا إلى مفهوم الدولة بمضمونها المعاصر (الحديث)، إلا بعد الإطلاع والإنفتاح (من مصر إبتداءً) على التجارب السياسية الغربية الحديثة، مع الأخذ بعين الإعتبار أن ظهور هذا المفهوم في سياقه الغرب – أوروبي، إرتبط – بجانب مهم

منه – بالصراع بين السلطة المدنية ممثلة في الإمبراطورية أو في الملكية، وبين السلطة الدينية ممثلة في الكنيسة الكاثوليكية بالتحديد، ولذلك فهو يعني **«حالة الحكم السياسي»** (المدني)، مقابل **«حالة الحكم الديني»** التي تمثلها الكنيسة، والتي كانت– لفترة من الزمن – إلى جانب هيمنتها على القضايا الدينية في المجتمع، تتدخل – وأحياناً بقوة – في الشأن السياسي العام للدولة.

■ على ذلك، يجد الباحث المغربي **إدريس الكنبوري** أنه من الناحية الفلسفية، فإن الإسلاميين عندما يستعملون عبارة «الدولة» يكونون قد سقطوا في تناقض صريح مع البنية المفاهيمية التي يزعمون أنهم ينطلقون منها، لأن العبارة تعني وفق الفهم السابق «الحكم السياسي»، فيما هم يعنون بها «الحكم الديني والسياسي» معاً، إستناداً إلى مقولة حسن البنا، بأن «الإسلام دين ودولة»، ويضيف موضحاً أننا عندما نستعمل مثلا عبارة (Etat Civil) نترجمها بعبارة **«الحالة المدنية»** للشخص، بينما هي تعني في الأصل **«حالة الحكم المدني»**، النقيض لحكم رجال الدين. *(صحيفة «العرب»، ٢٠١٥/٠٧/٢٤).*

■ «الوجدان العربي والإسلامي» في الواقع، ومنذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، كآخر تجسيد للخلافة الإسلامية في بداية ق ٢٠، وعلى رغم تسليمه بهذا الواقع الجديد، إلا أنه ظلّ مشدوداً إلى قضية **«إستعادة الخلافة»**، بوصفها طموحاً يتعيّن العمل من أجله وتحويله إلى واقع ملموس على الأرض. وقد وجد هذا «الوجدان»، نفسه في صراع مع ذاته إزاء نموذجين متجاورين ومتناقضين؛ الأول هو الدولة الوطنية الحديثة، والثاني هو مسألة الخلافة، فعاش في مفارقة أو إشكالية كبرى لم يفلح في الفكاك منها.

٣– ■ وضع **حسن البنّا**، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، فكرة إستعادة الخلافة الإسلامية على رأس أولوياته، لكنه اعتبرها بمثابة «هدف إستراتيجي»، لا بد أن تسبقه خطوات في إطار ما سمّاه **«الفهم الشامل للإسلام»**، بوصفه **«عبادة وقيادة، ودين ودولة، ومصحف وسيف»**.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى ظهور كتاب **الشيخ علي عبدالرازق: «الإسلام وأصول الحكم»**، وما أثاره في تلك الآونة من جدل بين فريقين؛ يقول الأول منهما بأن الإسلام «لم يؤسس دولة بالمعنى الحديث»، فيما يرى الثاني أن الإسلام «يتضمن قواعد بناء الحكم السياسي، ومنه الدولة»، وكان البنّا من أنصار هذا الرأي طبعاً.

■ بيد أن المثال الأبرز للدعوة إلى دولة الخلافة على نحو جلي لا مواربة فيه، كان مؤسس **«الجماعة الإسلامية»** في الباكستان **أبو الأعلى المودودي**. فهو أول من استخدم

عبارة «**الدولة الإسلامية**»، لأنه كان يرى ضرورة إنفصال المسلمين عن الهندوس في الهند، وإنشاء دولة خاصة بهم.

بيد أن **المودودي** لم يطالب بدولة لمسلمي الهند فحسب، إنطلاقاً من افتراض خصوصية الظروف التي كان يمرّ بها هؤلاء، بل ذهب إلى حد جعل الأمر (أي الدعوة إلى قيام دولة إسلامية) قاعدة للعمل السياسي في البلدان المسلمة بشكل عام، ثم قام آخرون باستنساخ هذا المفهوم وجعله مطلباً لهم، حتى في مناخ سياسي مختلف، لا بل حتى في مجتمعات متجانسة ومنسجمة دينياً وعرقياً.

■ وبالفعل، فقد أثّر **المودودي** على الكثير من أتباع الحركات الإسلامية في العالم العربي، وصارت نظريته في الدولة الإسلامية الأساس الذي بنت عليه تلك الحركات مواقفها السياسية، على رغم أنه تعرض لانتقادات قوية حتى داخل الهند نفسها – قبل إنشاء باكستان – بالنظر إلى الغلو الذي طبع نزعته السياسية في تفسير النصوص القرآنية، وكان من بين منتقديه **أبوالحسن الندوي**، ووحيد الدين خان مؤلف «**الإسلام يتحدى**».

٤– ■ ومثلما كان سقوط «دولة الخلافة» في البداية عاملاً ساهم في تصاعد الرهان والتعويل على بناء الدولة الوطنية الحديثة، فإن تراجع وفشل الأخيرة في التقدم نحو تحقيق أهدافها المعلنة، سواء في الشعارات والقضايا الكبرى (مواجهة الإستعمار والإمبريالية، إقامة الوحدة العربية، بناء الإقتصاد على نحو يضمن النمو والتنمية المستدامة..)، أم في القضايا الأقل أهمية بالنسبة إلى القائمين عليها (مثل تحقيق حد أدنى من التنمية، تأمين الخدمات الأساسية للمواطن، العدالة الإجتماعية، ودولة القانون، الخ..)، كان يفضي في محصلته إلى عودة الحلم بإعادة إحياء وبناء دولة الخلافة من جديد.

ومن النافل التذكير هنا أن الحركات الإسلامية، قديمها وجديدها على حدّ سواء، قامت بالأساس علي فكرة العداء للدولة الوطنية، على أساس أنّ الأخيرة كانت نتاجاً لتجربة غربية علمانية خالصة، لا تتوافق مع النصوص الدينية، فضلاً عن اعتمادها على قوانين وضعية، وعدم إحتكامها للشريعة.

■ على الرغم من ذلك، فقد انتهت تلك الحركات إلى الجمع بين «الدولة» و«الخلافة»، في مفهوم مشترك هو «الدولة الإسلامية»، أو «دولة الخلافة». وكان مؤدّى هذا الجمع، هو ربط مقوّمات، أو أسس قيام دولة الخلافة بمعايير، أو محدّدات قيام الدولة ذاتها. فإذا كانت الدولة – بتعريف وواقع المجتمعات الطبقية – هي «نظام الإكراه الشرعي»، فإن الخلافة ينبغي أن تكون أيضا مبنية على هذا النظام عينه، أي الإكراه (Coercion).

وهكذا أخلت «الخلافة» مكانها لمفهوم توحش الدولة، مفهوم يوظف فكرة الخلافة في خدمة توحش الدولة، مثلما وظفت النازية فكرة التعالي (التفوق) العرقي، أداة في يد توحش الدولة، كما يقول **الكنبوري** في مقال آخر «**توحش الدولة: صدى الخلافة المتخيلة في الذهنية السلفية المتشددة**». (*«العرب»، ٣/٧/٢٠١٥*).

وفي المحصلة، فإن أبشع ما كانت تبيحه «الدولة الوطنية» (المتغوّلة) لنفسها، على صعيد القهر والظلم والإكراه، إنتقل بجرةّ «يد سحرية»، إلى «دولة الخلافة»، كما جسّدتها على أرض الواقع «الدولة الإسلامية في العراق والشام»؛ إنها واقعية «الدولة المتوحشة»، التي انتقلت لتكيّف نفسها مع «خلافة متخيَّلة» في ذهنية سلفية متشددة، دموية وإقصائية ■

(٢)

تعثر بناء الدولة الوطنية الحديثة

١- ■ قام «**إتفاق سايكس - بيكو**» (١٩١٦) بين بريطانيا وفرنسا على مبدأ تقسيم وتقاسم إرث الإمبراطورية العثمانية بينهما على مسطرة مصالحهما الإستعمارية، وذلك على الضد من مطالب وتطلعات الوحدة القومية المطروحة في حينه بحدود المشرق العربي (سوريا الطبيعية + بلاد الرافدين)، التي كانت تحملها النخب العربية الملتقية مع الأسرة الهاشمية في مواجهة الدولة العثمانية.

■ وفي سياق عملية التقسيم والتقاسم هذه، حاول الإستعمار (البريطاني والفرنسي) بداية أن ينشيء كيانات سياسية قطرية متوافقة إلى أبعد حدود مع مكونات البنية الإجتماعية السائدة من قبلية وعشائرية وطائفية وقومية (كردية بالتحديد، حيث أتى **مؤتمر سيڤر** - ١٩٢٠ - لينص على إقامة كيان سياسي كردي)، لكنه لاعتبارات إستعمارية مصلحية (نفطية، إستراتيجية..)، أو ذات صلة بمتطلبات نجاح المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، إضطر الإستعمار إلى إعادة النظر بحدود هذه الكيانات، خاصة بعد تمكّن الحركة القومية التركية بقيادة أتاتورك من هزيمة المخطط الغربي لتجزئة الكيان التركي في آسيا الصغرى، ما أدى - من بين أمور أخرى - إلى إلغاء مشروع إقامة كيان سياسي كردي (**مؤتمر لوزان** - ١٩٢٣).

٢- ■ يتفق معظم الباحثين والمهتمين على أن «**معاهدة/ صلح ويستفاليا**» (١٦٤٨)، التي أنهت ما كان أحد مظاهره (ليس إلا) الحروب الدينية في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، هي التي أسّست لفكرة الدولة الوطنية (القومية)، أو الدولة / الأمة، بعيداً عن أي انتماء ديني، أو طائفي، أو عرقي، وما إلى ذلك.

أطلقت عملية نشوء **الدولة الوطنية الحديثة**، كإطار سياسي– قانوني متميّز عما سبق، مسار إنفصال ما **هو سياسي عن ما هو ديني**، وذلك بعد أن أضعفت سلطة الكنيسة، وبدء تحقّق نوع من الإستقلال النسبي للأنساق والسلطات التنفيذية والتشريعية والقانونية عن الدين، وعن بعضها البعض في الوقت عينه.

■ ومن الخطأ الإعتقاد، طبعاً، أن المجتمعات الأوروبية إنتظمت في إطار الولاء الوطني لدولها الناشئة على نحو سهل وتلقائي، حيث وقعت صدامات وتجاذبات عنيفة داخل المجتمعات الجديدة، وبين تلك الدول بعضها مع البعض الآخر، قبل أن يتبلور شيئاً فشيئاً، وعلى نحو تدرّجي، ولاء الفرد للدولة الوطنية المشكلة حديثاً. وقد أفضى ذلك، في المحصلة، إلى **تبلور مفهوم وفكرة المواطنة المحدّدة للحقوق والواجبات**، والتي انطوت على قوننة «الولاء الوطني» وفق ضوابط والتزامات قانونية واجتماعية وسياسية. وقد ظلّ ثمة ولاءات فرعية، أو ما دون وطنية، قائمة في غير دولة أوروبية، لكنها تبقى الإستثناء وليس القاعدة، وهي لا تقوى، في أي حال على إضعاف صيغة الدولة الوطنية (القومية) التي ما انفكت تترسخ، وتستقر.

٣– ■ يُذكر أنّ حرب الثلاثين عاماً كانت بدأت عام ١٦١٨، في سياق إستجابات متعارضة لنتائج حركات الإصلاح الديني وظهور البروتستانتية كقوة سياسية عسكرية على أراضي الإمبراطورية الرومانية المقدسة (أي المقاطعات والممالك والإمارات الواقعة في وسط أوروبا التي تشكل حالياً ألمانيا والنمسا، إضافة إلى أجزاء من هولندا، بلجيكا، سويسرا، هنغاريا، تشيكيا، وبولندا..)، التي كان يحكمها الملك فيرديناند الثالث من **آل هابسبورغ** (Habsburg)، ذو المذهب الكاثوليكي، وهي نفس السلالة الحاكمة في إسبانيا. وقد اشترك في هذه الحرب، على جانبي خط الصراع، أكثر من ١٠٠ مقاطعة وإمارة ألمانية، إضافة إلى القوى الأوروبية العظمى في ذلك الوقت: فرنسا، إسبانيا، والسويد.

■ شهد مسار هذه الحرب تحولات جذرية، وصلت إلى حدّ أن يقوم الوزير الأول (بين ١٦٢٤ –١٦٤٢) لملك فرنسا الكاثوليكي، **الكاردينال ريشوليو** (Richelieu)، بتمويل جيوش الأمراء الألمان البروتستانت ضد آل هابسبورغ الكاثوليك، ثم إرسال الجيوش الفرنسية (الكاثوليكية) لتقاتل إلى جانب البروتستانت (١٦٣٥). وفي الواقع، فقد كان هدف ريشوليو الفعلي هو منع قيام **حالة استراتيجية** (كيانية، سياسية، عسكرية) وسط أوروبا (أي شرق فرنسا) بقيادة لا منازع لها لآل هابسبورغ، الحاكمين أيضاً في إسبانيا (جنوب فرنسا) الحاكمة بدورها للأراضي الواطئة – هولندا (شمال شرق فرنسا). وبنتيجة هذه الحرب تم تدمير مناطق واسعة في ألمانيا، وأُعيد رسم التوازنات السياسية في القارة، فخرجت منها منتصرة فرنسا،

ومعها السويد، وبالمقابل لحقت هزيمة بملوك هابسبورغ الحاكمين في مدريد وڤيينا.

٤- صيرورة طويلة ومعقدة

■ على ذلك، فقد انبثقت الدولة الوطنية الحديثة (الدولة القومية) وفق صيرورة وآلية تطوّر داخلية متعرّجة ومعقّدة، وجاء ظهورها كمحصلة لعملية تاريخية طويلة ولّدتها سلسلة حروب دموية ضارية، عانت منها المجتمعات الأوروبية، قبل أن تفضي إلى إبرام **معاهدة السيادة والإستقلال** المذكورة (وستفاليا). في حين أن هذه الصيرورة، أو هذا التطور، الذي استغرق تحققه مئات السنين في أوروبا لم يحصل في بلادنا. وعلى الرغم من نشوء الدول المستقلة حديثاً، إلا أنها لم تبلغ بعد المستوى المطلوب للدولة الوطنية، لا من حيث الولاء الوطني، ولا من حيث سيادة القانون. إذ ثمة ولاءات، ما قبل دولتية، إثنية ودينية ومذهبية وعشائرية وإقليمية جهوية، مازالت طاغية.

■ وعليه، يمكن القول أن الحداثة السياسية لم تدخل بعد بالعمق المطلوب، في صلب مجتمعاتنا السياسية، على مستوى **البنى الفوقية** التي تعتبر «الدولة» أهم مكوناتها قاطبة، فضلاً عن افتقادها إلى **البنية التحتية** لاندراجها - بهذا القدر أو ذاك - في مصاف **«الإقتصاديات الريعية»**، لا بل **«الدولة الريعية»** في كثير من الأحيان. وما نشهده في هذا الزمن من صراعات ونزاعات سياسية حادة، واقتتال داخلي، خير دليل على ذلك.

■ وبصرف النظر عما اعترى مسار الثورة الفرنسية من تعرجات وعمليات هبوط وصعود في الفترات والمراحل المتعاقبة لها، فقد شكّل **النموذج الفرنسي للدولة-الأمة**، أساس التنميط النظري الغربي لهذه الدولة. وكانت «الجمهورية الفرنسية» التي انبثقت عن الثورة، النموذج الأكثر اكتمالاً في عملية الإندماج القومي، فضلاً عن تقديمها مثلاً أعلى على صعيد المضامين والقيم التي أفرزتها الجمهورية الوليدة، وفي مقدّمها **مفهوم المواطنة، والحقوق الأساسية للإنسان**. وقد لعب عصر الأنوار أو التنوير الأوروبي عامة، والفرنسي بشكل خاص، دوره المؤكد في إكساب عملية **«علمنة الدولة الفرنسية»** مضامين أكثر تشدداً من تلك المضامين التي عرفتها الدول الأوروبية الأخرى ■

٥- معضلات الدولة الحديثة في العالم العربي

يمكن إجمال عوامل أربعة رئيسة لعبت دورها في تعثر، أو تأخر نشوء الدولة الوطنية الحديثة في عدد كبير من الدول العربية، وهي:

أ) ■ في المنشأ: الدور الخارجي، أو الفوقي القسري في إقامة الدول، أو الكيانات

الوطنية، أو القطرية، التي تشكلت وفق إتفاق سايكس– بيكو؛ فعدا عن طابع هذا الإتفاق الإستعماري، لجهة المصالح والأهداف المتوخاة منه، أو المنوطة به، فهو لم يَستَجِبْ لحصيلة تطور موضوعي إجتماعي– إقتصادي– سياسي لمكونات هذه المنطقة، لا بل أتى – في حالات محددة – متناقضاً معها؛ كما أنه لم يترافق مع عملية إصلاح ديني، على غرار ما حصل في المجتمعات الغربية. وباختصار فقد اتصف بطابعه «الهندسي» المبسّط في «صناعة الدول والأوطان»، المستجيب لمصالحه ووعوده الإستعمارية، من جهة؛ والمعبر – من جهة أخرى – عما رست عليه صيغة تسوية الصراع بين قطبيه: بريطانيا وفرنسا.

ب) ■ في امتداد «إتفاق سايكس – بيكو» (١٩١٦)، أتى «وعد بلفور» (١٩١٧) ليشكل الوجه الآخر، المكمّل لهذا الإتفاق في إعادة تأسيس وصوغ الكيانات السياسية في المشرق العربي على تركة الإمبراطورية العثمانية، وبمنطق التقسيم الإقليمي والتقاسم الإستعماري. لقد أتى **«وعد بلفور»**، ومعه **«صك الإنتداب البريطاني لفلسطين»** ليطلقا عملية قيام دولة إسرائيل التي شرَّعت أبواب الإقليم على مصراعيها أمام صراع ممتد فلسطيني وعربي – إسرائيلي لم يرتسم بعد أفق مرئي لانتهائه، رغم مرور حوالي القرن على اندلاعه (١٩٢٠). وما يهمنا في هذا السياق هو التالي:

■ لقد شكل قيام دولة إسرائيل والصراع العربي – الإسرائيلي المفتوح الذي أطلقه، عائقاً موضوعياً أمام تنمية ونهوض مجتمعاتنا العربية ودولها، من جهة، كما شكّل مشجباً (فريداً) عُلّقت عليه عناصر الفشل والإخفاق والهزائم التي تسبّبت بها الأنظمة العربية والهياكل الضعيفة للدول التي أقامتها، بأنظمتها الملكية أو الجمهورية، والتي لم تهدأ الصراعات فيما بينها أبداً، وعلى نحو أعاق، أو حدَّ عملياً، إمكانيات النهوض الداخلي فيها، وحال دون بلوغها مستوى للتعاون والتنسيق فيما بينها، كانت ومازالت تتطلبه إحتياجات التطور الإقتصادي والإجتماعي، فضلاً عن ضرورات إستكمال مهام التحرر الوطني.

ج) ■ الرفض الشعبي والسياسي للدول والكيانات التي انبثقت عن «إتفاق سايكس – بيكو»، وفي السياق «وعد بلفور»، في فلسطين خاصة (حيث دارت ومازالت المواجهة مع المشروع الصهيوني فصولاً)، **وفي سوريا** (حيث اندلعت ثورة ١٩٢٥ التي أفضت إلى توحيد الدولة السورية بعد أن كان الإنتداب الفرنسي قد قسَّمها إلى ٤ دويلات)، وظهور الأحزاب القومية التي تطلعت إلى بناء الدولة الواحدة (الشاملة، أو بحدود سوريا الطبيعية)، وقد وصلت بعض هذه الأحزاب إلى السلطة في غير بلد عربي، وأقامت مشاريع لوحدات ثنائية أو ثلاثية، أخفقت جميعها، ولم يكتب لأي منها النجاح، أو الإستمرار.

■ بكلام آخر، فإن التيارات القومية ذات التوجهات الوحدوية، فشلت في بناء دولة الوحدة المنشودة. كما أخفقت أيضاً ومعها القوى السياسية الأخرى، في ترسيخ أسس ومرتكزات الدولة الوطنية، أو القطرية، داخل الحدود التي رسمها لها سايكس– بيكو، حيث نشهد الآن إهتزاز هذه الحدود، واجتياح الولاءات ما قبل الوطنية، ونشوب صراعات حادّة تبعاً لهذه الولاءات في قلب المجتمعات، التي تتشكل منها تلك الدول.

د) ■ عدم قيام حركة إصلاح ديني تعمل على مواءمة، وتكييف النصّ الديني، مع معطيات ومتطلبات العصر الحديث. من هنا، فلا زال التعارض، بل التضاد، قائماً حتى لحظتنا هذه، بين المنطلق، أو المرجعية الدينية والفقهية، وبين أسس وركائز بناء الدولة الوطنية، فضلاً عن محتوى وشكل هذه الدولة. وهنا يمكن الحديث عن الدور السلبي الذي لعبته على هذا الصعيد، أغلب قوى وحركات «الإسلام السياسي»، والتي تصاعد وجودها ونشاطها داخل الدول والكيانات «الوطنية» المشكلة حديثاً، في وقت لم تخفِ فيه عداءها لمفهوم الدولة الوطنية (القومية) من أساسه، فهي ظلت تحنّ إلى دولة الخلافَة الآفلة، التي قامت وتقوم على أساس ديني، وليس على أساس وطني جامع.

■ مع ظهور وتوسع المنظمات التكفيرية والسلفية المتشددة، أخذ هذا الدور يكبر ويشتد. فخطورة هذه المنظمات والبيئة التي تولدها، ليست في تحديها وحدة أراضي الدولة، ووحدة سكانها، وسيادتها، وحدودها فحسب، بل أيضاً إنفصالها التام عن العصر، وعن كامل معطياته وديناميته، وتعاكسها مع منطق تطوره.

والحال هذه، فإن ما نشهده راهناً من حروب وصراعات محلية وإقليمية ودولية في بعض دولنا العربية، وعليها، يبدو في أحد جوانبه وكأنه تكرار للحروب الدينية التي شهدتها أوروبا في القرنين الـ ١٦ و الـ ١٧، قبل أن تفضي إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة.

تُرى هل سيتوجب على مجتمعاتنا أن تعيد الكرّة والصيرورة ذاتها التي مرّت بها الشعوب الأوروبية قبل أن تصحو وتتفق على ضرر هذا النهج، ولا بد من الإهتداء، عاجلاً أم آجلاً، إلى صوغ **عقد وطني – إجتماعي جديد**، يقوم على بناء دولة تكون لكل مكونات المجتمع التي تعيش داخلها، وباختصار، **دولة ديمقراطية لكل مواطنيها، وعلى أساس المساواة التامة في المواطنة، دون أي تفريق على أساس ديني، أو إثني، أو مذهبي ■**

منتصف ٢٠١٥

الفصل الثاني

ملف المساواة
المرأة.. قضية وحقوق

- «المساواة» جوهر «القضية»
- الديمقراطية الفلسطينية وحقوق المرأة
- مكانة المرأة في برنامج الجبهة الديمقراطية
- حول أوضاع المرأة الفلسطينية

«المساواة» جوهر «القضية»

(١)

■ قد يدعو الشطر الأول من عنوان هذا الفصل: «ملف المساواة – ..» إلى السؤال عن سبب تقديمه على الشطر الثاني: «المرأة.. قضية وحقوق»؛ والجواب هو: إن رفع الظلم والإجحاف والتمييز اللاحق بالمرأة في مجتمعاتنا العربية – مع ملاحظة التمايز في أوضاع المرأة بين بلد وآخر – لا يكون – كما يشيع البعض – برد «حقوق المرأة الشرعية» عندما تُسلب منها، وهي غالباً ما تسلب منها؛ كما لا يكون – وحده – بإقامة أحكام العدل وميزان الإنصاف والنزاهة.. التي تمنح المرأة حقوقها... فكل هذه الأحكام – بالنتيجة – وبمعزل عن النعوت التي تضفى عليها، إنما تعبّر عن بنية قانونية بمرجعيات نصوصية واضحة، تعيدنا في العادة إلى مضمون «الحقوق الشرعية»، وما يندرج في إطارها. وبالمقابل، فإن المفهوم/ المصطلح المحصَّن، الذي يُغلق الباب أمام شتّى الممارسات والتفسيرات التي تنال من حقوق المرأة، هو: **«المساواة»**، والمساواة في كافة المجالات.

■ قد يعتقد البعض، ومن موقع المناصرة لتطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، كأساس ومرجعية للبنية القانونية الناظمة للعلاقات البينية وشؤون المجتمع، أن هذا المبدأ سيصطدم في مكان ما بالنص الشرعي. وعلى تسليمنا بهذه الفرضية، فإننا نعلم يقيناً، أن المرجعيات المختصة – عندما تتوفر الإرادة السياسية – قادرة على إيجاد المخارج واجتراح الحلول التي تنتج بنية قانونية ملبية لمتطلبات واحتياجات المجتمعات العصرية، الحديثة.. إنطلاقاً من مواءمة النص الشرعي مع غايته ومقاصده؛ التي لا يمكن أن تكون، ولا يجب أن تكون إلا في خدمة تطور المجتمع القائم على ركيزتي الحرية والمساواة، على مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين.

ودليلنا على هذا سوابق عدة تمتد من حقل المال والإقتصاد (القبول بالفائدة/ الربا التي تشكل أهم أعمدة النظام المالي/ المصرفي في عالمنا المعاصر، الخ..)، إلى قانون العقوبات (إلغاء تطبيق الحدود كالرجم وقطع اليد، الخ.. بالنسبة لبعض الجرائم الموصوفة)، مروراً بإسقاط التمييز المُذِل حيال بعض مكونات مجتمعاتنا (إلغاء دفع الجزية، باعتبار أن قانون الخدمة الوطنية يسري تطبيقه على جميع المواطنين، الخ..).

■ مسألة العلاقة بين بناء الديمقراطية، وبين حقوق المرأة في المساواة، تكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة التي شهدت خلالها منطقتنا العربية تحولات ثورية عاصفة أطاحت برؤوس أنظمة الإستبداد والفساد في بلدان عدة، وفَرَّخت مسارات إصلاح ديمقراطي متباينة الوتائر في بلدان أخرى.

وفي الحالتين نشهد وضعاً دراماياً ينخرط فيه المجتمع بأسره في عملية تحوّل، عنوانها بناء الديمقراطية. وهي تنطوي على جدل صاخب وصراع محتدم حول فحوى الديمقراطية، ومضمونها يدور في احد أبرز محاوره حول صياغة (أو تطوير) الدستور ومدى مواءمته للمعايير المعتمدة أممياً لحقوق الانسان، بما فيها حقوق المرأة والإلتزامات الدولية المشتقة منها.

■ تعلمنا التجربة الملموسة، مما نراه اليوم في عالمنا العربي، أن عملية التحول الديمقراطي ليست عملية سهلة تسير باستقامة نحو هدفها المنشود، بل هي صعبة ومؤلمة ومعقدة، وتنطوي على الكثير من الإلتواءات والتعرجات، بل والرِدَّات في بعض الأحيان.

وفي هذا السياق نستطيع أن نفهم، دون أن نتفهم أو نبرر، المفارقات الصارخة التي تنطوي عليها هذه العملية أحياناً، في بعض البلدان. ومن بين هذه المفارقات التناقض بين الطموح المعلن إلى الديمقراطية وبين التراجع في دور ومكانة المرأة، والهجوم الشرس الذي تتعرض له حقوقها، والذي يصل به الإنحطاط أحياناً إلى مستوى العنف بأقصى درجاته دناءة.

■ نستطيع أن نرى أسباب هذه المفارقة في السمة العفوية للإنتفاضات الشعبية التي أطاحت بأنظمة الإستبداد في هذه البلدان، والتي أبرزت، رغم عفويتها، إجماعاً شعبياً طاغياً على شعار **«الدولة المدنية الديمقراطية التعددية»**. وقد انساقت مع هذا الإجماع، وأعلنت تبنيها لشعاره الناظم، قوى تعرضت للإضطهاد في ظل الأنظمة السابقة، ولكنها في الجوهر قوى محافظة تتناقض برامجها وخلفياتها الأيدولوجية الأصولية مع مضامين شعار الدولة المدنية الديمقراطية التعددية.

ولأن هذه القوى كانت الأفضل تنظيماً، والأكثر تصميماً على إدراك أهدافها (المعلن منها، والمُضمر)، والأقوى بإمكانياتها المادية، فقد احتلت صدارة المشهد خلال الموجة الاولى من غضب الطوفان الثوري. ولكن سرعة تنكرها لالتزاماتها المعلنة، إنما المعلقة، واتضاح طبيعة هذه القوى المحافظة، يقود إلى احتدام الصراع داخل معسكر الثورة، وهو صراع يدشن بداية الموجة الثانية من مسيرتها.

■ هذا الصراع يدور في الجوهر حول فحوى الديمقراطية ومضمونها. فالديمقراطية ليست

فحسب، حكم الأغلبية الذي يتحقق عبر الإنتخابات. إنها منظومة متكاملة من المفاهيم والنظم تنطلق في الأساس من مفهوم المواطنة والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين، نساء ورجالاً. لذلك، فإن الديمقراطية هي أيضاً حماية حقوق الأقلية، وحرية وكرامة المواطن، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومساواة الجميع أمام القانون.

والمساواة بين المرأة والرجل محورية في هذا السياق، لأنها تتعلق بإزالة أحد أبرز مظاهر التمييز واللامساواة شيوعاً واتساعاً : وهو التمييز والإضطهاد الذي يطبقه نصف المجتمع – بدرجات متفاوتة في الوعي، كما وفي الممارسة – ضد نصفه الآخر. فلا يمكن أن يكون ثمة ديمقراطية حقة دون ضمان حقوق المرأة في المساواة، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها■

(٢)

■ إن أول متطلبات المسار السوي لبناء الديمقراطية هو تأمين الضمانات الدستورية للمساواة بين المرأة والرجل. فلا يمكن بناء ديمقراطية بدستور يتجاهل ضمان حق المرأة في المساواة. **وهذا يُبرز الضرورة القصوى للمواءمة بين الصيغة الوطنية للدستور، وبين المعايير الدولية لحقوق الانسان ومن ضمنها حقوق المرأة، والإلتزامات والمواثيق المشتقة منها.**

هذا ما تؤكده وقائع الصراع الذي شهدنا فصوله الدرامية تتوالى حول الدستور المصري (الذي تم إقراره في العام ٢٠١٢)، فالدستور الذي لا يحظى بإجماع، أو شبه إجماع ليس دستوراً ديمقراطياً؛ إنه تكريس الدكتاتورية الأغلبية المسلطة ضد الأقلية، والديمقراطية تتنافى في الصميم مع غمط حقوق الأقلية.

الدستور المصري يوضح إلى أي مدى تشكل مسألة حقوق المرأة محكاً معيارياً لقياس مدى جدية التحول الديمقراطي. فالدستور الذي يتعمد تجاهل حقوق المرأة، هو نفسه الذي عجز عن تحقيق توافق المجتمع عليه، وعجز بالتالي عن تأمين أرضية مستقرة لبناء الديمقراطية.

■ لا بد من الإبتعاد عن الزج بالدين كأداة في الصراع السياسي. وتكتسب هذه الدعوة مشروعية أكبر حين نرى مدى الإنتقائية وازدواجية المعايير في تفسير الشريعة والتي تصل أحياناً إلى حد الرياء؛ عندما يتطلب الأمر، مثلاً، الحصول على قرض بالفائدة (اي الربا) من صندوق النقد الدولي الذي هو المؤسسة العالمية الأعلى لتنظيم الربا، فإن ذلك يجري تبريره – كما جرى في مصر – بأن الضرورات تبيح المحظورات. ولكن ماذا عن الضرورة القصوى لتحرير نصف المجتمع من الإضطهاد والتمييز، كي يتمتع المجتمع كله بنعمة المساواة والحرية الحقيقية؟!

■ لا يجري التمسك بنصوص الشريعة إلا عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة. لا مشكلة لهم مع قوانين الإستثمار والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والأسواق المالية، بل وحتى قوانين العقوبات، فنحن لم نعد نقطع يد السارق، ولا نرجم أو نجلد الزاني. هنا، يجوز الإجتهاد حتى لو كان في موقع النص. ولكن عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة فالأمر مختلف. إنهم، على سبيل المثال، يصمتون صمت القبور إزاء الممارسة الشائعة على نطاق واسع في مجتمعاتنا وبخاصة الريفية منها، وهي ظاهرة حرمان المرأة من حقها الشرعي في الميراث، رغم كونها مخالفة صريحة للشريعة. ولكنهم ينقضون بشراسة، وبلغة التكفير والوعيد الحاقد، إزاء أية دعوة لمساواة المرأة مع الرجل في حق الإرث بدعوى أن هذا مخالف للشريعة.

■ حين يدور الحديث عن تحريم، أو تقييد تعدد الزوجات، تُقذف بوجهنا فوراً الحجة القائلة أنه لا يجوز تحريم ما تم تحليله. ولكننا لا نملك إلا أن نرى إزدواجية المعايير حين نتذكر أن جميع الدول الإسلامية في عصرنا الحديث تُحرّم الرق والعبودية وتبرر ذلك بأنه ينسجم مع مقاصد وغايات الشريعة التي هي طموح دائم إلى المساواة وصون كرامة الإنسان، وإن يكن بتجاوز بعض نصوصها..

إن هذا يقود إلى طرح السؤال التالي: لماذا لا ينطبق المنطق نفسه على سائر حقوق المرأة في المساواة التامة مع الرجل في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهي الحقوق التي بدونها لا يمكن بناء ديمقراطية حقة؟ ■

شباط (فبراير) ٢٠١٣

الديمقراطية الفلسطينية وحقوق المرأة

(١)

معيقات تطوير الديمقراطية الفلسطينية

١- ■ **ثلاثة معطيات** تلعب مجتمعة – وإن بدرجات متمايزة بسبب الإختلاف البيّن فيما بينها – دوراً مقرراً في تعيين موقع الديمقراطية ومضمونها في الحالة الفلسطينية: **الإحتلال، والإنقسام، ونوعية القيادة المقررة في الحركة الوطنية الفلسطينية،** على خلفية بنية هذه الحركة ذاتها.

نقول هذا مع التأكيد على التمييز الواجب بين نوعية ومدى تأثير كل من هذه المعطيات على الديمقراطية الفلسطينية: **فالإحتلال هو العدو،** وهو الأصل في الشرور اللاحقة بشعبنا ووطننا. **والإنقسام هو الغريم** الذي أنتجته حركة وطنية لم تحسن إدارة خلافاتها، وحلها ديمقراطياً. **ونوعية القيادة المقررة في الحركة الفلسطينية** (وفي امتدادها النظام السياسي) **هي التحدي الديمقراطي،** باعتبارها مازالت ذات محصلة محافظة، نازعة لاحتكار السلطة، ما يفسر تعاملها بتوجس وحذر مع الديمقراطية ومندرجاتها.

■ **هذه المعطيات** – بطبيعتها، كما وبواقعها الراهن – **معيقة لتطوير الديمقراطية، لا بل للديمقراطية ذاتها،** إن في المجتمع بعلاقاته السائدة، أو في النظام السياسي ببناه الحاكمة. وعليه، فإن السعي لتطوير الديمقراطية الفلسطينية بأبعادها المختلفة (السياسية، والإقتصادية، والثقافية، والإجتماعية..)، هو رهن بتطور النضال ضد الإحتلال الإسرائيلي لإجلائه، وضد الإنقسام الداخلي لتجاوزه، كما أنه يرتبط بالنضال من أجل تطوير – أي دمقرطة وتحديث – قيادة وبنية الحركة الوطنية بمكوناتها، ومؤسساتها في إطار النظام السياسي الفلسطيني.

وفيما يلي وقفة سريعة أمام هذه المعطيات في إشارة لدورها المعيق لتطوير الديمقراطية، وأحياناً المعادي للديمقراطية الفلسطينية ذاتها:

٢- ■ **أما الدور المعيق، لا بل المعادي للديمقراطية الذي يمارسه الإحتلال،** فهو ناجم عن طبيعته كاحتلال إستيطاني، إجلائي، يعمل بدأب لضم الأرض الفلسطينية وطرد سكانها الأصليين منها لحشرهم في معازل واستتباعهم، وإن أمكن تعريضهم للإعدام السياسي (politicide).

■ إن برنامج الإحتلال بعدائه المستحكم للوطنية الفلسطينية، يطيح في مجرى ممارساته بقضايا عدة، منها: التعرض للديمقراطية الفلسطينية، وما تنطوي عليه من ضمان للحريات العامة وحقوق الإنسان.. ومنها أيضاً، محاولاته المعلنة لتعطيل الممارسة الديمقراطية بزرع عقبات أمام إجراء الإنتخابات التشريعية، فيما لو شاركت فيها جميع القوى الفلسطينية، إضافة إلى رفضه إجراء هذه الإنتخابات في الجزء المحتل من القدس عام ٦٧. إن الديمقراطية الفلسطينية تصطدم **بالدرجة الأولى** بسياسة الإحتلال المعادية لها. وفي سياقنا المحدد، نشير إلى محورين نضاليين ذوي صلة بما تقدم:

■ **الأول، هو الدفاع عن الحقوق المدنية والحريات السياسية للمواطنين وعن حرمة الإنسان الفلسطيني في مواجهة إنتهاكات الإحتلال وتجاوزاته التعسفية**، وذلك من أجل إلزام سلطات الإحتلال باحترام وتطبيق إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية حقوق السكان في الأراضي الواقعة تحت الإحتلال، ووقف العمل بقوانين الطوارىء الإنتدابية، وكافة الإجراءات والأوامر العسكرية التي تنتقص من حقوق الإنسان الفلسطيني، ومن أجل تحريم العقوبات الجماعية والتصدي لأوامر منع التجول، وإغلاق المناطق، وتقييد الحركة والتنقل ومنع السفر، وإلغاء القيود على حرية الإنتماء والنشاط السياسي والإجتماعي، وعلى حرية التظاهر والتعبير والصحافة.

■ **والثاني، هو النضال من أجل إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الإحتلال**، وفضح وتعرية الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوقهم التي تكفلها إتفاقيات جنيف، ووقف ممارسات العزل الإنفرادي، والتعذيب وسوء المعاملة، والحرمان من الرعاية الصحية، ومن فرص التعليم، ومن الزيارات، وإلغاء الإعتقال الإداري.

٣- ■ الإنعكاسات السلبية للإنقسام الداخلي على الديمقراطية الفلسطينية تظهر في أكثر من مجال، لعل أهمها يتمثل بانحسار واضح للحريات العامة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، **وبتراجع حقوق المرأة وحريتها في قطاع غزة بالتحديد**، كنتيجة حتمية لحكم فريق سياسي بعينه، يستخدم السلطة السياسية ومؤسساتها التنفيذية والقضائية والتشريعية من أجل **تديين الإجتماع والسياسة والتشريع وعموم البنية القانونية، ناهيك عن سلك التربية والتعليم العالي، وقطاعات الثقافة والإعلام وغيرها.**

وإذ نشير، في ظل واقع الإنقسام القائم، إلى خطورة التراجع المتسارع في حالة الحريات العامة والحقوق المدنية والديمقراطية للمواطنين، في قطاع غزة خاصة، لكن أيضاً في الضفة، فمن أجل التأكيد على:

■ رفض وإدانة، لا بل تحريم ممارسات الإعتقال السياسي والتعذيب، وتقييد حرية الصحافة والتظاهر والإجتماع، والإعتداء على النقابات ومؤسسات العمل الأهلي، والإقدام على حلها، أو مصادرة مقراتها وممتلكاتها، وفرض القيود على حق السفر والتنقل، والإقامة الجبرية، واعتماد توصيات الأجهزة الأمنية شرطاً للوصول إلى الوظيفة العامة، أو الخدمة المدنية، خلافاً لمبدأ تكافؤ الفرص الذي يقره القانون الأساسي.

■ إن استخدام منطق الإنقسام كذريعة لتبرير التجاوزات على الحريات والحقوق التي يضمنها للمواطنين «القانون الأساسي» للسلطة الفلسطينية ووثيقة «إعلان الإستقلال»، إنما يهدد بتقويض **الركائز الديمقراطية للنظام السياسي الفلسطيني**، والإنزلاق نحو **أنظمة سلطوية أمنية**، في وضع ما يزال فيه النضال من أجل التحرر الوطني والإستقلال والعودة، هو السمة الأساس للمرحلة.

■ إن هذه الممارسات، إضافة إلى ما ذكر، تمزق لحمة النسيج الإجتماعي للشعب الفلسطيني، وتنال من تماسك صفوفه في الوطن والشتات، وتضعف من قدراته النضالية في مواجهة الإحتلال. **وكما أن المرأة الفلسطينية تدفع الثمن مضاعفاً جراء ممارسات الإحتلال السياسية والإقتصادية وفي مجال الحريات العامة، فإنها تتعرض للإجحاف نفسه جراء سياسة الإنقسام، بما ينجم عنها من تراجع للحريات العامة، يمس بحقوق النساء قبل، وأكثر من غيرهن.**

■ إن الخروج من مأزق الإنقسام يكون من خلال الإلتزام بتطبيق إتفاقيات المصالحة التي تكرر توقيعها في أكثر من محطة، ومؤتمر، ولقاء.. والتي تنص، فيما تنص عليه، على إجراء إنتخابات شاملة تجدد صياغة أوضاع المؤسسات الفلسطينية، ديمقراطياً.

٤- ■ السمة المحافظة النازعة لاحتكار السلطة، وحذرها المتجذر من مقاربة الديمقراطية، وفي التعامل مع ما يترتب عليها، **سمة ملازمة للبنية القيادية الممسكة بالقرار الوطني** (وما يتفرع عنه) **على جانبي خط الإنقسام الداخلي**. ومع ذلك، ثمة تمايزات واضحة، وأحياناً نوعية، بين قطبي هذه البنية القيادية للحركة الفلسطينية في عدد من القضايا الجوهرية، من بينها **قضية الديمقراطية** - موضع بحثنا - **وفي القلب منها حقوق المرأة.**

في هذا الإطار نلاحظ، إذا ما انطلقنا من البرنامج الذي تقدمت به حماس لانتخابات المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٦، فضلاً عن ممارساتها بعد أن انفردت بالسلطة في قطاع غزة منذ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، أن حركة حماس لا تنشد إقامة دولة مدنية تستقل فيها مؤسسات السلطة السياسية عن المؤسسات الدينية، بل تسعى جاهدة إلى «جعل الشريعة

الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في فلسطين»، من منطلق أن «الإسلام نظام شامل لكل حركة الحياة».

أما انعكاس ذلك على **مكانة المرأة وحقوقها** فهو يقود إلى خلق تلك الفجوة بين أن تكون المرأة «مواطناً» ينطبق عليها مبدأ «المواطنة» مثل أي مواطن (ذكر) آخر، لها ما له من حقوق ، وعليها ما عليه من واجبات، وبين أن تكون معرضة لمندرجات مقولة «حقوق المرأة الشرعية» التي تقود إلى تسييد اللامساواة.

■ إن تجاوز هذه الحالة الناجمة عن رؤية مفوّتة ، مغتربة عن العصر ومجافية لمكتسبات العقل ولا تتمثل تطور المجتمعات الإنسانية، والتي فوق هذا يغذيها الإنقسام الداخلي، لا يكون إلا من خلال إدراج جهود المصالحة ضمن وجهة إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، كنظام ديمقراطي برلماني تعددي يستظل بوثيقة «إعلان الإستقلال»، نظام يعتمد قاعدة التمثيل النسبي الكامل في الإنتخابات، وتخضع فيه السلطة التنفيذية للرقابة والمساءلة من قبل السلطة التشريعية، ويصان فيه استقلال القضاء، وتحترم فيه سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة التامة أمام القانون لجميع المواطنين.

إن نظاماً كهذا، يجب أن يضع في مقدمة إهتماماته تمكين المرأة من نيل حقها في الحرية والمساواة في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتعزيز دورها في الشأن السياسي وفي مؤسسات صنع القرار عبر تطوير القوانين والنظم الإنتخابية وفق قاعدة التمييز الإيجابي، وتنقية التشريعات والقوانين الفلسطينية من كافة أشكال الإجحاف والتمييز ضد المرأة، وسن قوانين عصرية للأسرة والأحوال الشخصية تحفظ حق المرأة، وتضمن لها المساواة مع الرجل ■

(٢)

تلازم المسارين الوطني التحرري، والديمقراطي

١- ■ تطوير الديمقراطية الفلسطينية يقع في صلب مغالبة الإحتلال والإنقسام والبنى المحافظة في الحركة الوطنية بامتداداتها في النظام السياسي القائم. إنه **نضال شامل وعام** ينخرط فيه الشعب الفلسطيني بأسره، أي بكل فئاته الإجتماعية في الوطن والشتات. لكنه أيضاً، **نضال بسمات خاصة**، مستمدة من طبيعة القوى الإجتماعية التي تتحمل العبء الرئيسي فيه: الفئات الكادحة بالمقياس الطبقي، والشباب بالمقياس العمري، والمرأة بمقياس النوع الإجتماعي..

علماً أن هذه السمات لا تظهر للعيان، أي في المجرى العملي لحركة الصراع، إلا بقدر

انتقالها إلى مضمون وأولويات البرنامج النضالي، الذي يعكس مصالح وتطلعات القوى الإجتماعية واحتلال ممثليها – وبالتالي المعبرين عن مصالحها – مواقع مؤثرة في بنى الحركة الوطنية ومؤسسات النظام السياسي، أي **مواقع نافذة** في توجهاتها وقراراتها.

٢– ■ لقد علّمت تجارب حركات التحرر الوطني في المنطقة العربية – والحركة الفلسطينية ليست إستثناءً – أن الرهان على تقدمها وانتصار أهدافها لا يقود **تلقائياً** إلى تقدم وانتصار أهداف الديمقراطية سياسياً واجتماعياً، وبما يلبي مصالح الكادحين والشباب والمرأة، أي تلك القوى الإجتماعية التي قامت هذه الحركات وانتصاراتها بالأصل على أكتافها..

فكم من هذه الحركات بعد أن حققت أهدافها في الإستقلال الوطني وأقامت نظامها السياسي وافتتحت عهدها بالتعرض لمصالح كبار الملاك والتجار والوسطاء والمقاولين لصالح أغلبية الشعب، والإرتقاء بالدور السياسي والمجتمعي لممثليه.. فكم من هذه الحركات – بعد أن استقرت واستدامت في مواقع الحكم – وضعت الشعب أمام حقيقة ما آلت إليه أوضاعها، بما هي أنظمة سلطوية، أو سلطوية شعبوية، أو سطلوية نيوليبرالية مشوّهة، وأحياناً أنظمة دكتاتورية يصعب تصنيفها، لغرابتها، ولغياب السوابق، التي يُمكن إرجاعها لها.

٣– ■ التقدم نحو أهداف النضال الوطني التحرري ينبغي أن يسير يداً بيد مع تعزيز الديمقراطية السياسية والإجتماعية، وتعميق مسارها أثناء مرحلة التحرر الوطني، وامتداداً في مرحلة البناء الوطني التي تعقبها.

في هذا السياق، لا يفوتنا التأكيد على أن **التلازم بين المسارين الوطني والإجتماعي** يجب أن يتفادى تأجيج الصراعات الإجتماعية – بأي خلفية كانت: طبقية، أيديولوجية، دينية.. – الأمر الذي يتناقض مع أولوية صون وحدة الشعب بمختلف فئاته في مواجهة الإحتلال.

إن تلازم المسارين، من هذه الزاوية، بقدر ما يعني إعلاء شأن ما يتصل بالعدالة الإجتماعية، فإنه يوجب **تركيز الإهتمام على مصالح وحقوق ومكانة النساء والشباب،** آخذين بالإعتبار أيضاً – فيما يخص الشباب بالتحديد – أن الحركة الفلسطينية المعاصرة على وشك أن تطوي نصف قرن من عمر مديد، خلّف بوضوح علائم الشيخوخة على هيئاتها القيادية، ما بات يفرض بإلحاح: تشبيب هذه الهيئات.

٤– ■ تبياناً لما سبق، وتأكيداً عليه، نشير إلى أن اتفاقيات أوسلو التي جددت بنية الإحتلال ورفعت وتيرة الإستيطان وعممت دائرة تهويد القدس.. فشلت – بالنتيجة، وكما كان مُقدَّراً – في وضع الشعب الفلسطيني على طريق إنجاز حقوقه الوطنية في الإستقلال والعودة إلى الديار.

إن قيام سلطة فلسطينية للحكم الذاتي بموجب هذه الإتفاقيات، مجردة من عناصر السيادة، وإن كانت ذات صلاحيات واسعة في إدارة الشأن الداخلي، بات يضع الحركة الفلسطينية أمام **مهام وطنية وديمقراطية** في آن، فتجاورت وتداخلت مهام مناهضة الإحتلال مع مهام التحرر من قيود إتفاقيات أوسلو من أجل إعادة بناء السلطة الفلسطينية، لكي تلبي وظيفة تعزيز صمود المجتمع في مواجهة الإحتلال لنيل الإستقلال فحسب، ولا تضطلع بوظيفة سواها، على طريق إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم التعددية السياسية والحزبية، ويصون الحريات العامة، وحقوق المواطنة، ويضمن **المساواة بين المواطنين**، وبين المرأة والرجل.. وصولاً إلى **دولة علمانية، دولة مدنية ديمقراطية** ■

(٣)

حقوق المرأة ودورها في قلب مسار تطوير الديمقراطية الفلسطينية

١- ■ إن ربط التحرر الوطني بالديمقراطية (السياسية والإجتماعية) واستتباعاً بقضايا التنمية البشرية والإنسانية، وقضايا التطوير المجتمعي، وفي القلب منها قضية المرأة..، يؤدي إلى استنهاض المشاركة المتكافئة والفاعلة لكافة شرائح وفئات الشعب في العملية الوطنية، بما في ذلك الدمج في الحياة النضالية اليومية لقضايا وحقوق القطاعات (وبالذات النساء والشباب) المستبعدة – بهذا القدر أو ذاك – من المشاركة الفعلية في صياغة السياسة النافذة في المجتمع والحركة الفلسطينية عموماً، بالقدر الذي يتناسب وثقلها الإجتماعي ودورها الكفاحي.

ومن المفارقات التي تعيشها الحركة الفلسطينية أنها مع التسليم – نظرياً – بالأهمية التي تعود في المعترك الوطني إلى قضايا المرأة وحقوق النساء عموماً، فإنها تنزع للتعاطي مع هذه القضايا، وتلك الحقوق باعتبارها ليست من صلب الحياة السياسية اليومية للشعب الفلسطيني، ليست متواشجة معها، وليست متداخلة فيها.

■ وفي هذا لا تأخذ الحركة الفلسطينية بعين الإعتبار أن تطوير بنى مجتمعنا الفلسطيني يتطلب تطويراً مؤسساتياً، وقانونياً، وثقافياً.. يقوم على تكريس مشاركة «نصف المجتمع» في النضال السياسي اليومي، ليس على قاعدة الإستدعاء من محطات قيادية عليا تغيب عنها المرأة، بل إنطلاقاً من مراكز عمل ديمقراطية تتحمل فيها المرأة بشكل منصف، وبلا تمييز كامل مسئولياتها بالتوازي مع واجباتها؛ كما أنه يتطلب دمقرطة وتوحيد القوانين بين الضفة والقطاع، وبخاصة قوانين الأحوال الشخصية التي تضمن تعزيز حقوق النساء إنطلاقاً

من الإقرار بالمساواة بين المرأة والرجل التي ينص عليها «إعلان الإستقلال»، وانسجاماً مع المواثيق الدولية، بما تمثله من مرجعيات ومنظومة قيم مكفولة على أوسع نطاق، لجهة تكريس حقوق الإنسان، والنساء بشكل خاص.

٢- ■ أما **في مجال التشريع والانضمام إلى الإتفاقيات الدولية** بإمكاننا أن نرصد ما يلي في السنوات الأخيرة:

■ في العام ٢٠٠٥ تم إقرار قانون صندوق النفقة، كخطوة ملموسة باتجاه تمكين النساء الفلسطينيات من الحصول على نفقاتهن المتعثرة في المحاكم المدنية والشرعية الفلسطينية.

■ أما فيما يُطلق عليه من باب التمويه، وتخفيف الوطأة: «جرائم الشرف»، فقد أصدر رئيس السلطة الفلسطينية مرسوماً يقضي بتعديل فقرتين من قانون العقوبات المعمول به في الأراضي الفلسطينية، وأصدر مرسوماً بتعديل نص المادة ٢٤٠ بفقرتيها من قانون العقوبات الرقم ١٦ والمعمول به في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية). وكذلك عدّل القرار نص المادة ١٨ من القانون الرقم ٧٤، وذلك من خلال إضافة عبارة يُستثنى من ذلك، قتل النساء على خلفية ما يُعرَّف زوراً بـ «شرف العائلة».

■ في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٩ صادق الرئيس محمود عباس على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» – السيداو (CEDAW). وبذلك أصبحت فلسطين هي العضو الـ ١٩ الذي يصادق على هذه الإتفاقية من بين أعضاء جامعة الدول العربية الـ ٢٢، حيث ارتفع عدد هؤلاء لاحقاً إلى ٢٠ (بعد إنضمام قطر إلى الإتفاقية، مع بقاء السودان والصومال خارجها). وجميع هذه الدول (باستثناء جزر القمر) أرفقت مصادقتها على السيداو بتحفظات إنطلاقاً من تعارض بعض موادها مع أحكام الشريعة ،ومخالفتها لأحكام الدساتير والقوانين الوطنية.

■ إن المصادقة الفلسطينية على السيداو، رغم تضمينها ما ينص على «ما لا يتعارض» مع القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، ما يقرأه البعض على خلفية المادة ٤/فقرة ٢ من هذا القانون («مباديء الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع»)..، هذه الإضافة لا تضع المصادقة الفلسطينية على نسق المصادقات العربية التي ربطتها بوضوح بتحفظات على مواد محددة في الإتفاقية (المواد ٢، ٧، ٩، ١٥، ١٦، ٢٩)، بينما الرئيس الفلسطيني لم يكتفِ بالمصادقة، بل طالب الحكومة الفلسطينية بمواءمة القوانين الصادرة عنها للإنسجام مع السيداو.

ومع ذلك، لا نستبعد، بل – على العكس تماماً – ينبغي أن نضع نصب الأعين، إحتمال

أن تأخذ الأمور منحى آخر، تحت وطأة الضغوط التي نتوقع أن تمارس من قبل قوى رجعية، أو حتى محافظة، بدأت مقدماتها تُطل برأسها منذ الآن. إن هذا، يُلقي على عاتق القوى الديمقراطية، والأوساط المجتمعية المتنورة، بشكل خاص، الشروع في وقت مبكر، بتهيئة الراي العام الفلسطيني لاستقبال السيداو، والتعاطي بانفتاح وإيجابية، مع مندرجاته.

٣- ■ الشروط المحددة لواقع الحركة الفلسطينية تبرز أهمية بعدها الديمقراطي بالتوازي مع بعدها التحرري الوطنيِ، سيما بعد اتفاقيات أوسلو التي عمّقت تطبيقاتها عضوية العلاقة بين البعدين. في هذا السياق نؤكد أن **مسألة الديمقراطية الفلسطينية** تقع في محرق حقل تتجاذبه مُعطيات (وعوامل) عدة، من الإحتلال إبتداءً، والإنقسام مروراً، ونوعية القيادة وبنيتها إنتهاءً.

■ قضية حقوق المرأة تقع في قلب المسألة الديمقراطية الفلسطينية، والإنتقاص من هذه الحقوق يمس بالديمقراطية، بينما تعزيزها يوطد مرتكزات الديمقراطية في المجتمع والنظام السياسي في آن، ويقويهما في مواجهة الإحتلال على طريق التقدم نحو الأهداف الوطنية.

■ عنوان النضال في سبيل حقوق المرأة هو **المساواة** من خلال تكريس مكانتها القانونية، في **الحياة العامة** بالمشاركة السياسية الحقيقية والحضور في مركز القرار، كما في **الحياة الخاصة** ضمن العائلة، التي مازالت منحكمة إلى القيم البطركية/الأبوية، في كل ما يتصل بالأحوال الشخصية الموضوعة تحت السلطة الذكورية في المجتمع. وفي كل هذا لا تفوتنا أولوية مكافحة **العنف المنظم ضد النساء** الذي ترتفع وتيرته خاصة في أوقات الحرب والإستثناء والإضطراب، كما هو حالنا في الأراضي الفلسطينية، وفي معظم مخيمات اللجوء.

٤- ■ إن مقاربة حقوق المرأة الفلسطينية متعددة الأوجه والمستويات، فهي تتحرك في ميدان الحقوق المدنية والسياسية، من جهة، والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، من جهة أخرى. وهذا بدوره يقتضي الجمع ما بين مطلب المساواة في كل هذه المجالات إستناداً إلى **المكانة القانونية** المعتمدة رسمياً، **والمكانة الإجتماعية** القائمة ممارسة، ما يفترض توفير شروط **تمكين المرأة** حتى تكون بمستوى شغل هذه المكانة في المجتمعين الأهلي والسياسي معاً، وتغطية مساحتهما.. إن **الجمع بين المكانة والتمكين**، نظراً للعلاقة العضوية بينهما، هو الذي يشق الطريق أمام تقدم حقوق المرأة الفلسطينية في المجتمع والنظام السياسي في آن.

٥- ■ آخذين بالإعتبار تباين الظروف السياسية والمجتمعية بين الضفة وغزة والشتات، وبداخل هذه التقسيمات ذاتها، بإمكاننا أن نسجل – وإن ببطء – تقدم ملف المساواة بين المرأة والرجل بمعيار المنحى التصاعدي لمشاركة المرأة الفلسطينية في مؤسسات المجتمعين

السياسي والأهلي. إن السعي للإرتقاء، بوتائر أعلى، بمستوى مشاركة المرأة في هذه المؤسسات وتعزيز حضورها في مركز القرار، يكون من خلال الروافع التالية:

• **قوننة المساواة** (من الأحوال الشخصية، إلى الحقوق السياسية، والإقتصادية..) بنصوص واضحة، ومحصَّنة ضد التأويل لغير صالح تعزيز مكانة المرأة وحقوقها، وذلك إنطلاقاً من خيار واضح لبناء الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على استقلال المؤسسات السياسية عن المؤسسات الدينية.

• إنطلاقاً من مبدأ المساواة بين الجنسين (بالمضمون الإجتماعي) تكريس **قاعدة التمييز الإيجابي** في تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية والمجتمع – مدنية، من خلال إعتماد كوتا ملزمة (على أساس واقعي، لكن تصاعدي)، تشمل جميع المؤسسات المذكورة، سواء تشكلت هيئاتها بالتعيين (وظائف السلطة الفلسطينية..)، أو الإنتخاب.

• **تعميق الإلتزام عملياً بالإتفاقيات الدولية** التي تعتمد إطاراً معيارياً متقدماً لحقوق المرأة بأفق المساواة من خلال مواءمة القوانين ولوائح العمل معها (في المجالات الحكومية الرسمية، وكذلك في القطاع الخاص).

• **إشاعة وتعميق ثقافة الديمقراطية والمساواة** على أوسع نطاق في المجتمع الفلسطيني، ما يشمل المناهج التربوية على مختلف المستويات، بما في ذلك الجامعات، وتطوير الثقافة العضوية في المدى المجتمعي لهذا المجال، وتحسين دور الإعلام الرسمي والخاص في هذا المضمار ■

حزيران (يونيو) ٢٠١٢

مكانة المرأة في برنامج الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

(١)

محورية «المساواة» في «مسألة المرأة»

١- ■ المحور الأساس لـ «مسألة المرأة» هو «المساواة»، ذلك الحق الطبيعي، الذي منه تُشتق سائر الحقوق. وأي كلام آخر على غرار: رد الحقوق، وإلغاء التمييز، وميزان العدالة والإنصاف..، لا يُعاد إلى مرجعيته الأصل المتمثلة بالمساواة، لا يفي الموضوع حقه؛ فالمفهوم/ المصطلح المُحصَّن، الذي يُغلق الباب أمام شتّى الممارسات والتفسيرات التي تنال، أو تنتقص من حقوق المرأة، هو المساواة، أي المساواة في كل المجالات، قانونياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً...

■ المساواة قيمة قائمة بذاتها، ولو رُبطت بغيرها، أو أتت في سياق يجمعها بقيمة أخرى؛ فحتى الكلام عن «الحرية والمساواة»، باعتبارهما يشكلان معاً، وإن بمضامين متمايزة، القاعدة القيَمية المعيارية لأهم تيارين فكريين متصارعين في المجتمعات البشرية منذ القرن التاسع عشَر، أي تياري الليبرالية والإشتراكية؛ فحتى الربط الوثيق، المحكم ما بين «الحرية والمساواة» عنواناً لتيار فكري جارف، لا يجعلهما يتحركان على نفس السوية؛ فالنفس البشرية، وإن تاقت بقوة للحرية، لا تقدمها على المساواة، بحكم تأصل الأخيرة عميقاً في النفس البشرية. وكما يقول ألكسيس دو توكڤيل (Alexis de Tocqueville)، أحد كبار مؤسسي علم الإجتماع (إلى جانب ماركس، دوركهايم Durkheim، وڤيبر Weber)، فإن الشعوب قد ترضى بالموت، ولا تقبل بفقدان / خسارة/ التخلي عن المساواة. وما ينطبق على عموم البشر بشكل عام، يسري مفعوله، وينطبق أيضاً – ومن باب أولى – على قطاع المرأة، الذي يشكل نصف المجتمع.

٢- ■ لا ديمقراطية بلا مواطنة، ولا مواطنة بلا مساواة، ولا مساواة في المجتمعات، إذا ما اقتصرت على الرجال واستثنت النساء. وهذا – بدوره – يُبرز ضرورة المواءمة بين الصيغة الوطنية للدستور والقوانين المشتقة منه، والمستندة إليه، وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها حقوق المرأة، والإلتزامات والمواثيق الدولية الناجمة عنها، ومن بين أهمها «إتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»(سيداو).

[■ إتفاقية سيداو – في جوهرها– هي إعلان عالمي لحقوق المرأة. وإذ تقر الإتفاقية أن مجرد التسليم بإنسانية المرأة، لم يعد كافياً لضمان حقوقها حسب المعايير الدولية الحالية وآليات حقوق الإنسان، فإن بنودها تجمع، في اتفاقية واحدة شاملة، جميع التعهدات التي أقرتها مواثيق الأمم المتحدة في مضمار مناهضة التمييز القائم على أساس النوع الإجتماعي، معلنة بذلك ميلاد أداة حقيقية من أجل المساواة بين المرأة والرجل، فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والثقافية، والإجراءات واجبة الإتباع على مستوى الدول من أجل تحقيق هذه المساواة.

في هذا الإطار، لا يقتصر تعهد الدول على السعي لتحقيق المساواة في الحياة العامة، أي في مجالات الوضع القانوني والمشاركة السياسية، وإنما يتجاوزها إلى الحياة الخاصة، وبالذات ضمن العائلة. ومن أجل تطبيق الإتفاقية، فإن الدول مخوَّلة باتباع سياسات التمييز الإيجابي، حتى يتم تحقيق المساواة بين المرأة والرجل ■]

(٢)

مكانة المرأة في البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١– ■ من الناحية النظرية، نفترض أن خير ما يُعبِّر عن مكانة المرأة في فكر وبرنامج الجبهة الديمقراطية، هو نص وأسلوب تناولها في البرنامج السياسي. وسنكتشف في سياق تتبعنا لتطور النص المتعلق بموضوع المرأة، أن البرنامج السياسي لم يضطلع بدوره التوجيهي المفترض في هذا المضمار، إلا في وقت متأخر، أي بدءاً من المؤتمر الوطني العام الثالث (١٩٩٤)، الذي فتح الطريق أمام مقاربة أوفت قضية المرأة حقها، ووجدت امتدادها في تعديلات المؤتمر الوطني العام السادس (٢٠١٣) على فقرة «المرأة»، في البرنامج السياسي.

■ في هذا الإطار، نلاحظ أن تناول البرنامج السياسي لموضوع المرأة تخلّفَ عن أداء المؤسسات المعنية بقضية المرأة في الميدان، كما تخلَّف عن النصوص الموجهة للعمل في برامج عمل منظمات الجبهة الديمقراطية في الأقاليم، وفي قطاع المرأة بالذات، ما جعل منهما – أي الأداء، كما النص – يتقدمان بفراسخ على أسلوب تناول قضايا المرأة في البرنامج السياسي، لفترة طويلة من الزمن. ومن بين الإستخلاصات التي سنخرج بها، إنطلاقاً من التقاطنا لهذه المفارقة الصارخة، هو الوعي المتأخر لوجود قضية أساسية، مستقلة، وذات

بعد استراتيجي، قضية قائمة بذاتها في مرحلة التحرر الوطني التي تجتازها الحركة الوطنية الفلسطينية، ألا وهي «مسألة المرأة».

٢- شهد البرنامج السياسي، على امتداد تاريخ الجبهة الديمقراطية، صيغتين:

■ **الصيغة الأولى،** أنجزتها اللجنة المركزية الثانية عام ١٩٧٥، بناء على تفويض من الكونفرنس الوطني العام الأول (١٩٧١)، أي بعد ست سنوات على تأسيس الجبهة الديمقراطية. وقد خضعت هذه الصيغة للمراجعة والتدقيق، مرتين: **الأولى،** على يد المؤتمر الوطني العام الثاني (١٩٨١)؛ **والثانية،** أجراها الكونفرنس الوطني العام الثاني (١٩٩١).

■ **الصيغة الثانية،** أتت على يد المؤتمر الوطني العام الثالث في العام ١٩٩٤، أي بعد ١٩ عاماً على الصيغة الأولى، وربع قرن على تأسيس الجبهة الديمقراطية. وخضعت هذه الصيغة للتعديل في ثلاث محطات: محطة اللجنة المركزية السابعة (٢٠٠٦)، وبالمصادقة اللاحقة للمؤتمر الوطني العام الخامس (٢٠٠٧)، ومحطتي المؤتمرين السادس (٢٠١٣)، والسابع (٢٠١٨).

٣- ■ **الصيغة الأولى** للبرنامج السياسي لم تتناول موضوع المرأة، إلا في إطار حق المرأة – أسوة بسائر الفئات الإجتماعية – في إقامة منظمتها الجماهيرية: «ضمان حق النساء والطلبة والمعلمين والشبيبة، وسائر فئات الشعب في إقامة منظماتهم الجماهيرية والمهنية المستقلة» *(الفصل الثالث، الفقرة ٥ من ١- الضفة الغربية وقطاع غزة).*

أما المؤتمر الوطني العام الثاني (١٩٨١)، فقد اقتصر التعديل الذي أجراه، على مايلي: «... النضال من أجل حقوق المرأة وتطوير دورها في النضال الوطني..». أما الكونفرنس الوطني العام الثاني (١٩٩١)، فلم يتطرق إلى هذا الموضوع البتة.

٤- ■ **الصيغة الثانية** للبرنامج السياسي (١٩٩٤)، تناولت موضوع المرأة *(في الفصل الثاني، الفقرة ٧)*، ضمن المهمات النضالية المطروحة على جدول أعمال منظماتنا في الضفة والقطاع، كما يلي: «الدفاع عن حرية المرأة وحقوقها في المساواة، ومن أجل تعزيز مكانتها الإجتماعية، ودورها في النضال الوطني، وتشجيع إنخراطها في كافة مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والنضال من أجل حق النساء العاملات في المساواة والرعاية الإجتماعية».

٥- ■ يلاحظ في هذه الصيغة، مايلي:

■ المساواة ليست مبدأً أساسياً، مستقلاً، قائماً بذاته، أو حقاً طبيعياً تُشتق منه سائر

الحقوق، بل حقوق تُشتق من حرية المرأة، دون تعريفٍ كافٍ لما هو المقصود بهذه الحرية، أي ما هو مضمونها القانوني، السياسي، والعملي.

■ الهدف من هذه الحقوق، أي ما ترمي إليه، هو «تعزيز مكانة المرأة الإجتماعية ودورها في النضال الوطني..»، الأمر الذي يحوّل الحقوق إلى واجبات.

■ كذلك، فإن الهدف من «حقوق المرأة في المساواة»، هو «.. تشجيع إنخراطها في كافة مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية»؛ إذن، هو هدف تحفيزي، يلقي على عاتق المرأة أعباء، لا يقابلها نص كافٍ، يقطع بمضمون هذه الحقوق.

■ أما «النضال من أجل حق النساء العاملات في المساواة والرعاية الإجتماعية»، فهو لا يتسم بدرجة كافية من التحديد، فما هو المقصود بالمساواة، هل المساواة بالأجر على قاعدة الأجر المتساوي للعمل المتساوي؟ وما هي مشتملات الرعاية الإجتماعية؟ هل تنطوي أيضاً على حق رعاية الأمهات؟..

٦- ■ تعديلات اللجنة المركزية (٢٠٠٦) بمصادقة المؤتمر الخامس (٢٠٠٧)، لم تشمل ما يتصل بموضوع المرأة؛ وبالمقابل، فقد أتت تعديلات المؤتمر الوطني العام السادس (٢٠١٣)، لتحدث تغييراً هاماً في الإطار العام لقضية المرأة، وكذلك في القضية ذاتها، أي في صلب منطوياتها:

■ ففي الإطار العام، إستجدت الصياغة التالية لمقدمة الفصل الثاني من البرنامج السياسي: «إن المرحلة الراهنة، التي يمر بها النضال الوطني الفلسطيني، هي مرحلة تحرر وطني ذات مهام متداخلة وطنية، من جهة، وديمقراطية سياسية واجتماعية، من جهة أخرى،... وبناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم التعددية السياسية والحزبية والحريات العامة والمساواة وحقوق المواطنة، وصولاً إلى دولة مدنية ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين، وبين المرأة والرجل».

■ وفي صلب الموضوع، أي موضوع المرأة، أتت **الفقرة ٤** *(من عنوان ثانياً – على صعيد النضال الديمقراطي السياسي والإجتماعي، في الفصل الثاني)*، لتنص على مايلي: «تمكين المرأة من نيل حقها في الحرية والمساواة في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتعزيز دورها في الشأن السياسي، وفي مؤسسات صنع القرار عبر تطوير القوانين والنظم الإنتخابية على قاعدة التمييز الإيجابي، وتنقية التشريعات والقوانين الفلسطينية من كافة أشكال الإجحاف والتمييز ضد المرأة، وسن قوانين عصرية للأسرة والأحوال الشخصية، تحفظ حق المرأة وتضمن لها المساواة مع الرجل».

■ كما أتت **الفقرة ٣-ج** *(تحت نفس العنوان: ثانياً)*، التي تتناول مصالح العمال وصغار الموظفين، لتخص المرأة العاملة بالنص التالي: «ج- حق المرأة العاملة في الأجر المتساوي للعمل المتساوي، ورعاية الأمهات العاملات وحمايتهن من الفصل التعسفي».

٧- ■ في تعديلات المؤتمر السادس (٢٠١٣)، نلاحظ الإشارة الواضحة إلى أن مرحلة التحرر الوطني التي يخوضها النضال الوطني الفلسطيني، يترتب عليها مهام متداخلة، وطنية، من جهة، وديمقراطية سياسية واجتماعية، من جهة أخرى. وهو أمر يجري للمرة الأولى في نص البرنامج السياسي، وبهذا الفرز الواضح ما بين نمطين من المهام – وإن تداخلا – تحت عنوانين مستقلين في البرنامج؛ كما نلاحظ الإشارة الواضحة إلى هدف «الدولة المدنية الديمقراطية»، التي تقوم على مبدأ المواطنة، «والمساواة بين المواطنين، وبين المرأة والرجل».

٨- ■ في سياق توضيح الإعتبارات التي أملت التعديلات النوعية للمؤتمر السادس (٢٠١٣) على مكانة المرأة في البرنامج السياسي، نشير إلى تضافر عاملين:

■ **الأول، موضوعي**، نجم عن التغيير البنيوي، الذي طرأ على النظام السياسي الفلسطيني، بعد دخول إتفاقات أوسلو موضع التطبيق (بدءاً من ١٩٩٤/٧/١)، بالشروع في إقامة السلطة الفلسطينية بمؤسساتها، التي على الرغم من اقتصار ولايتها على الحكم الإداري الذاتي على السكان، إنما حظيت بصلاحيات واسعة في إدارة الشأن المجتمعي الداخلي، ما وضع – بدوره – عموم الحركة الوطنية الفلسطينية أمام مهام ديمقراطية مستجدة، لم تكن مطروحة، فيما مضى، على هذا المستوى من الشمول والإتساع، والأهمية والتأثير المباشر على مسار النضال الوطني التحرري.

■ **والثاني، ذاتي**، نشأ عن تعاظم الوعي في صفوف مناضلات ومناضلي الجبهة الديمقراطية بضرورة وأهمية إيلاء المحور الديمقراطي في برنامج العمل، بشقيه السياسي والإجتماعي، مزيداً من الإهتمام، بالتوازي والتكامل مع المهام الوطنية المباشرة المتمثلة بمقاومة الإحتلال والاستيطان. ومما لا شك فيه، أن قيام السلطة الفلسطينية، بما ترتب على ذلك من تحديات، لعب دوراً مهماً في تسريع بلورة هذا الإدراك. إلا أن هذا الوعي، كان في طريقه إلى التشكل، بفعل، وبنتيجة المراكمة النضالية الناجمة عن الإنخراط في صفوف، ونضالات الحركة الجماهيرية، بمختلف فئاتها الإجتماعية.

٩- إلى جانب ماذكر، نشير إلى مايلي في نص البرنامج السياسي:

■ التحديد الواضح لحقوق المرأة العاملة في ثلاثة أمور رئيسية: الأجر المتساوي للعمل

المتساوي + رعاية الأمهات العاملات + حمايتهن من الفصل التعسفي.

■ وضع مبدأي الحرية والمساواة على نفس السوية كحق للمرأة في مختلف المجالات: **السياسية**، بتطوير القوانين والنظم الإنتخابية؛ **والقانونية**، بتنقية التشريعات من كافة أشكال الإجحاف والتمييز ضد المرأة؛ **والأسرية والأحوال الشخصية**، التي تحفظ حق المرأة، وتضمن لها المساواة مع الرجل.

■ وأخيراً، تجدر الإشارة إلى الإضافة التي أدخلها المؤتمر السادس على الفقرة ١ من مقدمة النظام الداخلي *(الحزب: التعريف والأهداف)*، بحيث باتت المرأة كقطاع إجتماعي مستقل، مستهدفة بالعضوية الحزبية، كون **مسألة المرأة** قضية مكتملة الأركان، وقضية قائمة بذاتها في برنامج العمل الوطني، كما في برنامج البناء الحزبي المحض.

١٠- ■ ضمن هذا المسار المتصاعد أهمية، موقعاً ومكانة في البرنامج السياسي، أتت تعديلات **المؤتمر الوطني العام السابع** (٢٠١٨)، لكي تسجل المزيد من التقدم في هذا المضمار، حيث استعادت مقدمة الفصل الثاني، كما والفقرة الخاصة بحقوق المرأة العاملة، نفس النص الذي ورد في صيغة المؤتمر السادس (٢٠١٣)، وأعادت صياغة الفقرة ٤، على النحو التالي:

«٤- الدفاع عن مكتسبات وحقوق المرأة ضد التمييز والتهميش والعنف، من أجل الحرية والمساواة التامة مع الرجل في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، والنضال من أجل:

أ) مشاركة المرأة في المجال السياسي، وفي مؤسسات صنع القرار، عبر تطوير القوانين والنظم الإنتخابية على قاعدة التمييز الإيجابي؛

ب) تنقية التشريعات والقوانين الفلسطينية من كافة أشكال الإجحاف واللامساواة ضد المرأة، وسن قوانين عصرية للأسرة والأحوال الشخصية تحفظ حق المرأة، وتضمن لها المساواة مع الرجل؛

ج) مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الإلتزامات التي تنص عليها إتفاقية سيداو في ضوء الإنضمام الرسمي لدولة فلسطين إلى هذه الإتفاقية».

١١-■ يلاحظ في تعديلات المؤتمر السابع (٢٠١٨)، مايلي:

■ الإستعاضة عن صيغة «تمكين المرأة من نيل حقها في الحرية والمساواة..»، التي خلت من الإشارة إلى المساواة مع من؟، بصيغة أخرى، قاطعة بتحديدها، تقوم على «الحرية

والمساواة التامة مع الرجل» في مختلف المجالات.

■ الإستعاضة عن تعزيز دور المرأة في الشأن السياسي، بالنص الواضح على «مشاركة المرأة في المجال السياسي».

■ إضافة فقرة كاملة عن مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الإلتزامات التي تنص عليها إتفاقية سيداو.

(٣)

تقييم وخلاصات

■ بداية، لا بد من الإستدراك التالي: هذا المسار الطويل، الذي فُرض على قطاع المرأة من خارجه، كان لا بد لملف المساواة أن يقطعه، قبل أن يستوي على الصيغة التي تعود إليه، باحتلال الموقع الذي يستحقه في البرنامج السياسي لحزب يساري ديمقراطي كالجبهة الديمقراطية، هذا المسار لا يعكس تماماً واقع حال الممارسة الفعلية؛ فمنذ أن أطلقت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في العام ١٩٧٧، نداء البناء المنهجي للأطر الديمقراطية لمختلف القطاعات الإجتماعية، شهد قطاع المرأة أيضاً، تأسيساً لهذه الأطر، نشطت على نحو ملحوظ في صفوف الحركة النسائية على الصعيد الوطني، ومؤسساتها العامة (بما فيها الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية)، فاحتل موضوع حقوق المرأة – في هذا السياق – موقعه في برنامج العمل.

■ إن عدم تعاطي الحزب ككل، مع «مسألة المرأة»، كقضية قائمة بذاتها، محورها المساواة والحقوق المشتقة، والنضال في سبيلها كملف متكامل تحت شعار مركزي يحمله مفهوم المساواة، قاد إلى تركيز هذا الملف وما ترتب عليه من مهام بيد المنظمات الديمقراطية للمرأة في مختلف الأقاليم، بدلاً من رفعه إلى مستوى المهمة البرنامجية المطروحة على جدول أعمال الحزب ككل، ما حوّل هذا الملف – تالياً – إلى قضية مطلبية، بدلاً من أن تكتسي مضمونها، وتغنيه في آن، كقضية فكرية، وسياسية، وطبقية، وحركية من الطراز الأول.

■ إن تخلف النص البرنامجي عن مواكبة واقع الممارسة الفعلي، لا بل عدم اضطلاعه بدوره المفترض بإضاءة الطريق أمام الفاعلين في الميدان، ترتبت عليه نتائج سلبية على مدى التقدم الذي كان بالإمكان إحرازه، سواء على مستوى تعزيز مكانة المرأة ودورها في إطار الجبهة الديمقراطية، أو على مستوى الفعل والتأثير في صفوف الحركة النسوية بشكل عام.

■ ولعل السبب الرئيسي لكل هذا، يعود إلى التمحور حول الفكرة التالية: إن حركة التحرر الوطني الفلسطيني، بقدر ما تتقدم على طريق تحقيق أهدافها، تقود إلى التحرر الإجتماعي،

الذي سيشمل أيضاً قطاع المرأة. هذه الفكرة الساذجة التي تقيم علاقة سببية تلقائية بين التحرر الوطني، وبين التحرر الإجتماعي، تأثرت بكل تأكيد بواقع تقدم دور وتعزيز موقع الإتجاهات التقدمية، العلمانية واليسارية، في صفوف الحركة الوطنية في مرحلة التأسيس والنهوض، ولم تدرك في وقت مبكر أن المضمون الفكري السياسي، الطبقي الإجتماعي لحركة التحرر الوطني، وبفعل تغيير ميزان القوى السياسي داخلها، يُمكن أن ينزاح نحو مضامين إجتماعية محافظة، لا بل رجعية، لا سيما حيال «مسألة المرأة» باعتبارها الموضوع الأبرز في ملف المساواة في المواطنة، وفي حقوق المواطنة، الخ.. وهذا ما عبَّر عن نفسه في محطات فاصلة في المسار الوطني، سواء في فترة الصعود (لإنتفاضة الأولى في نهاية العام ١٩٨٧)، أو الإنتكاس (إتفاقات أوسلو، بدءاً من العام ١٩٩٣).

■ النقلة النوعية التي أجراها المؤتمر الوطني العام الثالث في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ على «مسألة المرأة»، قضية وحقوقاً، في البرنامج السياسي بصيغته الثانية، هذه النقلة تزامنت، بفارق ثلاثة شهور، مع قيام سلطة الحكم الإداري الذاتي على السكان بدءاً من تموز (يوليو) ١٩٩٤. وقد اضطلعت هذه السلطة، وإن منقوصة الصلاحيات وفاقدة السيادة، بمسئوليات واسعة في إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني في الضفة والقطاع، أي في المجال الجغرافي المستهدف في المشروع الوطني لإقامة الدولة الفلسطينية عليه. هذا الواقع المستجد، جعل الحالة الفلسطينية تقف للمرة الأولى، وبشكل مباشر، أمام مهام متداخلة، وطنية وديمقراطية (سياسية وإجتماعية) في آن معاً. ومع ذلك لم يستوعب نص البرنامج السياسي هذا المستجد النوعي إلا في المؤتمر الوطني العام السادس (٢٠١٣)، الذي أدرج في مقدمة الفصل الثاني للبرنامج السياسي موضوعة مرحلة التحرر الوطني، وما يترتب عليها من مهام متداخلة، وطنية وديمقراطية في آن، وضعت خلف الظهر – من بين أمور أخرى – «النظرية التطورية» (المزعومة) لحقوق المرأة، التي كانت تقيم تناسباً تلقائياً بين تقدم التحرر الوطني، وبين التقدم الإجتماعي.

■ مرة أخرى، نشير إلى أن هذه الفجوة إقتصرت على نص البرنامج السياسي، ولا تمتد إلى وثائق مؤتمرات مختلف الأقاليم (الضفة، غزة، لبنان، سوريا). وفي هذا الإطار نخص بالذكر الوثيقة البرنامجية، التي كان من المفترض أن تطرح على المؤتمر الوطني العام الخامس في نهاية العام ٢٠٠٠، الذي لم يُقيَّض له الإنعقاد لاندلاع الإنتفاضة الثانية في ٢٠٠٠/٩/٢٨. *[راجع النص الكامل لهذه الوثيقة بعنوان: «**العمل الوطني والديمقراطي في الضفة والقطاع**»، ص ٩–٩٧ من كتاب «**عشية الإنتفاضة**»، ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠١، الناشر: شركة التقدم العربي للطباعة والنشر – بيروت].*

تتناول هذه الوثيقة البرنامجية موضوع حقوق المرأة تحت عنوان: «المرأة» (ص٤٩-٥٢)، وكذلك تحت عنوان: «الدفاع عن حق المرأة في الحرية والمساواة» (ص٩٢-٩٣)، بصيغة أكثر وضوحاً وتحديداً من صيغة البرنامج السياسي المعتمد لما يقارب عقدين من الزمن (١٩٩٤-٢٠١٣)، أي حتى انعقاد المؤتمر الوطني العام السادس، ما يجعلنا نستخلص أن نص البرنامج السياسي في «مسألة المرأة» لا يتخلف وحسب عن مواكبة واقع الممارسة الفعلي، بل أيضاً عن عديد الوثائق الصادرة في عدد من المحطات، بما فيه مؤتمرات الأقاليم، الحزبي منها، والقطاعي الديمقراطي.

■ إن المساواة بين المرأة والرجل هي المدخل الرئيسي للتحرر الإجتماعي للمرأة، الذي يندرج – بدوره – ضمن التحولات العميقة في المجتمع، ما يقتضي – من بين أمور أخرى – تصعيد نضال المرأة من خلال حركتها الجماهيرية الديمقراطية المستقلة، باعتباره العامل الحاسم في انتصار ملف المساواة، وباعتبار نضال الحركة النسائية (والنسوية) هو جزء عضوي من النضال السياسي الشامل للتطور الإقتصادي والإجتماعي والحضاري للمجتمع، وتكريس الديمقراطية فيه ■

كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠

حول أوضاع المرأة الفلسطينية

(١)

■ في الأصل كانت مكانة المرأة كمكانة الرجل في الأسرة البشرية، لم تكن مُلكاً ولم تكن سلعة، لأنها في الأصل حجر الزاوية في المجتمع، تعي كما الرجل معنى الحريات، والحقوق، والمساواة. أما محاولة تحجيم دور المرأة وحصره في جوانب حياة معينة فقد جاءت لاحقا، وهذه المحاولة هي التي أوصلت عديد المجتمعات إلى أدنى مستويات سلم التطور في عالمنا المعاصر. وغني عن القول أن محاولة فرض أنماط سلوكية تقليدية على المرأة لا تتماشى مع روح العصر، إنما يبعث فيها روح التمرد بالتأكيد .

وقد كان للمرأة مكانة خاصة وعظيمة في تاريخ وحضارة أجدادنا الكنعانيين، فقد كان الكنعانيون من أوائل الشعوب، التي وضعت القوانين والأصول المدنية، التي ساوت بين المرأة وبين الرجل، وكانوا أول من حرر المرأة، فكانت المرأة الكنعانية كاهنة، وقائدة جيوش، وسياسية، وبطلة، نذكر ملكة يوتنوام، وعشتروت، والإمبراطورة عليسه. ولا يضاهي الكنعانيين في تقديرهم لمكانة المرأة ودورها سوى المصريين القدماء، الذين كانوا يعتقدون أنها أكمل من الرجل، حيث كان المجتمع الفرعوني أقرب إلى المجتمع الأمومي (matriarcal)، خلافا لما كان عليه الوضع السيء للغاية للمرأة في حضارة ومجتمعات بابل وسومر وآشور .

■ وعليه، فإن الأصل والحالة هذه، أن تقف المرأة على قدم المساواة مع الرجل، فالرجال والنساء متساوون، ولكنهم في الوقت نفسه ليسوا متماثلين، إنهما يختلفان عن بعضهم البعض في شؤون عدة تتصل بالتركيبة الجسدية المميزة للجنس، ولكنهما يتساويان في أمور الحياة الأخرى. حتى في أساطير القدماء كانت المساواة تطرح نفسها في أرقى الصور. الآلهة في الأساطير، كان منها رجال، وكان منها نساء، وذُرية تعيش على الأرض، وأخرى تعيش في السماء. ألم يعبد أجدادنا الكنعانيون عناة، أو إيلات زوجة إيل؛ وعشيرة أو عشتار زوجة بعل .

■ إن باطن مجتمعاتنا يختلف عن ظاهره، قد يبدو الظاهر متمدناً ويبدو الباطن مختلفاً، خاصة عندما تعم المجتمع ظواهر من ظلم وتصرفات وسلوك المجتمع الذكوري، الذي يضع المرأة في منزلة أدنى، حيث تكتسب الذكورية صفة سلطوية تعطي صاحبها دون وجه حق، الحق في الهيمنة بحجج وذرائع حماية المرأة باعتبارها الحلقة الأضعف في المجتمع. من هنا،

فإن الحجر على حرية المرأة بذريعة الخوف عليها، دليل على ضعف التربية في المجتمع. ثقافة التربية السليمة هي التي ترشد العقل إلى اتخاذ القرارات والخيارات السليمة الصحيحة، وبناء شخصية مستقلة قادرة على مواجهة صعوبات الحياة.

■ أما الخوف عليها، أي على المرأة فهي الوسيلة لطمس شخصيتها عوضا عن إبرازها. تربية الأنثى وتعليمها ومعاملتها أسوة بالذكور ضرورة ثورية حتمية لإحداث نقلة إجتماعية نوعية، تقف فيها المرأة والرجل على قدم المساواة في مواجهة الموروث المتخلف. هنا يصدق قول كارل ماركس تماما بأن **التقدم الإجتماعي يقاس بالموقف الإجتماعي من تحرر المرأة**، وفي هذا حكمة بالغة، فتغير نظرتنا وموقفنا من المرأة، وتحويلها من عنوان على صلة بالجنس، إلى عنوان على صلة بالشراكة في الحياة، يحرر مساحة واسعة من عقل الرجل، ويمكنه من استخدام هذه المساحة المحررة في تأكيد إنتصاره على المفاهيم التقليدية، لينطلق الجميع نحو مستقبل أكثر ثراء، وأكثر إنسانية ■

(٢)

■ في حالتنا الفلسطينية، لا نضيف جديداً عندما نؤكد أن النساء الفلسطينيات يواجهن ظروفاً بالغة الصعوبة والقسوة؛ فمن ناحية، تتواصل جرائم الإحتلال، وتتسع مساحة هذه الجرائم لتطال المزيد من النساء؛ ومن ناحية أخرى، تتزايد معاناة النساء الفلسطينيات الناجمة عن انتشار ظاهرة العنف الذي تتعرض له.

فما زالت الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ تشهد تصعيداً واضحا في الجرائم التي ترتكبها قوات الإحتلال والتي لا تستثنى منها النساء. وقد عاشت المرأة الفلسطينية ظروفا صعبة وقاسية بعد أن صعَّدت تلك القوات من استخدام القوة المميتة ضد المرأة الفلسطينية بادعاء مواجهة الشروع في تنفيذ عمليات طعن، أو الإشتباه بمحاولة تنفيذها دون أن يشكل ذلك أي تهديد لحياة جنود الإحتلال، وهو ما يعني تنفيذ إعدامات ميدانية طالت عدداً من نساء فلسطين.

في الوقت نفسه، وعلى الصعيد المحلي، شهدت الأراضي الفلسطينية في الأعوام الماضية حوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، طالت العشرات، من بينها حالات قتل مروعة بدعوى ما يسمى بقضايا «الشرف».

■ ما تقدم يدعونا إلى ضرورة المطالبة أولاً، بتوفير الحماية للسكان المدنيين تحت الإحتلال بمن فيهم النساء، والعمل بكل السبل والإمكانيات المتاحة من أجل ممارسة الضغط على سلطات الإحتلال، ودفعها لاحترام حقوق الإنسان، والإلتزام بمباديء القانون الإنساني

الدولي؛ وفي الوقت نفسه، ودون أن نضع ذلك على قدم المساواة، دعوة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال لجنتها التنفيذية، ودعوة الحكومة، لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لوضع حد لمظاهر العنف المحلي، وملاحقة مرتكبي الجرائم بحق النساء ومحاسبتهم، والوفاء بجميع الإلتزامات الدولية الناجمة عن انضمام فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – السيداو – (CEDAW).

■ في هذا السياق، فإننا ننطلق من التوجهات التي التزمت بها القيادة الرسمية، والتي منحت المرأة الفلسطينية بعضا من حقوق المساواة مع الرجل في شؤون عائلية، ودعت إلى إعادة النظر بقانون العقوبات لجهة توفير الحماية للمرأة الفلسطينية، نؤكد أن الحماية الحقيقية للمرأة الفلسطينية في مجتمعها المحلي تتحقق عندما تجري عملية مواءمة حقوقها في التشريعات الوطنية بشكل كامل مع الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين، والتزام نظامنا السياسي الفلسطيني بها، وخاصة السيداو، والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمرأة، والقرار الأممي ١٣٢٥، وإعلان بيجين وخطة العمل المنبثقة عنه عام ١٩٩٥، وقبله إعلان مكسيكو عام ١٩٧٥، وكوبنهاجن عام ١٩٨٠، ونيروبي عام ١٩٨٥، والعمل على ضمان تنفيذ وتطبيق هذه القوانين في مختلف المجالات ومواجهة سوء استخدام العادات والتقاليد لتبرير الظلم المركب الواقع على المرأة بهدف إقصائها وتهميشها، وكل هذا في إطار بناء منظومة قوانين عصرية تحمي الحقوق والحريات، وتحارب كافة أشكال التمييز، وتوفر البيئة التشريعية والإجتماعية لضمان ذلك.

وفي هذا الإطار، ننطلق من شروط العمل المجحفة للمرأة الفلسطينية العاملة، للمطالبة بوقف إستباحة حقوقها، ومعالجة ظروف عملها التي تقترب من ظروف العمل بالسخرة، وإلى إنصافها بالضمانات الإجتماعية والصحية وبتطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي تم التوافق عليه قبل أعوام دون أن يجد طريقه إلى التطبيق والتنفيذ ■

(٣)

■ في إطار ما سبق، لا بد من الإشارة إلى التطور السلبي الذي شهدته قضية المرأة في نهاية العام ٢٠١٩ مع انطلاق حملة تحريض، لا تخلو من الافتعال، ضد إتفاقية السيداو. وقد أثارت تلك الحملة مجموعة من التساؤلات حول توقيتها، خاصة وأنها جاءت متأخرة خمسة أعوام على توقيع دولة فلسطين على تلك الاتفاقية. بيانات صدرت ضد انضمام فلسطين إلى السيداو، وعشائر إجتمعت، وأكدت رفض تطبيق الاتفاقية في فلسطين، وأعلنت البراءة التامة منها وما يترتب عليها، ودعت في مواقف تثير الاستهجان إلى إغلاق جميع

المؤسسات النسوية، ووصل الأمر حدود تحذير القضاة من الإلتزام بقرار الحكومة رفع سن الزواج، ودعت الصحفيين إلى الامتناع عن تغطية أنشطة المؤسسات النسوية، ما شكل مساً خطيراً بالقانون وتحريضا على العنف. كان ذلك التحريض على السيداو مغرض، وخرج عن المألوف، وهيأ أرضية تجيز الإعتداء على النظام العام ومباديء وقيم حقوق الإنسان، وعلى المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، وسيادة القانون والدولة المدنية، وقيم المجتمع المدني. واعتمدت حملة التحريض تلك على كم هائل من التضليل، ونشر معلومات خاطئة حول الاتفاقية والمباديء الواردة فيها، وعكست ألوانا متعددة من المتاجرة الدينية، والثقافية، والتلاعب بالمشاعر الإجتماعية، وبالعادات والتقاليد.

■ جاءت ردود الفعل على حملة التحريض تلك، تؤكد وعياً وطنياً متقدماً بسماته الاجتماعية والحقوقية والسياسية الوطنية، لتوضح أن انضمام دولة فلسطين إلى السيداو كان إنجازاً وطنياً يجب حمايته والبناء عليه، خاصة وإن ١٩٠ دولة عضو في الأمم المتحدة قد صادقت عليها، ومن بينها ٥٤ دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي، ومن بينها دول الخليج العربي، مع بعض التحفظات على المواد ٢، ٧، ٩، ١٥، ١٦، فضلا عن المادة ٢٩ الخاصة بالتحكيم بين الدول. فقد صادق على الإتفاقية كل من السعودية (٢٠٠٠)، ومملكة البحرين (٢٠٠٢)، ودولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٤)، وسلطنة عُمان (٢٠٠٦)، ودولة قطر (٢٠٠٩)، وكانت دولة الكويت أقل هذه الدول تشدداً في تحفظاتها على مواد تلك الاتفاقية. وكان ذلك منطقيا خاصة وأن المادة ٢٨ من إتفاقية سيداو تجيز التحفظ على بنودها، باستثناء تلك المنافية لغرض الإتفاقية، وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل.

■ لقد دعت المؤسسات العاملة وسط المرأة، وعديد القوى السياسية، في أكثر من مناسبة الجهات المعنية في م.ت.ف، ودولة فلسطين إلى التعامل بكل مسؤولية مع إلتزامات دولة فلسطين، ووضع حد لكل من يحاول أخذ القانون باليد بحجة الدفاع عن الأعراف والتقاليد، والبدء بتطبيق الإتفاقية، ووضع تشريعات صارمة لحماية الأسرة من العنف، والحد من حالات قتل النساء بداعي الشرف، وإعادة قراءة القوانين والتشريعات التي تنطوي على كثير من التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وفتح حوار مجتمعي يضم جميع الأطراف ذات العلاقة، لمناقشة أية قضايا تتعلق بمواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقية، وعدم التردد بنشر الإتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي انضمت إليها دولة فلسطين، بما فيها إتفاقية سيداو في جريدة الوقائع الرسمية الفلسطينية، ومواءمة التشريعات النافذة مع مضمون الاتفاقية ■

(٤)

■ في تناول نتائج دراسة المكتب المركزي للإحصاء حول «أوضاع المرأة الفلسطينية» (راجع الملحق)، نؤكد أن لا علاقة بين الحقائق التي تبرزها هذه الدراسة عن مشاركة النساء في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، بما فيها من ثغرات وفجوات، وبين الخطاب الرسمي، الذي ينحاز للنساء قولاً، ويتجاهل حقيقة وضعهن قولاً وعملاً، فليس من رابط بين الرقم الصريح وعموميات الخطاب الرسمي، الذي لا يحترم المؤشرات الرقمية، ولا يستوعب إستحقاقاتها.

■ تشير أرقام مركز الإحصاء إلى مايلي: نسبة الحاصلات على منصب مدير عام فما فوق في مؤسسات ووزارات السلطة تبلغ ١١,٦٪، مقابل ٨٨,٤٪ لصالح الرجال. نسبة النساء في القوى العاملة تبلغ ١٩,٢٪، ونسبة البطالة الأنثوية تبلغ ٤٨٪، بينما نسبة تعليم النساء إبتداء من مستوى البكالوريا فأعلى تبلغ ٤٩,١٪، مقارنة بنسب تعليم الرجال التي لم تتجاوز نسبة ٤٣,٩٪، والأكثر غرابة أن محصلة الراتب اليومي للنساء تعادل ٨٤ شيكلاً بينما محصلة راتب الرجال تبلغ ١١٦ شيكلاً.

خطاب المستوى الرسمي منفصم عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فهو يتكلم عن المرأة باعتبارها الأم والأخت والزوجة، لكن لا شيء لديهم حول التمييز في الأجور، ولا شيء بخصوص عدم تحول التعليم إلى تشغيل، ولا شيء لديهم حول تطبيق قرارهم الخاص بإضافة ٣٠٪ من عضوات المجلس الوطني إلى المركزي، وحتى المقترح القاضي بإضافة العضوات على دفعات، لم يتم تسديد فاتورته الأولى(!).

■ إن كان ثمة وصف دقيق لعنوان سريع لوضعية المرأة الفلسطينية، لن نجد أدق من مصطلح «المراوحة» في المكان، بما يؤشر أيضا لمرادفة «التراجع». مراوحة في المكان، من أجل إبقاء المرأة في وضعها الدوني كمواطنة من الدرجة الثانية، واستمرار الإنتقاص من أهليتها القانونية.

لقد شهدنا تلكؤ لجنة تطبيق قرارات المجلسين المركزي والوطني، في تنفيذ القرارات ذات الصلة بتمثيل المرأة؛ وشهدنا على تفوهات قاضي القضاة في السلطة الفلسطينية حول شرعية ضرب النساء(!)، وصولاً إلى تعميم مجلس الوزراء حول التحفظات على اتفاقية «سيداو». عناوين التراجع المشار إليها لا يمكن نفي مفاعيلها الثقافية حتى لو تم نفي بعضها. فالطلقة التي تخرج لا تعود.

■ قضايا المرأة الرئيسية عالقة في عنق زجاجة، تشكو من احتباس الإرادة السياسية،

إحتباس القوانين والسياسات القادرة على إحداث النقلة النوعية لإحداث التغيير. مردّ الإحتباس يعود إلى أن المرأة وحدها في ميدان النضال الديمقراطي والمساواة التامة، بينما معركة مواءمة القوانين دون قَضْم لا تتحقق دون مشاركة مجتمعية شاملة، بمعنى نضال الرجال والنساء معاً، في جميع عمليات التنمية والتطوير المجتمعي الذي يؤدي بالضرورة إلى استنهاض المشاركة المتكافئة والفاعلة في العملية الوطنية، بما في ذلك دمج القضايا الإجتماعية للنساء في الحياة النضالية اليومية، بدءاً من مشاركتها في صياغة القرار السياسي والإجتماعي المتناسب مع ثقلها الإجتماعي، ودورها الكفاحي، ومؤهلاتها العلمية، مروراً بتطوير البنى الحزبية ومأسستها قانونياً وثقافياً على أساس المساواة التامة والمناصفة في النضال والقرار، وإنتهاء بالعمل الجاد لجَسْر الفجوة بين الإلتزام النظري والتطبيق العملي.

نقطة في نهاية السطر، وضعية المرأة وتموضعها القيادي ليسا بخير، ومن هنا نبدأ. إن تراجع الحركة النسائية في التجربة المُعاشة لجهة يدها التي تصفق وحدها، تقييم تحالفاتها لجهة فرز الحقيقي عن الوهمي، وخاصة علاقتها التبادلية مع الأحزاب، لجهة إصلاحها على قاعدة توازن العلاقة العضوية بين المرأة، وبين أحزابها ■

٨ آذار (مارس) ٢٠٢٠

ملحق

أوضاع المرأة الفلسطينية

[فيما يلي عرض إحصائي لأوضاع المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع عشية يوم المرأة العالمي، مقدم من د. علا عوض رئيس مركز الإحصاء الفلسطيني:]

■ **المرأة نصف المجتمع الفلسطيني:** بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام ٢٠١٩ في فلسطين، حوالي ٤,٩٨ مليون فرد؛ منهم ٢,٥٣ مليون ذكر بنسبة ٥١٪، و٢,٤٥ مليون أنثى بنسبة ٤٩٪، فيما وصلت نسبة الجنس ١٠٣,٥، أي أن هناك ١٠٣,٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة + القطاع	٢,٥٣٠,٩٦٦	٢,٤٤٥,٧١٨	٤,٩٧٦,٦٨٤
الضفة الغربية	١,٥٢٢,٣٣٤	١,٤٦٤,٣٨٠	٢,٩٨٦,٧١٤
قطاع غزة	١,٠٠٨,٦٣٢	٩٨١,٣٣٨	١,٩٨٩,٩٧٠

■ **أكثر من عُشر الأسر الفلسطينية ترأسها نساء:** ترأس النساء في فلسطين حوالي ١١٪ من الأسر، بواقع ١٢٪ في الضفة الغربية، و٩٪ في قطاع غزة، وذلك بناءً على بيانات القوى العاملة للعام ٢٠١٨.

■ **إنخفاض ملحوظ في نسبة الزواج المبكر في فلسطين:** هناك إنخفاض في نسبة الزواج المبكر (لمن هم أقل من ١٨ سنة) لكلا الجنسين، فقد بلغت نسبة الإناث أقل من ١٨ سنة واللواتي عقد قرانهن خلال عام ٢٠١٧ حوالي ٢٠٪ من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن خلال نفس العام؛ وبواقع ١٩٪ من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في الضفة الغربية، و٢١٪ من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في قطاع غزة، في حين كانت النسبة للإناث عام ٢٠١٠ حوالي ٢٤٪ .

كما بلغت نسبة الذكور أقل من ١٨ سنة والذين عقد قرانهم خلال عام ٢٠١٧ حوالي ١٪ من إجمالي الذكور الذين عقد قرانهم خلال نفس العام، في حين كانت النسبة للذكور عام ٢٠١٠ حوالي ١,٥٪.

■ على مستوى محافظات الضفة الغربية، بلغت أعلى نسبة للزواج المبكر للإناث في محافظة الخليل بنسبة ٣٨٪، وأقلها في محافظة أريحا والأغوار بنسبة ١٪، وذلك من مجموع الإناث اللواتي عقد قرانهن في الضفة الغربية؛ وعلى مستوى محافظات قطاع غزة، فقد بلغت أعلى نسبة للزواج المبكر للإناث في محافظة غزة بنسبة ٤٢٪، وأقلها في دير البلح بنسبة ٨٪ من مجموع الإناث اللواتي عقد قرانهن في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٧.

■ **حوالي ثلثي النساء في العمر ١٨ سنة فأكثر متزوجات:** إستناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة ٢٠١٨، بلغت نسبة النساء المتزوجات من مجموع النساء في العمر ١٨ سنة فأكثر ٦٤٪، و٢٨٪ لم يتزوجن أبداً، وبلغت نسبة الأرامل ٦٪، ونسبة المطلقات ٢٪.

■ **النساء ذوات الإعاقة:** حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

٢٠١٧ يزيد عدد الأفراد ذوي الاعاقة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية لكلا الجنسين؛ فقد بلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة من الذكور حوالي ٢٧ ألف بنسبة ٢,٩٪ من مجموع الذكور، وحوالي ٢١ ألف للإناث بنسبة ٢,٣٪ من مجموع الاناث في قطاع غزة، وبلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة من الذكور حوالي ٢٤ ألف بنسبة ١,٩٪ من مجموع الذكور، وحوالي ٢٠ ألف للاناث بنسبة ١,٦٪ من مجموع الاناث في الضفة الغربية.

■ **عدد الأفراد ذوي الاعاقة من مجمل السكان حسب المنطقة والجنس، ٢٠١٧**

[البيانات في الجدول أدناه، لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس، الذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام ١٩٦٧.]

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة + القطاع	٥١,٦٩٣	٤١,٠١٧	٩٢,٧١٠
الضفة الغربية	٢٤,٤٤٠	٢٠,١٣٠	٤٤,٥٧٠
قطاع غزة	٢٧,٢٥٣	٢٠,٨٨٧	٤٨,١٤٠

■ **إنخفاض ملحوظ في معدلات الأمية بين النساء:** رغم الإنخفاض في معدلات الأمية لدى النساء خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت هناك فجوة لصالح الرجال، حيث بلغ معدل الأمية لدى النساء ٤٪، مقابل ١٪ للرجال، حسب بيانات مسح القوى العاملة ٢٠١٨.

■ **معدلات إلتحاق مرتفعة للإناث في التعليم الثانوي والتعليم العالي:** بلغت معدلات الإلتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الثانوية حوالي ٧١٪ ، مقابل ٩١٪ للإناث. كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٦٠٪ من مجموع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي، وذلك وفق بيانات وزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨.

■ **فجوة واضحة في نسبة المشاركة في القوى العاملة، والأجر اليومي بين النساء والرجال:** رغم ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات السابقة، ولكنها لا تزال منخفضة جداً مقارنة مع الرجال، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ٢١٪ من مجمل النساء في سن العمل في العام ٢٠١٨، مقابل ١٠٪ في العام ٢٠٠١، مع وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء ٩٢

شيكل مقابل ١٢٩ شيكل للرجال.

■ **تتعمق فجوة المشاركة في القوى العاملة بين النساء والرجال من ذوي الإعاقة:** أشارت بيانات مسح القوى العاملة ٢٠١٨، أن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت ٤٪ فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل ٢١٪ للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة.

■ **معدلات بطالة مرتفعة بين النساء، وأكثر من نصف الحاصلات على ١٣ سنة دراسية فأكثر عاطلات عن العمل:** بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة ٥١٪ في العام ٢٠١٨، مقابل ٢٥٪ بين الرجال، وتصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على ١٣ سنة دراسية فأكثر إلى ٥٤٪.

■ **الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقراً:** بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة ٥٤٪، بينما كانت في الضفة الغربية ١٩٪ من إجمالي الأسر التي ترأسها نساء، وذلك حسب النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والإستهلاك والفقر)، في العام ٢٠١٧.

■ **النساء الفلسطينيات في الحياة العامة:** لا تزال مشاركة النساء في الحياة العامة محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أن ٨٢٪ من القضاة هم رجال، مقابل ١٨٪ نساء؛ و٧٣٪ من المحامين المزاولين للمهنة هم رجال، مقابل ٢٧٪ نساء؛ و٨٠٪ من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال، مقابل ٢٠٪ من النساء؛ و٢٥٪ من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين هن نساء، مقارنة بما نسبته ٧٥٪ من الرجال. أما على صعيد أعضاء مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الطالبات ٣١٪، مقابل ٦٩٪ من الطلاب.

■ **على صعيد المشاركة في القطاع العام المدني،** فتشكل النساء ٤٣٪ من موظفي القطاع العام المدني، مقارنة مع ٥٧٪ للرجال، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى، فبلغت ١٢٪ للنساء، مقابل ٨٨٪ للرجال لنفس الفئة ■

القسم الثالث

في الإشتراكية العلمية، القوى الإجتماعية في مرحلة التحرر الوطني

- الفصل الأول: حول الإشتراكية العلمية
- الفصل الثاني: القوى الإجتماعية في مرحلة التحرر الوطني
- الفصل الثالث: مدخل إلى الإقتصاد السياسي

الفصل الأول

حول الإشتراكية العلمية

- في الإشتراكية العلمية: النشأة والمسار
- عناصر في الفهم المادي الجدلي للتاريخ
- أساليب (أنماط) الانتاج

في الإشتراكية العلمية: النشأة والمسار

*[■ الفقرة ٢ من مقدمة النظام الداخلي (بعنوان: «١– التعريف والأهداف») الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام السابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (٢٠١٨)، تنص على مايلي: «**تسترشد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالإشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره**». وفيما يلي مساهمة تضيء على جوانب معيَّنة من الموضوع المطروح:]*

(١)

نشأة الفكر الإشتراكي العلمي

■ نشأ الفكر الإشتراكي العلمي في المرحلة المعاصرة، وازدهرت طروحاته مع مطلع القرن الـ ١٩ في مواجهة المظالم الإجتماعية الذي تسبب بها نمط الإنتاج الرأسمالي (المنطلق بكل زخمه في ذلك الحين) بفعل آليات الإستغلال والقهر والتغريب التي فُرِضَت على الطبقة العاملة الحديثة التي تكوّنت بالتلازم مع نمط الإنتاج الرأسمالي. لكن هذا الفِكر نزع ـ باتجاهه العام ـ إلى المثالية والطوباوية والوعظية الأخلاقية.

■ الإنجاز التاريخي لماركس وإنجلز تمثل بدءاً من أربعينيات القرن الـ ١٩ بنقل الفكر الإشتراكي من مستواه الطوباوي المتخيَّل، إلى مستواه العلمي ببعد الممارسة العملية، فبتنا أمام ما يسمى بـ «الإشتراكية العلمية» التي استندت إلى اكتشافات بالغة الأهمية على مستويي الفكر السياسي الإنساني بشكل عام، وعلى الطرح الإشتراكي بخاصة، ومن بين أهمها ثلاثة:

١–■ **إدخال الفهم (المنهج) المادي الجدلي على قراءة التاريخ**، ما ارتقى به إلى مستوى العلم. وما يعنينا في السياق ليس علم التاريخ الملموس الذي يؤسس له هذا المنهج، بل **النمط العام للتفكير النظري**، وفهم العالم (بمعنى الإجتماع البشري) الذي يدشنه هذا المنهج بواسطة ما يسمى بـ «**المادية التاريخية**» التي تقوم على المباديء التأسيسية التالية:

أ) الوجود (الواقع) الإجتماعي يحدد الوعي الإجتماعي، مع انعكاس الثاني على الأول وتفاعلهما.

ب) التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يشكل محرك التاريخ، أي محرك التقدم في

المجتمع؛ وفي هذا السياق يندرج الصراع الطبقي الإجتماعي.

ج) وجهة التاريخ تصاعدية، تطورية، من التشكيلات الإقتصادية ـ الإجتماعية الأدنى إلى التشكيلات الأعلى، مع التأكيد على واقع التطور المتفاوت في المجتمع الواحد، كما وبين مختلف البلدان والمجتمعات.

د) الحقيقة دائماً ملموسة، ولا توجد حقيقة مجردة.

■ من بين الأمور التي ترتبت على هذا، ما يلي: نمط (أسلوب) الإنتاج المادي هو القاعدة الحقيقية للتاريخ. محرك التاريخ يقوم على تطور قوى الإنتاج كعامل أساسي، وعلاقات الإنتاج كعامل حاسم. الوعي في حقيقته هو تعبير عن علاقة إجتماعية مادية. التمييز بين الوجود الإجتماعي والوعي ليس تمييزاً بين حقيقتين، بل بين الحقيقة الملموسة والجانب المجرد من الحقيقة ذاتها. وعليه تضحى المادية التاريخية هي التعبير الأعم للعلاقة بين الوجود الإجتماعي والوعي..

٢-■ كشف لغز نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، القائم على **قانون القيمة** الذي من خلاله تتحدد قيمة السلعة (أية سلعة) بعدد الساعات الضرورية إجتماعياً (أي بمستوى معيّن من تطور قوى وعلاقات الإنتاج) لإنتاجها.

وبما أن **قوة العمل** سلعة يتم تبادلها في سوق العمل، فإن قيمتها تتحدد بعدد الساعات الضرورية إجتماعياً لإنتاجها وإعادة إنتاجها. وإلى جانب ما يساويها بالسلع الأخرى، فإن ميزة قوة العمل تتحدد بكونها مولّدة لـ **«فائض قيمة»** يستحوذ عليه صاحب رأس المال، فيستهلك قسماً منه (أي العائد)، ويحوّل القسم الآخر إلى رأس مال يضاف إلى الأصل في سياق ما يسمى بعملية «مراكمة رأس المال».

لقد كشف **قانون القيمة** جوهر استغلال رأس المال لقوة العمل (أي استغلال الرأسمالي للعامل)، وآلية هذا الإستغلال التي تصب في الدائرة الحلزونية الصاعدة لتوسيع رأس المال.

٣-■ كشف جوهر الأزمة البنيوية للرأسمالية، بما هي – في الأساس – أزمة فيض تراكم رأس المال الناجم عن **التناقض** بين متطلبات تعجيل التراكم بزيادة إنتاجية العمل، من جهة، وبين التدهور في معدلات الربح الذي تقود إليه هذه الزيادة، من جهة أخرى؛ والأزمة في هذا السياق المحدد ليست سوى محطة إضطرارية مؤقتة لحل هذا التناقض، بما تنطوي عليه هذه المحطة من تدمير جزئي لرأس المال الإجتماعي (تكون الأسواق المالية أحد أهم ميادينها) وتخفيض شامل لقيمته ■

(٢)

الحقل (الحيّز) المعرفي والمنهجي للإقتصاد السياسي والمادية التاريخية

■ بين قانون القيمة المولِّد لفائض القيمة (القانون المؤسس لنمط/ أسلوب الإنتاج الرأسمالي)، من جهة؛ وبين جوهر الأزمة البنيوية الأهم للنظام الرأسمالي، بما هي أزمة فيض تراكم رأس المال، التي تؤسس لانحداره، من جهة أخرى؛ تقع مجموعة من القوانين والقواعد والمعارف... تتناول عملية إنتاج الخيرات المادية والروحية في المجتمعات البشرية، والتناقضات التي تنشأ في سياقها، وجميعها تنتمي إلى حقل معرفي محدد، هو **الإقتصاد السياسي**، بما هو علم يدرس جوانب معيّنة من حياة المجتمع البشري، أي وبمزيد من التحديد: يدرس الإقتصاد السياسي النظام الإجتماعي للإنتاج والعلاقات الإقتصادية بين الناس أثناء عملية الإنتاج؛ إذن، هو علم يدرس القوانين التي تحكم إنتاج وتبادل وتوزيع الخيرات المادية في مختلف مراحل تطور المجتمع البشري.

■ تدرس **المادية التاريخية** المسائل العامة لتطور المجتمع: بنية المجتمع، والتفاعل بين مختلف جوانب الحياة الإجتماعية، وقوانين التطور العامة للمجتمع الإنساني، والقوى الإجتماعية والمادية المحركة لهذا التطور.

■ إنطلاقاً من هذا التعريف، ومن هذه الزاوية بالتحديد، يقع الإقتصاد السياسي في الحقل (الحيّز) المعرفي والمنهجي للمادية التاريخية، كون الأخيرة تعبِّر عن جوهر المفهوم المادي للتاريخ، الذي يعتبر أن العامل الأساس والحاسم في تطور المجتمع البشري هو – بالتحليل الأخير – إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحقيقية، الفعلية، بكل جوانبها المادية إبتداءً، ومن ثم جوانبها غير المادية (الروحية). إن المادية التاريخية تضيء هذا الطريق بمنهجها، وعلى يد مبادئها التأسيسية الأربعة الآنف ذكرها ■

(٣)

مسار الفكر الإشتراكي العلمي

■ على خلفية نضالات الطبقة العاملة وتَشَكُّل حركتها وانتظام صفوفها وارتقاء وعيها لذاتها، سمحت الإكتشافات النظرية التي أشرنا إلى بعض أهم عناوينها بتأسيس «**الإشتراكية العلمية**»، وبارتياد آفاقها النضالية الرحبة على يد الطبقة العاملة المنظمة بأحزابها ونقاباتها. وعلى هذه الخلفية التراكمية يندرج الإنجاز التاريخي بقيادة لينين والحزب البلشفي، الذي أسس،

من خلال الإتحاد السوفييتي، أول نظام سياسي رفع راية الإشتراكية العلمية في تاريخ البشرية.

■ لا تفوتنا في السياق الإشارة إلى الإنجازات بالغة الأهمية التي حققها لينين في الحقل النظري، ومن بين أهمها: قانون التطور المتفاوت الذي يحكم الرأسمالية في مرحلتها الإحتكارية (الإمبريالية)، والذي يطرح إمكانية إنتصار الثورة الإجتماعية بقيادة الطبقة العاملة في بلد رأسمالي متخلف، ما سمح ببلورة استراتيجية الثورة الروسية بأهدافها الإشتراكية، والتي قامت على تحالف بين العمال والفلاحين؛ ومن بينها أيضاً: الربط بين الثورة الإشتراكية والنضال الوطني التحرري في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة..؛ هذا دون أن ننسى إجتراح لينين لنظرية الحزب الطليعي وعلاقته بالطبقة العاملة، والحركة النقابية..

■ الجدير بالذكر أن هذه القامات التاريخية (ماركس، إنجلز، لينين) وغيرها من الأسماء اللامعة التي يضيق المجال عن ذكرها (بليخانوف، كاوتسكي، هيلفردينغ، ليبكنشت، روزا لوكسمبورغ...)، التي جمعت بين عبقرية الفكر وإبداعه، وبين فعالية الدور القيادي في الميدان.. هذه القامات العالية لم تنسب هذا الفكر إلى نفسها، ولم تسمِه باسمها أو باسم غيرها، بل أجملته بعنوان واحد، هو: **الإشتراكية العلمية**.

■ كما يجدر التذكير، أن الإشتراكية العلمية ـ على مستويي النظرية والتطبيق ـ واصلت، وما زالت تواصل، تطورها على يد قادة ومفكرين كبار بعد رحيل «الآباء المؤسسين» الآنف ذكرهم، ومنهم: ماوتسي تونغ، ديميتروف، غرامشي، لوكاش، ألتوسير، بولانتزاس، لوسيان سيف، سمير أمين، وغيرهم... ومن الخطأ نسب الإشتراكية العلمية إلى أي منهم، أو إلى عدد منهم، وإن جاز الكلام عن أفكار واجتهادات وتطويرات (وطروحات، وفرضيات عمل..) تقدموا بها، لم يتشكل دائماً، وليس بالضرورة، أصلاً، أن يتشكل إجماع حولها ■

(٤)

منهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره

■ لم يَحِلْ مصطلح الماركسية ـ اللينينية مكان الإشتراكية العلمية في الأدبيات السياسية إلا بعد وفاة لينين، ليس لاعتبارات متعلقة بصون نقاء «النظرية» أمام احتمالات التحريف والإجتزاء، كما قد ينزع البعض إلى اعتقاده، بل من أجل توفير مظلة تسمح بنسب التوجهات والسياسات المتعلقة ببناء الإشتراكية في الظرف العصيب، الذي كان يجتازه الإتحاد السوفييتي إلى هذه «النظرية»، أو إشتقاقاتها المباشرة، الأمر الذي فتح المجال أمام «التوظيف السياسي» للنظرية بكل ما ترتب عليه من سلبيات، لسنا بوارد الخوض بها في هذه العجالة.

■ من كل ما سبق نخلص إلى التالي: إن الإشتراكية العلمية هي النظرية التي تعبر عن فكر الطبقة العاملة ورؤيتها الثورية للواقع الإجتماعي في إطار مسيرة تطوره التاريخي، وآفاق هذه المسيرة. وهي نظرية تتميّز بأنها علمية وثورية في آن؛ إنها **نظرية علمية**، بمعنى أنها ليست عقيدة جامدة أو وصفة ثابتة، وليست منظومة فكرية مغلقة تنطوي – بشكل قَبْلي ومسبق – على حلول وإجابات على ما يطرحه الإجتماع، بحركته وتناقضاته، من قضايا ومشكلات؛ بل هي منهج يلخص قوانين التطور الإجتماعي، لتحليل الواقع كما هو، في الحقيقة، بعيداً عن التزييف والتشويه الأيديولوجي، الذي تمارسه الطبقات المسيطرة من أجل تكريس هيمنتها الفكرية على الكادحين وتضليلهم؛ وهي **نظرية ثورية**، بمعنى أنها لا تكتفي بوصف الواقع وتحليله، بل تشكل دليلاً للعمل من أجل تغييره تغييراً ثورياً بوجهة التقدم، تقدم المجتمع، ولمصلحة العمال وعموم الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم ■

عناصر في الفهم المادي الجدلي للتاريخ

[■ في إطار ما تم التقديم له في الفصل الأول «حول الإشتراكية العلمية»، يجدر التوقف أمام عدد من المفاهيم والمصطلحات – المفتاحية، التي تقوم عليها الإشتراكية العلمية المستمدة من الفهم المادي الجدلي للتاريخ، وبما يساعد أيضاً على توضيح قضايا وأمور، سترد في الفصول اللاحقة:]

(١)

إنتاج الخيرات المادية هو أساس حياة المجتمع

■ إن العامل الأساس والحاسم في تطور المجتمع البشري هو – بالتحليل الأخير – إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحقيقية، الفعلية بكل جوانبها المادية إبتداءً، ومن ثم غير المادية (الروحية). إن إنتاج الخيرات المادية لا يقوم من خلال أفراد لا رابطة تجمعهم، بل على أساس جماعات، فهو **إنتاج إجتماعي**.

■ إنتاج الخيرات المادية يتألف في كل مرحلة من مراحله التاريخية من عنصرين هما: **القوى المنتجة** (قوة العمل البشري + وسائل الإنتاج) + **علاقات الإنتاج** (العلاقات التي تقوم بين الناس في سياق عملية إنتاج الخيرات المادية، وتبادلها، وتوزيعها، واستهلاكها). أما العامل الأساس الذي يحدد طبيعة هذه العلاقات فهو **ملكية وسائل الإنتاج (والتداول)**. إن علاقة الناس بوسائل الإنتاج تحدد مكان ووضع الأفراد في عملية الإنتاج وطرق التوزيع لمنتجات العمل. وأخيراً، فإن اتحاد القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج يقود إلى تحديد **أسلوب (أو نمط) الإنتاج** ■

(٢)

البناء التحتي والبناء الفوقي

■ **البناء التحتي (الأساس، أو القاعدة)** هو مجموع علاقات الإنتاج. أما **البناء الفوقي**، فهو عبارة عن منظومة الأفكار السياسية والحقوقية والفلسفية والدينية والسلوكية والجمالية والعلاقات الأيدولوجية... والمؤسسات المقابلة، الحاملة لها. ويضم البناء الفوقي: الدولة، والقضاء، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية، وغيرها..

■ **البناء التحتي (الأساس) إذن، هو مجموع علاقات الإنتاج، إنه البنية الإقتصادية للمجتمع**؛ والبناء التحتي هو بناء تحتي بالنسبة للبناء الفوقي، هما يتفاعلان ويؤثران ببعضهما البعض إنطلاقاً من هذه العلاقة الملزمة، وإن لم تساوِ بينهما، فالبناء التحتي هو الأساس بالنسبة للبناء الفوقي الذي بدوره يلعب **دوراً حاسماً** في عديد الأحيان في دينامية وتطور البناء التحتي، كما هو حال «الدولة» (المحتسبة على البناء الفوقي) على سبيل المثال، من زاوية تأثير الدولة في دينامية وتطور علاقات الإنتاج والتبادل (والتداول)، ودور طبقات اجتماعية بعينها في كل هذا ■

(٣)

العلاقة بين البنائين التحتي والفوقي

■ العلاقة بين البنائين التحتي والفوقي تكون بالنسبة لبعض القضايا **علاقة التابع بالمتبوع**، أي أن البناء التحتي يستدعي بعض التجليات على مستوى البناء الفوقي (في القضايا الثقافية، والجمالية، وغيرها..) التي تتسق معه، ولو بعد حين.

وكذلك الأمر، بالإمكان أن تكون العلاقة بين البنائين التحتي والفوقي – في أحيان أخرى – قائمة على **علاقة الأساسي بالحاسم**، فمحرك التطور في المجتمع ليس البناء الفوقي، بل البناء التحتي، لكن الأخير لا يفرض نفسه ولا يكتمل شرطه إلا بتطور موازٍ أو لاحق للبناء الفوقي، وبالتحديد على مستوى السلطة السياسية؛ فالثورة الفرنسة ١٧٨٩ (الّتي أحدثت تغييراً جذرياً على بنية الدولة ومنظومتها القانونية، الفكرية، الخ..) توَّجت إنتصار البورجوازية (أي نمط الإنتاج الرأسمالي) على طبقة النبلاء المتحالفة مع الإكليروس (أي نمط الإنتاج الإقطاعي)، وثبتت صيغة الدولة التي تعكس السلطة السياسية للطبقة المسيطرة إقتصادياً (البورجوازية)، أي الطبقة الأساسية في المجتمع بحكم أسلوب الإنتاج السائد.

الثورة الفرنسية كانت ضرورية لحسم المضمون الطبقي للسلطة الحاكمة وشكلها (من خلال الدولة) المنسجم مع أسلوب الإنتاج الصاعد، أي أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

■ **البناء التحتي** (الأساس، البنية التحتية) في المجتمع يضم مجمل **علاقات الإنتاج** بين الناس التي تنشأ وتتشكل في سياق عملية الإنتاج (والإستهلاك والتداول/ التبادل) وإعادة الإنتاج للشروط المادية لحياتهم.

في هذا السياق، يظهر **البناء الفوقي** في المجتمع **كشكل** أيديولوجي، سياسي – قانوني **للمضمون** الإقتصادي لحياة المجتمع (أي حياته الإجتماعية)، حيث يتمتع البناء الفوقي

باستقلالية نسبية عن البناء التحتي، إنما على قاعدة وفي إطار **الإرتباط العام** للبناء الفوقي بالبنية التحتية.

هذه الإستقلالية النسبية هي التي تفسر بقاء بعض مظاهر البناء الفوقي (مثلاً: التقاليد، السلوك، الذائقة الجمالية والفنية..) على قديمها لفترة – قد تطول – من الزمن، حتى بعد وقوع التغيير في البناء التحتي، دون أن يلغي ذلك صحة القاعدة العامة التي تنص على لحاق مختلف مظاهر وتعبيرات البناء الفوقي، في نهاية المطاف، بالتغيير الحاصل في البناء التحتي ■

(٤)

التمايز في الإرتباط العام بين البنائين التحتي والفوقي

■ **الإرتباط العام بين البنائين** (التحتي والفوقي) **لا يضع مختلف مكونات البناء الفوقي** (الدولة، القانون، الدين، الفلسفة، الفن، الخ..) على نفس السوية؛ فهذه المكونات ترتبط فيما بينها ومع البنية التحتية بطريقة مختلفة: فالدولة، والقانون بمؤسساته، والمنظمات السياسية... ترتبط مباشرة بالبنية الإقتصادية (البناء التحتي) للمجتمع؛ بينما المكونات الأخرى (الفلسفة، الدين، الفن، ..) تكون على مسافة أبعد من البناء التحتي الذي ترتبط به بشكل غير مباشر. وبقدر ما ترتبط مكوّنات البناء الفوقي بشكل مباشر بالبناء التحتي، يتضح على نحوٍ جلي مدى عمق وتفاعل علاقة الأساسي بالحاسم بالنسبة لهذين البنائين (أو البنيتين).

■ الترابط بين البنائين، من جهة، واستقلالية الفوقي عن التحتي نسبياً، من جهة أخرى، يفتح على التأثير العكسي النشط للوعي الإجتماعي على الوجود الإجتماعي، دون أن يلغي ذلك المبدأ الأساس في المادية التاريخية الذي يُعبّر بإيجاز عن جوهر المفهوم المادي للتاريخ، وهو: **الوجود الإجتماعي يحدد الوعي الإجتماعي.**

من هنا، الخلاصة المهمة بالنسبة للمناضلات والمناضلين في صفوف الحركة الجماهيرية: الوعي الإجتماعي (الطبقي) له قدر واضح من الإستقلال النسبي لتأثره بمكونات البناء الفوقي الناتجة – مثلاً – عن التعليم واكتساب المعرفة في مختلف مجالاتها، أو/ و عن الممارسة المجتمعية الملموسة، الخ..

■ أما **التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية**، فهي نتاج للبنية التحتية (أسلوب الإنتاج) والبنية الفوقية (منظومة الأفكار ومؤسساتها)، وهي مجتمع «في مرحلة معيّنة من تطوره التاريخي».

ومن هذه الزاوية ونظراً لملموسيتها، بالإمكان (وخاصة في بلدان المجتمعات النامية) أن يتعايش أكثر من أسلوب (نمط) إنتاج داخل تشكيلة إقتصادية – إجتماعية محددة.

في هذا الإطار، فإن تعدد أساليب (أنماط) الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الإقتصادية أكثر من غيرها، وفي بعض المجتمعات المحلية (الريفية أو الحضرية..) أكثر من غيرها، **لكن تعدد أساليب الإنتاج لا يلغي حقيقة هيمنة أحدها على غيره، على خلفية تفاعل هذه الأساليب فيما بينها من خلال علاقات تعاون وصراع.** مثلاً: تعدد أنماط (أساليب) الإنتاج في البلدان النامية (نمط الإنتاج السلعي الصغير..) لا يلغي هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على التكوين الإجتماعي، الخ... ■

أساليب (أنماط) الانتاج

[قبل ظهور الرأسمالية كأسلوب إنتاج، مرت المجتمعات البشرية بعدد من التشكيلات الاجتماعية– الاقتصادية، ساد كل منها أسلوب إنتاج مختلف عن غيره. فما هي تلك التشكيلات وكيف كان أسلوب الانتاج فيها، وكيف انتهى؟ وفيما يلي عرض مختصر لأساليب الإنتاج التي – كخط عام – تعاقبت زمنياً على عدد من مجتمعات أوروبا، كنموذج توجيهي يُسترشد به لدى عرض ومراجعة تجارب المجتمعات الأخرى:]

(١)

أسلوب الانتاج المشاعي البدائي

■ المشاعية البدائية هي الشكل الاول للمجتمع البشري، وساد فيها **أسلوب الانتاج البسيط** بهدف الحفاظ على الحياة واستمرارها. تعلم الناس صنع الأدوات الحجرية، ثم تطورت أدوات العمل إلى المعدن. وكان شكل وتنظيم العمل هو التعاون البسيط بين أفراد المجتمع، وكان العمل والانتاج والتملك ينطوي على طابع إجتماعي مباشر، سادته المساواة بين أفراد المجتمع. وكان الاقتصاد عينيا، أي لا يعرف الانسان فيه النقود، ولا يعرف تبادل البضائع، فما يتم إنتاجه يجري توزيعه على أفراد المجتمع. ولم يكن هناك فائض في الخيرات المادية، يمكن امتلاكه. وبعبارة أخرى، فبسبب من بدائية القوى المنتجة، كان العمل المشترك حتمياً، ولم يكن هناك تناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، وبالتالي لم يكن هناك طبقات ولا استغلال.

■ مهّد تطور أدوات العمل للانتقال إلى مرحلة أكثر تعقيدا في حياة المشاعية البدائية. وتمثلت الخطوة الاولى في نشوء قبائل تُعنى بتربية الماشية، ما أدى إلى الانفصال عن فلاحة الارض. وهو ما سمي بـ «**التقسيم الاجتماعي للعمل**». وهو **التقسيم الإجتماعي الأول** الذي عرفته البشرية، عندما بات هناك فرعان متمايزان للإنتاج المادي: تربية المواشي، وفلاحة الارض. ومن هذا التطور برزت ظاهرة **المنتوج الزائد**. وبرزت ظاهرة أخرى أخذت بالتكوّن التدريجي على مستوى وجهاء العشائر والقبائل ورجال الدين، كشريحة إجتماعية متمايزة، أي بدأت بالبروز والإستقرار ظاهرة ما يسمى بـ «**التمايزات الإجتماعية**».

■ إكتشاف أدوات الحراثة المعدنية وغيرها من أدوات العمل، وتعميق التقسيم الاجتماعي للعمل من خلال إنفصال جديد بين حراثة الارض، وبين ظهور الحرف، هو **التقسيم الاجتماعي**

الثاني. أدى ذلك إلى تفسخ العلاقات الانتاجية المشاعية خاصة بعد أن ظهر دور أسرى الحروب كقوة عمل. فمع ظهور التقسيم الاجتماعي الاول والثاني بشكل خاص، بات زعماء القبائل يحافظون على الاسرى كعبيد، أي كقوة عمل تستخدم في الانتاج في ظل تزايد علاقات التملك الخاصة. وهكذا، إنهارت المشاعية البدائية وحلَّ مكانها تشكيلة إجتماعية – إقتصادية جديدة، وأسلوب إنتاج جديد، هو أسلوب الانتاج العبودي ■

(٢)

أسلوب الانتاج العبودي

■ مع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل ظهر **التبادل في العلاقات الانتاجية**، وتغيّر طابع التنظيم القبلي والعشائري. زعماء القبائل، القادة العسكريون، ورجال الدين الذين أصبحوا **سلطة في مجتمع جديد** شكل الطور الاول في نشوء الدول. وظهرت دولة مُلّاك العبيد لأول مرة في تاريخ البشرية. في هذا المجتمع تطورت القوى المنتجة، وشهدت تلك الحقبة تطورا في استخراج المعادن وصهرها، وإنتاج أدوات عمل أكثر تعقيداً. وتطور الإنتاج الحرفي فصُنعِّت الأواني الفخارية والآلات المعدنية. وتطور الغزل والنسيج، وشيّدت القصور والمعابد والمسارح، وشُقَّت الطرق وأقيمت السدود وقنوات الري. وكانت الزراعة هي الفرع الرئيسي للإنتاج، فبرزت صناعة المواد الغذائية..

■ إتسمت هذه المرحلة باشتداد التناقضات التناحرية بين من يملك وسائل الانتاج، وبين من لا يملك سوى قوة عمله؛ بين الاسياد والعبيد.. واتسمت العلاقات الانتاجية في المجتمع العبودي بأسلوب إنتاج متميز، إتحدت فيه قوة العمل مع وسائل الانتاج بشكل قسري؛ فالكادح العبد لم يكن محروما من وسائل الانتاج وحسب، بل كان هو نفسه مُلكا للسيد المسيطر، وكان يُباع ويُشترى. ولم يكن العبد يهتم بالعمل وزيادة الانتاجية في ظروف الارغام القسري.. واتسم المجتمع العبودي بغلبة الطابع العيني للإنتاج، حيث كانت المنتجات تنتج بغرض الاستهلاك. أما التبادل البضاعي في عصر المجتمع العبودي فكان نتاج عمل المنتجين الصغار، من فلاحين وحرفيين.

■ أدى تطور العلاقات البضاعية النقدية والتجارة إلى نشوء أولى الاشكال التاريخية للرأسمالية. **وجاء نشوء طبقة التجار بمثابة التقسيم الاجتماعي الكبير الثالث للعمل**، إذ بدأ التجار يضطلعون بدور السماسرة والوسطاء في تبادل البضائع. وكانوا يستخدمون رساميلهم في تسليف طبقة الأسياد مقابل فائدة على قسم من الانتاج الزائد الذي ينتجه العبيد.

هذه العوامل أدت الى تدمير **الاقتصاد العبودي العيني**، وقادت إلى تناقضات سرَّعت في

انهيار أسلوب الانتاج هذا. إضافة إلى ذلك، أسفر الطابع القسري لعمل العبيد وعدم وجود أية حوافز مادية ومعنوية لهم، أسفر في نهاية المطاف عن ركود في الانتاج العبودي، وأدى إلى بروز تناقضات بين المدينة والريف، فالمدن كانت مراكز للإنتاج الحرفي والتجاري، أما الريف فقد اتسم إنتاجه بتدهور الزراعة وتناقص السكان، حيث كان مصدر التجنيد للجيوش من الأرياف. أما في المدن فحل الخراب بالحرفيين الصغار عندما بدأت منتجات الاستثمارات الكبيرة تنافس الصغيرة.

لقد لعبت العوامل الأربعة المشار إليها (نشوء طبقة التجار + تدني إنتاجية عمل جماهير العبيد + تراجع الانتاج الحرفي الصغير وكساده + تدهور أوضاع الزراعة والفلاحين في الريف) دورا هاما في اشتداد التناقضات الداخلية للمجتمع العبودي بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، وأدى إلى تفسخه وانهياره أمام أسلوب إنتاج جديد هو أسلوب الانتاج الاقطاعي.

■ أدى انحطاط الانتاج العبودي وتعمق تناقضاته إلى احتدام الصراع الطبقي في المجتمع. فاندمجت ثورات العبيد في مجرى واحد مع نضال الفلاحين والحرفيين المفلسين. وهكذا سقط النظام العبودي وحل مكانه أسلوب جديد من الانتاج هو الانتاج الاقطاعي. وتجدر في هذا السياق الاشارة أن نمط الانتاج العبودي لم يكن سائدا في كل البلدان كأوروبا الشمالية والشرقية على سبيل المثال، حيث انتقلت هذه البلدان من نمط الانتاج المشاعي إلى الاقطاعي دون أن تمر بمرحلة العبودية.

في أوروبا ساد نمط الانتاج العبودي في كل من روما القديمة وأثينا القديمة وبلدان الشرق كالهند، واليمن، ومصر، وبابل وغيرها، والأميركيتين، والشواهد على ذلك هي المعابد الهندية واليونانية والمسارح الرومانية، وسور الصين، وأهرامات مصر، وأهرامات المكسيك، وغيرها ■

(٣)

أسلوب الانتاج الاقطاعي

■ عرف تطور القوى المنتجة زخماً جديداً في ظل أسلوب الإنتاج الإقطاعي، دعمته في ذلك إكتشافات تقنية. فقد تم ترويض الماء والهواء كمصدرين للطاقة، فنشأت طواحين الماء والهواء والسفن الشراعية الضخمة، كما تم اكتشاف الورق والبارود في أوروبا، وحروف الطباعة، وتطورت تقنيات التعدين، كما تطورت الآلات وخاصة آلات النسيج، وأصبح العمل الحرفي أكثر تخصصاً وازدادت الإنتاجية. وفي الزراعة تم إدخال الأسمدة، وتحسين أنواع الحبوب والأغراس، والإستعمال المكثف لحيوانات الجر في الفلاحة.

مع اكتشاف القارة الأمريكية في نهاية القرن الـ ١٥، وطريق الهند البحرية في بداية القرن الـ ١٦، عرفت التجارة تطوراً هائلاً، وتشكل السوق الدولي. ومع تطور الحرف والتجارة تطورت المدن وتحوّل بعضها إلى مراكز عالمية للتجارة. وأخذ عدد متزايد من التجار يوظف رأسماله في توسيع الورش الحرفية، وتحويلها إلى مانيفكتورات ذات إنتاجية متطورة، تلبي إحتياجات الأمراء الإقطاعيين المتزايدة، ولكن تلبي خاصة متطلبات السوق العالمية.

■ تميّز أسلوب الانتاج الاقطاعي بوجود طبقة تمتلك حيازات زراعية. وكان الاقطاعي يعطي مقابل بدل عيني، حصة صغيرة من الارض للفلاح الذي كانت تربطه بالاقطاعي علاقة تبعية شخصية. إن السمات الاساسية لعلاقات الانتاج الاقطاعية هي **إقتصاد السُخرة**.

ما يميّز شكل الملكية الاقطاعية عن الشكل العبودي، أنه في ظل الاقطاع، كان الفلاحون يملكون بيوت للسكن وأدوات عمل وحيوانات للجر ومواشي وبذور وأعلاف.. وغير ذلك من وسائل الانتاج. وكان جوهر الاستغلال الاقطاعي يكمن في أنه يستولي بوصفه صاحب الارض، على الناتج الزائد الذي يخلقه الفلاح. واتسم الاستغلال الاقطاعي للفلاح بثلاثة أشكال:

– **الريع بالسخرة**، أي يعمل الفلاح عددا من أيام الاسبوع في أرض الاقطاعي، وبقية أيام الاسبوع في أرضه.

– **فرض أتاوات على الفلاح**، أي إعطاء جزء من إنتاج الفلاح العيني إلى الاقطاعي، دون استخدام الإنتاج الخاص للإقطاعي من أرضه.

– **حلول الريع النقدي محل الريع العيني** مع تطور الانتاج البضاعي والتبادل، وأصبح الفلاح يقدم للإقطاعي بدلا نقديا، أي ينتج ويبيع **ويحوّل الانتاج إلى نقد** يدفعه للإقطاعي.

■ في ظل الفترة المبكرة للإقطاع، أخذت تنبعث المدن التي أصابها الانحطاط في أواخر العصر العبودي من جديد، حيث بدأت تنتشر الحرف والتجارة، وانتقل الدور الرئيسي في تطور القوى المنتجة من الريف إلى المدن. فبرزت فئة الاثرياء من التجار والحرفيين والمرابين. ومع دخول التكنيك والمعدات الصناعية في الزراعة وفي الصناعة، وتطور الملاحة التي ساعدت في تطوير عمليات التبادل وتشكل الاسواق، بدأت التناقضات تشتد في المجتمع الاقطاعي، حيث تكوَّنت فئة جديدة تعرف بالبورجوازية من التجار والحرفيين، واشتد التناقض بين الفلاحين والاقطاع في الارياف.

■ في بداية أسلوب الإنتاج الإقطاعي، لعبت علاقات الإنتاج دوراً محفزاً في تطور القوى المنتجة. لقد كان الإقطاعي يملك أدوات الإنتاج التي تمثلت أساساً بالأرض، وعليها العاملين

فيها، أي الأقنان المرتبطين بها، والمحظور عليهم مغادرتها. كما أصبح للمُنتِج حق إمتلاك حيازة صغيرة خاصة من الأرض يعمل عليها أثناء الوقت الفائض من عمله عند الإقطاعي، ومن أجل ذلك كان يمكن أن يمتلك حيوان جر وأدوات عمل، وكذلك الحرفي كان يحق له إمتلاك أدوات عمل بسيطة والتصرف لحسابه الخاص في الفائض من وقته، أي أن المُنتِج كان صاحب مصلحة ما في عمله، وبالتالي في تطوير الإنتاج.

غير أنه مع التطور التقني الكبير، والتوسع الهائل في التجارة وتنوع السلع، تكثفت عملية إستغلال الفلاحين متمثلة بارتفاع الضرائب العينية، وكذلك فرض الضرائب النقدية لتلبية حاجة الإقطاعيين للسلع المستوردة، أو المصنعة في المدن، وازداد التناقض حدة بين الفلاحين والإقطاعيين؛ ومع ولادة المانيفكتورات وتوسعها وتعميمها ولدت طبقتان جديدتان: البورجوازية والبروليتاريا.

■ دخلت البورجوازية قطباً رئيسياً في الصراع مع الإقطاع، فالبورجوازية المالكة للمانيفكتورات كانت حاجتها تزداد إلى العمال الأحرار، أي غير المقيّدين بالعلاقة القانونية والفعلية مع الإقطاعي، وكذلك ازدادت حاجتها إلى سوق واسعة تتجاوز حدود الحيازات الإقطاعية، والتضييقات المفروضة في إطارها على انتقال السلع. وبات ضرورياً إستبدال علاقات الإنتاج الإقطاعية بعلاقات جديدة تتلاءم مع التطور النوعي الجديد للقوى المنتجة.

وهكذا شهدت البشرية إنهيار النظام الإقطاعي في صراعات عنيفة قادتها الطبقة البورجوازية الصاعدة، وكانت قوة الصدام الرئيسية فيها: الفلاحون، والعمال، والحرفيون ■

(٤)

أسلوب الإنتاج الرأسمالي

■ في أسلوب الإنتاج الرأسمالي يبرز الإنتاج الكبير كواحدة من السمات الرئيسية، حيث حلّت المصانع محل الورش الحرفية والمانيفكتورات، وازداد تمركز العمل، وارتبطت حلقات الإنتاج ببعضها أكثر من ذي قبل، وبرزت أكثر من أي وقت مضى **الصفة الإجتماعية للإنتاج**.. وقد ساعدت الإكتشافات الجديدة على توسيع عملية التبادل داخل حدود الدولة البورجوازية الجديدة وخارجها، وانتشرت الملاحة البخارية، واكتشف التلغراف، الخ..

■ في ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالي أصبح العامل حراً من الناحية القانونية، أي غير مرتبط قانونياً ببورجوازي محدد يعمل عنده على غرار ما كان عليه القن مع الإقطاعي. ولكن العامل – بالمقابل – بات مرتبطاً بالبورجوازية كطبقة، وهو أصبح كأنسان، لا يملك إلا قوة عمله المضطر لبيعها للبورجوازي؛ كما وتعمقت أكثر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على

شكل ملكية بورجوازية.

وقد أعطت علاقات الإنتاج الجديدة زخماً كبيراً لتطور القوى المنتجة والإنتاج عموماً، وذلك بفعل التطور العلمي وتطور تنظيم العمل وبفعل التنافس بين البورجوازيين، ولكن بشكل خاص بفعل العمل الجماعي للعمال ووتيرة الإستغلال القائمة.

■ نشأ في صلب أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وتبلور تناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. فقد **أصبح التناقض بين الصفة الإجتماعية للإنتاج، وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، تناقض تناحري بين ملايين المنتجين وأقلية من الرأسماليين الإستغلاليين.** وتفاقم هذا التناقض بصورة أكثر بعدما تحوّلت الرأسمالية، إلى إمبريالية، أي عندما حلّت الرأسمالية الإحتكارية محل رأسمالية التنافس الحر، وحصلت تطورات في بنية الرأسمالية وكانت في جوهرها دفع عملية تمركز، وتركز الرأسمال إلى حدودها القصوى. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح التناقض بين القوى المنتجة، وبين علاقات الإنتاج أكثر سطوعاً وأكثر تفجراً. إن أسلوب الإنتاج الإشتراكي هو الذي يضع حلاً لمسألة التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج من خلال إعتماد **ملكية المجتمع العامة لوسائل الإنتاج** بديلاً للملكية الخاصة لها ■

(٥)

إستدراك وتوضيح

■ أساليب الإنتاج المشار إليها والتشكيلات الإقتصادية – الإجتماعية القائمة عليها، لم تكن الوحيدة التي عرفها تطور المجتمعات البشرية، أي إن تطور هذه المجتمعات لم يجرِ على نسق واحد كحتمية تاريخية؛ فعلى سبيل المثال: مجتمعات أوروبا الشرقية والشمالية إنتقلت مباشرة إلى الإقطاع ولم تَجْتَزْ مرحلة العبودية.. كما أن مجتمعات حضارات الأنهر (الحضارات النهرية) في مصر والصين والهند وبعض البلدان الإفريقية، وبلدان أخرى في أميركا الوسطى، قد عرفت أساليب أخرى من الإنتاج تُجمل عادة بتسمية، أو مفهوم «**أسلوب الإنتاج الآسيوي**».

■ هذه الأساليب (الأنماط) إختلفت دون شك عن أسلوب الإنتاج الإقطاعي، الذي كان الإقطاعي فيه يملك أدوات الإنتاج (الأرض أساساً) التي كان يرتبط بها القن. أما في نمط الإنتاج الآسيوي، فقد غابت عنه الملكية الخاصة للأرض، ما يجد تفسيره في مايلي: إن خصوصية الإنتاج الزراعي في بلدان الشرق كانت مشروطة بظروف طبيعته ومناخه، وبالدور الخاص لمنشآت الري، وهي الشرط الأول للإنتاج في البلدان ذات المناخ الجاف، حيث كان الإنتاج (أي الزراعي) يتم على أيدي جماعات كبيرة من الناس، مما يساعد على رص صفوف

المشاعات، ويسهّل في الوقت نفسه عمل السلطة المركزية المستبدة (الإستبدادية) التي كانت توحد المشاعة عنوة للقيام بالأشغال العامة على نطاق البلد ككل.

■ وهكذا، ما كان يصح على الغرب (أوروبا) في تطور أساليب الإنتاج، واستتباعاً تطور التشكيلات الإقتصادية – الإجتماعية، لا يصح بالضرورة على الشرق، بما فيها بلداننا العربية والبلدان المسلمة بشكل عام، حيث ساد **الأسلوب (النمط) الخراجي**، وهو نمط إنتاج مشابه لنمط الإنتاج الآسيوي؛ ذلك أن الملكية الخاصة للأرض لم تكن موجودة في صدر الإسلام، فقد عارضها كل من عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب معارضة شديدة.

لم تعرف البلدان العربية والمسلمة على غرار أوروبا نمط الإنتاج الإقطاعي، أي الملكية الخاصة للأرض وما عليها. وحتى بعد أفول نجم الدولة العباسية المركزية في عهد السلاطين، ولاحقاً في العهد العثماني، كانت الأرض ملكاً للدولة، ولم تكن الإقطاعات العقارية تعبّر عن ملكية خاصة وثابتة للأرض، بل كانت من طبيعة أخرى، ومؤقتة، وتتغيّر بقرارات ومراسيم من السلطة المركزية في الدولة الإسلامية.

■ إن أوجه الشبه بين **نمط الإنتاج الآسيوي**، الذي عرفته الهند والصين مثلاً، **ونمط الإنتاج الخراجي** الذي عرفته البلدان العربية والمسلمة كان في غياب الملكية الخاصة للأرض؛ وبالمقابل ثمة أوجه إختلاف كبيرة في هذا المجال كذلك، خاصة وأن الوجه الأبرز للحضارة العربية الإسلامية، وفي مجال الإجتماع تحديداً، قد تحكم به بالدرجة الرئيسية **تحالف المدينة مع البدو الرحل**، كما يؤكد عالم الإجتماع العربي المؤسس **إبن خلدون** في **«مقدمته»** المشهورة: «شكل حلف المدينة – الرحل، مع حلف الفلاحين من الدولة المتحضرة، الميزة الأساسية في الحضارة المغربية، كما هو الحال في الحضارة المشرقية، أي بلاد الشام». وفي هذا دليل واضح على أن نمط الإنتاج الرئيسي الذي ساد هذه البلدان لم يكن يشبه أسلوب الإنتاج الإقطاعي.

■ إن أساليب الإنتاج السابق ذكرها وبتعاقبها الزمني (مشاعية، عبودية، إقطاع، رأسمالية) والتشكيلات الإقتصادية – الاجتماعية القائمة عليها، هي تلك التي عرفتها عدد من الدول الأوروبية بشكل عام، تخدم توضيح الأفكار الرئيسية التالية: ما يحدد تطور المجتمع هو أسلوب الإنتاج، وتطور المجتمع يكون – من ضمن عوامل واعتبارات رئيسية أخرى – من خلال الصراع الطبقي – الإجتماعي ■

١٩٩٤

الفصل الثاني

القوى الإجتماعية في مرحلة التحرر الوطني

- الجغرافيا السياسية والقاعدة الإجتماعية
- في دينامية البنية الإجتماعية الطبقية
- حول مفهوم «الديمقراطية الثورية»
- الجبهة الديمقراطية: حزب يساري ديمقراطي

القوى الإجتماعية في مرحلة التحرر الوطني
الجغرافيا السياسية والقاعدة الإجتماعية

[■ يتناول البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الصادر عن مؤتمرها الوطني العام السابع (٢٠١٨)، في فصله الأول (المقطع٤)، موضوع ***«القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية»*** *بأبعاده المتعددة. وفيما يلي يجري تناول الموضوع من زاويتي* ***الجغرافيا السياسية****، من جهة، ومن زاوية* ***القاعدة الإجتماعية، ببعديها الطبقي والقطاعي****، من جهة أخرى:]*

(١)

الجغرافيا السياسية

■ تبدو معادلة الشعب الفلسطيني – الصعبة أصلاً – أكثر تعقيداً من أن تُختزل بوطن وشتات من منظور **الجغرافيا السياسية** التي ينحكم لها، وذلك بالجدران العالية التي تقيمها هذه الجغرافيا بين مختلف تجمعاته.

إن توزع الشعب الفلسطيني على عدة كيانات سياسية (بين وطن وشتات، كما وبين وطن ووطن، وبين شتات وشتات)، كيانات تدخله أيضاً بدورتها الإقتصادية – الإجتماعية، بغض النظر عن مكانتة القانونية فيها وحقوقه السياسية والإجتماعية، ما ينعكس – بالنتيجة – تمايزاً في شروط حياته وسلّم أولوياته على الحدود الفاصلة بين هذه الكيانات.

■ هذا المعطى الموضوعي يبرر طرح ما يلي: هل يملك الإنتشار الفلسطيني بالسمات التي ذُكرت، هل يملك بتمايزاته وتبايناته مصلحة مشتركة في إنجاز التحرر الوطني بالمضمون ذاته الذي تعبر عنه – مثلاً – قرارات المجلس الوطني الفلسطيني؟

الشعب الفلسطيني أجاب ومازال بنعم على هذا السؤال، ما يؤكد وحدته إنطلاقاً من إجماعه على وحدة قضيته الوطنية بأركانها، والتقائه على وحدة أهداف نضاله الوطني في إطار البرنامج المرحلي، القائم على ما يتطلبه إنجاز حق تقرير المصير مرحلياً: دولة (على حدود الـ ٦٧)، حق عودة (إلى الديار)، ومساواة قومية (في الـ ٤٨).

هذا ما يظهّره البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية، إنطلاقاً من تشخيصه لطبيعة المشروع الصهيوني الذي انتكب به شعبنا والقائم على: تمزيق وطمس الكيان الوطني، والهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتشريده من أرضه، وتقسيم بلاده، وإخضاعها للإغتصاب والإستعمار الإستيطاني – الإحلالي، والإحتلال بالقوة بما هو عدوان مستدام.

إن طبيعة المشروع الصهيوني تؤسس – لا ريب – لترسيخ مرتكزات هذه الحالة الفلسطينية التي (على الرغم من تعقيدات الجغرافيا السياسية وارتفاع أسوارها، إن لم يكن خصومتها، وحتى عدائها) مازالت تحتفظ بوحدتها وتماسكها، بعد انقضاء ما يزيد عن سبعة عقود على النكبة.

■ «إن إنجاز التحرر الوطني (..) يستجيب لمصالح وطموحات الشعب الفلسطيني **بجميع طبقاته ومختلف تجمعاته (..)**»، كما يرد في **الفقرة ١** (الفصل الأول– «٤– القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية») من النص موضوع بحثنا في البرنامج السياسي. وهذا ما يرمي إليه النضال الوطني الفلسطيني المسقوف باستراتيجية عليا، تؤطر إشتقاقاتها برامج نضالية خاصة بكل تجمع، ويرسم خطوطها الرئيسية بشكل ملموس الفصل الثاني للبرنامج السياسي.

وفي هذا السياق أتت صياغة **الفقرة ١** الآنف ذكرها؛ لتشير – من جهة – إلى واقع معاناة شعبنا في دوائر إنتشاره الثلاث (٤٨، ٦٧، شتات)؛ ولتشير أيضاً إلى «جميع طبقاته»، وليس إلى «طبقاته الوطنية» فحسب، دفعاً لأي التباس قد يثيره إضفاء صفة «الوطنية» على طبقات بعينها، واستثناء أخرى منها، ما قد يؤول إلى التمييز بين طبقات «وطنية» وأخرى «غير وطنية»، التي لا لزوم لها، إنطلاقاً من الطبيعة الخاصة للمشروع الصهيوني المعادي جوهرياً للشعب الفلسطيني بأسره، وبكل مكوناته ■

(٢)

القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية..

مستويات وأبعاد

■ البرنامج السياسي، في عرضه للقوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية، يأخذ **بمستوييها:**

أ) الإجتماعي الطبقي القائم على **أربعة أعمدة:** العمال، البورجوازية الوطنية، الفئات الوسطى، والبورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة فيها.

ب) الإجتماعي القطاعي (sectoriel) القائم على أساس العمر: «**الشباب**»، أو الجنس الإجتماعي (الجندر): «**المرأة**»، لاعتبار ما يمثله هذان القطاعان من ثقل إستثنائي في المجتمع، وكون «مسألة المرأة» قضية قائمة بذاتها نظراً للإجحاف والتمييز السلبي اللاحق بها.

■ إن اعتماد المستوى القطاعي إلى جانب الطبقي لا يمس بموقع الأخير، الذي يبقى هو الأساس في تحليل تأثير القوى الفاعلة في المجتمع، فالإشتراكية العلمية لا تنكر **التمايزات الإجتماعية غير الطبقية** التي يمكن أن تكون جهوية، إثنية، طائفية.. لا بل يمكن أن تكتسي هذه التمايزات – ضمن شروط معيّنة – أهمية تجعلها تطغى على ما غيرها، فالبعد الطبقي وإن كان هو الأساس في الحراك السياسي – الإجتماعي، فليس بالضرورة أن يكون هو **الأهم** في جميع هذه الحراكات؛ علماً أن الأخيرة – بغض النظر عن تعبيراتها ودرجة زخمها – تستبطن دائماً مضموناً طبقياً.

■ إمتداداً لما سبق، فإن الإشتراكية العلمية لا تنكر المشتركات العظمى القائمة بين **مكونات متعددة المنشأ طبقياً**، طالما يوحدها واقع، دور، هم مشترك، كما هو حال قطاع الشباب، أو المرأة.. الذي يملك (أو يمكن أن يملك) كل منها حركته المستقلة القائمة بذاتها ولذاتها، ببرنامجها، الخ..

إن جمع البرنامج السياسي عند تناوله «القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية» ما بين البعدين: الطبقي كأساس، والقطاعي دونما استتباع، يُكسب مقاربته ملموسية إضافية ذات قيمة عملية، إن على مستوى التحالفات أو تكتيك النضال، أو أشكال التنظيم.

وفي هذا يواصل البرنامج السياسي اعتماد النظرية الإشتراكية العلمية للطبقات الإجتماعية وللصراع الطبقي، باعتباره الأساس في تحليل مختلف الإتجاهات والنزعات السائدة في المجتمع، سواء ما خص تناقضه الرئيسي (القومي) مع الإحتلال، أو ما تعلق بتناقضاته الداخلية (بطبيعتها السياسية والإجتماعية) التي ينبغي أن يُجهد باستمرار لضبطها تحت سقف البرنامج الوطني المشترك، واحتوائها في إطار الوحدة الوطنية، بمواجهة الإحتلال.

■ **إن النظرية الإشتراكية العلمية للطبقات الإجتماعية تستوعب وجود شرائح** (مثلاً: الأرستقراطية العمالية..)، أقسام – fractions (مثلاً: البورجوازية الصناعية..)، لا بل فئات إجتماعية – categories (بيروقراطية الدولة، التي يمكن أن يقابلها، بشيء من التصرف، بيروقراطية السلطة في الحالة الفلسطينية، المثقفون..)؛ **لكنها لا تستوعبها كـ «مجموعات إجتماعية» خارج الطبقات، إنما كجزء مكوّن منها:** فالأرستقراطية العمالية هي جزء من

الطبقة العاملة، والبورجوازية الصناعية هي جزء من البورجوازية، والمثقفون هم مثقفون عضويون لطبقة بعينها، الخ..

إن الشرائح، الأقسام، والفئات الإجتماعية تنتمي، كمكّونات، إلى إحدى الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي (أي المجتمع القائم على أساس من غلبة نمط الإنتاج الرأسمالي): **البورجوازية** (التي تملك الرأسمال بشكليه السائل والعيني – وسائل الانتاج، إلى جانب وسائل التداول)، **والطبقة العاملة** (التي لا تملك سوى قوة عملها).

وفيما عدا ذلك، هنالك **البورجوازية الصغيرة** (أو **الفئات الوسطى**) التي لا يُخرجها عدم إنتمائها إلى إحدى هاتين الطبقتين الأساسيتين من آلية التقاطب بينهما، التي تسري – وإن بدرجات متفاوتة – على جميع فئات البورجوازية الصغيرة (الفئات الوسطى)، وينعكس عليها أيضاً التناقض الأساسي القائم بين رأس المال والعمل المأجور ■

(٣)

في التشكيلة الإقتصادية - الإجتماعية

١–■ تُطبق النظرية الماركسية للطبقات الإجتماعية على حالة مجتمعية ملموسة، تتمثل بـ «**التشكيلة الإقتصادية– الإجتماعية**» القائمة في مجتمع ما، بدرجة معيّنة من تطوره التاريخي، حيث يتعايش داخل هذه التشكيلة ويتمفصل أكثر من نمط إنتاجي (لا سيما في بلدان العالم الثالث)، يكون أحدها – أي نمط (أو أسلوب) الإنتاج الرأسمالي – هو المهيمن. ويلتقي في التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية بناءان:

■ **بناء تحتي** يُختزل بنمط الإنتاج، وهو الوحدة الملموسة تاريخياً لقوى الإنتاج والعلاقات الإجتماعية للإنتاج التي تنشأ بين البشر (كمجموعات) في سياق عملية الإنتاج (وكذلك التداول).

■ **بناء فوقي** يُختزل بالمؤسسات السياسية والقضائية (في إطار الدولة بالأساس، لكن أيضاً خارجها)، والعلاقات الأيديولوجية.. كما وأشكال الوعي الإجتماعي التي تقابلها والمؤسسات الحاملة لها، أي منظومة الأفكار السياسية والفلسفية والحقوقية والسلوكية والجمالية.. فضلاً عن المعتقدات الدينية..

٢– إلى ما سبق، نضيف الملاحظات التالية:

■ عناصر البناء الفوقي ليست مرتبطة بالبناء التحتي على نحو متماثل، فعناصر مثل الدولة والقانون أقرب إلى البناء التحتي، بينما العناصر الأخرى هي أبعد عن البناء التحتي.

■ على تمايزهما – بالدرجة والنوع – يتسم التلاقي بين البنائين التحتي والفوقي، في دائرة التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية، بالتداخل في جوانب معينّة، فالدولة – على سبيل المثال – لها دور رئيسي في الجانب الإقتصادي، تتدخل وتؤثر فيه بشكل مباشر، كلما إقتضى الأمر، وهكذا..

■ محرك التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية يتأسس على مجموع التناقضات ما بين البنائين التحتي والفوقي. وفي هذا الإطار يعود **الدور الأساسي** إلى البناء التحتي، **والدور الحاسم** إلى بعض مكونات البناء الفوقي، ومجرى التاريخ بوقائعه، يؤكد ذلك: إن أي تحول بالعمق في نمط الإنتاج لا يمكن أن يقع ويأخذ مداه كاملاً قبل إمساك قوى التغيير (القوى الثورية، أو القوى الإجتماعية الصاعدة) بمقاليد السلطة السياسية (التي تنتمي وتتحرك على مستوى البناء الفوقي)، أي السلطة السياسية بما هي مفتاح للتحول الجذري.

■ فيما سبق لا يجب أن يفوتنا للحظة واحدة أن العلاقة بين مالك أدوات الإنتاج، من جهة، والمنتِج المباشر (العامل)، من جهة أخرى، هي التي تحدد – بالنتيجة – الشكل الذي تتخذه الدولة. وهذا ليس فحسب لأن نمط الإنتاج هو الذي يحدد شكل جميع العلاقات الأخرى، بل لأن نمط الإنتاج يشكل القاعدة لنسبة القوى القائمة بين الطبقات التي تنعكس بشكل مكثف على المستوى السياسي (في البناء الفوقي).

٣–■ إن الهدف الرئيسي من المقاربة الإجتماعية الطبقية هو تفسير حالة، وتعيين دور مختلف الطبقات الفاعلة في مجرى العملية الوطنية، أي في الصراع السياسي بكل أبعاده (الإقتصادية، الإجتماعية، الفكرية..)، ما يعني، في الحالة الفلسطينية تحديداً، وبشكل رئيسي، الصراع مع إسرائيل والمشروع الصهيوني.

هذا ما يضطلع به البرنامج السياسي عندما يعيّن موقع ودور القوى الطبقية الفلسطينية في هذا الصراع، وبالحدود التي تقتضيها التعبئة القصوى لطاقات الشعب، بما فيها – خاصة – رسم الخطوط الرئيسية للتحالفات الواجبة بين مختلف القوى الإجتماعية ■

في دينامية البنية الإجتماعية الطبقية، القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية

[■ تعريف الطبقات الإجتماعية إنطلاقاً من الموقع في عملية الإنتاج (والتداول)، أي ضمن الدائرة الإقتصادية والدور الإقتصادي كأساس وأولوية، لا يكفي لتعريف الطبقات وتحديد موقعها، فثمة دور رئيسي تلعبه في هذا الإطار المنظومة الفكرية والسياسية والثقافية، الخ..، أي باختصار البنية الفوقية. وبالتالي، فإن التحليل الطبقي لا يقتصر على المعيار الإقتصادي (الذي يبقى هو الأساس)، بل يشمل أيضاً معايير أخرى سياسية وفكرية وثقافية الخ...، كما أنه يأخذ بالإعتبار واقع التداخل والتعايش والصراع في مجتمع يتجاور فيه، ويتداخل، أكثر من نمط إنتاجي (رأسمالي، وما قبل رأسمالي).

■ إنطلاقاً مما ورد في البرنامج السياسي (الفصل الأول، المقطع ٤، الفقرات ٢ إلى ٨)، نقدم فيما يلي مقاربة لنوعية ودينامية العلاقة بين مختلف القوى الإجتماعية الطبقية الفلسطينية، وبين المهام المرحلية التي يتضمنها البرنامج الوطني التحرري. هذه الدراسة البنيوية بأدوات التحليل المنهجي للنظرية الإشتراكية العلمية، لا تعفي، ولا تحل مكان الدراسة الإمبريقية الميدانية – العينية الموثقة، التي استندنا إلى بعض معطياتها في هذه الدراسة:]

(١)

الكومبرادور والبورجوازية الوطنية

١–■ **الكومبرادور** هو ذلك القسم من البورجوازية، التي لا تملك قاعدة خاصة للتراكم الرأسمالي، والتي تنشط كـ **«وسيط»** للرأسمال الإمبريالي الدولي (الخارجي) مع النخبة البيروقراطية (في السلطة السياسية القائمة) المندمجة مع الرأسمال الطفيلي على حساب نهب موارد المجتمع المنتج.

فيما يتعلق بموقع ودور هذه الشرائح الإجتماعية، ينص البرنامج السياسي في فصله الأول (المقطع٤)، على مايلي: «٢– إن شرائح ضيِّقة من **البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة فيها**، بحكم تشابك المصالح بينها وبين رأس المال الإحتكاري الدولي، من جهة، واندماجها في البورجوازيات العربية النظيرة، من جهة أخرى، هذه الشرائح

إنما تجد مصلحتها في التساوق مع مشاريع الحلول، والحلول التي تمس بمصالح الشعب الفلسطيني أو تنتقص من حقوقه الوطنية. ومن هذا الموقع فإن تلك الشرائح تميل إلى المهادنة مع الإحتلال والإرتهان لإملاءاته».

٢-■ تتميّز **البورجوازية الوطنية** عن الكومبرادور بامتلاكها **قاعدة خاصة للتراكم الرأسمالي**، لكنها قاعدة متداخلة – وإن بدرجات – مع الرأسمال الخارجي (الإمبريالي بشكل رئيسي، وكذلك غيره)، ما يؤثر على الأساس المادي لاستقلالها السياسي، دون أن يلغي تناقضها مع هذا الخارج، سيما في الجوانب المتعلقة بالقضية الوطنية.

إلى هذا، تعاني البورجوازية الوطنية الفلسطينية من واقع الإحتلال، الجاثم أيضاً على صدرها بشروطه السياسية والإقتصادية، التي تقوّض مرتكزات دورها الإقتصادي، وتضيّق أمامها – إن لم تكن تُغلق – آفاق النمو والتطور.

وأخيراً، فإن البورجوازية الوطنية تتحرك ضمن **شروط التعايش مع الكومبرادور**، المتنفذ سياسياً والمقتدر إقتصادياً، بفعل انتمائه إلى الدائرة المؤثرة في القرار على مستوى السلطة السياسية.

٣-■ بفعل هذه العوامل مجتمعة، لا تنطبق على بورجوازيتنا الوطنية المواصفات المفترضة للبورجوازية الوطنية في البلدان المستقلة، لجهة إستقلالها السياسي، المبني على الإستقلال الإقتصادي النسبي (مع التشديد على «النسبي» الذي ينطبق في عصر العولمة على البورجوازيات الوطنية في البلدان النامية – وحتى متوسطة النمو – مع نزوع شرائح منها إلى التحول الكومبرادوري).

ومع ذلك، فإن التقاء «قاعدة التراكم الخاصة»، حتى بالقيود المذكورة، مع الملف الملتهب للقضية الوطنية، حيث يتهدد الإحتلال والإستيطان الوجود والمصير، يجعل البورجوازية الوطنية الفلسطينية تحمل موقفاً سياسياً مستقلاً نسبياً (وليس تابعاً) بالمضمون الوطني المتعارف عليه، وبأهدافه المعلنة.

إن ميول المساومة والتذبذب السياسي – موقفاً ومسلكاً – لهذه **الطبقة**، تعكس ضعف ثقتها بقدرتها على الفعل السياسي، على خلفية إدراكها لضعف قاعدتها الإقتصادية، ما يجد إمتداده في افتقارها للثقة بقدرات الحركة الجماهيرية. لكن هذا النزوع التراجعي – واضح المعالم وسط بعض شرائحها – لا يلغي موقعها في البنية الفكرية والسياسية القائمة، الذي يعبّر – بالمحصلة – عن **وحدة موقفها كطبقة** بإزاء القضية الوطنية.

٤-■ إنطلاقاً من كل هذا، ينص البرنامج السياسي في فصله الأول (المقطع٤)، على مايلي: «٣- لعبت **البورجوازية الوطنية**، المستقلة نسبياً عن الإمبريالية، دوراً هاماً في قيادة الحركة الوطنية لشعبنا داخل الوطن وخارجه، ولكن هذه الطبقة، في ظل الهيمنة الإمبريالية الكونية، تفتقر إلى أفق تاريخي مفتوح لتطورها، وهي محكومة إما بالأفول، أو بالتحول المضطرد إلى موقع كومبرادوري، وبالرغم من أهمية مشاركتها في النضال الوطني المناهض للإحتلال، ولذلك تتفشى في صفوفها نزعات المساومة والتذبذب، وتفتقر إلى الثقة بالطاقات والمبادرات الثورية للجماهير الشعبية، وتبدي بعض شرائحها ميلاً متزايداً للتراجع أمام الضغوط الإمبريالية، وتنتشر في أوساطها الإتجاهات الإنهزامية» ■

(٢)

الفئات الوسطى (البورجوازية الصغيرة)

■ في النظرية الإشتراكية العلمية (الماركسية) للطبقات الإجتماعية، يُستخدم على نطاق واسع (ولكن ليس من قبل جميع من يعتمد هذه النظرية) مفهوم/ مصطلح/ تعبير «**البورجوازية الصغيرة**»، كما و«**الفئات الوسطى**» بنفس المعنى؛ فهما يغطيان نفس المساحة الطبقية بتكويناتها، ويجملان نفس الفئات الإجتماعية التي، بدورها، تندرج تحت عنوانين رئيسيين:

١-■ **الفئات الوسطى (البورجوازية الصغيرة) التقليدية**، التي تشمل أصحاب الإنتاج الصغير، والملكية الصغيرة، وصغار التجار والفلاحين... حيث الإعتماد - بمثال الحالة الفلسطينية - على عدد قليل من العاملين (من الأسرة تفضيلاً، لكن أيضاً من خارجها)، وتوجه الإنتاج إلى السوق المحلي، والنشاط في ما يعرف بـ «الإقتصاد غير المنظم»، القائم على الإستخدام بدون عقود عمل، وما يترتب على ذلك..

وبشكل عام، فإن هذه الفئات المتكئة أساساً إلى نمط الإنتاج السلعي الصغير، هي من موروث نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي الحديث، وتنسب إلى التشكيلات الإقتصادية - الإجتماعية القائمة، التي يتعايش فيها أكثر من نمط إنتاجي تحت مظلة نمط الإنتاج الرأسمالي وهيمنته.

إن المنحى العام للتطور يشير إلى تراجع هذه الفئات وأفولها؛ لكنها في البلدان النامية تحافظ - مع تراجعها - على وجودها، على قاعدة أن أنماط الإنتاج المتعايشة في مجتمع واحد (تشكيلة إقتصادية - إجتماعية واحدة)، تتفاعل فيما بينها من خلال معادلة التعاون والصراع..، مع الإشارة إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الإقتصادية أكثر من غيرها، وفي بعض المجتمعات المحلية أكثر من غيرها، الخ..

٢-■ **الفئات الوسطى (البورجوازية الصغيرة) الحديثة**، التي تشمل أصحاب المهن الحرة، المعلمين، أصحاب ما يسمى بالرأسمال الثقافي (أي حاملي شهادات الإختصاص على أنواعها)، التكنوقراط، العاملين براتب في القطاعين العام والخاص، وفي مؤسسات المجتمع السياسي، والمدني، والأهلي، وفي مؤسسات البنية الفوقية عموماً..

المنحى العام في المجتمعات التي يسودها نمط الإنتاج الرأسمالي، هو اتساع حجم ودور هذه الفئات الوسطى، لارتباطها المباشر بتلبية متطلبات بناء وتطوير مؤسسات الدولة الحديثة، بتطور الصناعات والتكنولوجيا، بتوسيع أطر المجتمع المدني، بنمو المدن وزيادة عدد سكانها، بالإحتياجات المتعاظمة لتقديمات قطاع الخدمات..

٣-■ هذا ما ينطبق أيضاً على الحالة الفلسطينية، سيّما بعد قيام السلطة الفلسطينية بمؤسساتها، وانتشار مكونات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، واتساع نطاق التعليم العالي، وقطاع الخدمات الذي ينمو بالتداعي مع توسيع دائرة العاملين في المجالات آنفة الذكر.

إن هذه المجتمعات تشهد – بشكل عام – زيادة في عدد **العاملين براتب**، لتمييزهم عن **العاملين بأجر**، الذي ينطبق على الطبقة العاملة، وبالتحديد على شرائحها المنخرطة في ما يسمى بـ **«العمل المنتج»** ، أي العمل الذي يُستخلص منه فائض القيمة بشكل مباشر، الأمر الذي لا ينطبق على **«العمل غير المنتج»**. إن استخدام هذين المصطلحين لا يشكل حكم قيمة على أيٍ منهما، «فالعمل غير المنتج»، وإن لم ينتج فائض قيمة بشكل مباشر، فهو من صلب «التقسيم الإجتماعي للعمل» الذي بدونه لا تدور عجلة الإنتاج ■

(٣)

الفئات الوسطى ليست طبقة متجانسة

١-■ مما تقدم، يتضح أن الفئات الوسطى (البورجوازية الصغيرة) ليست **طبقة متجانسة**، بالإمكان التعاطي مع تمايزاتها من خلال توزيعها على شرائح وفئات وأقسام، كما هو حال البورجوازية أو الطبقة العاملة، لأن هذا التوزيع في مكان ما يحتاج إلى توضيح لمرجعيته – الأصل، باعتبار أن الشرائح هي شرائح لطبقة، والأقسام هي أقسام لطبقة، والفئات هي فئات لطبقة..؛ وهذه الاحالة إلى المرجعية – الأصل تستلزم بدورها تطبيق **المعيار – الأساس** في تعريف الطبقات الإجتماعية، الذي يتمثل بتحديد العلاقة مع وسائل الإنتاج (المثبتة والمصاغة بقوانين في الغالب)، ما يقود، في حال تطبيق هذا المعيار **وحده** على البورجوازية الصغيرة، إلى وضعها على سوية الطبقة العاملة التي تتشارك معها في عدم إمتلاك وسائل الإنتاج،

الأمر الذي يوصلنا إلى الفوضى في المفاهيم والمصطلحات.

٢-■ إن تجنب هذا السيناريو الإفتراضي بما يقود إليه، والذي أوردناه لتوضيح الفكرة ليس إلا، يجعلنا نعود إلى أصل تعريف الطبقات الإجتماعية في النظرية الإشتراكية العلمية، التي، وإن اعتبرت علاقة مجموعة من الفاعلين الإجتماعيين بوسائل الإنتاج (من زاوية ملكيتها القانونية من عدمها) هي **الأساس** في تعريف الطبقات ودورها، فإنها تقيم العلاقة بين هذا المقياس – الأساس ومجموعة أخرى من المقاييس، تلعب كلها، أو بعضها، دوراً فائق الأهمية بتحديد دور الطبقة في الصراع السياسي، والتغيير الإجتماعي الخ..

وتتحدد هذه المقاييس (في إطار ومع المقياس – الأساس) بما يلي:

أ) الدور في التنظيم (أو التقسيم) الإجتماعي للعمل (من يقوم بالعمل الإداري، أو الفني، أو التكنوقراط الذي يحوز سلطة القرار والتأثير في الرأسمال العيني، أكانت وسائل الإنتاج أو غيرها، دون أن يكون على علاقة ملكية بها).

ب) طرق الحصول على حصة في الثروة الإجتماعية، وحجم تلك الحصة.

ج) المكانة المعنوية أو الإجتماعية التي تعود إلى وظائف بعينها (حتى في حال عدم توازن الراتب معها).

وبالخلاصة: إذ يلعب العامل الإقتصادي الدور الأساس في تحديد الطبقات ودورها، فإن العامل السياسي والفكري وما ينتسب إلى البناء الفوقي، يلعب دوراً فائق الأهمية. إن التحليل الطبقي (إلى جانب المقياس الإقتصادي الذي يبقى هو الأساس)، يعتمد مقاييس سياسية وغيرها، قد تكون حاسمة في سياقات معيّنة، برسم الإصطفافات الإجتماعية.

٣-■ الفئات الوسطى لا تقيم في مجال **علاقات الإنتاج**، الذي هو الأساس في نمط الإنتاج الرأسمالي، وإنما في مجال **علاقات التوزيع**، ما يضع هذه الفئات في حقل الإستقطاب بين القوتين/الطبقتين – الأساس في نمط الإنتاج المهيمن (البورجوازية من جهة، والطبقة العاملة، من جهة أخرى)، ويؤدي إلى انحياز أجزاء معينة من الفئات الوسطى إلى أحد القطبين لاعتبارات تتجاوز قدرتنا على حصرها، لكن منها، وأكثرها دلالة، على سبيل المثال: إنحياز الفئات العليا من البورجوازية الصغيرة الحديثة إلى البورجوازية، وبالمقابل إنحياز الفئات الدنيا منها إلى الطبقة العاملة..

غير أن هذه الإنحيازات لا تعني أن الفئات الوسطى تتوزع بكامل «ملاكها» على القطبين (الأدق: على الممثلين السياسيين للقطبين)، فآلية الإنحياز هي إحدى ديناميتين قائمتين، حيث

تتمثل الأخرى باحتفاظ الفئات الوسطى على جسم معين خارج الإستقطاب الثنائي، لا يفقدها عدم قدرتها على اجتراح برنامج للكل الوطني (كما هو الحال في الساحة الفلسطينية)، لا يفقدها دورها كقوة رئيسية، كفاعل رئيسي في المجتمع.

إن التكتيك الصحيح، الذي ينبغي أن يتبعه اليسار الفلسطيني في التعاطي مع الفئات الوسطى، يقوم على ركيزتي **الإجتذاب** (التي تقنع أفرادها بجدوى النضال تحت راية اليسار، ما يفترض أيضاً أن يدقق اليسار ببرنامجه، وأسلوب عمله وعلاقاته الداخلية)، **والتحالف** (ما يفترض القدرة على اجتراح أشكال، وبرامج تصلح كقاعدة للعمل المشترك).

٤-■ إن دينامية الإستقطاب التي تولد تعدد الإصطفافات داخل الفئات الوسطى، هي التي تفسر تعدد المصطلحات التي تطلق عليها. ومن جهتنا، نحن لا ننحاز لصالح تسمية دون غيرها، طالما أنها تضمن التعاطي مع الفئات الوسطى تحت عنوان واحد، لا يتجاهل أو يقفز، عن التمايزات الكبيرة القائمة – موضوعياً – في صفوفها؛ ذلك أننا في الحالة الفلسطينية، نقف أمام كتلة إجتماعية وازنة، وفاعلة في النضال الوطني والإجتماعي وفي المجتمع الفلسطيني عموماً (ليس أقل من ٤٠٪ موزعة تقريباً بالتساوي بين الجناحين التقليدي والحديث)، يجدر الإنفتاح السياسي عليها بأقصى ما يمكن، إنما ضمن الحدود التي لا تؤدي إلى تمييع الهوية الطبقية والفكرية لليسار.

■ إن أي من مصطلحي الفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة يؤدي الغرض و يوفر المطلوب، لكن المشكلة تكمن فيما يلي: إن بعض الأوساط باتت تطلق مصطلح «البورجوازية الصغيرة» على الجناح التقليدي من هذه الكتلة الإجتماعية، بينما خصَّت الجناح الحديث بمصطلح «الطبقة الوسطى»، أو (كما هو الحال في بعض البلدان الرأسمالية المتطورة) «الشرائح البينية الإجيرة»، أو «الإنتلجنسيا التقنية».. من هنا إيثارنا لمصطلح «الفئات الوسطى» منعاً لأي إلتباس، ودرءاً لسلبيات إختلاط الألوان وتداخلها ■

(٤)

موقع الفئات الوسطى في البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية

■ منذ اعتماد البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية بصيغته الأولى عام ١٩٧٥، وبعد التعديلات/ التدقيقات التي أدخلت على صيغة البرنامج في محطات مؤتمرية متتابعة (١٩٨١، ١٩٩٤، ٢٠٠٦، ٢٠١٣، ٢٠١٨)؛ تطورت بالمنحى الإيجابي الصاعد، صيغ مقاربة دور الفئات الوسطى في العملية الوطنية. وفيما يلي – تأكيداً لهذا المنحى– قراءة مقارنة للنصوص المعتمدة في المحطات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٦، ٢٠١٣، ٢٠١٨):

١-■ تنص صيغة البرنامج السياسي- ٢٠٠٦ للفقرة المتعلقة بالبورجوازية الصغيرة على ما يلي: «٤- تؤدي **البورجوازية الصغيرة** بشرائحها المختلفة دوراً حيوياً وفعالاً في مجرى الثورة الوطنية التحررية وتشكل إحدى قواها المحركة الرئيسية. ولكنها تفتقر إلى التجانس الداخلي الذي يمكّنها من احتلال موقع الطليعة الطبقية للثورة. **إن موقعها الوسطي الرجراج بين سائر الطبقات، يحول دون تكوين رؤية واقعية سليمة لنسبة القوى، تمكنها من بلورة برنامج نضالي ملموس لتعبئة جماهير الشعب تحت قيادتها. وهي تستعيض عن ذلك بشعارات التطرف والمغامرة والرفض اللفظي لواقع الإضطهاد والتشرد، من جهة، والإنكفاء إلى الإحباط، من جهة أخرى».**

٢-■ بينما تنص الصيغة المعتمدة في البرنامج السياسي – ٢٠١٣، بعد إجراء تعديلات ذات مغزى على الصيغة أعلاه، على ما يلي: «٤- تؤدي **الفئات الوسطى** بشرائحها المختلفة دوراً حيوياً وفعّالاً في مجرى الثورة الوطنية التحررية، ولكنها تفتقر إلى التجانس الداخلي الذي يمكّنها من احتلال موقع الطليعة الطبقية للثورة. **إن موقعها البيني الرجراج حيال سائر الطبقات، إذ يحد من قدرتها على بلورة برنامج نضالي ملموس لتعبئة جماهير الشعب تحت قيادتها، فإنه لا ينال من حقيقة كون الفئات الوسطى إحدى القوى الإجتماعية الرئيسية المحركة للثورة».**

٣-■ بالمقارنة ما بين النصين يتضح مايلي:

أ) تلتقي الصيغتان (٢٠٠٦ و ٢٠١٣) عند الدور الحيوي والفعّال للبورجوازية الصغيرة (الفئات الوسطى) في مجرى الثورة الوطنية التحررية، ما يجعلها إحدى القوى الإجتماعية الرئيسية المحركة للثورة، كما تتفقان على افتقار الفئات الوسطى (البورجوازية الصغيرة) إلى التجانس الداخلي الذي يمكنها من احتلال موقع الطليعة الطبقية للثورة.

ب) بالمقابل، تتباين الصيغتان فيما تستخلصانه من الموقع الوسطي – البيني للبورجوازية الصغيرة (الفئات الوسطى) بين سائر الطبقات؛ ففي حين تقطع صيغة – ٢٠٠٦ بأن احتلال هذا الموقع «**يحول دون رؤية سليمة لنسبة القوى تمكن البورجوازية الصغيرة من بلورة برنامج نضالي ملموس لتعبئة جماهير الشعب تحت قيادتها**»، تكتفي صيغة – ٢٠١٣ بتسجيل أن هذا الموقع الوسطي «**يحد من قدرة**» الفئات الوسطى على بلورة هذا البرنامج، ليس إلا.

ج) كما تبتعد صيغة – ٢٠١٣ تماماً عن صيغة – ٢٠٠٦، التي اعتبرت أن البورجوازية الصغيرة «**تستعيض**» عن عدم تمكنها من بلورة البرنامج النضالي العتيد «**بشعارات التطرف**

والمغامرة والرفض اللفظي لواقع الإضطهاد والتشرد، من جهة، والإنكفاء إلى الإحباط، من جهة أخرى» باعتبار أن هذا المسلك السياسي، حتى لو حصل في ظرف بعينه، فإنه لا يمكن أن يعمم على جميع شرائح البورجوازية الصغيرة، كما أنه لا يسري على أيٍ من فئاتها وشرائحها في كل زمان ومكان.

٤-■ تستعيد صيغة البرنامج السياسي – ٢٠١٨، في موضوع «الفئات الوسطى» نفس الصيغة التي وردت في البرنامج السياسي – ٢٠١٣، لكنها تضيف إليها فقرة كاملة عن دور «الفلاحين والمزارعين»، التي كانت غائبة عن الصيغ السابقة لمقطع «القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية»، فقرة تنص على مايلي:

«.. ويبرز هنا، بشكل خاص، دور الفلاحين والمزارعين الذين يتعرضون للسحق والتدمير بفعل هيمنة إسرائيل الإقتصادية وتحكمها بالسوق ومصادر المياه والأرض وتوسعها الاستيطاني، الأمر الذي يجعلهم قوة إجتماعية ذات طاقة ثورية مهمة في مجرى النضال الوطني التحرري» ■

(٥)

الطبقة العاملة والتحالفات

١-■ في الصيغ الثلاث (٢٠٠٦، ٢٠١٣، ٢٠١٨) تؤكد **الفقرة ٥** على عاملي التنظيم والدور النضالي للطبقة العاملة في «توفير شروط تمكينها من الإضطلاع بدورها المطلوب موضوعياً (كطبقة) في مسار الثورة الوطنية التحررية»؛ لكن على خلاف صيغة – ٢٠٠٦، فإن صيغتي – ٢٠١٣ و ٢٠١٨ لا تعتبران هذا «شرطاً رئيسياً من شروط النصر»، لطبيعة هذا الشرط التكهنية، الإفتراضية، الذي ينطوي على نزوع حتموي يُفَضَّلْ عدم الوقوع في محذوره. إن التأكيد على صحة هذه المقولة التي تعتبر الدور النضالي للطبقة العاملة «شرطاً رئيسياً من شروط النصر» ربطاً بدورها القيادي، أو الدور المتقدم (الطليعي) لقيادتها السياسية، وذلك إنطلاقاً من تجربة عديد حركات التحرر الوطني، إنما ليس بالضرورة أن يسري على جميع الحالات، كما تؤكد أيضاً تجارب حركات تحرر وطني أخرى في هذا المضمار.

٢-■ على خلاف الفقرات الآنف ذكرها، المتعلقة بموقع ودور القوى الطبقية في الثورة الوطنية التحررية (الكومبرادور، البورجوازية الوطنية، الفئات الوسطى)، تربط **الفقرة ٥** بين موقع ودور الطبقة العاملة في العملية الوطنية، من جهة، وبين التحالفات التي تعقدها، من جهة أخرى، تأكيداً على مسئوليتها الوطنية الخاصة في هذا المجال.

إن الدور القيادي للطبقة العاملة لا يكون إلا من خلال، وربطاً بـ «تحالفها الديمقراطي الوطيد» مع «القوى الإجتماعية الديمقراطية»: العمال والفئات الوسطى (ومن ضمنهم الفلاحين) وسائر الكادحين + أوسع قطاعات المرأة والشباب.

في هذا الإطار، جرى توسيع مكوناتِ التحالف من تحالف يقتصر على «الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وسائر الكادحين» الذين أُضيفت إليهم – في سياق لاحق – «الشرائح المتقدمة من البورجوازية الصغيرة»، كما ورد في صيغة ٢٠٠٦، إلى تحالف يضم إلى هؤلاء «الفئات الوسطى (وليس فقط شرائحها المتقدمة) وسائر الكادحين، فضلاً عن أوسع قطاعات الشباب والمرأة»، في صيغتي ٢٠١٣ و ٢٠١٨.

٣–■ إن توسيع مكوّنات التحالف إستتبع نقلة من صيغة **التحالف الديمقراطي الثوري** (أي التحالف اليساري الأقرب إلى موقع القوى التي تسترشد بالإشتراكية العلمية)، كما ورد في صيغة ٢٠٠٦، **إلى التحالف الديمقراطي، أو تحالف القوى الديمقراطية**، كما ورد في صيغة ٢٠١٣، ومن ثم إلى «**تحالف القوى الإجتماعية الديمقراطية** من عمال وفلاحين وفئات وسطى وسائر الكادحين فضلاً عن أوسع قطاعات المرأة والشباب»، كما في صيغة ٢٠١٨، ذي القاعدة الإجتماعية الأعرض، الذي يشكل، والحال هكذا، «الضمانة الأكيدة لتوطيد **الجبهة الوطنية المتحدة**، وضمان إلتزامها الثابت بالبرنامج الوطني» **(الفقرة ٧)** ■

حول مفهوم «الديمقراطية الثورية»

(١)

١–■ من الزاوية النظرية إرتبط مفهوم **الديمقراطية الثورية**، سواء في العملية التنظيمية الحزبية، أو في إدارة المجتمعات والقوى الطبقية المحركة للعملية الثورية فيها، إرتبط هذا المفهوم بمستوى التطور السياسي والثقافي والإجتماعي– الإقتصادي لهذه المجتمعات.

وكان مستوى التطور هذا هو العامل الحاسم أساساً في تحديد المحتوى النظري والعملي لمفهوم الديمقراطية الثورية؛ ففي بلد صناعي نمت فيه الطبقة العاملة وتبلورت وتطورت مزاياها الإجتماعية والإقتصادية إلى الحد الذي انقسم فيه المجتمع إلى طبقتين أساسيتين (تجسدان التناقض الأساسي القائم بين رأس المال والعمل المأجور)، هما الطبقة العاملة والبورجوازية، كان من الطبيعي أن يتشكل في المجتمع حزب للطبقة العاملة، أي حزب تشكل الطبقة العاملة قاعدته الإجتماعية الأوسع في مواجهة البورجوازية وتعبيراتها السياسية المنظمة.

كان هذا هو الحال في البلدان الأوروبية، حيث حلَّ أسلوب الإنتاج الرأسمالي مكان أسلوب الإنتاج الإقطاعي بدءاً من نهاية القرن الـ ١٨، وحيث انتشرت الثورة البورجوازية الديمقراطية في هذه البلدان منذ انتصار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

■ في حينها، كانت تتحطم تشكيلة إجتماعية – إقتصادية، هي التشكيلة الإقطاعية، ليحل مكانها تشكيلة جديدة هي التشكيلة الرأسمالية، التي برز فيها دور البورجوازية كطبقة متجانسة وموحدة في قيادة التحول الثوري الرأسمالي. كانت الطبقة البورجوازية في حينها طبقة ديمقراطية، وكانت ثورية أيضاً، وكانت شعاراتها تدل على ذلك بوضوح، إذ كانت تدافع عن الحرية والإخاء والمساواة، من خلال نضالها في سبيل تحرير قوة العمل من قيود النظام الإقطاعي، الذي كان يكبح تطور القوى المنتجة وتطور علاقات الإنتاج. وقد وجدت البورجوازية، آنذاك في الطبقة العاملة الناشئة، وفي الفلاحين بشكل عام، حليفاً لها في صراعها المصيري ضد الإقطاع.

٢–■ مع التطور المتسارع، الذي شهده أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وعبّر عن نفسه بتطور أوضاع القوى العاملة والتطور الهائل للقوى المنتجة، التي – بدورها – إكتسبت صفة إجتماعية

على نطاق واسع، كان التمركز في أوضاع قوى وعلاقات الإنتاج يشق طريقه ليفتح صفحة جديدة في تاريخ المجتمعات البشرية.

لقد ترتب على هذا التمركز وخاصة في القطاع المالي، أي المؤسسات المالية المصرفية، تفاوت واسع في مستوى التطور الإجتماعي – الإقتصادي على النطاق العالمي. ولعبت الكولونيالية والإمبريالية دوراً متعاظماً في تكريس ذلك التفاوت الواسع، الذي لازالت آثاره قائمة حتى يومنا هذا، بين البلدان الرأسمالية، البلدان التي شقَّت فيها الرأسمالية طريقها في وقت مبكر، والبلدان التي حجزت الكولونيالية والإمبريالية آفاق تطورها الرأسمالي المستقل.

■ في المجتمعات التي حسمت فيها البورجوازية سيطرتها ووطدت سلطتها على نحو حاسم، وفي مرحلة مبكرة من التطور الرأسمالي، باتت المجتمعات الرأسمالية تنقسم إلى طبقتين أساسيتين هما: البورجوازية، من ناحية، والبروليتاريا، من ناحية ثانية، وتأسست على قاعدة هذا الإنقسام أحزاب تدافع عن الرأسمالية هي الأحزاب البورجوازية، وأحزاب تدافع عن الطبقة العاملة وحقوقها ومصالحها هي الأحزاب العمالية والشيوعية.

وكان ظهور الأحزاب العمالية والشيوعية أمراً طبيعياً، أي نتيجة طبيعية لحالة التناقض التي انتهجها التطور الرأسمالي في البلدان الرأسمالية، وهو تناقض بين الصفة الإجتماعية للإنتاج وبين علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. في هذه المجتمعات لم تتشكل الأحزاب الديمقراطية الثورية، موضوع بحثنا، فمستوى التطور الإجتماعي – الإقتصادي لم يطرح هذه المسألة أصلاً ■

(٢)

١–■ في أية مجتمعات كان تشكيل الأحزاب الديمقراطية الثورية إذن ضرورة موضوعية؟ وأية قوى إجتماعية كان لها مصلحة في تشكيل أحزاب كهذه؟ وعن أية مصالح طبقية كانت تدافع هذه الأحزاب؟ وما صلة هذه الأحزاب بالأحزاب العمالية والشيوعية؟ وهل تملك هذه الأحزاب طاقة ذاتية للتحول إلى أحزاب تسترشد بالإشتراكية العلمية؟ وهل تستطيع هذه الأحزاب قيادة العملية الثورية في بلدانها، أو مجتمعاتها، وبأية برامج سياسية وثقافية وإجتماعية – إقتصادية ينبغي على هذه الأحزاب أن تعمل، وهي تقود العملية الثورية؟

■ هذه وغيرها من الأسئلة هي التي تحتل مركز الثقل في معالجة هذه المسألة، التي دار حولها نقاش وحوار واسعين في صفوف الحركة العمالية والشيوعية العالمية، وفي الإجابة على هذه الاسئلة يتحدد المدخل الأنسب لتعريف مفهوم «الديمقراطية الثورية».

٢-■ إذا كان تطور الرأسمالية في البلدان الصناعية قد شكل نفياً لضرورة تشكيل أحزاب ديمقراطية ثورية، حيث تجاوزت التشكيلة الإجتماعية – الإقتصادية لهذه البلدان تلك الضرورة، فمن البديهي أن يتوجه الإهتمام في معالجة مسألة «الديمقراطية الثورية» إلى البلدان، التي تأخر فيها التطور الرأسمالي، أي إلى البلدان التي خضعت بشكل مباشر، أو غير مباشر للسيطرة الإمبريالية.

إن تطور الرأسمالية في البلدان الصناعية قد نفى ضرورة تشكيل أحزاب ديمقراطية ثورية، لأن المجتمع قد انقسم في وقت مبكر من الثورة البورجوازية الديمقراطية إلى طبقتين أساسيتين: هما البورجوازية والطبقة العاملة؛ ومثلما كان للبورجوازية في هذه البلدان أحزابها، فقد كان للبروليتاريا – بشكل عام، ومع بعض الإستثناءات – هي الأخرى أحزابها، أي الأحزاب العمالية والشيوعية والتي عُرفت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) بأحزاب الإشتراكية – الديمقراطية.

٣-■ بالمقابل، ففي البلدان التي تأخر فيها تطور الرأسمالية بسبب خضوعها المباشر وغير المباشر للإمبريالية، فإن الإنقسام الطبقي في المجتمع – بمعناه الحديث – كان في بداياته. وخير ما يشهد على ذلك **تعايش أنماط إنتاجية عدة في إطار التشكيلة الإجتماعية – الإقتصادية القائمة في البلد الواحد.**

وبشيء من الإختزال الذي لا يُحرِّف جوهر الموضوع، تتمثل هذه الأنماط الإنتاجية، التي تتداخل فيما بينها، بما ينتسب إلى: **أ)** نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي في الريف، كما في المدينة؛ **ب)** نمط الإنتاج الرأسمالي الذي نشأ في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة في مرحلة إنتقال الرأسمالية إلى طورها الإمبريالي. وفي هذا نأخذ بمقياس التدرج من نمط الإنتاج الأدنى إلى نمط الإنتاج الأعلى، الذي ينعكس بالضرورة على مستوى الوعي السياسي للصراع الطبقي، لدى مختلف الفئات الإجتماعية ■

(٣)

فيما يلي، نورد نماذج الإنتاج التي يندرج كل منها – على الرغم من التداخل القائم فيما بينها – في أحد نمطي الإنتاج المذكورين، مع الإشارة إلى أن هذا التصنيف بتداخلاته، إنما يجري تحت مظلة وهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي الصاعد في مرحلته الإمبريالية:

١-■ نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي، كما تجلى في الريف، حيث سادت على نطاق واسع في عديد البلدان في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، علاقات إنتاج تجمع بين المشاعية البدائية، وبين علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الإقطاعية. وكان سكان الأرياف يؤلفون

الأغلبية الساحقة في هذه البلدان التي كانت تخضع بشكل مباشر، أو غير مباشر للسيطرة الإمبريالية. وكان وضع القوى المنتجة متخلفاً للغاية ويفتقر إلى الحدود الدنيا من متطلبات التطور، حيث القاعدة التقنية بدائية في الزراعة. وفي هذا الإطار كانت تجري عملية تجديد الإنتاج في نطاق ضيق وبوتائر بطيئة.

■ في ظل هذا الوضع، كان الريف ضعيف الإكتراث بالتحولات السياسية والإجتماعية – الإقتصادية التي لا تمسه بشكل مباشر. وهكذا كان الريف حصناً للإقتصاد التقليدي (العائد إلى نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي)، كما وللإتجاهات المحافظة والرجعية في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية بشكل عام، ولم يكن يضطلع بدوره في عملية الصراع الطبقي.

على هذه الخلفية كان الوعي الطبقي يتطور ببطء شديد ويؤثر بدوره في إبطاء عملية الصراع الطبقي، وفي إبطاء تطور الوعي الطبقي في المدينة ذاتها بين جمهور العاملين.

٢–■ نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي في المدن، كما تجلى بشكل خاص في الإنتاج الحرفي، حيث يتحّد المنتج مع وسائل الإنتاج باعتباره مالكها، ولم يكن إنتاجه السلعي يحتاج إلى تقسيم عمل يتطلب إستغلال قوة عمل الآخرين. إن هذا النمط الإقتصادي يرتبط بالسوق من خلال العلاقة المباشرة بين المُنتج نفسه والمُستهلك، أو التاجر. وليس في هذا النمط الإنتاجي قيمة زائدة (فائض قيمة)، إلا بالمعنى المُستعار، حيث تتشكل في إطاره وُرش صغيرة، محدودة العدد وضعيفة الإنتاج.

■ يبقى الأهم، في السياق، ليس التعريف بهذا النموذج ودوره في العملية الإنتاجية وموقعه في علاقات الإنتاج، بل تعيين موقعه في الصراع الطبقي في المجتمعات التي تأخر فيها تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، أو في البلدان التي حجزت الإمبريالية، فيها زمناً طويلاً، تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية.

عملياً، كان إسهام القوى المنتجة (في الإنتاج الحرفي) في عملية الصراع الطبقي ضعيفاً للغاية، ومحصوراً بحدود الصراع ضد النتائج التي ترتبت على التغلغل البطيء لعلاقات الإنتاج الرأسمالي، والتي – بسبب من بطئها – لم تكن تنعكس بوضوح كافٍ، على مستوى الوعي بالعناصر الأساسية لصراع الطبقات لدى الفاعلين في الإنتاج الحرفي؛ فبقي هذا الوعي على مستوى القيم والمفاهيم الإجتماعية – محصوراً في نطاق العفوية والحرفية والفردية الأنانية، البعيدة عن مُثل وقِيم الطبقة العاملة، الناجمة عن نمط عملها، وحياتها.

٣-■ الإنتاج البضاعي البسيط والمتوسط، الذي كان يشق طريقه في بعض فروع الصناعة، وخاصة في فروع النسيج والملبوسات وفروع الصناعات الغذائية، أي في الفروع الصناعية التي كانت تزود الأسواق المحلية ببعض إحتياجاتها من السلع، أو البضائع ذات القيمة الإستعمالية العالية؛ فالحاجة إلى الملابس وإلى المواد الغذائية حاجة يومية، وعلى سلع هذه الفروع الصناعية يُقبل أفراد المجتمع باستمرار، ولذا اتجهت توظيفات الرأسمال المحلي الضعيف إلى هذه الفروع الصناعية، قبل غيرها.

أيضاً هنا، ليس الأهم تحديد موقع هذا النموذج الإنتاجي ودوره في العملية الإنتاجية وعلاقات الإنتاج، بل تعيين دوره في عملية الصراع الطبقي، وبلورة الوعي الطبقي في المجتمعات، التي تأخر فيها تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، أي في بلدان آسيا، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية.

■ إنطلاقاً من هذا، نسجل ما يلي: عملياً كان إسهام هذا النموذج الإنتاجي في عملية الصراع الطبقي ضعيفاً بسبب ضعف مؤسساته الإنتاجية بشكل عام، حيث كانت هذه المؤسسات صغيرة الحجم بشكل عام، وتعتمد على استخدام أيدٍ عاملة لا تتطلب مهارة عالية في العمل، بفعل ضعف اعتمادها على التقنية المتطورة.

دون شك كانت اليد العاملة في هذا النمط الإنتاجي تتعرض لأشد درجات الإستغلال ، غير أن مزايا العمالة في هذا المجال، وخاصة لجهة الضعف في استخدام الأيدي العاملة الماهرة، من ناحية، والتنافس في سوق العمل، من ناحية ثانية، كان يُضطر القوى العاملة للرضوخ لشروط العمل وقوانينه الجائرة، ما كان يحجز بشكل عام تطور عملية الصراع الطبقي وتطور الوعي الطبقي.

إن هذا لا يعني أن هذا المجال لم يكن يشهد نزاعات عمل، بل على العكس من ذلك. غير أن العوامل المشار إليها، مضافاً إليها تدخل أجهزة القمع الرسمية المحلية، كانت تمثل قيداً على تطور دور الطبقة العاملة وحركتها النقابية، التي تشكلت بالدرجة الرئيسية في مؤسسات هذا النموذج.

٤-■ في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية، تجدر الإشارة إلى تركيز الإستثمارات الأساسية للدول الإستعمارية في عدد رئيسي من البلدان في آسيا، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية، على مؤسسات النهب الإستعماري لثروات البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة، وذلك من خلال مؤسسات البنى التحتية والصناعات الإستخراجية.

فمن أجل تسهيل عمليات النهب الإمبريالي المنظم، كان على الإمبريالية أن تعتني بشق

الطرق وبناء السكك الحديدية وبناء الموانيء البحرية. هذا إلى جانب الإستثمار في المناجم، وفي المنتجات الزراعية الرأسمالية (القطن على سبيل المثال) الضرورية لتطور الصناعة في البلدان الإمبريالية.

في هذه المؤسسات، نمت طبقة عاملة كان لها دور بارز في عملية الصراع التحرري الوطني والإجتماعي، وفي تطور الوعي الطبقي في عدد من البلدان الرئيسية المستعمرة، وشبه المستعمرة، مثل الهند، والصين، وأندونيسيا، ومصر، وإيران، والجزائر، وفينزويلا، والأرجنتين، وغيرها من البلدان.

■ غير أن علينا أن نلاحظ أن الإستعمار كان يحرص باستمرار على حجز تطور قوة العمل المحلية من خلال اعتماده على الخبرات الفنية، والأيدي العاملة الماهرة الأجنبية، التي كان يصدرها مع رأس المال المالي من البلدان الإستعمارية ذاتها.

ومع ذلك، كانت الطبقة العاملة في مؤسسات هذا النمط من الإنتاج الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية، هي **النواة الصلبة للحركة العمالية والنقابية** في البلدان التي تأخرت فيها عملية التطور الرأسمالي. وكان على الطبقة العاملة هذه، أن تضطلع بدور كفاحي مُركب، أي أن تخوض نضالات ضد القوة الإستعمارية من موقعها الوطني والقومي، ونضالات ضد الإستغلال المكثف لقوة عملها من موقع العمل كذلك. وفي مؤسسات هذا النموذج الإقتصادي نمت الطبقة العاملة في عدد من البلدان المُستعمَرة، وشبه المُستعمَرة، وتطور دورها الكفاحي في بناء أحزاب الطبقة العاملة، والأحزاب الديمقراطية الثورية ■

(٤)

١-■ تلك كانت أهم النماذج عن مختلف أنماط الإنتاج، التي تعايشت وتجاورت مع بعضها بعضاً في المجتمعات التي تأخر فيها تطور الرأسمالية في بلدان إفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية. وقد كان للإمبريالية دور كبير – موضوعياً – في تكريس هذه النماذج والمحافظة عليها على امتداد النصف الأول من ق ٢٠.

ذلك لا يعني أن هذه النماذج التابعة لأنماط عدة من الإنتاج قد تعايشت، وتجاورت، وتداخلت مع بعضها بعضاً في جميع هذه المجتمعات دونما تمايزات بين مجتمع وآخر، بل على العكس تماماً، فقد تمايزت مجتمعات عن غيرها في هذا المجال، كما كان الحال بالنسبة لعدد من بلدان أميركا اللاتينية، كالمكسيك، والبرازيل، والأرجنتين، وغيرها؛ ومن البلدان الآسيوية مثل الهند، وأندونيسيا، والصين، وإيران، وتركيا؛ ومن البلدان الإفريقية وخاصة في الشمال الإفريقي كمصر، والجزائر مثلاً.

في هذه البلدان كان انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالي الحديث أسرع من غيره، حيث نمت فيها صناعة محلية، وأخرى أجنبية منذ نهاية ق ١٩، وقامت فيها مؤسسات مصرفية كان لها دور في نهوض قطاع صناعي متواضع. ومع ذلك، فإن النماذج الإقتصادية التابعة لأنماط إنتاج عدة، كما تم تناولها، كانت أيضاً في هذه البلدان منتشرة على نطاق واسع على امتداد العقود الأولى من ق ٢٠ .

٢-■ في ظل هذه النماذج الإقتصادية (في إطار تعدد أنماط الإنتاج تعايشاً وتداخلاً) التي سادت المجتمعات في إفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية؛ **كيف سارت عملية تشكيل الأحزاب بشكل عام، والأحزاب التقدمية بشكل خاص؟**

إن الإنقسام الطبقي في البلدان الأوروبية، حيث وُلدت الرأسمالية في وقت مبكر، قد أنتج طبقتين أساسيتين هما البورجوازية والبروليتاريا. وعلى قاعدة هذا الإنقسام، وفي إطاره تشكلت في المجتمعات الأوروبية الأحزاب البورجوازية والأحزاب الإشتراكية الديمقراطية العمالية، والتي تحولت بعد الحرب العالمية الأولى للعمل تحت رايات الأحزاب العمالية والشيوعية بعد انقسام الإشتراكية الديمقراطية إلى إتجاهين: شيوعي (شكل الأممية الثالثة)، وإشتراكي ديمقراطي (في امتداد الأممية الثانية).

■ في المجتمعات الآسيوية، والإفريقية، والأميركية – اللاتينية لم يكن الأمر كذلك، فالتركيب الطبقي لتلك المجتمعات كان تابعاً للنماذج الإقتصادية التي سادت هذه المجتمعات، ويدور في إطارها. ولذا كان تأسيس أحزاب عمالية يبدو عملية مفتعلة لا تنسجم مع مستوى التطور السياسي، والثقافي، والإجتماعي – الإقتصادي لتلك المجتمعات. ويندر أن نجد حتى مطلع ق ٢٠ تشكيلات سياسية حزبية كانت تدعي الإنتماء إلى عالم الإشتراكية الديمقراطية في أي من بلدان آسيا وإفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية التي أحرزت بلدانها إستقلالها السياسي في وقت مبكر من ق ١٩ ■

(٥)

١-■ إن كل ما نجده في التراث التقدمي لبعض هذه المجتمعات، التي تأخر فيها تطور الرأسمالية هو ثورات الفلاحين، التي كانت تتقاطع في مصالحها مع بدايات تشكل البورجوازيات الوطنية المحلية، والتي بدأت تناضل من أجل الاستقلال الوطني، أي من أجل استقلالها في أسواقها الوطنية والقومية عن البورجوازية الأوروبية الإمبريالية.

كانت ثورات الفلاحين تدعو إلى تحرير القوى المنتجة المتخلفة إلى أبعد الحدود عن علاقات الإنتاج الرجعية الإقطاعية وشبه الإقطاعية، ومن هذه الزاوية التاريخية، كانت

مصالحها تتقاطع مع مصالح البورجوازيات الوطنية المحلية الناشئة.

الشواهد على مثل هذا التراث التقدمي متعددة في كل من ولايات الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك تركيا، مصر، كما وفي إيران، والصين، وأندونيسيا، وغيرها من البلدان. أما الحركة الإشتراكية الديمقراطية فلم يكن لها وجود حتى في هذه البلدان بسبب التعايش والتداخل بين عدة أنماط إنتاجية (رأسمالية، وما قبل رأسمالية) في إطار التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية في البلد الواحد.

٢–■ إن هذا الواقع الموضوعي لا يعني أن «الأفكار الإشتراكية» لم يكن لها وجود في هذه المجتمعات، غير أن تلك الأفكار، وبسبب من المستوى المتدني لتطور القوى المنتجة والسمة المتخلفة لعلاقات الإنتاج (متخلفة بمقياس التطور التاريخي)، كانت أفكاراً مشوشة تتداخل فيها عناصر العدالة الإجتماعية مع عناصر الأفكار الداروينية (نسبة إلى العالم البريطاني الذي اجترح نظرية «النشوء والإرتقاء في تطور الجنس البشري»)، على غرار: الكبير يأكل الصغير، والقوي يسيطر على الضعيف، الخ..

وقد شهدت مجتمعاتنا العربية مثل هذه الأفكار في مطلع ق ٢٠، وخاصة في مصر وبلاد الشام، وظهر عدد من المفكرين الذين يدعون إلى مثل هذه المفاهيم المشوشة حول الطبقات والصراع الطبقي، وحول «الإشتراكية» وضرورات تنظيم العاملين في جمعيات خاصة تدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

■ بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص بعد انتصار ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا (١٩١٧)، بدأت تتشكل الأحزاب التقدمية في منطقتنا العربية وفي بلدان آسيا، وإفريقيا وأميركا اللاتينية. فتأسست من عدد من الأندية والحلقات الماركسية منظمات حزبية في عدد من البلدان العربية مثل الحزب الشيوعي الفلسطيني، والحزب الشيوعي المصري، والحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، الخ..

وفي مطلع عشرينيات ق ٢٠، أصبحت هذه الأحزاب جزءاً من الحركة العمالية والشيوعية العالمية، التي انضوت منذ العام ١٩١٩ في «الأممية الثالثة» (الشيوعية)، أي «الكومنترن»، التي تشكلت لتجاوز «الأممية الثانية» بعد انقسام الحركة الإشتراكية الديمقراطية على نفسها في الحرب العالمية الأولى.

ومثل هذه الأحزاب تشكل كذلك في العديد من البلدان الآسيوية، والإفريقية، والأميركية – اللاتينية. السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كانت هذه الأحزاب أحزاباً شيوعية عمالية، أم كانت أحزاباً ديمقراطية ثورية؟ لقد كانت للينين، قائد ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا،

الفضل في تقديم إجابة واضحة على هذا السؤال في الإطار النظري والتطبيقي العملي لمفهوم «الديمقراطية الثورية» ■

(٦)

١-■ كثيراً ما تحدث لينين في مؤلفاته عن «الديمقراطية الثورية» في سياق معالجته لأوضاع المجتمعات التي تأخر فيها تطور الرأسمالية، بما في ذلك المناطق الآسيوية في جمهوريات الإتحاد السوفييتي.

أما في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة، فكان لينين ينظر لقضاياها التحررية من أكثر من زاوية؛ فمن ناحية، كان يرى في البورجوازيات الوطنية الناشئة في هذه البلدان «مناضلاً غير ثابت من أجل الديمقراطية»، فهي تناضل ضد الإمبريالية، وضد سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على هذه المستعمرات وشبه المستعمرات، ولكنها في نضالها تفضل أن يكون التحول في المجتمع بطيئاً وتدريجياً وحذراً، وبأقل قدر ممكن من المبادرة الثورية للجماهير؛ ومن ناحية أخرى، فهي تخشى الحركة الجماهيرية المنظمة ومبادراتها الثورية وتسعى باستمرار للبحث عن مداخل في علاقتها مع الإمبريالية، ورؤوس الأموال الأجنبية لحجز تطور القوى الثورية في مجتمعاتها.

■ كان لينين يدرك ويؤكد جوهر برنامج هذه البورجوازيات الوطنية الناشئة، ويحدد التكتيك الثوري في التعامل معها؛ ففي ظروف النضال من أجل الاستقلال كانت العلاقات بين البورجوازيات الإستعمارية، وبين بورجوازية المستعمرات تمر بمراحل من التوتر، وأخرى من التهدئة، وحتى التقارب، ما يجعل الأخيرة – مع تأييدها للحركات الوطنية – تناضل في الوقت نفسه، في بعض الحالات المعبِّرة، ضد الحركات الثورية والطبقات الثورية.

■ ولكن ما هي القوى الطبقية الديمقراطية الثورية في المجتمع بمضمون البرنامج الذي تحمله، وتمضي به حتى نهاياته المظفرة؟ إنها الطبقة العاملة، إنها الطبقة الديمقراطية الثورية بامتياز التي تملك مصلحة ثابتة في إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي، وبالمضمون السياسي والإجتماعي معاً، للديمقراطية.

٢-■ غير أن الطبقة العاملة كانت في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة طبقة ضعيفة. وبسبب من هذا الضعف، من ناحية، وتعايش أنماط إنتاجية متعددة في البلدان التي تأخر فيها التطور الرأسمالي، من ناحية ثانية، وكي تضطلع الطبقة العاملة الناشئة بدورها الطليعي والثوري، كان لا بد أن يكون هنالك قوى إجتماعية تتحالف معهم. **فما هي هذه القوى (الطبقات، الشرائح، الفئات الإجتماعية..)، التي طالب لينين الطبقة العاملة بالتحالف معها**

في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة؟

■ لقد أولى لينين في هذا السياق الفلاحين أهمية خاصة، وبالتحديد – كما في الحالة الروسية – **صغار الفلاحين والفلاحين الفقراء والعاملين بأجر في الزراعة وأيضاً أنصاف البروليتاريا** (الذين يحصلون على قسم من أسباب المعيشة من العمل المأجور في الزراعة، وعلى القسم الآخر من استثمار قطعة من الأرض يملكونها، أو يستأجرونها).

ولم يكن الفلاحون وحدهم في عداد قوى التحالف الطبقي الثوري عند لينين، بل كان سائر الكادحين في المدن، وكذلك المثقفون الثوريون في عداد قوى التحالف الطبقي هذا. وفي هذا الإطار كانت الدعوة لبناء هذا التحالف الطبقي الثوري عملية طبيعية في السعي من أجل إحداث تغيير جوهري في تناسب القوى الطبقية والسياسية، لصالح العمال وجماهير الفلاحين وسائر الكادحين.

■ كان الأمر الجوهري في هذا الطرح الموقع القيادي للطبقة العاملة في هذا التحالف الطبقي الثوري؛ والمقصود بالدور القيادي – أساساً – هو قدرة الطبقة العاملة على إقناع هؤلاء الحلفاء وبالتالي جذبهم إلى ميدان المعركة في النضال من أجل الثورة الديمقراطية، ما يفتح الآفاق نحو التطوير اللاحق لهذه الثورة نحو المراحل الإنتقالية التي تُفضي إلى الإشتراكية.

ومن أجل أن تضطلع الطبقة العاملة بدورها هذا ينبغي على حزبها، أن يكون حزباً طليعياً من طراز جديد، حزباً يُنظم في صفوفه القوى الطليعية من أبناء العمال وفقراء الفلاحين وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين.

وعليه، فإن الحركة الديمقراطية الثورية هي الحركة التي تجسد تحالف العمال مع فقراء وصغار الفلاحين وسائر الشغيلة والكادحين، والمثقفين الثوريين الذين يمثلون هذه الفئات ويدافعون عن مصالحها.

٣–■ هذا هو المضمون الإجتماعي للديمقراطية الثورية. ولكي يكتسب هذا التحالف سمته الديمقراطية الثابتة والمنسجمة، فإنه ينبغي أن يقوم بمعزل عن قيادة البورجوازية وتأثيراتها. وهذا يعني أن **الحركة الديمقراطية الثورية هي الحركة التي تتبنى نهجاً فكرياً وسياسياً يقوم على الإقتناع بالدور القيادي للطبقة العاملة والإسترشاد بنظريتها: الإشتراكية العلمية. هذا هو الشرط الفكري – السياسي للسمة الديمقراطية الثورية لأية حركة أو حزب سياسي.**

■ إن إدراكنا العميق لهذا المفهوم يتطلب التمييز بين الحزب الذي يسلم بالدور الطليعي للطبقة العاملة ويتبنى نظريتها، وبين الحزب البروليتاري؛ فالحزب البروليتاري هو الحزب الذي

ينبثق من الحركة النضالية لطبقة عاملة متطورة وواسعة (تحتل موقع القلب فيها الطبقة العاملة الصناعية) ويمثل طليعتها السياسية؛ الحزب الذي يتشكل في تكوينه الإجتماعي من غالبية ثابتة من العمال، والصناعيين منهم بالذات؛ أما الحزب الذي ينبثق من الحركة الديمقراطية للعمال والفلاحين وسائر الشغيلة والكادحين، ويمثل طليعتها السياسية، فهو حزب ديمقراطي ثوري، شرط اكتساب الطبقة العاملة فيه دوراً قيادياً فضلاً عن استرشاده بالإشتراكية العلمية.

■ نستطيع إذن، أن نعرّف الحزب الديمقراطي الثوري بأنه «الحزب الذي يمثل الطليعة السياسية لتحالف العمال والفلاحين وسائر الكادحين، والذي يتبنى نظرية الطبقة العاملة، ويسير بثبات على طريق التحول إلى حزب بروليتاري، بما يواكب تطور الطبقة العاملة في المجتمع (كشرط موضوعي)، ومكانتها الإجتماعية والنضالية (كشرط ذاتي)، ومن خلال التحسين المضطرد لتكوينه الطبقي – الإجتماعي بتعزيز دور العمال في منظماته وهيئاته»■

(٧)

١–■ بفعل تكوينه الإجتماعي والتزامه الفكري والمباديء التنظيمية القائمة على المركزية الديمقراطية التي تحكم علاقاته الداخلية، من جهة، ومع الجماهير، من جهة أخرى، بالإمكان القول، إن الحزب الديمقراطي الثوري في البلدان النامية هو الأقرب بسماته إلى الحزب البروليتاري الذي يلتزم النظرية الإشتراكية العلمية (الحزب الشيوعي) في البلدان المتطورة.

إن المسافة الفاصلة بين هذين النمطين من الأحزاب تجد أساسها الموضوعي في تباين الشروط الإقتصادية – الإجتماعية والتاريخية – الثقافية التي تعمل هذه الأحزاب في ظلها.

■ وإذا كان بالإمكان تقليص هذه المسافة من خلال تلبية معطيات معيّنة تنعكس إيجاباً على وضع ودور الأحزاب الديمقراطية الثورية: التكوين الإجتماعي، تماسك البنية الداخلية، تطوير الوعي بتضافر عاملي التركيم النضالي والمخزون الثقافي، أسلوب العمل، الصلة مع الحركة الجماهيرية، الخ..، أي ما يسمى – في العادة – الشرط الذاتي، فليس بالإمكان جسر هذه المسافة بين الأحزاب العمالية والأحزاب الديمقراطية الثورية، إلا من خلال إلتقاء **الشرط الذاتي** مع الشرط الموضوعي من خلال تطور وضع البلدان النامية ذاتها، أي التطور الإقتصادي – الإجتماعي – الثقافي لمجتمعات هذه البلدان؛ وهذا ما يشكل العمود الفقري لبرنامج عمل الأحزاب الديمقراطية الثورية، ويقع في صلب مهامها.

■ وعليه، فهذه الأحزاب تتطور وتكتسب تدريجياً السمات المنشودة، بقدر ما تواكب عملية التطور الموضوعي في مجتمعاتها، وبقدر ما يتطور دورها في توفير شروط هذه العملية الإقتصادية – الإجتماعية – الثقافية وتسريعها ما أمكن في هذه المجتمعات.

هذه هي الوجهة التي تقيم المعادلة الصحيحة بين العاملين الموضوعي والذاتي، وترسي الأخير على شرطي التطوير الحزبي الداخلي (التكوين، البرنامج، الوعي، أسلوب العمل..) وتطوير الدور الخارجي، أي الفعل والتأثير في المجتمع والحركة الجماهيرية بكل مكوناتها: العمالية، الشبابية، النسائية، ومن الفئات الوسطى.. وصولاً إلى الدور القيادي المنشود في المجتمع والكيان السياسي (الدولة).

٢-■ إذن، ثمة إعتبارات موضوعية تضع حدوداً لموضوعة التحول من حزب ديمقراطي ثوري إلى حزب بروليتاري (حزب شيوعي) مازالت مطروحة في أوساط اليسار الرصين، التي لا نحتسب منها بالطبع بعض الإتجاهات الهامشية – ومنها التروتسكية – في الحركة العمالية والشيوعية في العالم التي لا تقر بهذا؛ فهي أولاً، لا تقيم وزناً كبيراً لدور الحلفاء الثوريين للطبقة العاملة الصناعية؛ وهي ثانياً، لا تقيم وزناً كبيراً لحجم ووزن الطبقة العاملة الصناعية في المجتمع، فالأهم عندها ما تسميه «السياسة البروليتارية» للحزب بصرف النظر عن حجم ووزن الطبقة العاملة الصناعية في المجتمع، وفي تكوين الحزب.

لسان حال هذه الإتجاهات يقول: يكفي أن تسير القيادة على خطى سياسة بروليتارية لتسهم في تطوير دور الطبقة العاملة في العملية الثورية. مثل هذه السياسة لغو فارغ، إذ لا سياسة صحيحة وصائبة لأي حزب ما لم يحرص على توسيع صفوفه أساساً بالفصيلة الطليعية من الطبقة العاملة، وشريحتها الصناعية بالتحديد، الأمر الذي يفترض بدوره تعيين: وجودها، تمركزها، نسبتها من إجمالي العمالة، الخ...

٣-■ إن هذه الإعتبارات لا تعطل الإمكانيات المتاحة لتحسين دور وأداء الأحزاب الديمقراطية الثورية في الصراع الراهن؛ لكن، وبالمقابل، فإن هذه الإعتبارات الموضوعية تضع على أجندة هذه الأحزاب **ضرورة السعي لتطوير بنيتها بإتجاه الطبقة العاملة، من جهة، والفئات الوسطى، من جهة أخرى.** قد تبدو تلبية متطلبات هذين الأمرين – للوهلة الأولى – متعاكسة فيما بينها، ولكنها – في حقيقة الأمر – ليست هكذا، إذا ما أخضعناها لشيء من التدقيق:

أ) ■ إن التكوين الإجتماعي للحزب الديمقراطي الثوري – كما سبقت الإشارة – يستمد عناصره من التكوين الإجتماعي – الطبقي في المجتمع، الذي يختلف تكوينه في البلدان النامية عن مثيله في البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة، أي البلدان التي شقت طريق تطورها الرأسمالي في وقت مبكر.

صحيح أن الطبقة العاملة الصناعية في البلدان النامية قد تطورت حجماً ونوعاً، خاصة

حيث توفرت شروط نمو طبقة عاملة صناعية في الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية، كما تحسنت المزايا الديمغرافية والإجتماعية – الإقتصادية للبروليتاريا الصناعية، ولكنها قياساً بحجم القوى العاملة لا زالت ضعيفة نسبياً، وقياساً بحجم السكان أضعف.

■ في الوقت نفسه، يشكل الحلفاء الثوريون للطبقة العاملة الصناعية في هذه البلدان قوة عددية أكبر بكثير من قوة الطبقة العاملة الصناعية، وهؤلاء لا يتحلون بالمزايا المادية التي تتحلى بها الطبقة العاملة الصناعية، فصلتهم بوسائل الإنتاج أضعف وموقعهم في علاقات الإنتاج أقل تماسكاً.

لذا، ينبغي في عملية البناء الحزبي أن يحرص الحزب الديمقراطي الثوري باستمرار على توسيع صفوفه من أوساط الطبقة العاملة الصناعية وعمال الإنتاج بدرجة رئيسية، حتى تسود صفوفه وعلاقاته مع الجماهير تلك المزايا التي تكتسبها الطبقة العاملة الصناعية من خلال علاقتها بوسائل الإنتاج، ومن خلال موقعها في علاقات الإنتاج.

ب) ■ في المجتمعات النامية تتسع صفوف الفئات الوسطى (ومنها بالتحديد البورجوازية الصغيرة الحديثة لتمييزها عن البورجوازية الصغيرة التقليدية) لاعتبارات كثيرة: فجهاز الدولة يتضخم من خلال استيعابه المتزايد للقوى العاملة، وكذا الأمر بالنسبة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص في قطاع الخدمات، كالمؤسسات المالية والمصرفية ومؤسسات الصحة والتعليم الخاص والإسكان والمحلات التجارية والمؤسسات الخدمية الأخرى، وهذه تستوعب أعداداً واسعة من القوى العاملة.

■ إن هذه الفئات شديدة التنوع، وقطاع واسع منها ينتمي إلى جمهور الكادحين دون شك، وإلى هذا الجمهور يتوجه الحزب الديمقراطي الثوري، فهو يشكل قوة سياسية واجتماعية فائقة الأهمية في العملية التحررية الوطنية والديمقراطية (بشقيها السياسي والإجتماعي)، والحليف الرئيسي والأهم للطبقة العاملة في الحالة الفلسطينية على نحو التخصيص.

■ إن الحزب الديمقراطي الثوري في توجهه هذا، إذ يسعى لاستمالة هذه القوة الإجتماعية شديدة التأثير والفعل إلى صف قوى الثورة والتغيير الديمقراطي والإجتماعي، إنما يحاذر – في الوقت عينه – التأثر بقيمها الناجمة عن ضعف صلتها بوسائل الإنتاج، ونظراً لموقفها الأقل تماسكاً من علاقات الإنتاج القائمة، إنطلاقاً من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

إن الفئات الوسطى تشكل قوة إجتماعية ذات تأثير حاسم في ترجيح نسبة القوى لصالح البرنامج الديمقراطي الثوري وثيق الصلة بتطلعات الطبقة العاملة، إذا ما أجادت القوى القيّمة

على هذا البرنامج، إدارة دفة التحالفات التي **تحقق أهداف ذات منحى تصاعدي متدرج** في تلبية المصالح الوطنية والديمقراطية السياسية والإجتماعية لـ **«كتلة تاريخية»**، تكون الفئات الوسطى في قلبها مع الطبقة العاملة التي تلعب في هذا الإطار دوراً سياسياً متميّزاً لمواصفاتها التاريخية المتميّزة في علاقات الإنتاج■

١٩٨٩ - ٢٠١٣

الجبهة الديمقراطية: حزب يساري ديمقراطي، من صلب التيار الديمقراطي الثوري العريض

[■ في أكثر من موقع وسياق، تحدد وثيقتا النظام الداخلي والبرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج.د) الصادرتين عن مؤتمرها الوطني العام السابع – ٢٠١٨، هويتها الطبقية والفكرية، كحزب يساري ديمقراطي، ينتسب إلى صلب التيار الديمقراطي الثوري العريض في حركة التحرر الوطني والديمقراطي الفلسطينية والعربية. وفي مايلي ستتم الإشارة إلى النصوص ذات الصلة، كما وردت في وثيقتي النظام الداخلي والبرنامج السياسي:]

(١)

النظام الداخلي

١-■ تنص مقدمة النظام الداخلي (١- التعريف والأهداف) في الفقرات ١، ٢، ٣، و٧ على مايلي:

- **الفقرة ١:** «ج.د حزب يساري ديمقراطي، وهي إتحاد اختياري لمناضلات ومناضلين من العمال والفلاحين والفئات الوسطى وسائر الكادحين، ومن المرأة والشباب، من أجل التحرر الوطني الناجز لشعب فلسطين ومستقبله الإشتراكي».

- **الفقرة ٢:** «تسترشد ج.د بالإشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره».

- **الفقرة ٣:** «ج.د هي جزء من حركة الطبقة العاملة الفلسطينية، وهي تعمل لتوطيد العلاقة الكفاحية بين فصائلها وسائر مكوناتها».

- **الفقرة ٧:** «إن إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي فلسطينياً وعربياً، وقيام علاقات وحدوية بين الأقطار العربية يرسي المقدمات السياسية والمادية الضرورية لتدشين مرحلة إنتقال تاريخية تضطلع الطبقة العاملة خلالها بدور قيادي في المجتمع على أساس من الديمقراطية والتعددية من أجل بناء الإشتراكية، وإلغاء إستغلال الإنسان للإنسان بكافة أشكاله».

٢-■ أما المبدأ التنظيمي الذي تقوم عليه ج.د، فينص النظام الداخلي (٢- المبدأ

التنظيمي الأساس)، على مايلي:

– **الفقرة ٢:** «إن المركزية الديمقراطية هي في الأساس تعبير عن المزايا المادية الموضوعية التي تتوفر لدى الشريحة المتقدمة للطبقة العاملة والتي تكتسبها الطبقة العاملة بعمومها، تدريجياً، من نمط حياتها وتطور دورها في المجتمع والإنتاج: مزايا الجماعية وتقسيم العمل، والوحدة المتزايدة للمصالح النهائية للطبقة العاملة، والتماسك في صفوفها، والإنضباط وروح المثابرة والصبر وطول النفس، والقدرة على رؤية مصالح مجموع الشعب، والتقدير الدقيق لنسبة القوى في الصراع الناشب بين الشعب وأعدائه».

– **الفقرة ٤:** «إن مبدأ المركزية الديمقراطية كموجه للعلاقة مع الجماهير يعني الإنغراس العميق في الحركة الجماهيرية، وأن الحزب هو فصيل طليعي يأبى الإنعزال عن هذه الحركة ولا يتأخر عن ركبها، وهو يتعلم من الجماهير ويتمثل همومها ومشكلاتها وتجاربها، ويدافع عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعب ويقود نضالها اليومي وينظمه ويربطه بالنضال الوطني العام؛ وكونه يعتمد على طاقات الجماهير المنظمة في إنجاز العمل الثوري، فهو يثابر على العمل في أوساط الجماهير وعلى تنظيمها في النقابات والإتحادات والمنظمات الشعبية، وغيرها من الأطر والمؤسسات الجماهيرية والإجتماعية والأهلية» ■

(٢)

البرنامج السياسي

١–■ الفصل الأول: ٤– القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية

– **الفقرة ٥:** «إن الطبقة العاملة، بتحالفها الديمقراطي الوطيد مع فقراء الفلاحين والفئات الوسطى وسائر الكادحين، فضلاً عن أوسع قطاعات الشباب والمرأة، هي الطبقة المؤهلة موضوعياً لقيادة الثورة الوطنية التحررية إلى النصر الحاسم.

إن الأفق التاريخي المفتوح لتطور الطبقة العاملة، والثقل الإجتماعي المتزايد الذي تحتله في صفوف الشعب، داخل الوطن بشكل خاص، وتعاظم مزايا الإنضباط والتماسك الداخلي التي تتسم بها شريحتها المتقدمة، ومصلحتها الجذرية في التحرر من النير الإمبريالي – الصهيوني، وتطور قدرتها على تمثل مصالح مجموع الشعب وعلى التقدير السليم لنسبة القوى بينه وبين أعدائه، تجعلها قادرة على توفير طليعة طبقية وتحالفات ديمقراطية تقود الثورة الوطنية التحررية نحو أهدافها.

إن النضال من أجل تنظيم الطبقة العاملة بمختلف الأشكال وتعزيز ثقلها في المعترك

السياسي والديمقراطي والإجتماعي، يوفر شروط تمكينها من الإضطلاع بدورها **المطلوب موضوعياً** في مسار الثورة الوطنية التحررية».

– **الفقرة ٦:** «تمارس الطبقة العاملة وقواها المنظمة دورها الطليعي، في مجرى النضال من أجل التحرر الوطني، من خلال الحرص على توحيد سائر طبقات الشعب وتعزيز التحالف فيما بينها في إطار **جبهة وطنية متحدة** للنضال المشترك ضد الإحتلال والإستعمار الاستيطاني الصهيوني [...]».

– **الفقرة ٧:** «[...] إن **تحالف القوى الإجتماعية الديمقراطية** من عمال وفلاحين وفئات وسطى وسائر الكادحين، فضلاً عن أوسع قطاعات المرأة والشباب، هو الضمانة الأكيدة لتوطيد الجبهة الوطنية المتحدة وضمان إلتزامها الثابت بالبرنامج الوطني. وتسعى قوى الطبقة العاملة إلى تعزيز وحدة هذه القوى الديمقراطية وائتلافها لتشكل نواة صلبة للتحالف الوطني العريض».

٢–■ الفصل الثالث: الثورة الفلسطينية في المجال العربي، ١– الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني والديمقراطي العربية

– **الفقرة ٤:** «إن الخروج من هذا المأزق أصبح، أكثر من أي وقت مضى، رهناً بنهوض تحالف عريض يضم أوسع القوى الوطنية والديمقراطية والليبرالية والعلمانية، وفي القلب منها قوى الطبقة العاملة، كقيادة جديدة وكفؤة لحركة التحرر الوطني والديمقراطية العربية». *[ملاحظة: المقصود بـ «المأزق»، هو ما ورد في الفقرة ٣ حول ما يتهدد مصير الشعوب العربية ومكانتها في عالم اليوم من مخاطر، بفعل التخلف والعجز عن الإفلات من الحلقة المفرغة للتبعية، والتخلف، الخ..]*

٣–■ الفصل الرابع: الثورة الفلسطينية في عالمنا المعاصر

١– الثورة الفلسطينية في بعدها الدولي، الفقرة ٣: «إن الثورة الفلسطينية، وحركة التحرر الوطني العربية عموماً، جزء لا يتجزأ من النضال الذي تخوضه شعوب العالم، وفي المقدمة الطبقة العاملة، ضد الإمبريالية. وعلى عاتق الطلائع الثورية للطبقة العاملة وحلفائها من القوى الديمقراطية وعموم الكادحين، تقع مسؤولية توحيد وتنسيق هذا النضال لبناء **أممية من طراز جديد**، تراعي الخصائص الوطنية للحركة الثورية في كل بلد، وتحترم إستقلالها وخياراتها الحرة، لتنير طريق البشرية نحو الغد الإشتراكي».

٢– في السياسة والعلاقات الدولية، الفقرة ٢: «إن ج.د جزء من حركة الطبقة العاملة

العربية والعالمية، ومن هذا المنطلق فهي تسعى إلى: **أ) تعزيز اواصر الأخوة والتساند الكفاحي** مع شعوب العالم المناضلة في سبيل حقها في تقرير مصيرها بحرية، من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والمساواة والعدالة الإجتماعية؛ **ب) توطيد التضامن الأممي** بين الطبقات العاملة في كل البلدان في النضال المشترك من أجل إنتصار الإشتراكية» ■

(٣)

الهوية الطبقية والفكرية للجبهة الديمقراطية

*[لمزيد من الإحاطة بهذا العنوان، من المفيد العودة إلى المادة بعنوان «حول الأساس النظري للنظام الداخلي»، ص ٢١١-٢٢١ من كتاب «**مخاض التجديد... ١٩٨٨-١٩٩٨**»، الكتاب الرقم ٧ من سلسلة «في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف). ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣»]*

١-■ من خلال الإستشهادات المار ذكرها يتبيَّن مدى الوضوح الذي اتسم به تحديد الهوية الطبقية للجبهة الديمقراطية، إن بالتعريف، أو تحديد أهداف النضال، أو بالمبدأ التنظيمي الأساس، أو بموقع الطبقة العاملة الحيوي، ودورها القيادي، ضمن نسق القوى الإجتماعية المحركة للثورة الوطنية التحررية، في بناء تحالف القوى الإجتماعية الديمقراطية، الذي يشكل الضمانة الأكيدة لتوطيد أركان الجبهة الوطنية المتحدة، وضمان إلتزامها الثابت بالبرنامج الوطني الجامع، ما يكتسي أيضاً أبعاده العربية والدولية، إنطلاقاً من اعتبار ج.د نفسها جزءاً من حركة الطبقة العاملة العربية والعالمية.

■ إن إبراز الهوية الطبقية للجبهة الديمقراطية، يحدد موقعها الطبقي ومبدأها التنظيمي وخيارها البرنامجي في سياق النضال الوطني التحرري من أجل انتصار أهداف النضال الوطني، الذي تُجمع عليه طبقات الشعب كافة من خلال مختلف الإتجاهات السياسية التي تمثلها، وتعكس تحالفاتها. وفي هذا الإطار، تعتبر الـ ج.د التعددية السياسية مصدراً للقوة بالنسبة للحركة الفلسطينية، كما تعتبر التعددية التنظيمية في إطار حركة الطبقة العاملة مصدراً لفعالية دور اليسار الفلسطيني في دائرة العمل الوطني الأوسع.

٢-■ الهوية الفكرية للجبهة الديمقراطية تُكمِّل هويتها الطبقية، لا بل هي أساس الحفاظ على هذه الهوية وصونها، ذلك أن تحديد الهويَة الطبقية لحزب يساري ديمقراطي، يستتبع طرح ما يترتب على هذه الهوية من **منهج فكري** يتسلح به الحزب لتحليل الواقع، أي الواقع المادي الإجتماعي، لفهم تناقضاته، حركته، إتجاهه الرئيسي، في النضال الوطني التحرري، من موقع رؤية الفئات الإجتماعية التي يمثل مصالحها، لمسار هذا النضال، ولتغيير الواقع

كي يستجيب لهذه المصالح الوطنية والإجتماعية، ويلبيها.

وبهذا المعنى، فإن المنهج الفكري الذي تعتمده ج.د بهويتها الطبقية المحددة لا يقتصر دوره على التحليل، بل يتجاوزه نحو الإمساك بخط العمل من أجل التغيير، والتغيير الثوري من منطلق الإنحياز لموقع الطبقة الصاعدة تاريخياً، والتي يعتبر تنظيمها وتعزيز ثقلها السياسي، وتمكينها من أداء دورها المطلوب، أحد الشروط الرئيسية المطلوبة، لكي تحقق الحركة الوطنية الفلسطينية أهدافها ■

٢٠١٨

الفصل الثالث

مدخل إلى الإقتصاد السياسي

- في إطار الفهم المادي الجدلي للتاريخ
- الإقتصاد السياسي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي

في إطار الفهم المادي الجدلي للتاريخ
مدخل إلى الإقتصاد السياسي

*[■ **الإقتصاد السياسي** علم يدرس جوانب معيّنة من حياة المجتمع البشري، هو علم **يدرس النظام الاجتماعي للإنتاج، والعلاقات الاقتصادية بين الناس أثناء عملية الإنتاج، هو علم يدرس القوانين التي تحكم إنتاج وتبادل وتوزيع الخيرات المادية** في مختلف مراحل تطور المجتمع البشري.*

*■ **المادية التاريخية تدرس المسائل العامة لتطور المجتمع:** بنية المجتمع، والتفاعل بين مختلف جوانب الحياة الإجتماعية، **وقوانين التطور العامة للمجتمع الإنساني، والقوى الإجتماعية والمادية المحركة لهذا التطور.***

■ إنطلاقاً من هذا التعريف، ومن هذه الزاوية بالتحديد، يقع الإقتصاد السياسي في الحقل (الحيّز) المعرفي والمنهجي للمادية التاريخية، كون الأخيرة تعبّر عن جوهر المفهوم المادي للتاريخ الذي يعتبر أن العامل الأساس في تطور المجتمع البشري، هو – بالتحليل الإخير – إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحقيقية، الفعلية بكل جوانبها المادية إبتداءً، ومن ثم غير المادية (الروحية).

إن المادية التاريخية تضيء هذا الطريق بمنهجها وعلى يد مبادئها التأسيسية: الوجود الإجتماعي يحدد الوعي الإجتماعي مع إنعكاس الثاني على الأول وتفاعلهما؛ التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو محرك التقدم في المجتمع، وفي سياقه يندرج الصراع الطبقي الإجتماعي؛ وجهة التاريخ بالمحصلة تصاعدية، تطورية، مع التأكيد على التطور المتفاوت بين مختلف المجتمعات؛ والحقيقة هي دائماً ملموسة..]

(١)

إنتاج الخيرات المادية هو أساس حياة المجتمع

■ كي يعيش الناس ينبغي عليهم إمتلاك الغذاء والكساء والسكن، وغير ذلك من الخيرات المادية. ولكن هل يجد الناس هذه الخيرات المادية الضرورية من أجل العيش بصورة جاهزة

في الطبيعة، أم لا بد لهم، من أجل امتلاكها، أن ينتجوها أولا؟

منذ بداية تكوّن المجتمعات البشرية كان الانسان ينتج هذه الخيرات، فقد كان يصطاد الحيوانات ويشويها لتأمين طعامه، ويصنع الادوات البدائية التي تسمح له بإنتاج الخيرات المادية، وتملكها. وكان يبني لنفسه المسكن بغية النوم والحماية له من الحيوانات المفترسة، أو إتقاء برودة الطبيعة.. وإنتاج الخيرات المادية لا يقوم من خلال أفراد لا رابطه تجمعهم، بل على أساس جماعات، فهو **إنتاج إجتماعي**. وكان العمل يُعتبر نشاط الانسان الاجتماعي، وهو نشاط واعٍ بالضرورة. وعليه، فإن إنتاج الخيرات المادية هو أساس وجود وتطور المجتمعات البشرية، ما يتطلب توفر عناصر ثلاثة، هي:

أ) العمل: وهو الجهد العقلاني الواعي الذي يبذله الانسان لإنتاج الخيرات المادية، والإنسان إذ يعمل، فهو يؤثر في الطبيعة ويكيّفها وفق حاجاته. وهو نشاط واعٍ، وكفاءة يتميَّز بها الانسان وحده، وبدون العمل يستحيل إنتاج خيرات مادية، ويستحيل وجوِّد حياة بشرية. العمل بالذات، هو الذي أدى إلى فصل الإنسان عن ملكوت الحيوان. وفي سياق العمل ظهرت الحاجة إلى المخاطبة، وظهرت اللغة.

ب) أدوات (وسائل) العمل: في محاولاته للتأثير على الطبيعة وتكييفها وفقا لحاجاته، يصنع الانسان أدوات العمل، وهي جميع الوسائل المادية التي يحوّل بها الانسان موجودات الطبيعة ويدخل في عدادها، إلى جانب أدوات العمل بالمعنى المباشر للكلمة (كالآلات والتجهيزات الضرورية)، مايلي: المنشآت والمباني الإنتاجية + وسائل النقل والاتصالات + الأوعية الضرورية لحفظ مواضيع العمل (كالمخازن، المستودعات، الصهاريج، الخ..).

إن صنع أدوات العمل هو سمة مميزة للعمل البشري، وقد اتسم العمل البشري، منذ البداية، بصنع أدوات العمل من الحجر والخشب.

ج) مواضيع العمل: بواسطة وسائل العمل، وتحديدا أدوات العمل يؤثر الانسان في مواضيع العمل التي تتواجد في الطبيعة المحيطة به. وتعتبر الارض والثروات الباطنية: التربة، المعادن، الغابات، النفط، الثروة المائية، وغيرها، مواضيع العمل. **ما تحتويه الطبيعة إذن يشكل مواضيع العمل.**

■ إن وسائل العمل (المعدات والآلات وغيرها)، إذا ارتبطت مع مواضيع العمل (أي الموارد الطبيعية) لا تكوّن وحدها إنتاجا، بل بالضرورة يجب إرتباطها مع الجهد البشري الواعي ليتحول كل هذا الى إنتاج. إذن، المعادلة تقوم على ما يلي: **العمل+ وسائل العمل+ مواضيع العمل= القوى المنتجة ■**

(٢)

القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج

■ إنتاج الخيرات المادية يتألف في كل مرحلة من مراحله من عنصرين هما: **القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.**

أما القوى المنتجة فهي قوة العمل متحدة مع وسائل الإنتاج (وسائل العمل+ مواضيع العمل). وبدون قوة العمل، أي عمل البشر، حتى لو توفرت وسائل العمل ومواضيع العمل، فلا يمكن إنتاج خيرات مادية.

في إطار تطور القوى المنتجة تتشكل علاقات بين الناس، وتطور القوى المنتجة يعتبر مؤشرا على مدى تحكم الناس بقوى الطبيعة، فاكتشاف النار كان خطوة إلى الامام في تطور القوى المنتجة، وكذلك اكتشاف المحراث الخشبي، ومن ثم المعدني، ولاحقاً المحراث الآلي.. لقد أثر ذلك بشكل فعال في إنتاج الخيرات المادية في المجتمع. في مراحل التطور الأولى للمجتمعات البشرية، كان الانسان يعتمد على قوته الجسدية. ثم بدأ يعتمد على الآلة التي هي من صنعه. واليوم يتراجع الاعتماد على القدرات الجسدية، ويزداد دور العمل الذهني للناس في إنتاج الخيرات المادية.

■ **في سياق عملية الإنتاج، يدخل الناس فيما بينهم بصلات وعلاقات إقتصادية متبادلة، هي علاقات الإنتاج.** ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي: هناك آلاف الناس يشتغلون في مصانع تنتج ملابس. ولكن هناك آلاف آخرون يعملون في إنتاج القطن. وآخرون في إنتاج آلات الحياكة والغزل. وآخرون في إنتاج الخيوط. وعلى هذا الأساس وبغية الوصول إلى إنتاج الملابس، يدخل كل هؤلاء في علاقات وصلات على أساس موضوعي مع بعضهم البعض، وهذه الصلات والعلاقات يسميها علم الاقتصاد السياسي، علاقات الإنتاج. إذن: **العلاقات التي تقوم بين الناس في سياق عملية إنتاج الخيرات المادية، وتبادلها، وتوزيعها، واستهلاكها، هي علاقات الإنتاج.**

■ إن علاقات الإنتاج، إما أن تكون علاقات تعاون وتعاضد بين أفراد أحرار متحررون من قيود الاستغلال، وإما أن تكون علاقات تقوم على استغلال الانسان للإنسان. **والعامل الأساس الذي يحدد طبيعة هذه العلاقات هو ملكية وسائل الإنتاج،** فإذا كانت ملكية وسائل الإنتاج جماعية (أي ملك المجتمع بأسره)، إنتفى طابع الاستغلال عن علاقات الإنتاج. أما إذا كانت ملكية وسائل الإنتاج خاصة، أي تخص أفراد دون غيرهم في المجتمع، فهي تقوم على قاعدة الاستغلال، أي عناصر السيطرة، من جهة، وعناصر الخضوع، من جهة أخرى.

إن علاقة الناس بوسائل الإنتاج، تحدد مكان ووضع الافراد في عملية الإنتاج، وطرق التوزيع لمنتجات العمل؛ إتحاد القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج يؤلفان أسلوب الإنتاج (أو نمط الإنتاج) ■

(٣)

البناء التحتي والبناء الفوقي والعلاقة بينهما

■ بشكل عام، أي إذا وضعنا جانباً خصوصيات التطور في كل مجتمع وبلد، الخ..، نستطيع أن نقول، إن التاريخ البشري قبل أن يصل إلى نمط الإنتاج الإشتراكي، عرف أربعة نماذج من أساليب (أنماط) الإنتاج، هي:

١- المشاعي البدائي؛ ٢- العبودي؛ ٣- الإقطاعي؛ ٤- الرأسمالي.

إن بواعث التغيير التي حصلت على مر التاريخ البشري هي نتاج تطور القوى المنتجة وتخلف علاقات الإنتاج عن مواكبتها، مما يولّد وعيا ثوريا باتجاه التقدم نحو أسلوب الإنتاج الأرقى، باعتبار كل نموذج من أساليب الإنتاج الوارد أعلاه، أرقى من سابقه.

■ **البناء التحتي** (الأساس، أو القاعدة)، هو مجموع علاقات الإنتاج. أما **البناء الفوقي**، فهو عبارة عن منظومة الأفكار السياسية والحقوقية والفلسفية والدينية والسلوكية والجمالية، والعلاقات الأيديولوجية..، والمؤسسات الحاملة، المقابلة لها. ويضم البناء الفوقي: الدولة، والقضاء، والاحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية، وغيرها..

البناء التحتي (الأساس) **إذن، هو مجموع علاقات الإنتاج، إنه البنية الإقتصادية للمجتمع**؛ والبناء التحتي هو بناء تحتي بالنسبة للبناء الفوقي، هما يتفاعلان ويؤثران ببعضهما البعض إنطلاقاً من هذه العلاقة الملزمة، وإن لم تساوي بينهما، فالبناء التحتي هو **الأساس** بالنسبة للبناء الفوقي الذي بدوره يلعب دوراً **حاسماً** في عديد الأحيان في دينامية وتطور البناء التحتي، كما هو حال **«الدولة»** (المحتسبة على البناء الفوقي) على سبيل المثال، من زاوية تأثير الدولة في دينامية وتطور علاقات الإنتاج والتبادل (والتداول)، ودور طبقات إجتماعية بعينها في كل هذا.

[■ لتقريب الفكرة، وتوضيح العلاقة بين مفهومي الأساسي والحاسم، نستعين بمثال مستمد من الواقع الحسي، الملموس للمبنى الحزبي، لحزب كالجبهة الديمقراطية: كما يؤكد النظام الداخلي، تشكل القاعدة الحزبية، أي الخلايا، الأساس، المستوى الأساسي الذي يقوم عليه هيكل الحزب ومبناه. لكن، وحتى يضطلع هذا المستوى بدوره كاملاً، ومن أجل تفعيله، فهو

يحتاج إلى إقامة علاقة مع المستوى الأعلى في هيكل الحزب، وهو اللجان المحلية، حتى يضمن الربط والتواصل والتفاعل بين القاعدة الحزبية وسائر المحطات القيادية في الحزب بالإتجاهين، الذي بدونه لا تسري على الحزب (بمختلف هيئاته) المركزية الديمقراطية في العلاقات الداخلية، ومع الحركة الجماهيرية.

هذه العلاقة بين القاعدة الحزبية (البناء التحتي) ومحطات الربط والتواصل والتفاعل، أي اللجان المحلية، هي، من هذه الزاوية، علاقة المستوى الأساسي بالمستوى اللازم كي يُفعَّل دور الأول ويتفاعل مع البناء الفوقي (القيادي) للحزب، ومن هنا الدور الحاسم الذي يضطلع به هذا المستوى، مستوى اللجان المحلية.]

■ العلاقة بين البنائين التحتي والفوقي تكون – في عديد الأحيان – قائمة على علاقة الأساسي بالحاسم، فمحرك التطور في المجتمع ليس البناء الفوقي بل البناء التحتي، لكن الأخير لا يفرض نفسه ولا يكتمل شرطه إلا بتطور موازٍ، أو لاحق للبناء الفوقي؛ فالثورة الفرنسية ١٧٨٩ (التي أحدثت تغييراً جذرياً على بنية الدولة ومنظومتها القانونية، الفكرية، الخ..) توّجت إنتصار البورجوازية (أي نمط الإنتاج الرأسمالي) على طبقة النبلاء (أي نمط الإنتاج الإقطاعي)، وثبتت صيغة الدولة التي تعكس السلطة السياسية للطبقة المسيطرة إقتصادياً (البورجوازية)، أي الطبقة الأساسية في المجتمع بحكم أسلوب الإنتاج السائد. الثورة الفرنسية كانت ضرورية لحسم المضمون الطبقي للسلطة الحاكمة وشكلها (من خلال الدولة) المنسجم مع أسلوب الإنتاج الصاعد، اي أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

■ **البناء التحتي** (الأساس، البنية التحتية) في المجتمع يضم مجمل **علاقات الإنتاج** بين الناس التي تنشأ وتتشكل في سياق عملية الإنتاج (والإستهلاك والتداول/ التبادل) وإعادة الإنتاج للشروط المادية لحياتهم.

في هذا السياق، يظهر **البناء الفوقي** في المجتمع كشكل أيديولوجي، سياسي – قانوني للمضمون الإقتصادي لحياة المجتمع (وحياته الإجتماعية)، حيث يتمتع البناء الفوقي باستقلالية نسبية عن البناء التحتي، إنما على قاعدة، وفي إطار **الإرتباط العام** للبناء الفوقي بالبنية التحتية.

هذه الإستقلالية النسبية هي التي تفسر بقاء بعض مظاهر البناء الفوقي (مثلاً: التقاليد، السلوك، الذائقة الجمالية والفنية..) على قديمها لفترة – قد تطول – من الزمن، حتى بعد وقوع التغيير في البناء التحتي، دون أن يلغي ذلك صحة القاعدة العامة التي تنص على لحاق مختلف مظاهر وتعبيرات البناء الفوقي في نهاية المطاف، بالتغيير الحاصل في البناء

التحتي.

■ **الإرتباط العام بين البنائين** (التحتي والفوقي) **لا يضع مختلف مكونات البناء الفوقي** (الدولة، القانون، الدين، الفلسفة، الفن، الخ..) **على نفس السوية**؛ فهذه المكونات ترتبط فيما بينها، ومع البنية التحتية بطرق مختلفة: فالدولة، والقانون بمؤسساته، والمنظمات السياسية.. ترتبط مباشرة بالبنية الإقتصادية (البناء التحتي) للمجتمع؛ بينما المكونات الأخرى (الفلسفة، الدين، الفن،...) تكون على مسافة أبعد من البناء التحتي الذي ترتبط به بشكل غير مباشر. وبقدر ما ترتبط مكوّنات البناء الفوقي بشكل مباشر بالبناء التحتي، يتضح على نحوٍ جلي مدى عمق وتفاعل علاقة الأساسي بالحاسم بالنسبة لهذين البنائين (أو البنيتين).

[■ تماماً كما ترتبط اللجنة المحلية (كجزء من البناء الفوقي) بشكل مباشر بالقاعدة الحزبية (البناء التحتي) لقربها منها، وهو ما يعكسه النظام الداخلي بمسمى «المنظمة المحلية» التي تشمل المحلية مع الخلايا العاملة في نطاق مسئولياتها.

وبقدر ما ترتفع الهيئات عن سوية القاعدة الحزبية في الهرمية الحزبية، يستبين إرتباطها غير المباشر بها، الأمر الذي يجري عادة تجاوزه (لجهة استعادة الإرتباط المباشر، والعلاقة المباشرة) في المحطات المؤتمرية، والإجتماعات الموسعة، الخ.. أي عندما يجتمع، يلتقي رأس الهرم بقاعدته في اجتماع واحد، بجدول أعمال معتمد وبحقوق متساوية في التصويت والترشيح والإنتخاب، الخ..■]

■ الترابط بين البنائين، من جهة، واستقلالية البناء الفوقي عن التحتي نسبياً، من جهة أخرى، يفتح على التأثير العكسي النشط للوعي الإجتماعي على الوجود الإجتماعي، دون أن يلغي ذلك المبدأ الأساس في المادية التاريخية الذي يُعبّر بإيجاز عن جوهر المفهوم المادي للتاريخ، وهو: **الوجود الإجتماعي يحدد الوعي الإجتماعي**. ومن هنا الخلاصة المهمة بالنسبة للمناضلين والمناضلات في صفوف الحركة الجماهيرية: الوعي الإجتماعي (الطبقي) له قدر واضح من الاستقلال النسبي لتأثره بمكونات البناء الفوقي الناتجة – مثلاً – عن التعليم، واكتساب المعرفة في مختلف مجالاتها، أو/ و عن الممارسة المجتمعية الملموسة، الخ..

■ أما **التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية**، فهي نتاج للبنية التحتية (أسلوب الإنتاج) والبنية الفوقية (منظومة الأفكار ومؤسساتها). التشكيلة الإقتصادية – الإجتماعية هي مجتمع «في درجة معيّنة من التطور التاريخي». ومن هذه الزاوية ونظراً لملموسيتها، بالإمكان (وخاصة في مجتمعات البلدان النامية) أن يتعايش أكثر من أسلوب (نمط) إنتاج داخل تشكيلة إقتصادية – إجتماعية محددة. وفي هذا الإطار، فإن تعدد أساليب (أنماط) الإنتاج قد يتجسد

في بعض القطاعات الإقتصادية أكثر من غيرها، وفي بعض المجتمعات المحلية (الريفية أو الحضرية..) أكثر من غيرها، **لكن: تعدد أساليب الإنتاج لا يلغي حقيقة هيمنة أحدها على غيره على خلفية تفاعل هذه الأساليب فيما بينها من خلال علاقات تعاون وصراع.** مثلاً: تعدد أنماط (أساليب) الإنتاج في البلدان النامية (نمط الإنتاج السلعي الصغير..)، لا يلغي هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على التكوين الإجتماعي، الخ.. ■

(٤)

الطبقات الإجتماعية

■ **الطبقات الإجتماعية** هي جماعات كبيرة من الناس، تتمايز (تختلف) فيما بينها من حيث:

– **علاقتها بوسائل الإنتاج** (واستتباعاً وسائل التداول...)، التي تكون غالباً مثبتة ومصاغة بقوانين؛

– **مكانتها** في نمط (أسلوب) معيّن للإنتاج الإجتماعي؛

– **دورها في التنظيم** (أو التقسيم) **الإجتماعي للعمل؛**

– وبالتالي، من حيث **طرق حصولها على حصة من الثروة الإجتماعية، وحجم تلك الحصة.**

من بين هذه السمات، تعتبر علاقة الناس المتباينة (القانونية وغيرها) بوسائل الإنتاج (أو التداول)، هي **السمة الأساس** في تحديد الموقع الطبقي موضوعياً.

■ تعريف الطبقات إنطلاقاً من الموقع في عملية الإنتاج (والتداول)، أي ضمن الدائرة الإقتصادية والدور الإقتصادي كأساس وأولوية، لا يكفي لتعريف الطبقات وتحديد موقعها، فثمة دور رئيسي تلعبه في هذا الإطار المنظومة الفكرية والسياسية والثقافية، الخ.. أي باختصار البنية الفوقية. وبالتالي، فإن التحليل الطبقي لا يقتصر على المعيار الإقتصادي (الذي يبقى هو الأساس)، بل يشمل أيضاً معايير أخرى سياسية وفكرية، الخ.. كما أنه يأخذ بالاعتبار واقع التداخل والتعايش والصراع في مجتمع يتجاور فيه، ويتداخل أكثر من نمط إنتاجي (رأسمالي وما قبل رأسمالي).

■ ثمة **طبقات أساسية** و **طبقات ثانوية** في المجتمع المعني، فالأولى يخلقها ويحددها أسلوب الإنتاج القائم، وفي المجتمع (المنقسم إلى طبقات) تكون هي الطبقة التي تعود لها

وسائل الإنتاج الأساسية، أي الطبقة المستغِلة التي تقف بالتضاد، والتناقض مع الطبقة المستغَلة، مثلاً:

– في المجتمع العبودي: العبيد # ملاك العبيد، هما الطبقتان الأساسيتان.

– في المجتمع الإقطاعي: الفلاحون # الإقطاعيين، هما الطبقتان الأساسيتان.

– في المجتمع الرأسمالي: البروليتاريا # البورجوازيين، هما الطبقتان الأساسيتان.

الطبقات الثانوية، بالمقابل، ليست ناجمة عن أسلوب الإنتاج السائد، بل تكون – في العادة – موروثة من أسلوب الإنتاج السابق، كما هو حال: الحرفيون الأحرار في المجتمع العبودي، أو الفلاحون في المجتمع الرأسمالي، الخ..

■ إن هذا التصنيف بين طبقة أساسية وأخرى ثانوية لا يمس بدور الأخيرة وفاعليتها وحركتها في المجتمع في حالتي الصراع المجتمعي المحتدم أو الهاديء؛ فأي عاقل يمكن أن يفكر بتجاهل أهمية دور وفاعلية الفلاحين في عديد مجتمعات أسلوب الإنتاج الرأسمالي (!).. إنه تصنيف يسلط الضوء – ليس إلا – على موقع الطبقتين في كل نمط إنتاج، اللتين تجسدان أو يجسد التناقض بينهما التناقض الأساس في التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية (بين الرأسمال والعمل المأجور، أي بين الطبقتين الأساسيتين: البورجوازية والبروليتاريا، مثلاً، في مجتمع نمط الإنتاج الرأسمالي) ■

(٥)

الإشتراكية والطبقات الإجتماعية

■ الإشتراكية هي النظام، الذي: ١– تسود فيه **ملكية المجتمع العامة** لوسائل الإنتاج؛ ٢– ويسيطر فيه المنتجون، **المنظمون ديمقراطياً**، سيطرة جماعية على **سلطة التصرف** بوسائل الإنتاج؛ ٣– وبنتاج العمل الإجتماعي.

الإشتراكية تحقق **المساواة** بين أفراد المجتمع، فيما يخص علاقاتهم بوسائل الإنتاج من الناحية القانونية، ما يعني إنهاء الإستغلال لقوة العمل لجهة إستحواذ مالك وسائل الإنتاج على فائض القيمة، ما يمثل – تالياً – خطوة رئيسية – إنما ليست كاملة – على طريق إلغاء إنقسام المجتمع إلى طبقات.

■ **هل هذا يعني زوال الطبقات؟** لا، كلا، فالطبقات لا تزول فقط عندما تنتقل الملكية القانونية لوسائل الإنتاج من الملكية الخاصة إلى ملكية المجتمع العامة، التي تطرح بدورها

مسألة من هو **الوسيط، أو المكلف**، الذي تنتقل إليه هذه الملكية، فإذا كانت هي الدولة، فما هو المضمون الطبقي لهذه الدولة، وكيف يتم تحديد آلية اتخاذ القرار والتصرف بثمرة العمل الإجتماعي، وما هي علاقة المنتجين بكل هذا، وما هي الصيغة التي تَنْظُم مشاركتهم في اتخاذ القرار المتعلق بالإنتاج، وتحديد الحصة من الثروة الإجتماعية التي يتم توزيعها، وكيف توزع، الخ..

■ على أهمية تغيير الطابع القانوني لملكية وسائل الإنتاج (والتداول)، التي هي الأساس في تحديد الموقع الطبقي، فإنها ليست الأساس الوحيد، فإلى جانبها تندرج المعايير الأخرى التي ذُكرت آنفاً، أي **المكانة** التي تحتلها مجموعة من الناس في نظام معيّن للإنتاج الإجتماعي؛ **والدور** الذي تضطلع به في التنظيم (أو التقسيم) الإجتماعي للعمل، بما فيه سلطة التصرف والتقرير الناجمة عن علاقتها بوسائل الإنتاج (واستتباعاً التداول) والمثبتة بقوانين ولوائح، حتى لو لم تكن قائمة على التملك، فسلطة التصرف في غياب الملكية الخاصة بالمعنى القانوني، وفي ظل غياب الرقابة الديمقراطية، يترتب عليها الحصول على مكاسب مادية ومعنوية، تُعيد إنتاج إمتيازات الطبقة المالكة؛ كما يترتب عليها، أيضاً، التأثير الحاسم على أسلوب الحصول على حصة من الثروة الإجتماعية، بما فيه تقرير حجم تلك الحصة...

■ الإشتراكية كنظام سياسي – إقتصادي – إجتماعي، إذ تقيم المساواة بين المنتجين (واستتباعاً بين أفراد المجتمع) على مستوى العلاقة مع وسائل الإنتاج (والتداول)، فإنها لا تضمن بعد المساواة التامة بينهم، أي في نصيب كل منهم من ثمار العمل الإجتماعي، حيث تسود قاعدة «لكل حسب عمله»، وليس «لكل حسب حاجته». ففي المجتمع الإشتراكي ينال الفرد حصة من ناتج العمل الإجتماعي تتناسب مع عمله، أي مع درجة مساهمته في عملية الإنتاج الإجتماعي. وبالمقابل، فإن المرحلة العليا من مراحل تطور المجتمع الإشتراكي، التي تتأمن فيها الوفرة في الخيرات المادية والروحية، وسيطرة المنتجين الديمقراطية التامة على مصادر هذه الخيرات في المجتمع، هي التي توفر شروط معادلة أخرى، يعطي الفرد فيها للمجتمع بقدر طاقته، وينال منه بقدر حاجته ■

الاقتصاد السياسي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي

*[■ يبدأ مؤسس الاشتراكية العلمية كارل ماركس تحليل الرأسمالية بدراسة **البضاعة**، فكل شيء في ظل الرأسمالية، من الدبوس إلى المصنع، وحتى قوة عمل الانسان، يباع ويشترى، ويأخذ شكل بضاعة.*

واعتبر ماركس أن البضاعة هي خلية المجتمع البورجوازي الاقتصادية، فهي تعكس جميع التناقضات الاساسية الخاصة بالرأسمالية، وهناك شرطان يجب أن يتوفرا حتى يتحول الاقتصاد إلى اقتصاد بضاعي: التقسيم الاجتماعي للعمل + نشوء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:]

(١)

الإنتاج البضاعي

■ تاريخيا كان يوجد نوعان للإنتاج البضاعي: **الإنتاج البضاعي البسيط** لدى الفلاحين، حيث تعود وسائل الإنتاج وناتج العمل الى المنتج نفسه. اما في **الإنتاج البضاعي الرأسمالي**، فإن المنتج المباشر ينفصل عن وسائل الإنتاج وناتج العمل لا يعود له، بل يعود إلى صاحب الإنتاج، أي الرأسمالي صاحب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

في الإنتاج الرأسمالي يجري إنتاج القسم الاعظم من المنتجات (السلع، أو البضائع) من أجل البيع، حيث يباع ويُشترى كل شيء، ومن أجل أن يصبح الناتج بضاعة، ينبغي لهذا الناتج أن يلبي ليس حاجة الذي أنتجه فحسب، بل حاجات إناسا آخرين، وهذا يعني أن ناتج العمل لا يتحول إلى بضاعة، إلَّا عندما يجري إنتاجه في سياق عملية التداول، من أجل التبادل (أي البيع والشراء).

■ **قيمة البضاعة:** كل بضاعة لها قيمة إستعمالية وقيمة تبادلية..

القيمة الاستعمالية تقاس بمدى الحاجة لها، كالخبز من أجل الغذاء..

القيمة التبادلية تقاس بعلاقتها مع بضاعة أخرى، مثلا ربطة الخبز تعادل في قيمة المبادلة كيلو من السكر، أو غيرها، وثمة ترابط بين هاتين الخاصيتين، وفي حال غياب أي منهما، لن تكون هنالك بضاعة..

■ السؤال المهم في هذا الصدد هو: **بِمَ يتحدد التناسب الكمي للبضاعة عند إجراء تبادل البضائع؟**

يعتقد البعض أن التناسب يتحدد من خلال العرض والطلب، فإذا كان عرض البضاعة زائدا، والطلب عليها قليل، ينخفض سعرها، وبالعكس إذا كان المعروض قليل والطلب كثير إرتفع سعرها.

في حياتنا اليومية يبدو هذا منطقيا، ولكنه لا يحل المشكلة. ولا يجيب على السؤال الآخر، بم يتحدد سعر البضاعة في حال تطابق العرض والطلب على السلع، فهل هذا يعني أن كيلوغراماً من السكر يتساوى مع كيلوغرام من الملح. بالتأكيد لا.. من هنا نستنتج بأن العرض والطلب لا يلعبان الدور الاساسي في تحديد قيمة البضاعة.

■ قد يتبادر إلى الذهن أن القيمة الاستعمالية للبضاعة، أي مقدار حاجة الانسان لها، هو الذي يحدد سعرها. هذا الافتراض خاطيء. فالقمح على سبيل المثال حاجة أساسية من حاجات الانسان الغذائية، فهل يمكن أن يكون القمح أغلى ثمنا من الالماس، رغم أن حاجة الالماس محدودة لدى الغالبية العظمى من البشر.

إن قيمة البضاعة كما حددها ماركس لا تكمن في مقدار نفعها، ولا في علاقتها التبادلية، ولا في ندرتها، أو وفرتها، بل في شيء آخر هو العمل، أو كمية العمل الإجتماعي المبذول في سبيل إنتاجها.

■ جميع البضائع هي نتيجة العمل البشري. فالبضائع تقارن بعضها ببعض حسب كمية العمل المجسد في إنتاجها، **إذن كمية العمل الإجتماعي هو أساس القيمة وجوهرها.**

فالذهب أغلى بكثير من الفحم الحجري، لأن كلفة العمل المتجسد فيه أكبر بكثير مما يتطلبه إستخراج الفحم الحجري.

إذن، كمية العمل المبذول في إنتاج البضاعة هو الأساس والجوهر في تحديد القيمة، **فما الذي يحدد القيمة التبادلية للبضاعة، وسعرها في السوق؟** عند احتساب قيمة البضاعة يُستوعب التالي: المواد الأولية المستخدمة في البضاعة، ونسبة وسطية من قيمة الأصول تسمى نسبة إهتلاك الأصول (المعدات، الأبنية)، وقيمة قوة العمل المتجسد فيها لإنتاجها..

■ **كيف تتجسد كمية العمل الاجتماعي الضروري لإنتاج بضاعة؟**

إن قوة العمل في المجتمع الرأسمالي بضاعة. من أجل أن يتمكن العامل من العيش

ويوفر مقومات حياته وحياة أسرته يحتاج إلى الطعام والشراب واللباس والطبابة والسكن والمدارس من أجل الأولاد... من أجل هذا يشتري الرأسمالي قوة عمل العامل الذي يتلقى، بالمقابل، أجراً يساوي قيمة ما يسمح له (وعائلته) بالعيش، وبتجديد قدرته على العمل، أي تجديد قوة عمله. إن قوة عمل العامل بضاعة تتحدد قيمتها بتوفير وسائل العيش، الضرورية له ولعائلته، من أجل بقاء وإعادة إنتاج قوة العمل، وبما يضمن استمراريتها ■

(٢)

قانون القيمة

■ قانون القيمة، هو القانون الاقتصادي لحركة تطور الإنتاج البضاعي القائم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. إنتاج البضائع يجري بصورة عفوية، غير منسقة وغير منظمة بين مالكي وسائل الإنتاج؛ ومن هنا الصراع فيما بينهم القائم على المنافسة والمزاحمة بغية الحصول على أكبر حصة من السوق، وبالتالي على أعلى درجات الربح، في ظل وجود أكثر من طرف ينتج نفس البضاعة. ولو كان الإنتاج محصورا بشخص، لكان بإمكانه أن يتحكم بسعر تسويق إنتاجه كون بضاعته غير معرضة للمنافسة.

لكن في ظل تعدد المنتجين لنوعية السلع المتشابهة، تبدأ الاسواق بالتأرجح، ومن تكون كلفة إنتاجه أقل، هو الذي يأخذ الحصة الأكبر من السوق. وهذا ما يتم غالباً من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة (اي تطوير قوى الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل وخفض قيمة الوحدة الواحدة من البضاعة)، كما يتم – إنما بشكل أقل – من خلال إستغلال أكثر شدة لقوة العمل، أو – في الحالات الإستثنائية – بتمديد ساعات العمل.

■ **القيمة بحاجة إلى مقياس (النقد)**

في السابق، كان تبادل البضاعة يأخذ طابعا عينيا، أي بضاعة مقابل بضاعة، ولكن مع ظهور الإنتاج البضاعي السابق للرأسمالية كانت عملية التبادل في السوق تقاس مقارنة بالذهب، والفضة، والقطع المعدنية. لكن مع تطور الإنتاج البضاعي، وتطور عمليات التبادل، وتشكل الاسواق، ظهر النقد كمقياس للقيمة، وأخذت الدول تطبع نقودها لتسهيل عمليات التبادل. **إن وظيفة النقد هي قياس القيمة، فالنقد هو معيار القيمة ومقياسها. إن قياس قيمة البضاعة بالنقد يحدد سعر، أو ثمن البضاعة.**

■ النقد هو وسيلة للتداول، ففي الإنتاج البضاعي البسيط كان التداول **بضاعة مقابل بضاعة**. لكن مع تطور الإنتاج البضاعي أصبحت عملية التبادل بضاعة مقابل نقد، ومبادلة

النقد ببضاعة جديدة، أي: **بضاعة – نقد– بضاعة**. وعليه بات النقد يلعب دورا مهماً في عمليات التبادل البضاعي ومحوريا في الحياة الاقتصادية، وتحوّل النقد الى وسيلة للإثراء، فأخذ الرأسمالي يوظف أمواله من أجل زيادة ثروته ومراكمتها. وبرزت معادلة جديدة في تداول الرأسمال: **نقد– بضاعة– نقد***. ومعروف في هذه الحالة أن كمية النقد قبل بيع البضاعة تكون أقل من كميته بعد بيعها، حيث يضاف الربح إليه (ما تمت الإشارة إليه أعلاه بإضافة النجمة).

■ **إنتاج القيمة الزائدة (ق.ز)**

مع تطور الإنتاج البضاعي توفرت الشروط الضرورية لنشوء الرأسمالية، ومع نشوء الرأسمالية نشأ جمهور من الفقراء: البروليتاريا، أي العمال المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج، والذين لا يملكون سوى قوة عملهم يبيعونها لصاحب العمل. وتتميز هذه الحقبة بمراكمة الثروات النقدية، وامتلاك وسائل الإنتاج لدى البورجوازية، وهي طبقة قليلة العدد واسعة النفوذ والسلطة. وفي هذه الحقبة توحدت الاسواق القومية (الوطنية) للدول الرأسمالية، ونشأت فيما بعد الاسواق العالمية لرأس المال.

إن مصطلح الرأسمالي يطلق على الشخص الذي يوظف أمواله في استثمار ما، بهدف أن يعود عليه بعد فترة زمنية معينة بأموال تفوق ما وظفه في بداية الاستثمار.

إن أي رأسمالي يبدأ في العمل بمشروع ما (على سبيل المثال إقامة مصنع لإنتاج ملابس) يقوم أولا بشراء (أو إستئجار) المكان وإقامة الإنشاءات اللازمة عليه. ثم يقوم بشراء الآلات وتأمين المواد الأولية. إن إنجاز هذه الخطوات غير كافٍ لتوليد ثروة إضافية، الأمر الذي لا يتحقق إلا بشراء قوة العمل المحركة لهذا الإنتاج. إن قوةً عمل العمال هي الشرط اللازم الذي لا غنى عنه حتى يبدأ المصنع في الإنتاج، وحتى يبدأ الرأسمالي بالحصول على أرباح تصب بجانب منها في توسيع رأسماله.

■ **ينقسم الرأسمال إلى قسمين: رأسمال ثابت (ث)** يعادل قيمة ما وظفه الرأسمالي في تجهيز المصنع، البناء، الآلات، التجهيزات. وهذا لا يستهلك مرة واحدة في سياق عملية الإنتاج، بل يحتاج إلى سنوات لاستهلاكه. ويدخل في عداد الرأسمال الثابت المواد الأولية التي تنخرط في دورة الإنتاج كالطاقة، والوقود، وغيرها.

اما الرأسمال الآخر فهو **الرأسمال المتغير (م)**، وهو يعادل ما ينفقه الرأسمالي في شراء قوة العمل، ويعتبرها كما أسلفنا بضاعة.. وهذا الرأسمال يتغير في سياق عملية الإنتاج، ويولّد قيمة إضافية تسمى **القيمة الزائدة (ق.ز)**؛ أي أن قسماً من ثروة الرأسمالي تنتج قيمة مضافة

(زائدة) عبر الرأسمال المتغير، أي (قوة العمل).

■ لفهم هذا الموضوع نورد المثال التالي:

قام صاحب مصنع بإنشاء مصنع: المباني، الآلات، التجهيزات، المواد الاولية، واستخدم قوة عمل.. وأنفق على إنتاج بضاعة ما يوازي عشرة آلاف دولار (١٠,٠٠٠$)، تتوزع كالتالي:

– قيمة مواد الخام	٥٠٠٠$	(قماش وخلافه)
– وقود، طاقة	١٥٠٠$	
– معدل إستهلاك الآلات	١٥٠٠$	
– أجور عمال	٢٠٠٠$	
المجموع	١٠,٠٠٠$	

أي أن إنتاج البضاعة في فترة زمنية محددة بلغت كلفتها ١٠,٠٠٠$، فيبيعها الرأسمالي بـ ١٢,٠٠٠$، فيتحقق لديه فارق بين سعري (قيمتي) الكلفة والبيع، قدره ٢٠٠٠$.

■ **السؤال الجوهري** هو، من أين يأتي هذا الفارق بين قيمة المدفوع وعائد البيع. لقد سبق وأشير أن لكل بضاعة قيمة، وقيمتها تتحدد بكمية العمل الاجتماعي المتجسد فيها. **ولما كان الرأسمال الثابت لا ينتج قيمة زائدة**، لا بد أن الرأسمال المتغير هو مصدر إنتاج القيمة الزائدة، أي أن الفارق هو نتيجة قوة عمل العامل بالقيمة الزائدة التي ينتجها.

■ **كيف يمكن أن تكون القيمة الزائدة جزء من قيمة قوة العمل؟** وقد تقاضى العامل أجره من الرأسمالي. إذن لا بد أن قيمة قوة العمل للعامل شيء، والأجر الذي تقاضاه شيء آخر، أي أقل. ولتوضيح ذلك نشير إلى التالي:

ينقسم يوم العامل إلى وقتين: الأول يسمى وقت العمل الضروري، والثاني يُسمى وقت العمل الزائد. أما وقت العمل الضروري، فهو ذلك القسم من العمل اللازم لكي يجدد فيه العامل قوة عمله. في هذا الوقت تحديدا يبيع العامل قوة عمله للرأسمالي، مقابل أجر يؤمن له (ولعائلته طبعاً) وسائل المعيشة الضرورية للاستمرار. أما وقت العمل الزائد فهو ذاك القسم من يوم العمل الذي ينتج فيه العامل ولا يتقاضى مقابله بدلا، بل يستولي عليه الرأسمالي. فمثلا، إذا كان يوم العمل مكون من ٨ ساعات؛ فإن هذه الساعات يتم تقسيمها إلى قسم يتلقى فيه العامل أجره لإنتاج وتجديد قوة عمله، والقسم الآخر ينتج فيها العامل ولا يتقاضى عليه

أجراً، وخلاله يتم خلق قيمة يستأثر بها (يستحوذ عليها) الرأسمالي، وتسمى **القيمة الزائدة، أو فائض القيمة.**

■ **من الذي يستحوذ على القيمة الزائدة؟**

يشترك في الاستحواذ على القيمة الزائدة، الرأسمالي الصناعي، ومن ثم الرأسمالي التجاري. فالبضاعة بعد إنتاجها تنقل إلى السوق بغية بيعها، وهذا من مسؤولية الرأسمالي التجاري، فهو الاقدر على معرفة حركة السوق (العرض والطلب). وهو يقوم بهذا النشاط مقابل مردود مالي، أي المشاركة في قسم من الأرباح المتولدة من «القيمة الزائدة». وكذلك الرأسمالي البنكي الذي يعطي أموالا للرأسمالي الصناعي لإقامة مشروعاته بغية الحصول على «الفائدة»، أي على نسبة مالية إضافية كعائد على الرأسمال المسلف. إن هذا القطب الثلاثي (رأسمالي: صناعي، تجاري، وبنكي) المشارك في عملية الاستغلال للعمال، هو الذي يشكل الطبقة الرأسمالية في المجتمع ■

(٣)

التناقض الاساسي في أسلوب الإنتاج الرأسمالي

[■ خلافا للتشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، تتميز الرأسمالية بتجديد طرق الإنتاج، وتوسيع دائرته من خلال استخدام قسم من القيمة الزائدة لزيادة الرأسمال المستثمر. لقد اجتازت الرأسمالية عدة مراحل:]

■ في البداية كان التجميع الرأسمالي البسيط لإنماء إنتاجية العمل، حيث يحشد الرأسمالي في مشغل واحد، عدد كبير من العمال يؤدون عملاً واحداً. وكان يجبر العمال على تسريع وتيرة العمل. لكن في سياق تطور وتراكم الثروة كان لا بد من تقسيم العمل. وهكذا نشأت **المانيفكتورة**، فكانت المرحلة الانتقالية إلى الإنتاج الصناعي الأوسع، وإلى الصناعة الآلية الكبيرة، حيث حلَّت محل العمل اليدوي، وتعمقت أكثر تبعية العامل للآلة..

■ في المرحلة اللاحقة من مراحل تطور الرأسمالية، أصبح للعمل وللإنتاج صفة إجتماعية خصوصا بعد أن تطورت المصانع الكبيرة، التي تضم المئات والآلاف من العمال من مختلف الإختصاصات. وارتبطت الفروع الصناعية بعضها ببعض مثال إرتباط الانشاءات الميكانيكية مع الصناعات التعدينية، وهذه بدورها مع الصناعات الاستخراجية، كالفحم الحجري وغيره. وبهذا، **إكتسب الإنتاج طابعا إجتماعيا**. وفي هذا السياق جرى تحطيم للعلاقات الاجتماعية التي كانت تسود المدن والأرياف. وسيطر الإنتاج الرأسمالي على كافة الفروع الصناعية،

فوجه ضربة واسعة للإنتاج الحرفي، وتحول قسم واسع من الفلاحين المهاجرين للمدن إلى عمال، وكذا الأمر بالنسبة للحرفيين المفلسين. وأدى ذلك إلى فائض في العمالة نجمت عنه ظاهرة البطالة. كما نشأت هوة بين العمل الذهني والعمل الجسدي، حيث أصبحت قوة العمل الذهني ذاتها موضوعا للاستغلال، ومصدراً لتوليد القيمة الزائدة.

■ لقد ولدَّ كل هذا تمركزاً للثروة في أيدي طبقة تملك وسائل الإنتاج، وإلى نمو هائل في حجم الطبقة العاملة، وإلى تطور كبير في مزاياها الاجتماعية والاقتصادية، فانقسم المجتمع الرأسمالي إلى طبقة عاملة، وطبقة بورجوازية بمختلف أقسامها، وظهر بشكل فاقع **التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج، وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج**، وهي سمة متأصلة في النظام الرأسمالي. إن تطور القوى المنتجة (بمعنى طابعه الإجتماعي الجماعي)، وتخلف علاقات الإنتاج (بمعنى الإستحواذ الفردي) تشكل، كظاهرة موضوعية، عقبة في طريق تطور القوى المنتجة، الأمر الذي يتطلب إزالة هذه العقبة ■

(٤)

مفاهيم تأسيسية

■ ينقسم الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير: **الرأسمال الثابت (ث)** هو جزء من قيمة الأبنية والمعدات والمواد الأولية والوقود..، **والرأسمال المتغير (م)** هو أجور العمال؛ وهذا يعبر عنه بتكاليف الإنتاج.

■ **التركيب العضوي** للرأسمال هو نسبة الرأسمال الثابت إلى الرأسمال المتغير **(ث ÷ م)**، فكلما ازداد الرأسمال الثابت، يتعاظم التركيب العضوي للرأسمال. وكلما انخفض الرأسمال المتغيّر، يتعاظم أيضاً التركيب العضوي للرأسمال.

■ **معدل فائض القيمة، أومعدل القيمة الزائدة** هو النسبة بين القيمة الزائدة والرأسمال المتغيّر **(ق. ز ÷ م)**، وهو مؤشر على درجة إستغلال العمل من قبل الرأسمال الذي يستطيع أن يزيد معدل القيمة الزائدة بتشديد درجة إستغلال العمل، إما بإطالة يوم العمل أو بتكثيف شدة العمل. ولكن ثمة حدوداً طبيعية لإمكانية إطالة يوم العمل، كما أن ثمة حدوداً طبيعية لتكثيف شدة العمل، ما لم تقترن بزيادة إنتاجية العمل من خلال تطوير الشروط التقنية والتنظيمية للإنتاج.

■ **زيادة إنتاجية العمل** تعني توفير الشروط التي تمكّن كمية محددة من العمل من تشغيل كمية أكبر (وبالتالي قيمة أكبر) من وسائل الإنتاج (آلات + خامات + ...) وتحويلها إلى

بضائع بكمية وقيمة أكبر نسبياً من السابق. زيادة إنتاجية العمل تعني إذن رفع نسبة التكوين العضوي للرأسمال (ث ÷ م).

■ **معدل الربح** هو النسبة بين القيمة الزائدة وإجمالي الرأسمال بقسميه الثابت والمتغير **[(ق.ز) ÷ (ث+م)]**، وهذا المعدل على خلفية زيادة الإنتاجية يميل إلى الإنخفاض، لأن الرأسمال الثابت يتعاظم بوتائر أعلى من القيمة الزائدة، ومن الرأسمال المتغير.

■ إن **فيض تراكم** الرأسمال المحكوم بخلفية زيادة الإنتاجية لتعظيم فائض القيمة الزائدة، إذ يقود إلى انخفاض معدل الربح، يؤدي في ذات الوقت إلى إبطال معدل التراكم، **أي معدل التوسع الذاتي للرأسمال الكلي رغم نموه الكمي**. إن هذا المنحى يؤدي إلى إفقاد الرأسمال غايته المتمثلة بالتراكم والتوسع الذاتي، من جهة، وتعظيم معدل الربح، من جهة أخرى ■

(٥)

ميل معدل الربح للهبوط

■ مع تطور الرأسمالية تزداد نسبة الرأسمال الثابت في التركيب العضوي للرأسمال. وهذا يعني أن كمية المواد الأولية تزداد، وكذلك عدد الآلات والاجهزة في المؤسسات، بينما يزداد عدد العمال بنسبة أقل، أي أن نفقات الأجور تزداد بشكل محدود مقارنة بالزيادة في الرأسمال الثابت. **إن الزيادة في التركيب العضوي للرأسمال تؤدي إلى ميل معدل الربح للهبوط**. وهذا ما سنبينه من خلال ما يلي:

أ) هِبْ أن رأسمالياً وظف في مشروعه ١٠,٠٠٠,٠٠٠$ (١٠ مليون دولار)، بالتوزيع التالي:

٧,٠٠٠,٠٠٠ (٧ مليون دولار) رأسمال ثابت (ث)

٣,٠٠٠,٠٠٠ (٣ مليون دولار) رأسمال متغير (م)

واذا كان معدل القيمة الزائدة (ق.ز) المحصلة بعد بيع الإنتاج ٣ مليون$، أي إستغلال قوة العمل ١٠٠٪، يكون معدل ربحه في هذه الحالة كالتالي:

[(ق.ز) ÷ (ث+م)] × ١٠٠٪ = [٣ مليون ÷ (٧+٣) مليون] ×١٠٠ = ٣٠٪

ب) في ظل المنافسة الرأسمالية ومع مرور الزمن يضطر الرأسمالي لرفع إنتاجية العمل من خلال تطوير التقنية بزيادة رأسماله الموظف؛ فلو افترضنا أنه رفع رأسماله من ١٠ مليون إلى ٢٠ مليون، وأدخل تطويرات في الآلات والمعدات والمواد الاولية بلغت ١٦,٠٠٠,٠٠٠

من أصل الـ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠، والباقي ٤,٠٠٠,٠٠٠ إستخدمها كأجور للعمال، ولو كان نسبة القيمة الزائدة المحصلة ١٠٠٪، يكون معدل الربحية مائل للإنخفاض وفق المعادلة التالية:

[(ق.ز)÷ (ث+م)] × ١٠٠٪ = **[٤ مليون ÷ ٢٠ مليون]** ×١٠٠ = ٪ ٢٠؛ وعليه يكون معدل الربح قد إنخفض من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ ■

(٦)

أزمة «فيض تراكم الرأسمال»

■ كشف ماركس عن **التناقض الأساسي** المتأصل في نمط الإنتاج الرأسمالي، والقوانين التي تحكم تطوره. يكمن هذا التناقض في أن تعجيل تراكم الرأسمال الذي هو بمثابة الحافز للإنتاج الرأسمالي وهدفه، إنما يتطلب زيادة مضطردة في إنتاجية العمل الاجتماعي. ولكن هذه الزيادة، بما تنطوي عليه من ارتفاع في نسبة التكوين العضوي للرأسمال تقود في الأجل الطويل إلى الميل في انخفاض معدل الربح.

أما **التناقض الآخر**، فهو ناجم عن النزوع لزيادة الإنتاج لتحقيق الحد الأقصى من الربح الذي يصطدم بحاجز الإستهلاك (الطلب المقتدر) المحدود، المتمثل بحدود القدرة الشرائية للمجتمع.

إن هذا التناقض يقود إلى **«فيض تراكم الرأسمال»**، أي تعاظم كتل الرأسمال المكدسة والتي تحجم عن القيام بوظائفها كرأسمال بسبب انخفاض معدل الربحية. هذا يدفع إلى البحث عن آفاق توسع جديدة للرأسمال (بعد أن يكون قد أجهز على المنتجين الصغار وجردَّهم من ملكياتهم) لا يجدها في الإقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج والخدمات، بل في الأسواق المالية القائمة على المضاربات ■

(٧)

أزمة «فيض الإنتاج»

■ هي أزمة ناجمة عن فيض كمية البضائع المنتجة (العرض)، بالمقارنة مع قدرة المجتمع الفعلية على الإستهلاك (الطلب)، وتتجلى هذه الأزمة من خلال ما يلي: تقلص التجارة، أي التصدير + بضائع مكدسة في الاسواق وغير مباعة + المصانع والمعامل متوقفة عن العمل + بطالة واسعة في صفوف العمال.

■ إن أزمة فيض الإنتاج التي تعبر عن التناقض بين عملية **إنتاج القيمة الزائدة**

(المتجسدة مادياً بالبضاعة)، وبين عملية تحقيق القيمة الزائدة (أي تحويلها مجدداً إلى رأسمال نقدي من خلال بيع البضائع)، تجري في نطاق التبادل، أي في نطاق **تداول (دوران) الرأسمال** (Circulation)، وليس في نطاق **إنتاج الرأسمال**.

وعليه، فإن أزمة فيض الإنتاج هي عنصر مهم من عناصر أزمة أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ولكن ليس المنبع الأصلي، وليس التناقض – الأساس الذي تنبثق منه الأزمة، والذي ينشأ أولاً في نطاق عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية نفسها، ثم يتعزز بتداخلها مع عملية تداول الرأسمال.

أزمة الرأسمالية بالدرجة الأولى هي أزمة فيض في تراكم الرأسمال في **دائرة الإنتاج** (Production)، وهي تتعزز بما يؤدي إليه هذا الفيض، من فيض آخر في إنتاج بضائع الإستهلاك في **دائرة التداول** (Circulation).

■ إن التاريخ حافل بأزمات فيض الإنتاج .. المرحلة التي تمتد بين أزمتين، تسمى **الدورة** (Cycle)، وتمر بأربعة أطوار: الأزمة، الركود، الإنتعاش، النهوض:

– **الازمة..** تتسم بفيض الإنتاج من البضائع، وهبوط الأسعار بشكل متسارع، وخلالها تكثر الافلاسات، ويتقلص الإنتاج، وتستشرى البطالة. وتتسم هذه المرحلة بفائض الإنتاج المعروض، وشحة في الطلب الاستهلاكي عليها.

– **الركود..** هو الطور الثاني في الحلقة. وتتسم مرحلة الركود بمحدودية الإنتاج الصناعي، وانخفاض في أسعار البضائع، وكساد في التجارة، وانخفاض معدل الربح، ودمار في مخزونات البضائع جزئيا..، والصراع في سبيل تأمين أسواق للتصريف ومصادر المواد الاولية. وخلال هذه الفترة يتم السعي لإعادة تركيب الرأسمال الثابت، وتجديده من أجل خفض كلفة الإنتاج، وتبدأ ملامح الحلقة تنتقل إلى الطور الثالث، وهو الانتعاش.

– **الإنتعاش..** إن المؤسسات التي صمدت إبان مرحلة الازمة تبدأ دورة الإنتاج مجددا، وترتفع تدريجيا أسعار البضائع نتيجة الانخفاض الجزئي للبطالة، وازدياد الطلب، وتنتعش التجارة.

– **النهوض** .. هو الطور الأخير في الحلقة، وفيه يتجلى كليا الميل لزيادة الإنتاج إلى حدوده القصوى؛ فمن جديد يوسع الرأسماليون مؤسساتهم، وتبدأ دورة الإنتاج بالصعود. وبسبب فوضى الإنتاج تعود الأحوال إلى دورة من الأزمات الجديدة نتيجة وفرة المعروض، وضعف الطلب ■

(٨)

الرأسمالية الإحتكارية .. الإمبريالية

■ في الثلث الأخير من القرن الـ ١٩ تطورت الرأسمالية نحو مرحلتها العليا، وهي الامبريالية. وسمة هذه المرحلة حلول سيطرة الاحتكارات مكان حرية المنافسة. وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً في القوى المنتجة بفضل التقدم التكنولوجي وتقنيات تنظيم العمل. وأمام تطور القوى المنتجة وارتفاع وتيرة الإنتاج، باتت الأزمات الاقتصادية أكثر دورية وتقاربا. في مرحلة تطور الرأسمالية وانتقالها إلى مرحلتها الامبريالية، يتمركز الإنتاج ويفضي إلى الاحتكار.

■ إلى جانب **تمركز** (Centralisation) **الرأسمال**، أي عملية التغيير في نسب توزيع الرأسمال الإجتماعي بين المراكز (أو الأفراد) بدون أية زيادة، وحتى أحياناً تناقص في حجمه الكلي، يستمر **الحصر أو التركيز له** (Concentration). ويقصد بالتركيز زيادة الرأسمال إثر دمج عدة رساميل في رأسمال واحد، بمعنى زيادة حجوم الرأسمال الذي يُدار من مركز واحد، ما يفترض تزايد الحجم المطلق للرأسمال الإجتماعي.

من جراء تمركز الرأسمال وتركيزه، تبرز أمام الرأسمالية إمكانية وضرورة الاتفاق على تقاسم الاسواق بغية تصريف الإنتاج، والحصول على المواد الأولية الرخيصة. وهذا مايسمى بالاحتكار.

■ **الإحتكار**: هو تفاهم، أو تكتل لرأسماليين يتمركز بين أيديهم الإنتاج، ويتقاسموا السوق من خلال تصريف القسم الأكبر من بضاعتهم. وهذه التكتلات، أيا كانت أشكالها، هدفها بالأساس الحصول على الحد الاقصى من الربح.

■ **الرأسمال المالي** يتكوّن من خلال **إقتران الرأسمال البنكي مع الرأسمال الصناعي**. فالبنوك تشتري أسهما للاحتكارات الصناعية والتجارية، وتصبح شريكا لهذه الصناعات. ومن جهتها، تتملك الاحتكارات الصناعية أيضا أسهما في البنوك الشريكة لها، ما يؤدي إلى تشابك واندماج للرساميل الصناعية والبنكية، وعلى هذا الأساس يبرز شكل جديد للرأسمال مُعرَّف عنه بالرأسمال المالي.

■ **الطغمة المالية** (Oligarchie): من جراء تطور الاحتكار الرأسمالي يؤلف أكبر الصناعيين وأصحاب البنوك والتجار وأكثرهم إقتداراً، فريقا صغيرا يشرف على مجمل الحياة

الاقتصادية والسياسية في البلاد. وهكذا تظهر الطغمة المالية، أي سيطرة حفنة قليلة من البشر أصحاب رؤوس الاموال الضخمة الممسكة بالاحتكار في البلاد الرأسمالية.

كذلك تسيطر الطغمة المالية في الميدان السياسي. فهي تسعى لتعظيم نفوذها في جهاز الدولة، وترتبط بمصالح مشتركة بين بيروقراطية الدولة والرأسماليين. وهذا ما يؤدي إلى نشوء ظاهرة **رأسمالية الدولة الاحتكارية.. إن اندماج الطغمة المالية مع بيروقراطية الدولة، أدى إلى بروز ظاهرة رأسمالية الدولة الاحتكارية**، التي جعلت من الدولة حَكَما بين الاحتكارات، وأداة توازن لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للنظم الحاكمة.

■ **قانون التطور المتفاوت الذي يحكم الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية:** إن قوانين المنافسة الاحتكارية تقود إلى تعميق التفاوت في النمو والتطور بين قطاعات الإنتاج، داخل البلد الواحد، وكذلك بين مختلف البلدان. وهي (أي قوانين المنافسة) تحكم على البلدان المتأخرة والتابعة بمزيد من التخلف والتبعية. ويقود هذا إلى استقطاب الثروة وتراكمها في عدد قليل من الدول الغنية والمتطورة، كما يقود إلى تغيير في نسبة القوى بين هذه الدول الامبريالية، وإلى تعاقب فترات التوافق، أو الصراع فيما بينهما.

■ قبل الاستعمار كان الشكل الرئيسي للعلاقات الاقتصادية بين الدول ينحصر في التجارة الخارجية من خلال تصدير البضائع، وفي ظل الاستعمار تتسع التجارة العالمية أكثر فأكثر، ولكن تصدير الرساميل هو الذي يحتل مركز الصدارة، ويتم تصدير الرساميل بشكلين:

– **الأول: رساميل تسليف**، تتم من خلال إقراض الحكومات، أو الرأسماليين في بلدان أخرى. وعلى البلد المدين أن يدفع فوائد على المبالغ التي اقترضها، وبهذا تعود القيمة الزائدة التي ينتجها عمال تلك البلدان لتسديد الفوائد المتوجبة على دولها لصالح المراكز الرأسمالية المتطورة، بدلا من استخدامها لصالح تطوير البنية الاقتصادية في مجتمعاتها.. وتثقل هذه المجتمعات بمديونة تفوق ناتجها القومي أحيانا.

– **الشكل الثاني هو، الرأسمال الإنتاجي**، حيث تضطلع الاحتكارات الرأسمالية بإقامة مؤسسات صناعية، أو غيرها في البلدان النامية، وتقوم هذه المؤسسات بإصدار أسهم تباع إلى المؤسسات والشركات الرأسمالية. والأرباح الناجمة عن بيع الأسهم في هذه الشركات تعود إلى حملة الأسهم، أي بالأساس للشركات الرأسمالية المتطورة.. إن إقامة مؤسسات صناعية في البلدان المتخلفة إقتصاديا تهدف إلى تخفيض كلفة الإنتاج بسبب رخص المواد الأولية، وتدني أجور الأيدي العاملة.

■ من خلال إقامة أسواق جديدة وعن طريق تصدير الرساميل بوجهيها المالي والإنتاجي،

تسعى الدول الاحتكارية إلى بسط رقابتها وسلطتها على اقتصادات البلدان المستوردة، من خلال جملة من القوانين والإجراءات التي تعرف بسياسة **التكييف الهيكلي** التي ترمي إلى فرض تبعية إقتصادية لسلطة الرأسمال العالمي، وتغدو – من ثم – إلى تبعية سياسية وعسكرية..■

(٩)

الإمبريالية المتطورة

■ إن كان مطلع القرن الـ ٢٠، قد شهد بداية التحول من رأسمالية المنافسة الحرة إلى الرأسمالية الاحتكارية، فإن أواخر القرن الـ ٢٠ شهد اكتمال هذا التحول من خلال بلوغ الرأسمالية الاحتكارية ذروة تطورها وهيمنتها الحاسمة على عملية الإنتاج والتبادل الدولي. وهذا المنعطف يسمى بالامبريالية المتطورة (الرأسمالية المعاصرة)، وأبرز ما يميّز هذه المرحلة هو: **العولمة المتزايدة لنمط الإنتاج الرأسمالي، والتدويل المتسارع لعملية الإنتاج، وتداول رأس المال وتمركزه الاحتكاري الذي يتخطى الحواجز القومية، ويتجاوز الحدود بين الدول.**

■ إن عملية العولمة والتدويل هذه، تنطوي على:

أ) نشوء وعملقة الاحتكارات المتخطية للقوميات (الإحتكارات فوق القومية) الصناعية والمالية، وتمركزها المضطرد، وهيمنتها الكاملة على الأسواق الوطنية لبلدانها، كما وسيطرتها على حصص رئيسية من الاقتصاد العالمي في مختلف مجالات الإنتاج والتمويل والتبادل، واستكمال تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ خاضعة لهيمنة عدد من الاحتكارات العملاقة التي باتت تحتل الموقع المقرر في عمليات إعادة توزيع فائض القيمة على نطاق دولي.

ب) تعاظم ظاهرة تصدير رأس المال إلى خارج بلدانه الأصلية في سياق إتساع نطاق النشاط الدولي للإحتكارات فوق القومية.

ج) التقدم بخطى متسارعة على طريق تصفية الصيغ القائمة لنمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي، وسيادة نمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان النامية، والتحول الرأسمالي للطبقات الحاكمة في هذه البلدان، وطغيان سمة الكومبرادورية على رأسمالها المحلي، بما يعزز التشابك والتداخل في المصالح بينه، وبين الرأسمال الاحتكاري الدولي.

د) تكثيف النهب الامبريالي للبلدان التابعة بوسائل وآليات جديدة أكثر تطورا وفعالية يكرس حالة التخلف في هذه البلدان، ويعمق تبعيتها، ويفاقم عملية إستقطاب وتراكم الثروة لصالح المراكز المتطورة على حساب الأطراف.

هـ) التوسع الهائل للسوق العالمية، واتساع نطاق امتدادها على حساب دورة الإنتاج والتبادل الداخلية في كل بلد. وبالتالي تعاظم نطاق التداخل والتكافل والاعتماد المتبادل بين بلدان العالم الرأسمالي. في نفس الوقت يتعمق التفاوت في النمو والتطور فيما بينها، وتتعاظم التناقضات بين المراكز الامبريالية المتطورة وتندلع الحروب الاقتصادية، وتشتد حدة المنافسة بين الاحتكارات.. ■

٢٠٠٠

الفهرس

■ **هذا الكتاب** ٥

■ ■ **القسم الأول: موضوعات في الإشتراكية العلمية** ٩

■ **مقدمة** ١١

■ **الفصل الأول: معالم أزمة اليسار وتجلياتها الفكرية** ١٥

■ **الفصل الثاني: الإنتقال إلى الإشتراكية، الإمبريالية، الاستراتيجيات المشتقة** ٥٩

– أولاً: ماركسية القرن الـ ١٩، ونظرية الإنتقال إلى الإشتراكية ٦١

– ثانياً: النظرية اللينينية حول الإمبريالية، والاستراتيجيات المستخلصة منها ٧١

■ **الفصل الثاث: قضايا ومفاهيم من منظور الإشتراكية العلمية** ٧٧

■ ■ **القسم الثاني: الدولة المدنية،«قضية المرأة»** ١١٣

■ **مقدمة** ١١٥

■ **الفصل الأول: في الدولة المدنية** ١١٧

١– موضوعات في الدولة المدنية/ الدولة الوطنية ١١٩

٢– في حال الدولة المدنية ١٢٥

٣– الدولة الوطنية الحديثة ١٣٥

■ **الفصل الثاني: ملف المساواة.. المرأة.. قضية وحقوق** ١٤٣

١- «المساواة» جوهر «القضية» ١٤٥

٢- الديمقراطية الفلسطينية وحقوق المرأة ١٤٩

٣- مكانة المرأة في برنامج الجبهة الديمقراطية ١٥٩

٤- حول أوضاع المرأة الفلسطينية ١٦٩

■ ■ **القسم الثالث: في الإشتراكية العلمية، القوى الاجتماعية** ١٧٩

■ **الفصل الأول: حول الإشتراكية العلمية** ١٨١

١- النشأة والمسار ١٨٣

٢- عناصر في الفهم المادي الجدلي للتاريخ ١٨٩

٢- أساليب (أنماط) الإنتاج ١٩٣

■ **الفصل الثاني: القوى الإجتماعية في مرحلة التحرر الوطني** ٢٠١

١- الجغرافيا السياسية والقاعدة الإجتماعية ٢٠٣

٢- في دينامية البنية الإجتماعية الطبقية ٢٠٩

٣- حول مفهوم «الديمقراطية الثورية» ٢١٩

٤- الجبهة الديمقراطية: حزب يساري ديمقراطي ٢٣٣

■ **الفصل الثالث: مدخل إلى الإقتصاد السياسي** ٢٣٩

١– في إطار الفهم المادي الجدلي للتاريخ..... ٢٤١

٢– الإقتصاد السياسي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ٢٥١

■ **الفهرس** ٢٦٥

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»

١ - الجبهة الديمقراطية..
النشأة والمسار
ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠١

٢ - البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣ - ١٩٧٤
صراع - وحدة في المقاومة
ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠٢

٣ - المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠
في ظل إزدواج السلطة
ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٤ - حملة أيلول وما بعدها..
١٩٧٠ - ١٩٧١
في المراجعة النقدية للبدايات
ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٥ - النهوض مرة أخرى.. ١٩٧٢ - ١٩٧٣
في المراجعة النقدية للبدايات
ط١: تموز (يوليو) ٢٠٠٧

٦ - قضايا نظرية

في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، والعلمانية

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

٧ - مخاض التجديد

١٩٨٨ - ١٩٩٨

ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣

٨ - في المسألة الفلسطينية

١٩٧٥ - ٢٠١٣

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٤

٩ - في جماهيرية الحزب

١٩٩٨ - ٢٠١٣

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٤

١٠ - المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية

[الجبهة الديمقراطية نموذجاً]

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥

١١ - الإنتفاضة الثانية

[٢٠٠٠/٩/٢٨ - ٢٠٠٥/٢/٨]

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧

١٢ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين..

المؤتمر الوطني العام السابع - ٢٠١٨

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨

١٣- عقد النهوض والإنتصارات

١٩٧٢ - ١٩٨١

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٩

١٤ - عقد الصمود والخيارات

١٩٨٢ - ١٩٩٤

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٩

١٥ - في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الإنتقالية

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠